

١٩٩٧-١٩٩٨

٢٥


بسم الله الرحمن الرحيم

الإرهاب والتطرف

١٩٩٧ - ١٩٩٨

المجلد ٢٥

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ١ سواقط الإرهاب ٩٧-٩٨ (المجلد الأول)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
استراتيجية عربية موحدة لمكافحة الارهاب وجرائم الكمبيوتر			
محمد صلاح الزهار	الأخبار	١	٩٧/٠١/٠٣
تقرير برلماني خطير يرصد أسباب ظاهرة الإرهاب			
	الأهرام المسائي	٣	٩٧/٠٣/١٣
هل يقال مدير أمن المنيا من منصبه ؟			
	الحقيقة	٤	٩٧/٠٣/٢٣
مذابح الإسلاميين			
	روز اليوسف	٦	٩٧/٠٥/٠٥
الألفي يتهم الاخوان بإثارة الفتنة الطائفية			
	الأحرار	٨	٩٧/٠٥/١٧
الألفي يشن هجوما عنيفا على جماعة الإخوان المسلمين			
	الأهرام	٩	٩٧/٠٥/١٧
الإخوان المسلمون مع الفتنة الطائفية ام مع الوحدة الوطنية ؟!!			
	الحقيقة	١٠	٩٧/٠٥/٣١
حركة المجتمع المدني			
	المجتمع المدني	١٣	٩٧/٠٦/٠١
قيادي بتنظيم الجهاد في بريطانيا كلف معاونية بتنفيذ عمليات إرهابية			
أحمد موسى	الأهرام	١٨	٩٧/٠٦/١١
٤ محاور رئيسة اعتمدت عليها استراتيجية الأرهاب وآخرها الحسم مع جماعة الأخوان			
أحمد موسى	الأهرام	١٩	٩٧/٠٦/١٣
بريطانيا ترفض منح اللجوء السياسي			
	الأهرام	٢٠	٩٧/٠٦/١٤
أبو حمزة المشرف على نشرة "الأنصار" سندافع عن المعتقلين قولا وفعلا			
كميل الطويل	الوسط	٢١	٩٧/٠٦/٢٣
الألفي : المخدرات مصدر مهم لتمويل العمليات الاجرامية للجماعات الإرهابية			
أحمد موسى	الأهرام	٢٥	٩٧/٠٦/٢٧
إحالة ٤٨ إرهابيا الى المحاكم العسكرية			
فاروق الشاذلي	الأخبار	٢٦	٩٧/٠٧/٠٣

مجلد رقم ١ سواقط الإرهاب ٩٧-٩٨ (المجلد الأول)

مجلد رقم ١ سواقط الإرهاب ٩٧-٩٨ (المجلد الأول)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
توفير جميع الإمكانيات لخدمة الأجهزة الأمنية العربية			
أحمد موسى	الأهرام	٥٠	٩٧/١١/١٣
.. والمصابون يؤكدون هروب الجناة داخل اتوبيس			
نجوى عبد العزيز	الوفد	٥١	٩٧/١١/٢١
قتلة الدير البحرى			
سيد زكى	المصور	٥٢	٩٧/١١/٢١
نفذنا عدة عمليات لضرب السياحة دون أن نعلم السند الشرعى لها			
عادل السروجى	الأهرام المسائى	٥٩	٩٧/١١/٢٢
الإرهابيون وصلوا الى المبعد مترجلين وقسموا أنفسهم الى مجموعتين			
أحمد موسى	الأهرام	٦٧	٩٧/١١/٢٤
سيادة الرئيس ... انزل للشعب !!			
	الوفد	٦٩	٩٧/١١/٢٥
قيادات الإرهاب : مبارك هدف مباشرلنا			
	الأهرام	٧١	٩٧/١١/٢٦
مواجهة شاملة للحقد الأسود			
لطفى واكد	الأهالى	٧٢	٩٧/١١/٢٦
إرهابيون نعم ... مسلمون لا			
	الأهالى	٧٣	٩٧/١١/٢٦
ضد التيار : مصر ليست الجزائر			
امنية النقاش	الاهالى	٧٥	٩٧/١١/٢٦
الأحزاب اليمنية تجدد مساندتها لمصر فى مواجهة الإرهاب			
ابراهيم العشماوى	الأهرام	٧٦	٩٧/١١/٢٧
نبضات			
	الوفد	٧٧	٩٧/١١/٢٧
القاهرة : سفير بريطانيا يدافع عن موقف بلاده			
مصطفى ابو هارون	الحياة	٧٩	٩٧/١١/٢٧
بعد حادث الأقصر تعالوا نحمى مصر			
محمود مهدى	الأهرام	٨٠	٩٧/١١/٢٨
ختم الطيبة والنوايا الحسنة			
ابو إسلام	النبأ الوطنى	٨١	٩٧/١١/٣٠
تقرير الطب الشرعى يؤكد مصرع ٤ إرهابيين فى حادث الأقصر			
	الوفد	٨٢	٩٧/١٢/٠٢

مجلد رقم ١ سواقط الإرهاب ٩٧-٩٨ (المجلد الأول)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الحوار المرفوض ... والحوار المطلوب			
	الوفد	٨٣	٩٧/١٢/٠٣
ثقافة العنف وصراع المستقبل !			
صلاح الدين حافظ	الأهرام	٨٤	٩٧/١٢/٠٣
التهريج الذى بات مقننا !!			
عبد العزيز محمد	الوفد	٨٧	٩٧/١٢/٠٤
الجنزورى فى لقائه مع رؤسا تحرير الصحف المصرية			
	المصور	٨٩	٩٧/١٢/٠٥
فى الإمكان أفضل مما كان !			
	أكتوبر	٩٣	٩٧/١٢/٠٧
بريطانيا تنوى اعادة النظر فى قانون اللجوء			
	المجلة	٩٣	٩٧/١٢/٠٧
عناصر إرهابية هربت الى افغانستان			
مصطفى يوسف	السياسى المصرى	٩٤	٩٧/١٢/٠٧
بعد استلام جثته : اسرة الارهاب مدحت تتبرا من تصرفاته			
خالد ميرى	الأخبار	٩٥	٩٧/١٢/٠٧
الإرهاب يستهدف السياح فى كل دول العالم			
	العالم اليوم	٩٦	٩٧/١٢/٠٨
حادث الأقصر بين أداء الداخل ورد فعل "للخارج"			
عمرو الشوبكى	الأهرام	٩٨	٩٧/١٢/٠٨
ما بعد مذبحة الأقصر ماذا حدث وما العمل ؟			
ضياء رشوان	الأهرام	١٠٠	٩٧/١٢/٠٨
تقرير الحالة الإرهابية			
رضا هلال	الأهرام	١٠٢	٩٧/١٢/١٠
المؤامرة مستمرة وديمومة الصراع			
	الأسبوع	١٠٣	٩٧/١٢/١٥
من يشعل نار الفتنة فى قنا			
	الأسبوع	١٠٤	٩٧/١٢/١٥
حق العمل وحق الكل			
	الأهالى	١٠٧	٩٧/١٢/١٧
مصادر مصرية تتوقع أن تطلب النيابة الإعدام			
محمد صلاح	الحياة	١١١	٩٧/١٢/١٨

مجلد رقم ١ سواقط الإرهاب ٩٧-٩٨ (المجلد الأول)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
توسيع دائرة مطاردة المشتبه بهم فى حادث الأقصر لتشمل الجيزة والمنيا			
أحمد عبد الرحمن	الحياة	١١٣	٩٧/١٢/١٨
بريطانيا تبحث مواقف الإرهابيين المقيمين على أراضيها			
أحمد موسى	الأهرام	١١٣	٩٧/١٢/٢٠
" المرصد الإسلامى " يعلن الثلثاء تفاصيل "اتصالات" نداء وقف العنف			
محمد صلاح	الحياة	١١٤	٩٧/١٢/٢٠
تحذيرات الرئيس			
مدحت فؤاد	اكتوبر	١١٥	٩٧/١٢/٢١
اعتقاد			
	المساء	١١٦	٩٧/١٢/٢١
الجماعات الإرهابية فى بريطانيا تتحدث عن مبادرة لوقف العنف			
عمر عبد الرازق	الوفد	١١٧	٩٧/١٢/٢٢
وزير داخلية جمهورية القناطر الخيرية اهلا			
حمدى أحمد	الأسبوع	١١٨	٩٧/١٢/٢٢
بدء محاكمة الضباط المقصرين فى حادث الأقصر الإرهابى			
عماد الفقى	الأهرام	١١٩	٩٧/١٢/٢٣
مصر : محاكمة ستة ضباط شرطة اتهموا بالتقصير فى حادث الأقصر			
أحمد عبد الرحمن	الحياة	١٢٠	٩٧/١٢/٢٣
أسرار الحوار فى مؤتمر صحفى إرهابى بلندن !			
محمد منير	الأهالى	١٢١	٩٧/١٢/٢٤
الإعلام الأمنى مهزلة ... " وصابر " أم المهازل !			
محمد عبد اللطيف	صباح الخير	١٢٢	٩٨/٠١/٠١
مواصلة محاكمة ضباط الشرطة المقصرين فى حادث الأقصر الإرهابى غدا			
عماد الفقى	الأهرام	١٢٥	٩٨/٠١/٠٣
ارهابيون تحت بند اللجوء السياسى !			
	الأهرام	١٢٦	٩٨/٠١/٠٣
أبعاد ومسئوليات الدور الخارجى			
طه المجدوب	الأهرام	١٣٠	٩٨/٠١/٠٤
احالة أوراق إرهابى بتنظيم السويس للمفتى			
	الأهرام	١٣٣	٩٨/١٠/٠٦
استجابة عربية لدعوة مبارك لمواجهة الدول التى تؤوى الأرهابين			
محمد صلاح الزهار	الأخبار	١٣٤	٩٨/٠١/٠٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
محام مصري يتهم بريطانيا بالمسؤولية عن حادث الأقصر			
احمد عبد الرحمن	الحياة	١٣٧	٩٨/٠١/٠٩
التضامن الدولي يستأصل الإرهاب ويحبط مخططاته			
	الجمهورية	١٣٨	٩٨/٠١/١٠
البرلمان اليوناني يرحب بدعوة مبارك الدول الأجنبية الى حظر			
عبد العظيم درويش	الأهرام	١٤٠	٩٨/٠١/١١
استراتيجية المواجهة ... المستويات والأبعاد			
	الأهرام	١٤١	٩٨/٠١/١١
صنعاء: لن نسلم مصر ٥٠٠ ارهابي لأن لا وجود لهم !			
مراد هاشم	الحياة	١٤٤	٩٨/٠١/١١
الخطر ... ليس بعيدا !!			
جلال عارف	العربي	١٤٦	٩٨/٠١/١٣
المحكمة العسكرية تعقد آخر جلساتها لمحاكمة ٦٦ إرهابيا			
عادل السروجي	الأهرام المسائي	١٤٨	٩٨/٠١/١٣
المتهمون رصدوا منزل وزير التموين			
أحمد رزق	الوفد	١٤٩	٩٨/٠١/١٣
اعنف هجوم لأصحاب مبادرة وقف العنف			
	الحياة	١٥٠	٩٨/٠١/١٣
مكافحة الإرهاب			
	الأحرار	١٥١	٩٨/٠١/١٣
ولا عزاء للصحفيين			
محمد العزبي	الجمهورية	١٥٣	٩٨/١٠/١٤
صراع الفيل والناموسة			
	الوفد	١٥٤	٩٨/١٠/١٤
إدانة الإرهاب والعنف والدول التي تؤوي الإرهابيين			
محمد مبروك	الأهرام	١٥٦	٩٨/١٠/١٥
المحكمة العسكرية المصرية تفرغ من الاستماع الى دفاع في قضية " الجماعة"			
محمد صلاح	الحياة	١٥٧	٩٨/٠١/١٥
العمل على وضع قانون دولي يحمي العالم من الإرهاب			
	الأهرام	١٥٨	٩٨/٠١/١٥
الإرهاب أخطر التحديات أمام التنمية العربية الشاملة			
	الأهرام	١٥٩	٩٨/٠١/١٥

مجلد رقم ١ سواقط الإرهاب ٩٧-٩٨ (المجلد الأول)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سرور : حماية الشعوب إحدى مهامنا الكبرى			
	الأهرام	١٦١	٩٨/٠١/١٥
... موقف متناقض ... ومبررات مرفوضة !			
	الأهرام	١٦٣	٩٨/٠١/١٦
بريطانيا وخلفيات إيواء الإرهابيين			
	الأهرام	١٦٣	٩٨/٠١/١٦
الحكم فى قضية إحياء تنظيم الجماعة الإسلامية			
	الأهرام	١٦٤	٩٨/٠١/١٦
الشرطة فى مواجهة الإرهاب			
	الوفد	١٦٥	٩٨/٠١/١٦
ضبط ٤٨ هاربا من تنفيذ أحكام و ١٦ قطعة سلاح بدون ترخيص			
محمد عبد اللطيف	الأهرام المسائى	١٦٧	٩٨/٠١/١٧
أضواء على جماعة الإخوان وبعض القضايا			
مصطفى مشهور	الشعب	١٦٨	٩٨/٠١/٢٠
النيابة تستدعى خليل عبد الكريم بعد مصادرة ٤ كتب له !			
	الدستور	١٧٠	٩٨/٠١/٢١
عصام العريان ... ألف يوم فى السجن بتهمة الأخوان المسلمين !			
	الدستور	١٧١	٩٨/٠١/٢١
إعادة فتح ملف مقتل طالب الدكتوراه المصرى فى لندن			
	الدستور	١٧٣	٩٨/٠١/٢١
اعتقال ٦ من الجامعة فى المنيا وقنا			
	الحياة	١٧٤	٩٨/٠١/٢٢
المجلس المحلى بالأقصر : عناصر بالشرطة تعمدت الانتقام من الأهالى			
	الشعب	١٧٥	٩٨/٠١/٢٣
مصر : إصابة ضابطين و ٣٥ شرطيا اثناء تدريبات على مكافحة الأرهاب			
حسام كمال	الحياة	١٧٧	٩٨/٠١/٢٣
تنشيط التعاون المصرى – الباكستانى			
محمد صلاح	الحياة	١٧٨	٩٨/٠١/٢٣
السلطات المصرية تنفى وجودنية لإطلاق العريان			
	الحياة	١٧٩	٩٨/٠١/٢٥
فشل محاولات لإقناع المفتى رفض إعدام متهم مقعد			
محمد صلاح	الحياة	١٨٠	٩٨/١٠/٢٥

مجلد رقم ١ سواقط الإرهاب ٩٧-٩٨ (المجلد الأول)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
من المخطط والمنفذ للعملية الإرهابية بالدير البحرى ؟			
	الأهرام الأقتصادى	١٨١	٩٨/٠١/٢٦
الأسلاميون والعلمانيون يتبادلون الاتهامات حول أسباب العنف			
	الأحرار	١٨٦	٩٨/٠١/٢٦
مصر : إعدام ثلاثة من اعضاء "الجماعة"			
حسام كمال	الحياة	١٨٨	٩٨/٠١/٢٦
٣ إعدام و ٤ أشغال شاقة مؤبدة و ٣ خمسة عشر عاما			
	الوفد	١٨٩	٩٨/٠١/٢٨
الإعدام لثلاثة متهمين والمؤبد لأربعة والأشغال			
خالد ابو العز	الأهرام	١٩١	٩٨/٠١/٢٨
الأعدام لـ٣ والمؤبد والأشغال لـ١٥ وبراءة ١٣			
	الأهرام	١٩٢	٩٨/٠١/٢٨
مقتل دبلوماسى مصرى بالمكسيك أطلقت عليه مجموعة مسلحة الرصاص لسرقتة			
ابراهيم البهى	الأهرام	١٩٣	٩٨/٠١/٣١
الإسلام قال كلمته على لسان القاضى			
	اخبار اليوم	١٩٤	٩٨/٠١/٣١
المحكمة العسكرية تبدأ اليوم نظر قضية تنظيم الجهاد ٣			
	الأخبار	١٩٧	٩٨/٠٢/٠١
" اليوم " استئناف محاكمة تنظيم " العائدون من أفغانستان			
	الوفد	١٩٨	٩٨/٠٢/٠١
الحكم بإعدام ٣ والمؤبد لمتهم من أعضاء تنظيم الجماعة الأسلامية			
عبد الحميد شعير	الأهرام	١٩٩	٩٨/٠٢/٠٣
الإعدام الإرهابى والمؤبد لشريكه قتلا ناظر مدرسة بالسويس			
أحمد نبيل	الأهرام	٢٠٠	٩٨/٠٢/٠٣
الإعدام لقاتل ناظر مدرسة الفرنسيسكان والمؤبد لشريكة			
محمد عبد النبى	الوفد	٢٠١	٩٨/٠٢/٠٣
محكم مصرية تحكم بإعدام قيادى فى "الجامعة " والمؤبد لآخر			
محمد صلاح	الحياة	٢٠٢	٩٨/٠٢/٠٣
حملات للشرطة المصرية فى أسيوط والمنيا			
احمد عبد الرحمن	الحياة	٢٠٣	٩٨/٠٢/٠٤
اللجوء السياسى ليس حقا لمجرمين محكوم عليهم ... فى بلادهم			
	مايو	٢٠٤	٩٨/٠٢/٠٥

مجلد رقم ١ سواقط الإرهاب ٩٧-٩٨ (المجلد الأول)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
نشاط مصرى مكثف لتطويق الأرهاب بعقد اتفاقات مع دول لتبادل المعلومات			
حسام كمال	الحياة	٣٠٧	٩٨/٠٣/٠٥
الإجراءات الأمنية والقضاء على الإرهاب			
رغيد الصلح	الحياة	٣٠٨	٩٨/٠٣/٠٨
التحقيق فى مذبحة الأقصر لن يحفظ رغم وفاة المتهمين لمعاقبة			
نيرمين الشودافى	الأهرام	٣١١	٩٨/٠٣/٠٩
اعتقال وتعذيب خمسة مواطنين بتهمة الانتماء للإخوان بالأسكندرية			
	الشعب	٣١٢	٩٨/٠٣/١٠
تطوير الخطط الأمنية فى المناطق السياحية والأثرية لحماية السائحين			
أحمد موسى	الأهرام	٣١٣	٩٨/٠٣/١١

مؤتمر وزراء الداخلية العرب يبدأ بعد غد بتونس

استراتيجية عربية موحدة لمكافحة الارهاب وجرائم الكمبيوتر

لواء حسن الألفى

تونس - محمد صلاح الزهار :

تبدأ صباح بعد غد فى تونس الدورة الرابعة عشرة لمجلس وزراء الداخلية العرب. يرأس وفد مصر حسن الالفى وزير الداخلية. يتضمن جدول أعمال المجلس اقرار الاستراتيجية العربية الموحدة لمكافحة الارهاب لتكون الدول العربية من أولى المجتمعات الاقليمية الدولية التى تتخذ موقفا فعالا وايجابيا فى مواجهة ظاهرة الارهاب وقد أنهت اللجان التحضيرية التى تضم فى عضويتها ممثلين لكافة الدول المشاركة اعمالها اول امس واعدت جدول الاعمال الذى سوف يناقشه الوزراء فى دروتهم والتى تستمر حتى يوم الاثنين القادم. أقر ممثلو الدول خلال الاجتماعات التحضيرية مشروع الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب الذى تم وضعه فى القاهرة فى شهر يوليو الماضى بمشاركة ممثلى ١٦ دولة عربية وتضمنت لأول مرة تحديدا لمفهوم الارهاب باعتباره أى نشاط اجرامى يسبب فزعا أو رعبا، وبعد كفاحا مشروعا للشعوب المحتلة لتحرير أراضيها والحصول على حقها فى الاستقلال وتقرير مصيرها. وتضمنت الاستراتيجية ضرورة تحديد السياسة الوطنية لكل دولة لوضع الاجراءات والتدابير للوقاية من الارهاب ونصت على ضرورة التعاون وتبادل الخبرات فى مجال التعامل الأمنى بين الدول العربية لمواجهة الجماعات والمنظمات الارهابية والتزام كافة الدول بعدم القيام او الشروع او الاشتراك او المساعدة او الاتفاق بأية صورة من الصور فى تنظيم الاعمال الارهابية او تمويلها أو التحريض عليها وعدم السماح باتخاذ اراضى الدول مسرحا للتخطيط او التنظيم او تنفيذ الجرائم الارهابية واتخاذ موقف عربى موحد ضد أية دولة لا تلتزم بتطبيق القواعد المتعلقة بمكافحة الارهاب. وتطرح مصر خلال المؤتمر ورقة عمل مستمدة من تجربة المركز الاعلامى الأمنى بوزارة الداخلية لتطبيقها فى الدول العربية لتحقيق اقصى استفادة من الاعلام لدعم جهود أجهزة الامن فى مكافحة الارهاب بشكل عام ومواجهة جريمة الارهاب بشكل خاص وهو ما تحقق فى مصر خلال السنوات الماضية بعد انشاء المركز الاعلامى الأمنى بوزارة الداخلية.

ومن بين الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال ضمن لجنة الجرائم المستجدة ظاهرة ارتكاب الجرائم باستخدام اجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت وبطاقات الائتمان وهى جرائم مستحدثة لم تجرمها التشريعات والقوانين فى مختلف الدول العربية .



□ تبدأ مناقشته بمجلس الشورى بعد غد:

تقرير برلمانى خطير يرصد أسباب ظاهرة الإرهاب

توصيات مهمة لمعالجة هذه الظاهرة على المستويين المحلى والدولى

من المقرر ان يبدأ مجلس الشورى فى جلساته بعد غد السبت برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس مناقشة التقرير المبدئى الذى اعدته لجنة الشئون العربية والخارجية والامن القومى بالمجلس حول الأبعاد الخارجية لظاهرة الإرهاب وهو الجزء الثانى من تقرير مواجهة الإرهاب.

وفى تصريحات خاصة للمحرر البرلمانى «للأهرام المسائى» اكد الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس ان هذا التقرير يركز على ظاهرة الإرهاب فى ابعاده الخارجية خاصة بعد ان نبه الرئيس مبارك على خطورة هذه الظاهرة على المجتمع الدولى باسره وان العالم كله بصفة عامة والامم المتحدة بصفة خاصة يجب ان تتصدى لهذه الظاهرة الخطيرة.

وقال الدكتور حلمى: إن تحذيرات الرئيس مبارك من هذه الظاهرة لقيت اهتماما واسع النطاق خاصة من الامم المتحدة خلال رئاسة الدكتور بطرس غالى لهذه المنظمة، موضحا ضرورة أن يواصل الإفريقى كوفى عنان الامين العام الجديد للأمم المتحدة جهود الدكتور غالى التى بذلها من اجل التصدى لهذه الظاهرة.

واكد الدكتور حلمى ان الجزء الاول الذى ناقشه مجلس الشورى بشان ظاهرة الإرهاب، الذى ركز على الأبعاد الداخلية لقى اهتماما كبيرا من جميع أجهزة الدولة وفى مقدمتها أجهزة الأمن مما ادى إلى انحسار هذه الظاهرة.

وقال: إن العديد من الدول العربية طلبت نسخا من تقرير لجنة الشئون العربية حول هذه الظاهرة، وقد تم إرسال التقرير الاول لجميع الدول العربية التى طلبته.

كما اكد د. حلمى أن الجزء الأول من تقرير الإرهاب، الذى وضع استراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب داخليا ساعد الدول العربية من خلال اجتماعات وزراء الداخلية والإعلام والعدل العرب فى وضع استراتيجية عربية شاملة لمواجهة الإرهاب.

ومن جانبه أخرى، اكد الدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى أن تقرير اللجنة حول الأبعاد الخارجية لظاهرة الإرهاب قد استغرق اكثر من عام فى إعداده، مشيرا إلى ان هذا التقرير يكتسب أهمية خاصة وكبيرة فى الفترة الحالية لتركيزه على الجوانب الدولية المتصلة بهذه الظاهرة فى ظل انتشارها على نطاق واسع فى جميع مناطق العالم، ودوله الرئيسية واهتمام معظم المنظمات الدولية والإقليمية بالقضايا المتصلة بها نظريا وعمليا وتطور جهود الدول العربية فى اتجاه صياغة أطر عامة للتعامل معها.

وقال إن هذا التقرير يكتسب اهمية خاصة بالنسبة لمصرتحديدا بفعل تصاعد الابعاد الخارجية لتلك المشكلة منذ عام ١٩٩٣ بعد انحسار موجة الإرهاب التى شهدتها مصر فى أوائل التسعينات.

وقال د. شهاب إن مجلس الشورى ناقش الجزء الأول من تقرير مواجهة الإرهاب فى شهرى مارس وأبريل عام ٩٣ وشارك فى مناقشته ١١٧ عضوا على مدى ١٢ جلسة كما القى ٧ من الوزراء بيانات حوله.

وأضاف أن الجزء الثانى من تقرير اللجنة «الابعاد الخارجية لظاهرة الإرهاب» يرصد المستجدات التى شهدتها مصر على هذا المستوى منذ عام ١٩٩٤ حتى الآن استنادا إلى مؤشرات كمية ونوعية محددة تؤكد عدة أمور منها أن الإرهاب قد تحول من ظاهرة إلى مجرد مشكلة فقد انحسر النشاط الإرهابى تماما وتحول من مجرد عمليات محدودة متباعدة تحدث فى بؤر صغيرة ولايوجد تاثير حقيقى لها.

وأكد الدكتور مفيد شهاب أن البعد الاهم المتصل بهذه الظاهرة هو البعد الخارجى المتمثل فى وجود دعم خارجى مباشر أو غير مباشر لها من جانب دول أو قوى داخل الدول تقدم تسهيلات مالية وتدريبية وإعلامية، مشيرا إلى أن التقرير يؤكد اهمية التعاون الدولى للتعامل مع هذه الظاهرة التى تفجرت داخل جميع الدول الرئيسية.

وقال د. شهاب: إن مايحدث على هذا المستوى حاليا لايزال دون المستوى المطلوب سواء على المستوى الجماعى أو الإقليمى أو الثنائى رغم وجود تقدم كبير فى هذا الاتجاه.

وحول تصاعد البعد الخارجى لمشكلة الإرهاب اوضح د. مفيد شهاب ان هذا التصاعد بدأ يتضح عندما انحسرت الاعمال الإرهابية داخل مصر خلال عام ٩٤ من خلال نجاح اجهزة ومؤسسات الدولة فى حصار الإرهابيين وتحديد نشاطاتهم فى الداخل.

وقال: لقد اتضح أن الإرهاب فى أبعاده الخارجية وضح تماما وعلى عدة مستويات منها استمرار عدد من دول المنطقة فى دعم أعمال الإرهاب الموجه ضد مصر بشكل مباشر ووجود أدلة قاطعة بهذا الشأن يتمثل أهمها فى ممارسات النظام السودانى واستمرار عدد من الدول فى إيواء عناصر تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بالمشاركة فى النشاطات الإرهابية، إضافة إلى وقوع العديد من الاعمال الإرهابية ضد أهداف ومصالح مصرية حيوية فى الخارج.

وقال د. مفيد شهاب: إن من هذه الأعمال المحاولة الغادرة التى استهدفت حياة الرئيس حسنى مبارك أثناء توجهه لحضور مؤتمر القمة الإفريقية باديس ابابا فى يونيو ١٩٩٥، وكذلك حادث تفجير مبنى السفارة المصرية فى إسلام اباد فى نوفمبر عام ١٩٩٥.

وأشار إلى أن البعد الخارجى أصبح ظاهرا من خلال إلقاء القبض على العديد من العناصر الإرهابية التى حاولت التسلل عبر الحدود من دول مجاورة مثل «السودان» بلغ عددها خلال عامى ٩٤ و٩٥ حوالى ١٠٠ إرهابى منهم مجموعة العائدين من السودان، وتم إلقاء القبض عليهم عقب محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا، إضافة إلى استمرار العناصر الإرهابية فى عدد من دول العالم بحيث أصبحت مراكز وقيادات الإرهاب المصرية توجد فيما لايقل عن ١٥ دولة فى المنطقة والعالم أهمها: أمريكا، بريطانيا، إيطاليا، المانيا، النمسا، سويسرا، هولندا، الدانمارك، باكستان، البوسنة، كرواتيا، السودان، اليمن، وقطر.

واشار د. شهاب إلى أن التقرير رصد عوامل ظهور وتطور البعد الخارجى للإرهاب منها فرار القيادات الخطيرة إلى الخارج وهجرة بعض العناصر للاشتراك فى القتال الافغانى خاصة بعد المواجهة الأمنية الناجحة التى قادتها اجهزة الأمن ضد الإرهاب وفقدان جماعات التطرف للتعاطف الشعبى والجماهيرى.

وفيما يتعلق بالتحرك المصرى للتعامل مع البعد الخارجى للإرهاب، اكد الدكتور شهاب ان مصر قامت بجميع الإجراءات اللازمة لتحصين حدودها ومداخلها ضد احتمالات تسرب الإرهابيين أو الاسلحة أو الاموال إلى داخلها.

وقال: إن مصر قامت بجهود بارزة فى مجال التعاون العربى لمواجهة ظاهرة الإرهاب فى ضوء اجتماعات مجلس وزراء الداخلية والإعلام والعدل العرب، موضحا ان هذا التعاون مازال بعيدا عن تحقيق الاهداف المرجوة نتيجة موقف بعض الدول العربية المتحفظ تجاه قضية التستر بالدين بشكل عام وتباين وجهات النظر حول



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٧

كيفية التعامل مع الظاهرة، إضافة إلى الخلافات العربية - العربية التي تعوق التعاون العربي بشكل عام.

وقال د. شهاب: إن التقرير تناول الدور المصري الرائد على المستوى الدولي في مجال مكافحة الإرهاب خاصة في مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة الذي عقد بالقاهرة في ابريل عام ٩٥.

وقال: إن هناك عدة مشاكل تواجه تطوير أساليب مواجهة الأبعاد الخارجية للإرهاب منها استمرار بعض الدول في إيواء العناصر الإرهابية لمعاداة نظمها الحاكمة للتوجيهات المصرية مثل السودان، وكذلك استمرار بعض الدول في إيواء العناصر الإرهابية بقصد المساومة أو الضغط أو بحجة غير صحيحة تقول بالدفاع عن حقوق الإنسان، إضافة إلى عجز بعض الدول التي يوجد بها إرهابيون عن القبض عليهم رغم رغبتها الحقيقية أحيانا في التعاون!!

وقال د. شهاب: إن التقرير يطالب بتنشيط وسائل الوقوف على المعلومات لتحديد حركة الإرهابيين واستمرار التحرك الدبلوماسي الخارجي.

وأكد أن المجتمع الدولي أصبح في حاجة ماسة إلى تحرك ناجح وسريع يقوم أساسا على صياغة معاهدة دولية متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب تشارك فيها كل دول العالم، مشيرا إلى أهمية أن يتم تنظيم القضايا المتعلقة بتوفير المأوى ومنح اللجوء السياسي ومنح تأشيرات الدخول.

وقال د. شهاب: إن التقرير أوضح أن فعالية هذه المعاهدة تتطلب أن تتم معالجة مشكلة تورط بعض الدول والحكومات في أعمال الإرهاب من خلال فرض عقوبات دولية تتدرج وتتناسب مع حجم وطبيعة تورط الدولة في أنشطة إرهابية.

وأوضح أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب منها أن هناك بعض الحكومات التي لاتزال تبدي مقاومة أو أي تردد في التعاون في مواجهة الإرهاب الدولي لأسباب تتعلق حسب رؤاها الخاصة بالأمن القومي لهذه الدول، وكذلك اختلاف القوانين بين الدول المختلفة الذي قد يؤدي إلى حصول بعض الإرهابيين على وضع اللاجئ السياسي، إضافة إلى عدم وضوح الفرق بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

وأكد د. مفيد شهاب أن المحور الرئيسي للقضاء على الأبعاد الخارجية للإرهاب يتمثل في إنهاء العوامل الخارجية المسببة للإرهاب عن طريق التعاون المنظم بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي.

حامد محمد حامد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٧

لجنة من الداخلية للتحقيق فى الحادث

هل يقال مدير أمن المنيا من منصبه ؟

التحقيق مع نائب المأمور وملازم بسبب رفضهما التعامل مع الجناة

فى مثل هذه الكوارث يضرب الامن اخماسا فى أسداس وتظهر التصريحات والتقارير حول الحادث ويظهر كبش فداء يتحمل اخطاء الآخرين .

وقد سارعت قوات الامن عقب الحادث مباشرة بفرض حصار امنى مكثف حول مدينة ابو قرقاص وبدات عمليات تمشيط واسعة النطاق للقرى المحيطة بالمركز منها قرى الكرم والغواريقة وبنى عبيد وتندة والاشمونيين وقلبا ووصل عدد المقبوض عليهم إلى ١٨٠ شخصا من الهاربين من احكام قضائية والذين تم القبض عليهم فى احداث ارهابية من قبل بعضهم من طلاب المدارس والجامعات وبدات حملات امنية على الشقق المفروشة بالمنيا واسيوط والفيوم وبنى سويف .

وكشف ضابط بامن الدولة والمباحث الجنائية ان الجناة يحتمل ان يكونوا من ابناء ابوقرقاص وملوى المقيمين خارجها والذين سبق لهم تنفيذ عمليات ارهابية وبالتحديد الحادث الاخير الذى عثرت فيه قوات الامن على ثلاث جثث

التحريات تؤكد ان الجناة من ابناء ابو قرقاص ولهم صلة بحادث القصب الأخير

لواء / العيسوى

وسط زراعات القصب بقرية الغواريقة .

واكدت مصادر امنية بالمنيا ان اللواء حسن الالفى وزير الداخلية امر بارسال لجنة خاصة للتحقيق فى الحادث وترددت انباء عن قيام اللجنة بوقف صرف حوافز الضباط بالمحافظة واجراء عمليات تغيير وتقل لبعض القيادات الامنية بها واضافت المصادر ان هناك احتمال اعفاء اللواء سامى عبد الجواد مدير الامن من منصبه بسبب رفع الحراسات عن الكنائس وتهيئة المناخ لارتكاب هذه الجرائم وبدات عمليات التحقيق مع العقيد يوسف عليوة نائب مامور مركز ابو قرقاص والملازم اول هانى احمد اللذين كانا فى المدرعة الموجودة بالقرب من الكنيسة ورفضا التعامل مع الجناة بدعوى عدم وجود أوامر لهم وسيتقدمان لمحاكمة قريبا !!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحقيقة

التاريخ: ٩ فبراير ١٩٩٧

وبالنسبة لعمليات التامين التى قامت بها مديرية امن المنيا فقد شملت بناء برجين للحراسة فى المنطقة واغلاق شارع خلف الكنيسة وتشديد الحراسة على البنوك والمحلات والمتاجر ومنع دخول السيارات الاجرة إلى المدينة وطلبت المديرية من وزارة الداخلية تعزيزها بقوات من محافظات بنى سويف والفيوم واسيوط للمواجهة .

واعترف اللواء منصور العيسوى بان الكنيسة كانت بدون حراسة بناء على طلب كتابى من راعيها موجها لمدير امن المنيا منذ فبراير ٩٦ .

اكدت تحقيقات النيابة ثبوت تعمد قتل المجنى عليهم عن طريق الطلقات النارية من الجناة داخل الكنيسة وليس خارجها وتم السماع لاقوال الشهود وامرت بسرعة ضبط واحضار الجناة فى الوقت الذى ارسلت فيه وزارة الداخلية خبراء من المعمل الجنائى لمعاينة مكان الحادث لمعرفة نوع المقذوفات والطلقات النارية لمطابقتها بنوعية المضبوطات التى تم ضبطها من قبل مع الارهابيين .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/٥/١٩٩٧

مذابح الإسلاميين

لا اشك ان ثمة علاقة وثيقة وحميمة تربط بين الإرهاب المتستر تحت شعارات الإسلام فى كل مكان ، ولا اشك ايضاً ان هذه الخيوط تمتد إلى خارج البلاد العربية والإسلامية ، ترسم ، وتخطط ، وتمول ، وتجد وسيلة لتسريب الاسلحة وتهريبها .. فحجم الإنفاق على العمليات الإرهابية كبير لا يقدر عليه فرد مهما كانت ثروته حتى ولو كان بن لادن .. او غير لادن !

فمن يخطط لهم فى مصر ، وفى الجزائر ، وفى اوروبا ، وفى بلاد اخرى كثيرة بعضها يؤثر ان يخفى ما يقوم به الإرهابيون من جرائم لاسباب يقدرونها .. ومن ينفق على الإرهابيين الفارين ، ويطعمهم ، ويدعمهم ، ويفتح لقادتهم المكاتب المزودة بالتليفونات واحدث الأجهزة التكنولوجية حتى يعلنوا عن مسئوليتهم عن الحوادث ، ويطيرونها بالفاكس إلى كل انحاء العالم بعد دقائق من وقوعها !

وفى الايام الاخيرة بدات سلسلة جرائم وحشية ، ومذابح جماعية فى الجزائر .. جرائم بشعة لا يجرؤ على القيام بها إلا من تحجرت قلوبهم ، وفقدوا الإحساس والإنسانية .. فمن يقوم بذبح إنسان رجلاً او امراة او طفلاً ليس ادمياً ، وليس إنسانا ، ولا يمكن ان يكون مسلماً ، وبالتاكيد فإن قلبه لم يخشع ابداً لذكر الله ! فإذا كانت هذه المذابح جماعية ضد المسلمين ، وانهم كلما دخلوا قرية ذبحوا اهلها جميعاً لا نتصور ان يكون الهدف إسلامياً او انهم يعطون صورة للحكم الإسلامى الذى تحمل محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ والذين معه صنوف الإيذاء فى سبيل نشر دعوتهم بالحكمة ، ولم يقوموا بذبح واحد من الكفرة والمشركين ولم يحرقوا بيتا ، او يقطعوا شجرة !

وبعد موجات الذبح فى الجزائر ، ظهرت فى مصر لاول مرة عمليات الذبح ايضاً بلا رحمة ولا شفقة .. وهى وسيلة خسيسة للقضاء على الخصوم اياً كانوا ، وتطوير فى اساليب الإجرام الوحشى يدل على ان تنسيقاً قد تم ، وان الجهة التى تخطط للإساءة إلى الإسلام والمسلمين ، والتى تسعى لنسف الاستقرار ، وتمزيق المجتمعات العربية والإسلامية وترويعها ، قد اصدرت تعليمات بالانتقال إلى مرحلة اخرى من العمل .. فقد سعت من قبل لتمزيق الوطن العربى ، ولإحداث فرقة بين ابنائه ؛ ونجحت .. وفشلت .. ثم انتقلت إلى مرحلة جديدة من الترويع والإجرام ..!



المصدر : مجلة روز اليوسف

التاريخ : ٥ / ٥ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإذا كان هؤلاء يسعون إلى الحكم ويتطلعون إليه حقيقة ، فكيف يحكمون شعباً ذبحوا بعض ابنائه ، ومزقوا احشاء نسائه ورجاله وتركوا وراءهم نقمة ، ومرارة تزداد يوماً بعد يوم ، ويغذونها باعمال فاجرة ، لم تفتقر حتى اليوم للصهاينة الذين قاموا بمثلها من قبل فسجلها لهم التاريخ عاراً لا يمحى ، وثاراً لا ينسى قام به اليهود ضد المسلمين .. بينما هذه المذابح الجماعية اليوم يقوم بها المسلمون - وبلا خجل - ضد المسلمين اخوتهم في الدين وفي العقيدة إذا صدقنا ان هؤلاء الجزارين غير الادميين مسلمين .. فلا يقتل مسلم اخاه المسلم ابداً إذا كان في قلبه ذرة من الإيمان ، ولا يمحله بهذه الطريقة ابداً وهو ينطق الشهادتين ..

إذا لم تكن الجهة التى تدفع وتمول هذه العمليات شديدة العداء للإسلام والمسلمين فقد كان الاولى بهذه المذابح الثار من مذابح دير ياسين قديماً ، وصبرا وشاتيلا حديثاً .. وقانا بالأمس القريب. ■

عبدالله إمام



المصدر : الأهرام
١٢ مايو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

مؤكدا أن الحوار مع الارهابيين يجر البلاد إلى كارثة

الألفى يتهم الاخوان بإثارة الفتنة الطائفية

وجه اللواء حسن الالفى وزير الداخلية انتقادات عنيفة الى جماعة الاخوان المسلمين واتهمها بانها تعمل على إثارة الفتنة الطائفية فى مصر.

وحذر الالفى فى اللقاء الذى عقده امس بنادى هليوبولس دول العالم من عدم التكاتف لمواجهة ظاهرة الارهاب والدخول فى اتفاقيات دولية لتسليم المجرمين.

والمح الالفى الى ان الدول التى قامت بدعم ومساعدة هؤلاء الارهابيين بدات هى نفسها تعانى من ويلات هذه الجماعات الارهابية.

واكد الالفي علي ضرورة التوصل الى الية يتم تنفيذها بين الدول العربية من خلال المؤتمرات التى تعقد فى اطار الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب للقضاء نهائيا علي هذه الظاهرة.

وقال الالفى ان الموقف الامنى في مصر من احسن المواقف الامنية فى العالم مشيرا الي ان الامن العام فى البلاد كل لايتجزأ سواء كان امنا سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا حتى يعم ارجاء الشارع الشعور بالطمأنينة والامن والسلامة.



حسن الالفى

واضاف ان العمل الامني حاليا فى مصر يتم على اسس واساليب علمية لمواجهة اية مشكلة قد تحدث على الساحة مشيرا الى انشاء اكاديمية الشرطة الجديدة والتى تم اعدادها بما تكفل للخريج التدريب على جميع طرق ومكافحة الارهاب فى اى مكان مهما كانت وعورته.

واشار الالفى الى ان عدد ضحايا الارهاب فى مصر بلغ ٥١ ضابطا و٢٩٦ فرد شرطة و٣٦٧ مواطنا و٤ الاف و ٣٩٣ متهما.

وردا علي سؤال حول امكانية الدخول فى حوار مع مثل هذه الجماعات قال الالفى ان الدخول في حوار مع هؤلاء الارهابيين قد يجر البلاد الى كارثة مثلما يحدث فى الجزائر.

الألفى يشن هجوماً عنيفاً على جماعة الإخوان المسلمين ويتهمها بإثارة الفتنة الطائفية داخل مصر

شن اللواء حسن الالفى وزير الداخلية هجوماً عنيفاً على جماعة الاخوان المسلمين المحظورة.. واتهمها باثارة الفتنة الطائفية داخل مصر.

واكد الالفى ان الوجه القبيح لهذه الجماعة قد ظهر جلياً بعد المواجهات الناجحة للامن ضد تنظيمات الارهاب حيث وجدت هذه الجماعة نفسها مضطرة للظهور على الساحة.

مشيراً إلى نجاح الجهاز الامنى فى اختراق هذه الجماعة اختراقا «تاما» من القاعدة .. ومتابعة الامن كذلك لنشاط التنظيم العالمى للاخوان المسلمين حتى تمكن من الوصول إلى معلومات بالغة الاهمية عن جميع تحركاته واتصالاته على كافة المستويات.

وقال ان جهاز الامن يتابع كذلك النشاط الاقتصادى للجماعة المنحلة واعضائها.

وحذر وزير الداخلية فى اللقاء الذى عقده مع اعضاء نادى هليوبوليس ليلة امس جماعة الاخوان المسلمين من الخروج على الشرعية والقانون .. مؤكدا ان اجهزة الامن ستواجه بكل حزم وحسم اية محاولات من هذا القبيل.

واشار الالفى إلى متابعة الاجهزة الامنية لنشاط هذه الجماعة ومحاولتها اللعب من جديد فى انتخابات النقابات المهنية خصوصا فى نقابة المحامين .

واضاف ان هدف هذه الجماعة والتى تم حلها منذ عام ١٩٤٨ هو ضرب الاستقرار فى البلاد للوصول إلى الحكم وليس الغرض لنشاط دينى وقد ثبت ذلك من خلال التحقيقات والاعترافات التى ادلوا بها على فترات سابقة.

واوضح وزير الداخلية انه تاكد للاجهزة الامنية ان البناء التنظيمى لهذه الجماعة عالمى وليس مجلسا داخل مصر او الجزائر على سبيل المثال. ووضح ظهورهم فى الخارج من خلال المجموعة التى لجات إلى عدد من الدول لهدف معين. واشار فى هذا الصدد إلى محاولات السلطات البريطانية لعقد مؤتمر يضم زعماء الارهاب فى العالم وذلك فى شهر سبتمبر الماضى إلا انه باء بالفشل لرفض الراى العالمى لذلك.



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٧

الإخوان المسلمون مع الفتنة الطائفية أم مع الوحدة الوطنية؟!!

بقلم : د. سيد الفضلى

تابعت باهتمام شديد تصريحات اللواء حسن الالفى وزير الداخلية التى اطلقها متتابعة خلال الايام القليلة الماضية حول جماعة الاخوان المسلمين ومن خلال قراءة اكاديمية يمكن القول انها سواء التى صدرت عنه بعد تهنئة البابا شنودة الثالث بعيد القيامة او ابان احتفالات الشرطة الاخيرة او فى لقائه مع اعضاء نادى عين شمس تراوحت بين الاعلان على النظام والشرعية كما انها لم تخرج عن روح واطار تصريحات للوزير قالها فى اوقات سابقة او قالها من قبله وزراء للداخلية سبقوه فى تحمل المهام والاضطلاع بمسئوليات الامن والنظام وتوجيه قذائف الاتهامات

لقد قال وزير الداخلية فيما قاله وبنص التعبيرات التى صاغ فيها تصريحاته:

«إن الاخوان المسلمين يسعون الى السلطة باى طريق وان كل جماعات الارهاب انسلخت عن الاخوان المسلمين».. وان جماعة الاخوان تحاول اثارة الفتنة الطائفية فى محاولة منها للظهور على الساحة فى اعقاب النجاحات الامنية لضرب التطرف والارهاب.

وان جهاز الامن قد نجح فى اختراق الجماعة من قاعدتها حتى مجلس شوراها وانه -اى الوزير - يتابع التنظيم العالمى للإخوان المسلمين وقد وصلته معلومات بالغة الاهمية عن جميع تحركاته واتصالاته على جميع المستويات الى جانب انشطته الاقتصادية التى يزاولها من خلال شركات هى احد مصادر تمويل الجماعة كما ان جهاز الامن سيواجه بكل حسم وحزم اى محاولة لضرب الاستقرار او الخروج على الشرعية والقانون اضافة الى ان اجهزة الوزير تتابع نشاط الجماعة ومحاولاتها اللعب من جديد فى انتخابات النقابات المهنية وعلى الساحة الآن انتخابات الصحفيين مع محاولتهم اللعب فى منطقة نقابة المحامين... الشىء الذى لاحظته فى دفعة التصريحات الاخيرة التى اطلقها الوزير فى نادى الشمس انه اسقط اتهامين شهيرين من قائمة الاتهامات التى توجه عادة الى جماعة الاخوان المسلمين وهما تهمة اطلاق الشائعات وتهمة التشكيك فى مسئولى الدولة ..وان كان ملف العلاقات بين وزارة الداخلية وجماعة الاخوان المسلمين بما يحويه من اتهامات يجعلنا نميل لتنحية جميع الاتهامات ونكتفى بالوقوف متاملين عند اتهامين بارزين احتلا الصدارة فى القائمة .. الاول هو اتهام الوزير للاخوان المسلمين اما باثارة الفتنة الطائفية حبا فى الظهور على الساحة ولفت الانظار ..اما الثانى فهو ما وصفه الوزير بمحاولة اللعب من جديد فى انتخابات النقابات المهنية ومحاولة الاقتراب واللعب فى منطقة نقابة المحامين.

من خلال منظور علمى ومنطقى يرتب النتائج الصحيحة على المقدمات الصحيحة لست ادرى كيف يسعى الاخوان للظهور على الساحة من خلال اثارة فتنة طائفية من المعروف ومن الثابت تاريخيا ومن خلال تجارب مريرة سابقة انها تثير براكين الغضب فى صدور الجماهير ازاء كل من يحاول اشعال فتيلها او ايقاد نارها ؟

ان الاخوان المسلمين ممنوعون من الممارسة السياسية من خلال قوانين استثنائية ومن المنطقى انهم كقوة شعبية تسعى لازالة العوائق والعقبات امامها مع الحرص على كسب التعاطف وازالة الشكوك وحرص اشد على العلاقات الطيبة مع الكافة خصوصا مع اقباط مصر. ولست ادرى اى كسب يسعى الاخوان لتحقيقه من خلال اثارة الفتنة الطائفية او العمل على قطع اواصر العلاقات الطيبة واقتلاع جذور الود بين الناس خصوصا إنهم من خلال ادبياتهم ومن خلال انجازاتهم

وعلى الخصوص فى المجال الاجتماعى قد اكدوا الحرص على دعم الروابط وتوثيق الصلات وتاكيد معالم الحب والوفاء.

كما ان ذلك يتنافى مع مواقف الاخوان التى اتسمت بالمساهمات الفعالة فى اخماد وتاكيد اجواء الهدوء والاستقرار هذا بالاضافة الى انهم يؤكدون مبدئية مواقفهم ولسنا نظن ان من يربط بين المواقف والمبادىء بغافل عن ردود الافعال على جميع المستويات حين يكون هناك خروج عن اطار المبدا وبالذات فى مثل قضية المساواة بين المسلمين والمسيحيين من ابناء مصر فى الحقوق و الواجبات او فى مثل حتمية الوحدة الوطنية على الصعيد المصرى... ولعل هذا يفسر السرعة التى اتسم بها تحركهم لنفى مانسب اليهم فى الاونة الاخيرة من تصريحات تزعم انه فى ظل الدولة الاسلامية يحرم الاقباط المسيحيون من دخول الجيش وتفرض عليهم الجزية كضريبة مقابل الدفاع عنهم... لقد جاء هذه التصريحات باسلوب يؤكد ان القضية من خلال مفهومهم للشريعة محسومة لالبس فيها ولاغموض وانهم ملتزمون بما مضى عليه منشىء الجماعة من ان المسلمين والمسيحيين متساوون فى الحقوق والواجبات اضافة الى تاكيدهم مواقفهم السابقة التى ادانوا واستنكروا فيها اى عدوان على حق او حرية العبادة او حق الحياة او حرية الراى والتعبير او حق الامن بالنسبة لجميع المصريين كما انهم ادانوا واستنكروا فى وضوح اسلوب العنف والارهاب لفرض راى او محاربة راى لانهم مع الحوار كاسلوب حضارى له مكانته فى القران والسنة ..اما اتهام الوزير للإخوان باللعب فى انتخابات النقابات فهو اتهام يسىء الى السلطة كما يسىء الى جميع النقابيين الذين يمثلون صفوة ابناء مصر المثقفين والمتخصصين الذين يصعب خداعهم او استغلالهم او اللعب على ساحة نقاباتهم علاوة على انه اتهام يذكرنا باتهامات بالامس رددتها جهات رسمية وهى تزعم ان «الاخوان المسلمين» قفزوا من نوافذ واسقف النقابات ليحتلوا مقاعد مجالسها ومراكز ادارتها وهى ولاشك اتهامات مضحكة خصوصا بعد ان اجريت فى النقابات انتخابات حرة نزيهة لم



المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تمتد اليها يد التزوير او التزييف واشرف عليها قضاة وفروا لها أجواء النزاهة والنظافة وكانت الفرصة متاحة امام جميع القوى لحشد ماتملك من طاقات وامكانات للفوز بثقة النقابيين فاذا ما اسفرت هذه الانتخابات الحرة النظيفة عن فوز هذا الفريق او ذاك فلايمكن ان يقال: إن لعبا قد جرى على الساحة او تلاعبا قد عبث بالصناديق او قطاع طرق تسلقوا الجدران وقفزوا من النوافذ ولكن يقال ان النقابيين اختاروا ممثليهم عن بصيرة وتجربة وبملء ارادتهم وفى ظل حيدة قضائية كاملة. .. امر اخر نحسب انه من الواجب ان نفطن اليه ونؤكد عليه وهو انه مادام من حق اى نقابى ان يرشح نفسه فى انتخابات نقابية مادامت تتوافر فيه الشروط ومادام يسلك السبل السليمة والشريفة للاعلان عن فكره ورايه او برامجه وخططه فالناخبون وحدهم هم الذين يصدرون الاحكام بالانحياز لهذا او الاعراض عن ذاك ومن ثم فإن مقولة اللعب في انتخابات النقابات لاتختلف عن مقولة القفز من النوافذ والشرفات. .وهذه او تلك فيه اهانة لعقول النقابيين كما فيها استخفاف بعقول جميع المواطنين الذين من حقهم وحدهم ان يصدروا الاحكام بمنح الثقة او بسحب الثقة وهم وحدهم اصحاب الحق فى اصدار حكم بقبول او رفض الاخوان المسلمين كما ان من حقهم وحدهم اعلان رفضهم او ترحيبهم بمكتب الامن الفيدرالى الامريكى فى عاصمة المحروسة .



المصدر : المجتمع المدني

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٩٧

حركة المجتمع المدني

اعداد:

اشرف بيدس

تكفير د. حسن حنفي

اثارت فتوي جمعية جبهة علماء الازهر بتكفير د. حسن حنفي ردود فعل غاضبة ومستنكرة داخل اوساط المثقفين المصريين، حيث تذكروا ما حدث لدكتور نصر حامد ابو زيد، وكيف تطورت القضية من فتوي بالتكفير الي قضية ، ثم محاكمة، ثم انفصال عن زوجته، وبعد ذلك حدث ما حدث، إلا ان فتوى تكفير د. حسن حنفي، لم تأخذ شكل فتوي نصر حامد ابو زيد، وبدأت خيوطها تختفي. وتبدأ فصول الحكاية بدعوة من د. عبد المعطي بيومي العميد السابق لكلية اصول الدين للدكتور حسن حنفي ضمن مجموعة اخرى من كبار الاساتذة والمفكرين المشاركة في ندوة عن الشيخ الازهر محمود شلتوت شيخ الازهر.. وكعادته ابدع د. حنفي في حديثه ونال اعجاب كافة الاساتذة وعلماء الازهر الذين حضروا الندوة.

والغريب ان الجمعيات والمؤسسات الخاصة في المادة الثانية ينص علي ان كل جمعية تنشأ مخالفة للنظام العام وللآداب او لسبب غير مشروع من شأنه المساس بسلامة الجمهورية او نظامها تكون باطلة - كما تنص المادة الرابعة علي انه لا يجوز للجمعية ان تعمل في اكثر من ميدان والتي تجورها اللائحة التنفيذية الا بعد اخذ رأي الاتحادات المختصة او موافقة الجهة الادارية ولها الحق ايضا في وقف اي قرار يصدر من القائمين علي الجمعية يكون مخالفا لنظام الجمعية او القانون.

وما يثير الدهشة فعلا.. ان القانون يعطي وزارة الشئون الاجتماعية حق حل الجمعية اذا ارتكبت مخالفات جسيمة للقانون او خالفت النظام العام والاداب. فهل تقوم مثلا وزارة الشئون باتخاذ الاجراءات القانونية ضد تلك الجمعية.. حيث قام امينها العام د. يحي اسماعيل.. باصدار بيان تكفير للدكتور حسن حنفي يتهمه فيها بالالحاد.. وهو ما يعد مخالفة لنظام الجمعية التي قامت لرعاية اسر الازهريين، لقد وضح ذلك عندما وضع ختم الجبهة علي بيانه والذي ادعي فيما بعد انه مقال.. وفي كلتا الحالتين فإن ذلك مخالف لقرار اشهار الجمعية.

والأغرب من ان كاتب البيان وموقعه.. اعترف انه لم يقرأ اي كتب للدكتور حسن حنفي، الا مقالات صحفية فقط، ومنذ فترة اشترى كتاب «من العقيد الي الثورة».

وهنا دعته قدرته الي تكفير الناس.. ولم يتذكر قدرة الله.

وقد صرح فضيلة المفتي نصر فريد واصل بقوله:" ان موقف اللجبهة يؤدي الي تشويه صورة الاسلام وصورة علماء الجبهة انفسهم، واضاف ان د. حسن حنفي لم يخرج عن العقيدة في ما كتبه، وارفض بيانالجبهة في هذا الشأن. واكد المفتي موقف الاسلام المنحاز الي الحرية الشخصية في الاقتناع، ورفق بين هذه الحرية وبين الجهر علنا بالافكار المخالفة للعقيدة، وقال«اذا كان فكر الانسان المسلم فيه شبهات ربما تثير فتنة او ضررا للمسلمين فكل ما يوجه اليه ان يترك هذا الفعل ظاهرا وعليه الاقتناع به لنفسه لو لم يكن فيه كفر صريح بل شبهة، واضاف فضيلته لا يجوز للجبهة او غيرها اصدار حكم بالتكفير يتطلب احالة المتهم علي السلطات المختصة والتحقيق معه وابلاغه صراحة تعارض افكاره مع صحيح الاسلام وفي حال تمسكه بها يمكن اتهامه والحكم عليه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجتمع المدني

التاريخ : يونيو ١٩٩٧

سهير القلماوى وراوية عطية في ذمة الله

ودعت مصر اثنتين من بناتها الابرار، هما د. سهير القلماوي والاستاذة راوية عطية، وقد ابلتا الفقيدتين بلاء حسنا، بشرف ونزاهة وصمود، فالدكتورة سهير القلماوي شخصية نسائية مرموقة فقد كانت احاديثها الاسبوعية في الاذاعة تلفت الانتباه، لعذوبة صوتها، هي اول فتاة تدخل الجامعة بعد تحولها من جامعة اهلية الي جامعة فؤاد الاول. وكانت تريد دراسة الطب اصلا، ولكن هذه الكلية لم تكن تقبل الطالبات في تلك السنوات، فدخلت الاداب، وتخصصت في اللغة العربية، لتكون تلميذة طه حسين، وقد شغلت الدكتورة سهير عدة مناصب منها رئيسة الهيئة العامة للكتاب، وهي صاحبة فكرة اول معرض للكتاب، وهي صاحبة هيئة خاصة بثقافة الطفل، وصاحبة جناح نسائي لمنظمة الشعوب الافريقية- الاسيوية، وصاحبة فكرة اتحاد كتاب اسيا وافريقيا.. كانت سهير القلماوي رائدة فكرية نسائية من خلال القدوة والممارسة، وليس من خلال الشعارات والمظاهرات.

اما فقيدتنا الثانية، الاستاذة راوية عطية، ام الشهداء، فقد رشحت نفسها لانتخابات مجلس الامة الاولي، بعد اقرار دستور ١٩٥٦، الذي اعطي المرأة المصرية الحق السياسي في الترشيح والانتخاب اسوة بالرجل ونجحت راوية ضد سبع مرشحين من الرجال، كان منهم احد الضباط الاحرار في ثورة يوليو. معني ومغزى نجاح امرأة في اول برلمان مصري بعد ثورة ١٩٥٢.. ان راوية عطية رغم كبر سنها إلا انها لم تفقد ذرة واحدة من حماسها وعطائها، فقد عاشت الفقيدة تعطي لوطنها حتى اخر قطرة من دمائها.. رحم الله الفقيدتين.

قادة نقابة المحامين تتبادل الاتهامات

احال المحامي العام لنيابة الاموال العامة المستشار محمد عرفة المستندات التي قدمها فريقان متصارعان في نقابة المحامين وحوت اتهامات متبادلة بارتكاب مخالفات مالية علي لجنة من الخبراء لفحصها وبيان ما اذا كانت تحوي ادلة اتهام ضد اي من اعضاء الفريقين ام لا.

وكان الحارس القضائي علي النقابة السيد احمد رضا الغتوري قدم بلاغا الي النيابة اتهم فيه اعضاء في مجلس النقابة ينتمي معظمهم الي «الاخوان» بتبديد اموال النقابة وانفاق مبالغ مالية كبيرة دون وجه حق.

وفي المقابل قدم امين الصندوق السيد مختار نوح ووكيلة النقابة السيدة بشري عصفور بلاغا اتهما فيه الغتوري واخرين من اعضاء المجلس السابق للنقابة باتهامات مماثلة.

وكانت النيابة استمعت الي اقوال الغتوري الذي قدم مستندات اعتبر انها تثبت تورط مجلس الاخوان في انفاق ٧ ملايين جنيه من اموال النقابة علي مشاريع وهمية.

نقيب المهن السينمائية يتهم الليث وخليل باقتحام مقر النقابة وتزوير خطاب يحفظ التحقيقي في قضية شقة الحرية

تقدم يوسف عثمان نقيب المهن السينمائية بمذرة الي رئيس نيابة عابدين،

اتهم فيها ممدوح الليثي، ومحمود سامي خليل سكرتير عام النقابة، باقتحام النقابة في غياب الاعضاء، والاستيلاء علي اوراق وسجلات النقابة والختم الخاص بها، وقيامهما بتحرير خطاب يفيد حفظ التحقيق في القضية المقدمة من نبيل صبري مصيلحي ضد الليثي، واشارت المذكرة الي عملية الاقتحام تمت يوم العطلة الرسمية للنقابة بتاريخ ١٦ مايو، واكد النقيب مخالفة مضمون الخطاب لقرار النقابة في القضية، وطالب في المذكرة باتخاذ كل الاجراءات القانونية مع الليثي وسكرتير النقابة، كما تقدم نقيب المهن السينمائية بمذكرة الي رئيس هيئة النيابة الادارية، نفي فيها حفظ الجمعية العمومية التحقيقي في شكوي مصيلحي ضد الليثي، واشار الي ان التحقيقات داخل النقابة، اكدت قيام الليثي بنسب كتابة سيناريو وحوار شقة الحرية، لنفسه بغير حق، واقرار الليثي علي خلاف الحقيقة امام مأمورية الشهر العقاري انه تقاضي ثلاثمائة جنيه مقابل المسلسل من محطة تليفزيون الشرق الاوسط، بينما حصل علي اربعمائة واثنين وثمانين الف جنيه، واشارت المذكرة الي قيام محمود سامي سكرتير النقابة الذي يشغل وظيفة من الدرجة الاولي بقطاع الانتاج باتحاد الاذاعة والتليفزيون بمساعدة الليثي في تزوير خطاب باسم النقابة يفيد حفظ التحقيق النقابي في قضية «شقة الحرية، كما اكدت المذكرة سب الليثي في حديثه للنقابة، هيئة النيابة الادارية، ورئيس لجنة التحقيق بنقابة السينمائيين، وبينت المذكرة ثبوت السب والقذف علي شريط تسجيل بحوزة النقابة، وطالب النقيب في نهاية المذكرة باجراء التحقيقات اللازمة في مخالفات الليثي وسكرتير عام النقابة، وكانت الصحف الحكومية قد نشرت صورة من خطاب تنازل المصيلحي عن شكواه ضد الليثي.

حصاد العنف في مصر

ابريل ١٩٩٧

قتلى

شرطي	متطرف	مدني
٤	٣	—

جرحى

شرطي	متطرف	مدني
٣٠	٢	—

معتقلون

مدني	متطرف
١٢	٣٢١

الصومال

عيديد وعاتو يوقعان اتفاقا لوقف اطلاق النار

وقع الزعيمان الصوماليان حسين محمد عيديد وعثمان علي حسن عاتو في صنعاء ١٩٩٧/٥/١٢ اتفاقا لانهاء النزاع بينهما في العاصمة مقديشيو، ونص الاتفاق علي وقف النار وجميع اعمال العنف فورا، وتعيين لجنة مشتركة لفك ارتباط القوات وفتح الطرق ورفع الحواجز ومراقبة تنفيذ الاتفاق، وياتي الاتفاق ثمرة لسلسلة اجتماعات عقدت بين الطرفين في صنعاء في الفترة من ٤ الي ١٢ ابريل برعاية الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وقد نوقش خلال هذه الاجتماعات وسائل تنفيذ النقاط التسع لتفاهم نيروبي المبرم في اكتوبر ١٩٩٦.



المصدر : الحجة والمدى

التاريخ : يونيو ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق
الخارجية العراقية تدين العدوان التركي

اعلن ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية في ١٩٩٧/٥/١٤ ان حكومة العراق تستنكر بشدة العدوان العسكري التركي الجديد على الاراضي العراقية، كما ترفض بشكل قاطع حجج تركيا لتبرير ممارساتها بشأن مطاردة عناصر متمردة على الحكومة التركية موضحا ان ذلك لا يبيح لتركيا انتهاك

القانون المؤقت من دون علمه، غير انه لم يعلق على عدم استقالة نقيب الصحفيين سيف الشريف.

ولم يستبعد نائب رئيس نقابة الصحفيين اللجوء الى القضاء للطعن بدستورية القانون المعدل في غياب مجلس النواب.

هذا وقد نظم الصحفيون مظاهرة ، الا ان الشرطة تمكنت من فض هذه التظاهرة بعد استخدامها للقوة ، مما اسفر عن اصابة عدد من الصحفيين، كذلك تعرض ليث شبيلات نقيب المهندسين الى الضرب بعد ان اشتبك مع احد رجال الشرطة.

واعرب الاسمر عن استيائه ازاء تصريحات وزير الدولة لشئون الاعلام سمير مطاوع الذي قال ان القانون المعدل «يرفع سقف الحرية» وقال الاسمر ان ما قاله الوزير «امر مضحك ومثير للاستياء»، واعتبر ان القانون الجديد يفتح باب جهنم بالنسبة الى الصحفيين، وان ما حصل يمثل ذبحا للحرية الصحفية بدم بارد، وان القانون قد يؤدي الى تشريد ١٥٠ الى ٢٠٠ صحفي في حال اغلاق صحفهم، وقال ان التعديلات تضيق على الصحف اليومية وتسمح للحكومة بمواصلة تملكها للصحف الحالية، وتملك صحف جديدة، بعدما كان القانون السابق يحظر عليها ذلك، واضاف ان الحكومة ضربت اهم قانون للحريات التي هي عنوان الديمقراطية.

ومن ناحية اخرى، استمع الى احتجاجات وفد احزاب المعارضة والنقابات المهنية لم يرفض مبدأ عقد دورة استثنائية للبرلمان، لكنه اكتفى بالقول ان عقد مثل هذه الدورة هو من اختصاص الملك.

لكن وزير الدولة لشئون الاعلام، وهو الناطق الرسمي باسم الحكومة، استبعد انعقاد البرلمان، واعتبر ان مداولاته لن تكون منطقية، لأنها ستكون على خلفية الحملات الانتخابية للمرشحين للانتخابات المقبلة.

ومن جانبه، قال رئيس مجلس النقباء المهنيين الدكتور سعيد ابو ميرز لـ «الوسط» ان «النقابات المهنية اتخذت قرارها بالاستقالة ليس تضامنا مع نقابة الصحفيين التي عاد اعضاؤها عن استقالاتهم، بل احتجاجا على تضييق حرية الرأي التي لا تطال الصحافة فحسب، بل وتمس كل انسان.

اما مجلس نقابة الصحافيين الذي «علق» استقالته، فوجد نفسه في مأزق قانوني، اذ ان عليه ان يكون منعقدا كي يستطيع دعوة الهيئة العامة للانعقاد. وقد تمت دعوة الهيئة العامة بالفعل لاجتماع طارئ يعقد يوم ١٩٩٧/٦/٦ لدرس الموقف وترك



المجال لامكانية الحوار مع الحكومة.

مصادر حكومية قالت لـ «الوسط» انها ترحب بالحوار، لكنها لن تتراجع عن القانون.

وهكذا، فقد افلت القرار من ايدي الصحفيين الاردنيين وبات في ايدي السياسيين، ولم يعد من امل في احتمال تراجع الحكومة، وبات علي الصحافة ان تواجه مصيرها المحتوم.

وتتخوف المعارضة السياسية والنقابات المهنية من ان يكون تعديل قانون المطبوعات والنشر الخطوة ما قبل الاخيرة للحكومة الحالية للتضييق علي الاحزاب السياسية المعارضة ثم علي النقابات المهنية التي تلعب دوراً سياسيا بارزا.

السودان

اطلاق سراح ٨٠ معتقلا سياسيا

اعلن مدير ادارة السجون السودانية اللواء الشيخ الربح الشيخ اطلاق سراح مجموعة تضم ٨٠ معتقلا سياسيا احتجزوا في اعقاب هجوم قوات المعارضة السودانية علي مناطق علي الحدود مع اثيوبيا واريتريا، وبدأت ادارة الخدمة الوطنية حملات واسعة في العاصمة السودانية لضبط متهربين من اداء الخدمة الالزامية.

وقال مدير السجون السودانية في تصريحات نقلتها الانباء السودانية ان الافراج عن افراد هذه المجموعة تم تنفيذا لقرار اصدره مجلس الامن القومي برئاسة الرئيس عمر البشير قضي باطلاق جميع المعتقلين السياسيين.

ولم يعرف العدد الحقيقي للذين اطلق سراحهم اذ اعلنت الحكومة عن اطلاق معتقلين، وكان رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدي اعلن في لندن ان الحكومة اطلقت ٢٠٠ معتقل وان ١٠٠ اخرين كانوا لا يزالون رهن الاعتقال.

وجاء الافراج عن المعتقلين في اطار خطوات انفراج سياسي شمل توقيع اتفاق سلام مع فصائل جنوبية مسلحة والاعداد لدستور جديد في البلاد. ويعتقد ان الحكومة اطلقت المعتقلين بعد اطمئنانها الي ان هجوم المعارضة لم يعد يمثل خطرا عليها.

الكويت

الحكومة الكويتية تتجه الى مراقبة خطب الجمعة

بدأ مجلس الامة الكويتي في ١٩٩٧/٥/١٧ في مناقشة القضية الامنية في برنامج الحكومة للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ وعقدت جلسة خاصة غير معلنة لهذا الغرض بطلب من الحكومة، فيما لمح رئيس الوزراء بالنيابة الشيخ صباح الاحمد الي امكانية تسجيل خطب الجمعة في مساجد الكويت لمراقبة خروج الخطباء علي المالوف.

وقال صباح الاحمد : الخطباء موظفو حكومة وارجو منهم الابتعاد عن تصنيف الناس، هذا كافر وهذا مسلم.

واستدرك قائلا انا لا امانع في توجيه الناس للبعد عن الفسق والجور، ولكنه علي الخطيب الا يتدخل في شئون الحكومة ومجلس الامة، لذلك يمكن تسجيل الخطب لمراقبة الخروج عن المالوف.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجتمع المدني

التاريخ : يونيو ١٩٩٧

وقد بدأ هذا التحالف يمارس تصرفاته
العدوانية، ففي شمال العراق، وبمباركة
امريكية قامت القوات التركية بتوسيع مجال
عدوانها في شمال العراق ليمتد الي قرب
الحدود الايرانية شرقا والحدود السورية
غربا، فيما يعتبر انتهاكا واضحا لقواعد



المصدر : الأهــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٦ / ١٩٩٧

التحقيقات فى قضية «خان الخليلى» تكشف:

قيادى بتنظيم الجهاد فى بريطانيا كلف معاونيه بتنفيذ عمليات إرهابية

كتب ـ أحمد موسى:

كشفت اوراق التحقيقات فى القضية المعروفة باسم «خان الخليلى» التى تسلمت ملفاتها النيابة العسكرية تفاصيل حول دور القيادى عادل عبدالمجيد عبدالبارى، قيادى تنظيم الجهاد ، والحاصل على اللجوء السياسى فى بريطانيا، بتكليف المتهم اكرم عبدالعزيز الشريف الحاصل على الجنسية البريطانية بمحاولة تاسيس مركز للاتصالات التنظيمية بين قيادات التنظيم فى مصر والخارج، والتستر وراء إنشاء عدة شركات تجارية بالاسكندرية فى إدارة حركة التنظيم والانفاق من الأموال المحولة من الخارج على نشاطهم وشملت تحويل ٢٥ الف جنيه استرلينى من حسابات سرية ، إضافة إلى ٥٠ الف جنيه مصرى و٢ الاف دولار. كما كشفت التحقيقات أن خمسة سودانيين شاركوا فى نقل الأسلحة والذخائر عبر الطرق والدروب الصحراوية وتوصيلها لاعضاء التنظيم فى الداخل، والسودانيون الخمسة هم: أحمد عيد سيد وسعيد محمد ابوحامد ، وحسن محمد عيد حمد، وحميد عبدالله عويضة، ومبارك مباركى العيدى، كما تشمل أوراق القضية مخطط تنظيم الجهاد فى محاولة بث الرعب وإرهاب المواطنين بتنفيذ عمليات انتحارية فى أماكن التجمعات ، واختيار بعض الكوادر العسكرية لتنفيذ هذه العمليات ومنهم نبيل عبدالرحمن رزق ومحمود السيد ، والأخير تلقى تدريبات عسكرية فى افغانستان، وتم الدفع به من الخارج لهذه المهام الإجرامية إلا ان أجهزة الأمن رصدت تحركه مع شريكه رزق، ولقيا مصرعهما فى اشتباكين منفصلين بطريقى القاهرة الاسكندرية الصحراوى، والاسماعيلية بورسعيد فى ديسمبر عام ٩٥ وشملت تكليفات المجموعة التخريبية رصد عدد من الشخصيات والمنشآت والاهداف الحيوية والمصالح فى المنطقة المركزية.وأعد أفراد التنظيم الأسلحة والذخائر والمتفجرات لعملياتهم، ومنها ٤ اسلحة الية و٩ مسدسات ومعمل لاعداد وتصنيع المتفجرات فى وكر التنظيم بمنطقة كرداسة بالهرم. وتبدا النيابة العسكرية تحقيقاتها خلال أيام مع جميع المتهمين واستجوابهم ومواجهتهم بالاتهامات المنسوبة إلى كل منهم.

وزير الداخلية يشرح الوضع الأمنى لأساتذة وطلاب الجامعات:

٤ محاور رئيسة اعتمدت عليها استراتيجية مواجهة الارهاب وآخرها الحسم مع جماعة الاخوان

على مدى ساعتين ونصف شرح السيد حسن الألفى وزير الداخلية، الوضع الأمنى واستراتيجية المواجهة مع عناصر الارهاب وجماعة الاخوان المحظورة والاجراءات التى اتخذت لمواجهة حوادث البلطجة فى الشارع، وقدم الوزير فى اللقاء الموسع الذى عقد أمس الأول لاساتذة وطلاب الجامعات المصرية بمعهد القادة بحلوان، كشفا شاملا بالأرقام عن حجم الانجاز الذى تحقق والعمليات التى نفذتها أجهزة الامن المختلفة لمكافحة الجريمة وزراعات المخدرات، والدور المهم الذى نفذه قطاع الاعلام والعلاقات بالوزارة فى فضح الارهابيين وتعريتهم من خلال اذاعة اعترافات القيادات التائبة، وهو ماأوضح الصورة الحقيقية عن هذه الجماعات المارقة.

وحدد وزير الداخلية المحاور الأربعة التى اعتمدت عليها المواجهة مع عناصر الارهاب خلال السنوات الأربع الماضية والتى تؤكد مدى الاستعانة بالفكر العلمى المدروس لتحقيق والسيطرة على هذه العناصر وكانت أولى هذه المحاور دراسة الموقف الأمنى بعد أن مرت فترة عصيبة على جهاز الامن تمثلت فى السنوات الثلاث الاولى من بداية التسعينات، ازداد فيها النشاط الارهابى بشكل مخيف وسيطر فيها أمراء الجماعات على النظام الاجتماعى فى القرى ومراكز الصعيد على وجه التحديد واضاف الوزير ان المرحلة الثانية شهدت مواجهة شاملة للعناصر والقيادات وممووليهم داخليا وخارجيا والحسم معهم حتى فى القاهرة وتساقطت الرؤوس وضبطت المجموعات الضخمة وقدمت للقضاء ، اما المرحلة الثالثة والتى مضى عليها عام ونصف فقد استهدفت ترشيد المواجهة واجراء حوار فكريا واسعا داخل السجون .

وكانت للحوارات التى تبناها قطاع الأعلام والعلاقات بالوزارة مع القيادات التائبة وجرى بثها عبر شاشة التليفزيون نتائج كبيرة فى تصحيح افكار الشباب المضلل.

واكد السيد حسن الالفى فى اللقاء



وزير الداخلية خلال لقائه مع اساتذة وطلاب الجامعات

تابع اللقاء :

أحمد موسى

الذى حضره اللواءات: محمد عبد اللطيف خضر وأحمد صوان وابراهيم بصيلة ورؤوف المناوى وعلاء عباس ومحمد الناظر ومحمود وجدى: أن القيادات الهاربة فى الخارج لهم مؤسسات اعلامية ويمنحون اللجوء السياسى ويحصلون على الجنسية من الدول المقيمين بها، وهذا لايحدث عن حسن النية، بل المسائل مرتبة، وتساءل: كيف يمنح اللجوء لمن يخططون للاغتيالات ؟!والدول التى تأوى هؤلاء حولها علامات استفهام عن الايواء ومنح اللجوء السياسى، وبهذه القيادات يتجمع وتعقد المؤتمرات واللقاءات فى الخارج وتصدر التكليفات وترسل الأموال لمعاونيهم مما يتطلب المواجهة الدولية وحدد الوزير أن المتهمين الذين ضبطوا فى قضايا ارهابية فى السنوات الخمس الماضية بلغ ٤٣٩٢ متهما وصدرت أحكام ضد ٥٢٦ منهم، وضبطت ٦ الاف و٢٠ بندقية الية و٦٢٧ مدفعا و٣ الاف و٣٢٦ بندقية مشخشنة و٤٥ الفا و٧٥٩ بندقية غير مشخشنة و١٠ الاف و١١٥ مسدسا، واستشهد ٥١ ضابطا و٢٩٦ فردا من الشرطة و٢٦٧ مواطنا.

واعلن السيد حسن الألفى عن المواجهة الحاسمة لجماعة الاخوان المحظورة وقال بعد ضبط مجموعة منهم حصلنا على خطة التمكين التى كانوا يخططون للقيام بهما من أجل اختراق كافة طبقات المجتمع أملا فى الوصول الى الحكم، رغم أنه ثبت تاريخيا فشل فكرهم السياسى، الذى يناهض الديمقراطية والتعددية الحزبية وفشل فكرهم الاقتصادى المتمثل فى شركات توظيف الأموال التى نهبت أموال المواطنين ، وهى تجربة جديرة بالاهتمام والبحث من الدارسين والمحللين ليقدموا للمجتمع الصورة الحقيقية لهذه الجماعة المحظورة، والتى تحاول بشتى الطرق ان تعاود الظهور السياسى على الساحة مخالفة بذلك القانون، وشدد الوزير على ان المرحلة الرابعة من المواجهة سوف تكون مع الاخوان اذا حاولت من قريب او بعيد ان تخرج على الشرعية أو أن تفرض نفسها بالأساليب الملتوية، التى تعودت على اتباعها منذ ٧٠ عاما، ويقوم جهاز الأمن باعداد رجاله لهذه المرحلة فكريا ومعنويا وادى جهاز الامن حقائق واشياء كثيرة عن حقيقة هذه الجماعة.

واصدر الوزير توجيهات عاجلة بمواجهة مرتكبى حوادث البلطجة بكل حزم وقال ان الفترة الماضية تم فيها ضبط ١٦٧ تشكيلا عصابيا ضم ٣٦٥ متهما اعترفوا بارتكاب ٣٦٩ حادثا وضبط ١٠ الاف و٣٧١ قطعة سلاح ابيض و٩٨٧ سلاحا ناريا و٥٩ ورشة لتصنيع الاسلحة البيضاء، واوضح أن البلطجية يستخدمون السنج والمطاوى والجنازير والسيوف والخناجر فى جرائمهم، وهناك سيطرة أمنية فى هذا المجال والتعليمات واضحة باعتقال هؤلاء فورا ونقوم حاليا باعداد مشروع لتشديد العقوبات لحائزى الأسلحة البيضاء .

وفى رده خلال الحوار الذى دار بينه وبين الاساتذة وطلاب الجامعات بمعهد اعداد القادة بحلوان وادارة الدكتور عبد الحميد شلبى حول القبض العشوائى على المواطنين بالصعيد قال الوزير: نعم هناك تجاوز لكن ذلك خطأ وعلى الفور اصدر تعليماته بعدم الضبط الا لمن تتوافر حوله دلائل قوية، والا يمكث المشتبه فيهم اكثر من يوم ويفرج عنهم عندما يثبت عدم صلتهم بشىء، وأضاف هناك قلة من الهاربين فى الصعيد خاصة بالمنيا يرتكبون بعض الجرائم وطالب بتعاون المواطنين بتزويد جهاز الأمن باية معلومات تقود الى هؤلاء القتلة، وفى لهجة حاسمة قال«من قتل يقتل» ولن نترك من يقتلون الأبرياء ولن يهدأ لنا بال حتى القضاء على هؤلاء الذين يفجرون ويغتالون.

وحول قانون الطوارى، قال الوزير أن: القانون يعطى سلطة لضبط الارهابيين وتقديمهم للمحاكمة وأيضا لمواجهة تجار المخدرات، وسنطبقه على البلطجية وعلى من يفرض السيطرة والاتاوات مشيرا الى أن القانون لم يستخدم الا فى الحالات الاستثنائية فقط، وشدد الالفى على أن سياسة الدولة واضحة فى الحفاظ على الحقوق ولا تنقص كرامة اى مواطن ولن نحيد عن الشرعية واستطرد لو انتهكنا حقوق الانسان - مثل بعض الدول - لقضينا على الارهاب بعد شهر واحد لكننا نعمل فى اطار القانون والشرعية، واعترف بكل شجاعة بحدوث تجاوزات ووصفها بأنها فردية وتواجه بحسم وهناك افراد وضباط قدموا للمحاكم وادينوا واخرون عوقبوا تاديبيا .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ / ٦ / ١٩٩٧

بريطانيا ترفض منح اللجوء السياسي لمدير المركز الإعلامي لجماعة الإخوان في لندن

رفضت السلطات البريطانية منح حق اللجوء السياسي لقيادي جماعة الإخوان المحظورة كمال توفيق الهلباوي الذي يدير من لندن المركز الإعلامي للجماعة لمنطقة غرب أوروبا، بعد أن ثبت عدم وجود مبررات سياسية كافية، يتم بموجبها الموافقة على طلب اللجوء، ويأتي الموقف البريطاني في إطار مكافحة بريطانيا لمن يستخدمون أراضيها في العمل ضد دولهم.وعلم أحمد موسى مندوب «الأهرام» أن الهلباوي قدم طلبا للسلطات البريطانية لمنحه اللجوء السياسي تحت دعوى اضطهاده سياسيا في مصر .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوسط

التاريخ: ٢٠/٦/١٩٩٦

مقابلة

هل تدخل بريطانيا الرمال المتحركة الجزائرية بعد اعتقال اسلاميين مؤيدين لـ «الجماعة المسلحة»؟

أبو حمزة المشرف على نشرة «الأنصار»: سندافع عن المعتقلين قولاً وفعلاً



لندن - كميل الطويل

شنت سلطات الامن البريطانية في ٢٢ ايار (مايو) الماضي حملة اعتقالات في اوساط اسلاميين مؤيدين لـ «الجماعة الاسلامية المسلحة» الجزائرية. وعلى رغم عدم الاهتمام الواسع، إعلامياً، بهذه الحملة، فان مراقبين يقولون انها تمثل سابقة ربما دفعت بريطانيا الى الدخول في «الرمال المتحركة الجزائرية».

وتقول اسكوتلنديارد ان الحملة التي شنت في اماكن مختلفة في جنوب شرقي لندن اسفرت عن اعتقال سبعة اشخاص. ووجهت الشرطة إتهامات بـ «الارهاب» الى ثلاثة من المعتقلين وافرجت بكفالة عن الاربعة الآخرين على ان يمثلوا مجدداً امامها. واعلنت الشرطة ان المتهمين الثلاثة هم سفيان كابيلين (جزائري) وفريد بوكميش (تونسي) ومحمد سويدي (جزائري)، واوضحت انهم متهمون بـ «التكليف او الاعداد او التحريض على اعمال ارهابية خارج المملكة المتحدة، إضافة الى عدد من التهم الجنائية المتعلقة بالاحتيال وامتلاك وثائق مزورة».

وفي هذا الاطار، علم ان الاسماء التي اعلنتها الشرطة للمتهمين ليست هي الاسماء التي يعرفهم بها مناصرو «الجماعة المسلحة» والمشرفون على «الانصار». واقر بهذه النقطة السيد مصطفى كامل («ابو حمزة المصري» الذي يعمل في «الانصار») إذ قال ان المعتقلين يساهمون في «الانصار» لكن الاسماء التي يعرفهم بها ليست هي التي اعلنتها اسكوتلنديارد. وكشفت مصادر قضائية، في هذا الاطار، ان الشرطة عثرت مع المتهمين على بطاقة هوية فرنسية وجواز ايطالي.

ولعل اهم ما في الاتهامات الموجهة الى الثلاثة انهم «حرضوا على الارهاب» خارج المملكة المتحدة. ويستند هذا الاتهام الى قانون بريطاني غير جديد لكنه يطبق للمرة الاولى، مما يوحي بأن السلطات البريطانية ربما اتخذت موقفاً اكثر تشدداً من الجماعات الاسلامية (وغير الاسلامية) التي تنشط من اراضيها وتشتكي منها الحكومات العربية. ولكن لا يُعتقد ان هذا التشدد قد يصل الى «تكميم افواه» المعارضين، بل سيقتصر على ابقاء الناشطين تحت رقابة مستمرة واعتقالهم متى ثبت للشرطة انهم انتقلوا من مرحلة «التأييد» الى مرحلة «التحريض» الفعلي و«التخطيط» لنشاطات ارهابية.

مواد كيماوية

ولفت الانتباه في توجيه الاتهامات الى الثلاثة انهم سعوا الى امتلاك مواد كيماوية. لكن المعلومات المتوافرة عن هذه المادة لا تزال غير معلنة مما يفتح المجال امام تكهنات بأن المعتقلين كانوا يخططون لعملية ما تستهدف استخدام اسلحة كيماوية. لكن ذلك يبقى في اطار التكهنات التي سيحسمها تحديد نوعية المادة الكيماوية وهل هي مادة خطرة ام لا.

اما الاربعة الذين اعتقلوا ثم افرج عنهم بكفالة، فان المعلومات المتوافرة عنهم انهم ثلاثة جزائريين وفرنسي اعتنق الاسلام. ولا يمكن كشف اسمائهم لاسباب قانونية.

وتقول اوساط اسلامية قريبة من «الجماعة المسلحة» ان بريطانيا لا تزال تتعامل معاملة حسنة مع الاسلاميين المعارضين على اراضيها، لكن اتهامها الثلاثة بـ «الارهاب» قد يؤدي الى رد فعل من «الجماعة المسلحة». ويبدو ان على «الجماعة» ان تدرس بعناية اي خطوة قد تتخذها للرد، إذ ان لجوءها إلى عمليات عنف قد يؤدي الى إغلاق لندن اي مجال لا تزال تسمح به امام نشاط الاسلاميين على اراضيها. لكن متتبعي التصرفات المنسوبة الى هذه الجماعة يرون ان قيامها برد عنيف يجب عدم استبعاده.

وبالفعل ابلغ ناشط اسلامي قريب من «الجماعة» «الوسط» ان على بريطانيا ان تتوقع انفجارات على اراضيها مماثلة لما حصل في فرنسا صيف العام ١٩٩٥، اذا استمرت في حملة التضييق على انصار «الجماعة المسلحة».

ومعروف ان المملكة المتحدة اعتقلت اواخر العام ١٩٩٥ السيد رشيد رمدة (المعروف باسم «ابو فارس») الذي يعمل في نشرة «الانصار» بعدما اتهمته فرنسا بالتورط في حملة تفجيرات حصلت على اراضيها وتبنتها «الجماعة المسلحة». ووجدت محكمة بريطانية الاتهامات الفرنسية لهذا الرجل كافية لقبول تسليمه اليها لمحاكمته. لكن

«ابو فارس» لم يسلم حتى الآن الى باريس بسبب طعن قدمه في قرار ترحيله.

التقت «الوسط» الاسبوع الماضي السيد مصطفى كامل المعروف بـ «ابي حمزة المصري»، وهو احد المشرفين على اصدار نشرة «الانصار» القريبة من «الجماعة الاسلامية المسلحة» الجزائرية. وهنا مقتطفات من مقابلة معه هدد فيها بالدفاع «قولاً وفعلاً» عن المعتقلين في قضية «التحريض على الارهاب» في بريطانيا:

● هل تعرف المعتقلين؟

– لا اعرف الاسماء التي اعلنتها (الشرطة) لهم. لكنني اعرف من المعتقلين ثلاثة، وربما اربعة، كانوا يساعدون في «الانصار» توزيعاً ومساعدة مادية مثل شراء الاوراق والطباعة. وليس بيننا وبينهم اي اتصالات اخرى غير هذا. ولو اعتقلت بريطانيا نصف العرب الموجودين على ارضها ونسبتهم الى «الجماعة» فليست لنا حيلة في ذلك.

ولا اعرف هل تستند الاعتقالات الى اتهامات صحيحة ام هي تلفيق. الجميع يعلم ان هناك كثيراً من التضييق حالياً على «الانصار» التي بداوا (البريطانيون) يعتبرونها غير شرعية، وهي بالفعل غير شرعية بحسب شرعهم الباطل. وهم سيضيّقون ويعتقلون كثيرين لاخافة الناس من قراءتها وتوزيعها والصرف عليها.

● متى ستتوقف «الانصار»؟

– عندما تتوقف ارواحنا. خَبِثَ ان نهاجم طواغيت بلادنا من على منابر اوروبا ونسكت على خطأ اوروبا. يجب ان نامر بالمعروف وننهى عن المنكر حيث كنا، والله سينصرنا إما بالنصر وإما بالشهادة. فمن اراد ان يجيء الى بلاد الكفار ليطلق لسانه على الطرف الآخر من البحر المتوسط ويسكت عن اخطاء اوروبا فهذا يكون قد لبّس عليه الشيطان إن لم يكن هو شيطان. والكفار لن يرضوا عن «الانصار» والنشرات الاخرى التي تصدر عن هيئات حاسمة تامر بالمعروف وتنهى عن المنكر من دون ان تنسى انها في منطقة كفر وفسق.

● هل طلبت منك بريطانيا وقف «الانصار»؟

– هي ليست غبية (لتطلب ذلك). بريطانيا تهدد بالاعتقال اذا خرق القانون، وتمارس التضييق. فقد ضيقوا عليّ كثيراً ودخلوا بيتي بحجة البحث عن اسلحة، واخذوا اشرطة وجهاز كمبيوتر. والتضييق ما زال مستمراً. واعتقد بانهم يستحون مني فقط لانني معوق. هذا التضييق هو علامة على ان «الانصار» تغضب الكفار.

● ماذا سيكون موقفكم اذا قبلت المحكمة الاتهامات الموجهة الى المعتقلين ودانتهم؟

– هم يدينوننا بحسب القوانين الارضية ونحن نديتهم بحسب القوانين السماوية. لن نترك وسيلة للدفاع عن اخواننا الا واتخذناها، سواء كانت قولا او عملاً. ونحن لم نر من بريطانيا حتى الآن تضييقاً يتساوى مع التضييق الذي تمارسه فرنسا واميركا. ما زال عندهم (البريطانيين) بعض الحرية، والله قد يزيد من رزقهم لأنهم يؤون المعوقين والذين يقولون كلام الحق. ولكن اذا حدث ودانوهم فاننا سندافع عنهم كما دافعنا عن الذين اعتقلوهم سابقاً ظلماً وعدواناً مثل الاخ ابو فارس (رشيد رمدة، احد المسؤولين في نشرة «الانصار»، اعتقل عام ١٩٩٥ بناء على طلب من فرنسا التي تتهمه بالتورط في تفجيرات حصلت على اراضيها صيف ذلك العام). وحيلتنا في ذلك قليلة.

● كيف تعرِّفون دعمكم لـ «الجماعة الاسلامية المسلحة»؟

– الجماعة الاسلامية المسلحة هي من ضمن الجماعات التي تقاتل لاقامة الشريعة ودولة الاسلام. ربما حصلت اخطاء. لكن الذين تكلموا عن اخطاء «الجماعة» لم ياتوا بدليل وشهود يمكن الوثوق بهم. ما قالوه اراجيف.

اننا من اشد الناس (قساوة) معهم (الجماعة) بالهاتف والمراسلات. وهم لا يصرّون على خطا ولا يعصمون انفسهم. ما يطلبونه ان تكون الاتهامات مؤيدة بدليل. وهم يقولون لنا صراحة انهم لا يخافون احداً لأن احداً لا يؤيدهم مادياً ولايحتاجون إلى دعم سياسي من احد. ونرى انهم راية التوحيد الوحيدة في الجزائر التي تكيل الصاع بالصاع للكفار. وهم راية التوحيد الوحيدة الآن التي تستطيع ان تستوعب المهاجرين اليها من المجاهدين في اماكن يتعذر على الكفار الوصول اليها. هي راس الحربة للاسلام والمسلمين، ولا يمكن ان نفكّر في التخلي عنها من اجل اتهامات لا دليل عليها من الذين استحبوا الجلوس بين اظهر الكفار والمشركين.

انت تاتي كل هذه المسافة لكي تجري مقابلة مع ابي حمزة. من هو ابو حمزة؟ من هو اي انسان يعيش في اوروبا؟ اين نحن من هؤلاء



الذين يصنعون التاريخ؟ اننا نتكلم على هوامش التاريخ. ولولا انهم قاتلوا وسالت على ايديهم دماء الكفار لما اهتممت باجراء المقابلة معي.

● ما هي كلمتك لاوروبا التي تفتح بابها للاسلاميين اللاجئين وتساعدهم، لكنها تسمع منهم انهم يريدون تدمير الافكار التي تقوم عليها حضارتها؟

– هذه الافكار هي ما يدمر اوروبا. اوروبا تتفكك داخلياً بتفكك الاسرة وانحطاط المجتمع والفرد. انها تدمر نفسها بنفسها. نحن نريد ان نهديها وندعوها (الى الاسلام). اننا نريد ان يكون الدين كله لله، اي ان يحكم المسلم وغير المسلم بما نصت عليه الشريعة.

● اتعتقد بأن «الجماعة» لا تزال على حق على رغم انها نفرت من حولها معظم الجماعات المسلحة وغالبية المواطنين بسبب تصرفاتها وبياناتها؟

– نعم «الجماعة» لا تزال على حق. الناس على حق اذا نفروا من بيانات الجماعة في حال حوت شيئاً غير شرعي. اما اذا نفروا من بياناتها لانها تضطرهم الى قتال لا يحبونه، فليس لهم حق. المجاهدون ليسوا من المريخ. والاهالي التي تقتل هم اهالي مجاهدين يضطرهم الطاغوت الى الشراء من الاسواق، كالاسواق العسكرية التي تقدم اسعاراً مخفضة. (في اشارة الى التفجيرات في الاسواق الشعبية في الجزائر).

وانا واثق بان دولة الاسلام ستقوم. حاولنا في افغانستان، وفشلت التجربة. حاولنا في البوسنة وفشلت التجربة ايضاً. وكذلك في الشيشان وغيرها. وتوقعاتنا الآن انها ستكون في بلد مثل الجزائر على يد حركة مثل حركة الجزائر.

● غيرك من الذين دعموا «الجماعة» في السابق تعلموا من اخطائهم واتهموها بأنها إما منحرفة فكرياً وإما أنها تدار بأيدي الاستخبارات.

– ما الذي تعلموه؟ تعلموا انه لن يكون لهم دور قيادي في «الجماعة» فندموا على انهم دخلوا معها اصلاً، ام تعلموا انها اصبحت على بدعة، كما بدعة الخوارج، واين الدليل على ذلك؟ ام تعلموا انها مخابرات، فاين الدليل؟ البينة على من ادعى واليمين على من انكر. جاؤوا بامور ليست عليها بينة. لم يتغير موقفي منها. هم من تغير موقفهم. كنا كلنا في خندق واحد ثم بعد ذلك خرج منهم من خرج وبقي من بقي. بقيت وبقي معي اناس اقدم مني وهم انفع مني للمجاهدين، الا انهم لا يريدون ان يركزوا في القضايا الكلامية فتركوني لانني معوق وهم يعملون.

● هل لديك اتصال مباشر مع «الجماعة»؟

– نعم.

● وهل تثق بالمصدر الذي تتكلم معه؟

– نعم.

● كيف تثق اذا كان الاتصال هاتفياً؟

– ارسلنا اليهم بعض الاخوة من الذين خرجوا من البوسنة. وهؤلاء وصلوا وقالوا ان كل شيء على ما يرام.

● قالوا ان «الجماعة» ليست مخابرات؟

– هذه كلمة ثقيلة. من هم المخابرات؟ اذا كان قادة الجماعة الاسلامية من حومة واحدة، ابو عبدالله احمد وابو عبدالله امين وابو طلحة هؤلاء كلهم من مكان واحد ويعرفون بعضهم بعضاً منذ الطفولة، فهل يعقل ان المخابرات جندت كل هذا الحي؟ انه اتهام مردود.

● وماذا عن قتل النساء والأطفال؟

- اؤكد أن «الجماعة» لا تقتل اي طفل تقصداً. وهذا ما اكدته لي «الجماعة» نفسها. ولو ثبت انها تقتل الاطفال عن عمد فإنني سأصدر بياناً يدينها. اما قتل النساء فـ«الجماعة» تقتل نساء المرتدين وهذا يجوز في الشرع ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٧

وزراء الإعلام والداخلية والصحة فى الأحتفال باليوم العالمى للمخدرات:

الألفى: المخدرات مصدر مهم لتمويل العمليات الاجرامية للجماعات الارهابية

مدير المكافحة: إحالة ١٥ تاجر مخدرات للمدعى الاشتراكى قيمة أموالهم ٧٢٨ مليون جنيه

كتب ـ أحمد موسى

أكـد وزير الداخليـة أن مـشكلة المخدرات قضية عالمية ينتشر خطرها ويزداد مع ثورة العلوم والتقنية الحديثة وأصبحت عمليات التهريب تجرى فى إطار المخططات الدوليـة ومن خـلال عصابات قادرة تحترف الاتجار فى هذه السموم مشيرا إلى ان اجهزة الأمن تواجه هذه الظاهرة وغيرها من جرائم أخرى لا تقل عنها بل تفوقـهـا أثرا وخطرا وعلى رأسـهـا جـرائم العنف والارهاب وقد أصبح مؤكدا أن جماعات الارهاب تتـخـذ من تهـريب المخـدرات مصـدرا مـهـمـا من مـصـادر تمويل عملياتها الاجرامية ولم يعد مستبعدا أن تشارك هذه الجـمـاعـات فى عـمليات غسـيل الأموال الناجمـة عن تجـارة المخدرات.

جاء ذلك فى الاحتفال الذى اقيم أمس بمقر الادارة العامة لمكافحة المخدرات احتفالا باليوم العالمى لمكافحة المخدرات والذى شهده السيد صفوت الشريف وزير الإعلام والسيد حسن الالفى وزير الداخلية والدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة وقيادات وزارة الداخلية وبعض المسئولين بالأجهزة المعنية كما أكد الوزير أن مصر كانت من أسبق الدول لمواجهة ظاهرة المخدرات وحصلت على العضوية الدائمة بلجنة المخدرات بالأمم المتحدة.

واشار إلى ضرورة تكثيف الجهود للكشف المبكر عن حـالات التـعـاطى وتوعيـة المواطنين بإخطار المخـدرات بالتنسيق مع قطاع الإعلام الأمنى وكافة الأجهزة الإعلامية، وشدد وزير الداخلية على اهمية الارتقاء بأساليب التصدى لمشكلة الزراعات المخدرة الوافـدة إلى مصر وطالب بضرورة تطوير مستوى وأسـاليب المواجهة وخاصة فى سيناء بإنشاء إدارة متـخـصصة يتم تزويدها بأحـدث الأجهـزة والمعدات والأسلحة لكشف وإبادة الزراعـات المخـدرة بالتنسيق مع قوات حرس الحدود.

وقدم اللواء محمد شعراوى مساعد وزير الداخلية لمكافحة المخدرات تقيما شاملا عن الموقف الحالى لسوق الاتجار غير المشروع للمخدرات ومتغيراتها فى مـصـر وأشـار إلى نجـاح الادارة فى اختراق وضبط العديد من العصابات الدولية التى تضم عددا من كبار المهربين المصريين والأجانب ويحوزتهم كميات كبيرة من الحشيش والهيروين والاقراص المخدرة والأفيون، كما أشار إلى مداهمة وتصفية عدد كبير من البؤر الاجرامية فى القـاهرة الكبـرى والشـرقـيـة والاسماعيلية وأن الادارة كثفت جهودها للتحرى عن ثروات كبار ومهربى تجار المخدرات واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنهم وقد تم إحالة ١٥ تاجر مخدرات العام الماضى إلى المدعى الاشـتـراكى بلغت القيمة التقديرية لأموالهم نحو ٧٢٨ مليون جنيه، كما صدرت خلال العام الماضى أحكام بفرض الحراسة على ١١ خاضعا بلغت قيمة أموالهم ما يزيد على ٧ ملايين ونصف المليون جنيه، كما تم التعاون القائم بين السلطات المصرية والأمريكية لمصادرة نحو ٧ ملايين دولار يمتلكها مهرب مصرى دولى.

وقال مساعد وزير الداخلية أن الادارة قامت بتنشيط قنوات الاتصال والتنسيق مع أجهزة المكافحة العربية والعالمية وكان من ثمـرة التـعـاون فى الداخل والخـارج الطفرة الكبيرة فى معدلات الأداء فى أرقام القضايا والمتهمين حيث تمكنت أجهزة المكافحة خلال العام الماضى من ضبط ١٧ الفا ٣٧٦ قـضـيـة وضبط ١٨ الفا ٨٧٠ متهما وما يقرب من سبعة أطنان من مخدر البانجو الذى يعد أكثر المخدرات شيوعا بين المتعاطين فى مصر حاليا بزيادة قدرها ٢٥٢٪ عن العام الماضى. وضبط ما يزيد على ٢٠٥٥ كيلو جرام من الحشيش و٤٩ كيلو هيروين و٤٢٠ الف قرص مخدر و٣ مليارات و٦٠٠ الف شـجـرة خـشـخـاش ونحو ٣٣١ مليون شجرة قنب بزيادة قدرها ٤٥٢٪ عن العام الماضى.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٠/١٩٩٧

إحالة ٤٨ إرهابيا الى المحاكم العسكرية

حاولوا تفجير منطقة خان الخليلي لضرب الاستقرار الاقتصادى

كتب فاروق الشاذلى:

قررت النيابة العسكرية احالة المتهمين فى القضية رقم ٥٨ جنايات عسكرية المعروفة باسم «تنظيم كرداسة» ومحاولة تفجير منطقة خان الخليلى الى المحاكمة..

الارهابيون الـ٤٨ الذين يشملهم قرار الإحالة اعضاء فى تنظيم الجهاد.. وقد اوضحت التحقيقات ان الارهابي الهارب فى لندن عادل عبدالمجيد قد كلف اكرم الشريف مصرى حاصل على الجنسية بالحضور للقاهرة وافتتاح احد المشروعات لاستغلالها فى تشغيل اعضاء التنظيم وتمويل حركتهم..

وقد تم ضبط أكرم وبحوزته ٢٥ الف جنيه استرليني.. وأسفرت تحريات اجهزة الأمن عن ضبط خمسة من السودانيين كانوا يقومون بتهريب الأسلحة والذخائر عبر الدروب الصحراوية وضبط بحوزتهم ٧ بنادق الية وكميات من الذخيرة.. وضبط المدعو عبدالكريم عبدالرجال فى منطقة دراو بمحافظة اسوان وبحوزته كمية تزيد على ١٠ الاف طلقة ذخيرة.. وتم ضبط بعض الأوراق الخاصة بالتنظيم والتى كشفت عن اعدادهم لتفجير منطقة خان الخليلى باعتبار انها احدى المناطق الاقتصادية والسياحية الهامة.. شمل التنظيم مجموعتين الاولى عن كرداسة وتضم ٢٠ متهما والثانية عن امبابة وتضم ٢٣ متهما.



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٧/١٩٩٧

المرصد الاسلامي يحذر من تسليم باكستان مواطناً بريطانياً الى مصر

□ القاهرة –
من محمد صلاح:

■ اصدرت لجنة حقوق الانسان التابعة للمرصد الاعلامي الاسلامي بيانا امس اعلنت فيه ان السلطات الباكستانية بصدد تسليم اسلامي بريطاني من اصل مصري الى الحكومة المصرية. وذكر البيان ان المرصد تلقى رسالة من ادم نوح الذي القي القبض عليه في معسكر للاجئين الافغان على الحدود مع باكستان قبل اسابيع قال فيها «انا حاليا موجود في السجن المركزي في بيشاور وستقوم السلطات الباكستانية بنقلي في ٧ تموز (يوليو) الجاري الى مكان لا اعرفه وسيتم تسليمي الى مصر عبر السفارة المصرية كما ابلغت (..) اريد العودة الى بريطانيا والسفارة البريطانية لم تتصل بي بعد، ولم ترسل اي ممثل عنها لكنها ارسلت فاكساً بتاريخ ٤ حزيران (يونيو) الماضي تعلمني فيه انها على علم بوجودي في السجن المركزي في بيشاور».

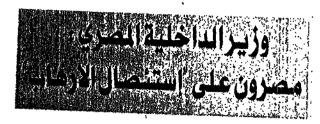
واضاف بيان المرصد ان نوح «غير مطلوب على ذمة اي قضية في العالم ولم يسبق اتهامه في اي مكان ولا علاقة له باي تنظيم او جماعة». واعتبر انه لا توجد «مبررات لترحيله او اتخاذ اجراءات ضده». وحمل البيان السلطات البريطانية «مسؤولية تعرض حياة نوح للخطر في حال تقاعسها عن منع السلطات الباكستانية من تسليمه الى مصر». ولفت الى ان ترحيل المواطن العريطاني يعد انتهاكاً لمبدأ عدم الارجاع القسري المعترف به دولياً والملزم لجميع الدول.



المصدر : الحيــــــاة

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ / ٧ / ١٩٩٧



وزير الداخلية المصري: مصرون على استئصال الارهاب

□ القاهرة – من حسام كمال:

■ جدد وزير الداخلية المصري السيد حسن الالفي دعوته الى تعاون وتنسيق دولي في شأن مكافحة الجريمة، واكد نجاح جهاز الامن المصري في «مواجهة الارهاب وإحكام السيطرة على تحركات التنظيمات الارهابية». ووصف عمليات الجماعات الإسلامية الأخيرة بانها «محاولات يائسة».

وكان الألفي يتحدث امس في احتفال حضره الرئيس حسني مبارك بمناسبة تخريج دفعة جديدة من ضباط الشرطة، وشدد على ان «اجهزة الامن ستظل في مواجهة مع الارهابيين حتى يتم استئصال الجذور الشيطانية التي لا تمت للمصريين بصلة».

وقال إن «المرحلة الحالية تتسم بعمليات تطهير شاملة لفلول الارهاب التي اتخذت من بعض المناطق الجبلية والمزارع اوكاراً للاختباء وتستخدمها لتوجيه بعض الضربات اليائسة».

وتابع ان «اجهزة الامن تمكنت من إقامة قاعدة متكاملة من المعلومات عن هذا النشاط الاجرامي، ونجحت عبر مواجهة حاسمة مع قوى الارهاب في استعادة زمام المبادرة». ووصف هذه القوى بانها «خارجة عن الدين والقانون».

ولفت الى ان «المواجهة مع الارهاب قطعت شوطاً طويلاً وشهدت تلاقياً بين المواطن المصري وجهاز الامن للتعامل مع هذا الخطر».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/٧/١٩٩٧

مبادرة «الجماعة» و«الجهاد» لوقف العنف في مصر: تكتيك أم استراتيجية؟

محمد مورو

■ اثارت مبادرة وقف العنف من طرف واحد، التي اعلنها عدد من مؤسسي «الجماعة الاسلامية» والقيادات التاريخية لجماعة «الجهاد» اخيرا السؤال التالي: هل هذه المبادرة نوع من التكتيك ام تمثل استراتيجية جديدة للحركتين؟ وهل تهدف الى طلب الهدنة التقاطاً للانفاس بعد الضربات الامنية الناجحة، ضدهما، ام هي نوع من المراجعة الفكرية؟.

من السهل القول، كما قال كثيرون، إن الجماعتين وصلتا الى طريق مسدود، وان الضربات الامنية الناجحة اوصلتهما الى درجة من الضعف جعلت اطلاق تلك المبادرة ضرورياً لتفادي نهاية محتومة. ولكن هذا المنطق، الذي ينطلق من مقدمات بعضها صحيح، لا يراعي مقدمات اخرى صحيحة ايضا. ولا يراعي كذلك إمكان تغير العوامل والظروف في المستقبل، ويختزل الحساب السياسي في جزئية واحدة. وهو منطق قد يجوز في حال عصابات الاجرام الجنائي، ولكنه يخطئ في حال الجماعات السياسية ايا كان الراي فيها وفي اسلوبها واطروحاتها. فالخبرة التاريخية تؤكد استحالة استئصال حركة سياسية - ايا كانت توجهاتها - بالاسلوب الامني.

وهكذا فإن التعاطي مع المبادرة بمنطق التعالي واسلوب الاستئصال يهدر فرصة تاريخية لوقف نزيف دم طال بلا مبرر. ذلك انه مع التسليم بنجاح الضربات الامنية التي وجهت الى الجماعتين، فان الياس قد يدفع اعضاء فيهما الى ممارسة اساليب انتحارية يمكن لفرد واحد القيام بها. ولكن الياس لا يقود الى اطلاق مبادرة شجاعة تعرض اصحابها الى انتقادات واسعة في صفوف كوادرهم الشابة، خصوصا هؤلاء الذين يقفون وظهورهم الى الحائط في حقول القصب او تلال الصعيد. كما قد تعرضهم لاتهامات بالخيانة من قبل بعض زملائهم الذين يعيشون في غرف مكيفة في فنادق اوروبا او آسيا.

ومع التسليم بالضربات الامنية الناجحة، فان ظروف الواقع المصري والعربي مرشحة لان تعطي دفعة اكبر لكل من «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» في ظل انحياز اميركي كامل لاسرائيل، واستمرار اجراءات نقل السفارة الاميركية الى القدس، وتواصل عمليات تهويد ما، والتطاول المتلاحق على الرموز والمقدسات الدينية. ففي مثل هذه الظروف، من الطبيعي ان يحدث استفزاز تلقائي لدى شبان لا يلبي طموحهم ردود فعل الحكومات العربية المحسوبة والعاقلة. ومع انحدار جماعة «الاخوان المسلمين» نحو النهاية التاريخية المحتومة لحركة اختارت ان تقف متفرجة، ربما يجد قطاع من الشباب المصري طريقه الى احدى الجماعتين. وليس مستبعداً ان تعود المشكلة الى التفاقم في اي لحظة تضعف فيها القبضة الامنية. ومن هنا اهمية ان تسعى الاطراف المعنية كلها (الحكومة والمعارضة والمثقفون وعلماء الدين) الى استثمار تلك المبادرة في اتجاه العمل على وقف العنف بشكل نهائي، واتاحة فرص العمل السياسي امام جميع الفرقاء.

لقد كانت حال العنف، التي مرت فيها مصر في العشر سنوات الاخيرة تحديداً، سبباً او ذريعة، او سبباً وذريعة في الوقت نفسه، لاستمرار قانون الطوارئ، وتقليص هامش الحريات المتاحة بدل توسيعه، وتبرير التجاوزات الامنية حتى ضد المعارضين الرسميين ومؤسسات المجتمع المدني عموما. ولا شك من ناحية اخرى ان التيار الاسلامي اخطا خطا تاريخياً حين اعتمد في حركته على اسلوبين غير ملائمين لمصر وللعصر في الوقت نفسه، وثبت فشلهما في الواقع، وهما

اسلوب التربية من ناحية واسلوب العنف من ناحية اخرى، فيما تجاهل اسلوب النضال السياسي.

وتنطلق فكرة استثمار مبادرة وقف العنف من ان فحصها يقود الى اعتبارها مراجعة فكرية تعبر عن شيء حقيقي في داخل مطلقيها، وليست مجرد تكتيك سياسي قصير. وقول بعض المتشككين فيها انها ليست المبادرة الاولى من نوعها انما يحسب لاصحابها، وليس عليهم. فهو يعني ان وقف العنف يعبر عن موقف حقيقي موجود بقوة لدى قطاعات في «الجماعة الاسلامية» تحديداً.

وحسب رؤية قادة تلك الجماعة، فهي لم تلجا الى العنف الا في موعد تاريخي له ظروفه (احداث ١٩٨١)، ثم مارست العمل السياسي حتى عام ١٩٨٧. وعندما بدا تلفيق القضايا لها، وتعذيب بعض عناصرها، اضطرت الى اتخاذ اسلوب العنف ردا على ذلك.

ويذكر في هذا الصدد انه تم توجيه الاتهام الى «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» عام ١٩٨٧ بمحاولة اغتيال الوزير الاسبق حسن ابو باشا والصحافي مكرم محمد احمد وحدثت عمليات اعتقال واسعة في صفوف الجماعتين، وتم تحويل المتهمين الى النيابة. ثم تبين بعد ذلك ان تنظيماً اخر يختلف شكلا ومضمونا ومرجعية يطلق عليه تنظيم «الناجون من النار» هو الذي كان وراء تلك الحوادث. ويُعد هذا التنظيم احد امتدادات تنظيم «التكفير والهجرة».

وسواء كان هذا التحليل صحيحاً ام خاطئا، وسواء كان عنف «الجماعة الاسلامية» فعلاً او رد فعل، فالمعروف تاريخياً انها نشات في السبعينات في داخل جامعات الصعيد، ومارست العمل السياسي الطلابي وغير الطلابي طوال ذلك العقد. اي انها عرفت العمل العلني السلمي اولا ومارسته واعتمدته اسلوباً لها. وإذا كان العام ١٩٧٨ هو الذي بدا فيه التمايز بين «الجماعة الاسلامية»، وغيرها من الجماعات الدينية، وخصوصا «الاخوان المسلمين». فان الاعوام من ١٩٧٨ الى ١٩٨١ شهدت انخراط هذه الجماعة في نشاطات علنية، كان من بينها التظاهر ضد زيارة شاه ايران لمصر عام ١٩٧٩ وكان الرعيل الاول لمؤسسيها يضم ناجح ابراهيم، اول امير رسمي للجماعة، وكرم زهدي وفؤاد حنفي وحمدي عبد العظيم وطلعت قاسم واسامة حافظ وعلي الشريف.

وهي تختلف في ذلك عن تنظيم «الجهاد» الذي نشا تحت الارض على يد نبيل البرعي عام ١٩٥٨، ثم بدات خلاياه تكبر وتنتشر. وشارك في الدفاع عن مدينة السويس خلال حرب ١٩٧٣، عندما تسللت القوات الاسرائيلية عبر ثغرة الدفرسوار المشهورة. ثم مارس هذا التنظيم عمليات عنف، بدءاً بمحاولة الانقلاب المعروفة باسم «حادثة الفنية العسكرية» في العام ١٩٧٤.

واذا كان التنظيمان (الجماعة والجهاد) اندمجا قبيل اغتيال السادات في ١٩٨١، فانهما انفصلا مجددا عام ١٩٨٤. وكان الانفصال طبيعياً لان «الجماعة» وفقاً لنشاتها وافكارها تميل الى العمل العلني والسلمي. اما «الجهاد» فهو وفق ظروف نشاته وافكاره وخبرته يميل الى العمل السري والعنف. ولذلك تحظى مبادرة وقف العنف بقبول اوسع داخل «الجماعة». ومن المتوقع ان تحدث انشقاقات في داخل كل من الجماعتين. ولكن يرجح ان يميل الجسم الرئيسي والتيار الاساسي في «الجماعة الاسلامية» الى ترك العنف والعودة الى العمل السياسي، وان يظل التيار الرئيسي في تنظيم «الجهاد» مع العنف. ولذلك تعد هذه المبادرة نقطة مفصلية في تاريخ الجماعتين.

كاتب مصري.

الصهاينة الجدد

مجرمو الجزائر ارتكبوا من الجرائم الفظيعة مايسجله لهم التاريخ باعتبارهم أصحاب أبشع الأعمال الوحشية ضد المسلمين..

من قبل كان هولاكو المغولى الذى زحف على بلاد كثيرة سفاحا قاتلا مدمرا ليقضى على الإسلام والمسلمين والقوة وحدها هى التى هزمته وأرغمته على أن يعرف نقاء ديننا وسماحته ويؤمن به..

ومن بعده جاء السفاح بيجين الذى يقربطون النساء، وذبح الرجال والأطفال المسلمين ليرهبهم ويطردهم من الأرض، فيخرجون منها مشردين ليستولى هو عليها!

السفاحون فى الجزائر أضافوا إلى مافعله بيجين أنهم أيضا خطفوا الفتيات المسلمات.. على طريقة انتهاك حرمات المسلمين البشعة التى استنفر لها ضمير العالم الإسلامى والمسيحى فى السنوات الأخيرة!

الذين أسالوا بحور الدماء فى الجزائر لم يقرأوا سطرا واحدا عن الإسلام، فهم يعملون لحساب جهات حاقدة تريد تدمير الإسلام وإبادة المسلمين فحتى الصهيونية حاولت أن تخفى وحشية بيجين باعتبارها عارا إنسانيا يلاحق القائمين به إلى الأبد!

إن جرائمهم ضد كل الشرائع وضد الإنسانية، وضد كل الأعراف، فليس هناك من يقر الذبح وقتل النفس أيا كان صاحبها مسلما أو غير مسلم، فمن قتل نفسا بغير نفس فقد ارتكب بهتانا وإثما عظيما.. هكذا علمنا الإسلام.. ولو كان هؤلاء يتطلعون إلى حكم إسلامى، فلن يقوم حكم على أشلاء جثث النساء والأطفال، ولن يتحقق بخطف الفتيات، وبأعمال تقوم بها عصابات من عتاة المجرمين الضالين المغضوب عليهم.

والمواجهة أصبحت واجبا قوميا وإسلاميا حفاظا على الأم المسلمة والطالب المسلم، وعلى أمن وطن لو تعرض لعدوان خارجى لكان واجب المسلمين أن يهبوا لإنقاذه فإذا به يتآكل من داخله، وتدمره فئة محسوبة عليه تحمل جنسيته وتتحرك تحت هويته بكل أسف!

لقد أصبحت المعركة هى الإسلام نفسه كدين تعرض لعمليات مسخ وتشويه.. بعد البشاعة التى لصقت به بفعل فئة عميلة مأجورة جاهلة بالدين كافرة بالقيم وبالمثل، وبوطنها العربى.. ولاتملك حتى نخوة الرجولة وشجاعة منازلة المقاتلين، فتلجأ إلى وسائل خسيسة دنيئة وجبانة بالتوجه نحو المدنيين البسطاء فى القرى، وإلى النساء الحوامل فى البيوت حتى الأطفال الرضع لم يرحموهم، ثم فتيات مقبلات على الحياة تقطف البهجة منهن ومن أسرهن وجيرانهن وكل من حولهن.

أى تعاطف للاتجاهات التى يحملونها يمكن أن يجدوها عند عائلات وأسر من خطفوهم، وأسر من قتلوهم ودفنوا أقاربهم أو جيرانهم. لايكفى أن يوجه الإمام الأكبر شيخ الأزهر نداء حاسما بضرورة التصدى لهذه الفئة الباغية، فالأزهر وجميع المنظمات الإسلامية مطالبة بالتصدى دفاعا عن الإسلام، والوقوف فى وجه هذا الذى يعمل عن عمد على تشويهه، ويزداد إصرارا وانتهاكا لكل أسسه ليقتل ويروع وينسف باسمه..

والإرهاب مترابط، ومصادر تمويله يبدو أنها واحدة لأن أفكاره واحدة، وممارساته الفاجرة واحدة، عندما بدأوا فى الجزائر بعمليات ذبح الأبرياء شهدنا فى مصر أول عملية ذبح بشعة قام بها هذا النفر الجاحد..



وإذا كان الإرهاب يترنح فى مصر، فإنه ينشط ويشتد فى أماكن أخرى.. والذين يتصورون أنهم آمنون من شره لايجب أن يقفوا بعيدين عن المعركة متفرجين عليها ، لأنها سوف تطالهم ذات يوم قريب.. لو استمر صمتنا.. لابد أن نحارب الإرهاب جبهة واحدة.. خاصة إذا تأكدنا أنها تستهدف أمن واستقرار الوطن العربى..

وهى ليست معركة أمنية، فالأمن يأتى فى المرحلة الأخيرة منها، إنها واجب كل الناس، وكل التنظيمات، وكل الأحزاب والنقابات والهيئات.

نحن نعرف من أين جاء بقر البطون وذبح الأطفال. ومن الذى اخترعه وصدره إلينا.. ونحن نعرف أصحاب المصلحة فى تدمير مقومات أمتنا..

ولابد أن نعرف أيضا من هى الأيدى العابثة التى صدرت لنا هذا الوباء ودعمته ومولته ، ومدى حقدها على الإسلام والمسلمين.. ولها تجارب رائدة فى الذبح والقتل والنسف. إنها صهيونية جديدة تبعثها الصهيونية القديمة بعد مرور مائة سنة عليها.☐

عبدالله إمام



المصدر : الدستور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٧

هؤلاء القتلة ليسوا مجانين أبدا

■ سليمان خاطر لم يكن مريضا نفسيا.. وأطلق رصاصه دفاعا عن نقطة خدمته ■ أيمن حسن فتح نيران سلاحه على الإسرائيليين بعقل واع ومدرك

■ الأردنى أحمد الدقامسة شعر باستفزاز الإسرائيليات فارتكب حادث الباقورة

■ الأمير فيصل قاتل الملك فيصل.. خلاف حول السياسات وليس حكاية خلل عقلى ■ بولمعراف اغتال بوضياف.. ثم اختفى عن الأنظار

هذا السيناريو الغريب يتكرر بتفاصيل مختلفة ونهاية واحدة فى كثير من الأحيان فى أنحاء العالم.. يرتكب شخص ما جريمة أو يتهم بارتكابها ليتم اقتياده للتحقيق ثم يتبين من سير التحقيقات أنه مجنون.. مختل عقليا أو مضطرب نفسيا لا فرق فى ذلك.. المهم أنه يودع مستشفى الأمراض العقلية - وفى أحيان أخرى يخلى سبيله - بدلا من إيداعه السجن ومحاكمته على الجريمة التى تؤدى عادة إلى سفك الدماء وقتل أشخاص لا ذنب لهم.

بل إن المفارقة تكون أغرب عندما يكون الشخص الذى أقدم على هذا العمل واعيا لما يفعله ومدركا لكل تصرفاته.. ثم يجد من يلصق به تهمة الجنون ليجعله مجرد شخص لا يدرك شيئا مما يجرى حوله ولا يعى سبب قيامه بهذا العمل.. ليتحول السفاح أو البطل فى النهاية لمجرد شخص مجنون.. وكان هذه التهمة هى الحل الأمنى الأمثل للعديد من الحوادث التى تهز ضمير العالم أو تستحق وقفة متأنية لمغزاها ودوافعها وأسبابها.. ولم تكن الحادثتان اللتين ارتكبهما صابر فرحات فى فندق سمير أميس وميدان التحرير هما الوحيدتان اللتين يتهم مرتكبهما بالجنون.. فهناك وقائع أخرى كثيرة وخطيرة نتذكرها معا

فى اليوم الأخير لخدمته العسكرية.. وأثناء وقوفه فى نوبة حراسته الأخيرة فى منطقة راس بركة فى سيناء بعد غروب شمس يوم السبت ٥ أكتوبر ١٩٨٥.. أقدم الرقيب سليمان خاطر «٢٥ عاما» ابن قرية «أكياد» محافظة الشرقية على إطلاق الرصاص على عدد من الإسرائيليين الذين كانوا يرتدون ملابس شبه عارية ومايوهات «بكينى».. بعد أن رفضوا الاستجابة لتحذيره «قفوا ممنوع المرور».



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٧

وعندما فوجئ بهم يقتربون من نقطة خدمته العسكرية أطلق رصاصات التحذير ليصيب احدهم قبل أن يفقد السيطرة على نفسه.. كما جاء في تحقيقات النيابة العسكرية معه والتي أوردها عادل حمودة في كتابه «سليمان خاطر.. السلام - الموساد - الموت».

وأثناء التحقيق معه سئل عن سبب إطلاقه النار على هؤلاء الإسرائيليين فرد قائلا «دى منطقة ممنوعة وممنوع اى حد يتواجد فيها وده أمر.. واللا يبقى خلاص نسيب الحدود فاضية وكل اللى تورينا جسمها نعديها».

ومع ذلك فإن سليمان محمد عبد الحميد الشهير باسم سليمان خاطر اتهم خلال التحقيقات التى سبقت وقائع محاكمته العسكرية فى قاعة المؤتمرات والاحتفالات بمقر قيادة الجيش الثالث الميدانى بمدينة السويس.. بأنه اصيب باضطراب نفسى لحظة الحادث.. ثم فوجئ الجميع فى ٧ يناير ١٩٨٦ بإذاعة نبأ «انتحاره» داخل مستشفى السجن الحربى، وسارعت الصحف فى اليوم التالى لاتهام سليمان خاطر بأنه مضطرب نفسيا.. حتى «الأهرام» نشرت تحقيقا صحفيا حاولت فيه - من خلال علماء النفس - أن تثبت أن انتحار سليمان أمر مفروغ منه - لأنه على حد قولها - مريض بالاكتئاب المزمن ويعانى من الشعور بالذنب ومن الفصام العقلى وغير ذلك من الأوصاف التى يبرع فى استخدامها الأطباء النفسيون..

وكان هذا التحليل مخالفا للنتيجة التى توصل إليها فريق الأطباء النفسيين الذين فحصوا سليمان خاطر من قبل وتوصلوا إلى انه سليم ومسئول عن تصرفاته.. ولا يعانى من خلل او صراع أو جنون.. اى أن الطب النفسى الذى لم يبرئ سليمان خاطر من حادث قتل سبعة إسرائيليين عاد ليورطه فى حادث انتحاره!.

وبعد يومين من الحادث نفى المشير عبد الحليم ابو غزالة وزير الدفاع انذاك «اغتيال» سليمان خاطر واكتفى بأن يقول «إن هذا غير صحيح.. وعلى المتشكك أن يسأل القضاء.. ولكن عندما لجأت اسرة سليمان خاطر إلى القضاء وقفت لها الحكومة بالمرصاد، كما ورد فى كتاب عادل حمودة عن «سليمان خاطر».

وبالمثل اتهم المجند ايمن حسن وهو من الزقازيق محافظة الشرقية بالاختلال والاضطراب النفسى بعد أن أقدم على إطلاق النار على مجموعة من الإسرائيليين بعد حادث سليمان خاطر بحوالى ١٨ شهرا.. وحوكم ايمن عسكريا وهو يقضى الآن عقوبة السجن على ما حدث، بعد أن ألحت العديد من المصادر ووسائل الإعلام انذاك إلى أن ايمن حسن ليس سويا من الناحية النفسية.. وهو بطبيعة الحال أمر مستبعد على شخص أقدم على إطلاق الرصاص بعقل واع ومدرك للهدف الذى أمامه.

وفى منطقة الباقورة الحدودية بين الأردن وإسرائيل أطلق الجندى احمد الدقامسة النار على عدد من التلميذات الإسرائيليات فى أوائل عام ١٩٩٧ بعد أن سخرن منه أثناء ادائه الصلاة واستفززن مشاعره بسلوك مثير وخارج والغريب ان الجميع من أقارب وزملاء واصدقاء الدقامسة اكدوا سلامة قواه العقلية.. ولكن المحاكمة شهدت مفارقات عجيبة.. إذ اتهم الدقامسة بأنه مضطرب نفسيا وأنه لم يكن على خلق - وهو قول يتناقض مع راى الكثير من المقربين إليه - حتى أنه قيل إن زملاءه فى الوحدة كانوا يطلقون عليه «أحمد سكس» لكلامه الإباحى ونكاته الجنسية الفاضحة.

ووسط كل هذه المزاعم والأقاويل صدر الحكم بعد عدة أشهر من محاكمته بالسجن الأشغال الشاقة المؤبدة.. لترضية الإسرائيليين من جهة وإسكات الأصوات التى وقفت داخل الأردن وخارجه مؤيدة لما أقدم عليه الدقامسة.. حتى أن رجلى أعمال من الكويت وليبيا تبرعا بمبالغ مالية ضخمة لصالح اسرة الدقامسة.. فى مؤشر واضح على تأييدهما لاى عمل عربى من شأنه التصدى للاستفزازات الإسرائيلية.. التى تستفز مشاعر العرب ثم تبدأ فى البكاء والنواح الإعلامى والدعائى المعروف.

وفى ظهيرة يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ مارس ١٩٧٥ الذى صادف ذكرى المولد النبوى الشريف قطعت إذاعة الرياض برامجها وإذاعت نبأ «الاعتداء الأثيم» على العاهل السعودى الملك فيصل بن عبد العزيز من قبل الأمير فيصل بن مساعد الذى وصف بأنه «مختل العقل والشعور»، وأضاف البيان الاول قائلا «ونقل الملك الجريح إلى المستشفى» وما هى إلا ساعة واحدة حتى أذيع بيان آخر نعى فيه الملك فيصل، وأعلنت وفاته.. وأشير مرة أخرى إلى أن القاتل هو فيصل بن مساعد «المعروف باختلال عقله» كما وصفه البيان الثانى.

ثم بدأت وسائل الإعلام - خاصة بعض الصحف اللبنانية المشتبه فى مصادر تمويلها - تردد أن الأمير فيصل بن مساعد سبق أن اعتقل عام ١٩٦٩ بتهمة الإعداد لبيع عقار الهلوسة «L.S.D» فوضع تحت المراقبة حتى عام ١٩٧١.. وعلى الرغم من اتساع نطاق الخبر فإنه لم يصدر من جهة رسمية.. وهناك من نسبه إلى السجلات الرسمية فى ولاية أوهايو الأمريكية أو جامعة كلورادو أو مقاطعة بولدر.

غير أن أصدقاء وزملاء دراسة الأمير فيصل أكدوا أنه كان مهذبا وودودا ومتدينا، مما يثير احتمالات معارضته لسياسات الملك فيصل أو وجود خلافات داخل العائلة الحاكمة فى السعودية.. خاصة أن محاكمة الأمير فيصل كانت سرية إلى أن تم إعدامه بقطع رأسه فى ١٨ يونيو ١٩٧٥ أمام قصر الحكم فى الرياض وفى حضور حوالى ستة آلاف شخص.

وفى الجزائر اتهم قاتل الرئيس الأسبق محمد بوضياف فى عام ١٩٩٢ ويدعى بوياسين بولعراف بأنه مختل عقليا.. وأنه أقدم على اغتيال بوضياف بالرصاص خلال مشاركته فى مناسبة عامة بدافع شخصى ناجم عن اضطرابه النفسى.. رغم أن هذا الحادث الغامض الذى اختفى بعده اسم بولعراف عن الأضواء تماما - بعد محاكمة قصيرة - يثير العديد من التساؤلات حول الهوية الحقيقية للقاتل



فى تلك الحادثة.. وعما إذا كان بولعراف مجنونا بالفعل ام ان ما تردد حول هذا الموضوع كان مجرد محاولة لتغطية الموضوع وتهدئة الموقف سياسيا وامنيا فى الجزائر التى مازالت تجلس فوق فوهة بركان.

ياسر ثابت



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠/٧/١٩٩٧م

الحادث الأول من نوعه

الفيليبين: مقتل عربيين شاركا في هجوم للاسلاميين

■ كوتاباتو (الفيليبين) - ا ف ب - قال مصدر عسكري فيليبيني ان «ارهابيين» من الشرق الاوسط يحمل احدهما جواز سفر مصرياً هاجما بالاسلحة الاوتوماتيكية وبالقنابل اليدوية قاعدة عسكرية في جنوب البلاد وقتلا ثلاثة جنود فيليبينيين قبل ان يقتلا.

واشترك في الهجوم الذي وقع فجر امس على معسكر سيونغكو قرب كوتاباتو فيليبينيان يعتقد انهما ناشطان في جبهة «مورو» الاسلامية للتحرير التي تشن حرباً ضد الجيش مطالبة باستقلال ذاتي في جزيرة ميندناو الجنوبية ذات الغالبية المسلمة.

وقال الناطق العسكري الكولونيل نويل ديتوياتو ان احد «الارهابيين» واسمه محمد غريب ابراهيم سيد احمد يحمل جنسيتين «من السعودية وباكستان»، ويحمل الثاني جواز سفر مصرياً مزقت الصفحات التي تحمل اسمه.

واتهم ديتوياتو الرجلين ومساعديهما الفيليبينيين بالعمل لحساب جبهة «مورو» الاسلامية للتحرير.

واوضح الناطق ان الارهابيين كانا يحملان كيسين محشوين بالقنابل اليدوية وتوجها الى مكتبه. وقتل عند هذه النقطة جنديان كانا يصدان الهجوم واحد «الارهابيين» في تبادل للنار. وتوجه «الارهابي» الثاني بعدها نحو مكتب قائد المعسكر الجنرال راوول ارجيلو لكنه قتل قبل ان يصله. ولاذ الفيليبينيان بالفرار.

ويشن الثوار المسلمون في جنوب البلاد حرب استقلال منذ مطلع السبعينات.

ووقعت حركة الثوار الرئيسية «جبهة مورو للتحرير الوطني» نهاية العام ١٩٩٦ اتفاق سلام مع الحكومة الفيليبينية لكن جبهة مورو الاسلامية للتحرير لم تعترف بالاتفاق.

ولدى جبهة مورو الاسلامية للتحرير نحو عشرة آلاف مسلح وتطالب بإقامة دولة مسلمة مستقلة في جنوب البلاد. وتتفاوض حالياً مع سلطات مانيلا للتوصل الى وقف لاطلاق النار لتبدأ مفاوضات سلام.

وافادت مصادر عسكرية ان الجبهة حصلت في الماضي على مساعدة من بعض الدول الاجنبية لكنها المرة الاولى التي يشارك فيها اجانب مباشرة في عمليات ميدانية.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/١٠/١٩٩٧

ماذا يطبخون لمصر؟!

اصعب ما يواجه من يحترف الكتابة ان يجد نفسه مضطرا للتعليق على الاحداث وتفسيرها بأسلوب اقرب للمنهج التامرى مسترشدا فى ذلك باحداث التاريخ ووقائع الجغرافيا وتناقض المواقف والاحداث وغموض التصرفات والتصريحات.

اليوم نعود مرة اخرى ونتساءل ماذا يطبخون لمصر وماذا يريدون منها؟

هل يريدون منها ان تقف مع إسرائيل ضد الفلسطينيين حتى تنال رضاءهم؟

■ هل يريدون منها ان تقدم إسرائيل لامتها العربية والاسلامية على انها رسول السلام حتى يرضون عنها؟!

■ هل يريدون منها ان تتنازل عن دورها وريادتها وقيمها وقيادتها حتى يستريحوا؟!

■ هل يريدون منها ان تنسى تاريخها وحضارتها حتى تنال شهادة تقديرهم واعجابهم؟!

■ هل يريدون منها ان تغض نظرها عما يفعلونه حتى تكون سياساتها رشيدة وواقعية كما يتشدقون؟!

■ هل يريدون منها ان تفتح ابوابها لجواسيسهم وتسكت على افعالهم حتى يعرفوا انها متمسكة بسلامهم وتطبيعهم؟!

■ هل يريدون تشويه صورتها باختلاق الاكاذيب عنها وترويجها حتى ينقضوا؟!

هل يريدون تحطيم كبريائها والمساس بكرامتها وتكسير ارادتها وتركيع شعبها حتى يطمئنوا؟!

لانعرف بالضبط ماذا يريدون؟!

هل يتصورون ان الحديث تارة عن حقوق الانسان وتارة اخرى عن اضطهاد الاقباط وثالثة حول اختفاء الكخيا ورابعة عن الاسلحة الكيماوية وخامسة عن المساعدات وسادسة عن الفساد يمكن ان ينال من مصر ويضعفها؟!

هل يتصورون ان تجنيد بعض الصبية وتدريبهم وتمويلهم وتنفيذهم بعض العمليات الارهابية يمكن ان يرهب مصر؟!

هل يتصورون ان اللعب على المكشوف هنا وهناك بالتصريحات تارة والافعال تارة اخرى يمكن ان يؤثر على مصر ويثنيها على القيام بدورها؟

هل يتصورون ان كل ذلك يمكن ان يمثل ضغطا معنويا على مصر وشعبها وقيادتها؟

لانعرف بالضبط ماذا يطبخون؟

ما نعرف بالتحديد ان تلك الطبخة فاسدة وحامضة.

ما نعرف بالتأكيد انهم يجهلون نفسية شعب مصر وديناميكيات شخصيته.



المصدر : الجمهوريــــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦/١٠/١٩٩٧

وانهم لم يقرءوا جيدا التاريخ.. ويستوعبوا دروسه.. فما يريدون ان يفعلوه اليوم فشلوا فيه منذ اكثر من ١٧٥ عاما عندمـــا شن بالمرســتــون رئيس وزراء بريطانيـــا تلك الامــبــراطورية الكبـرى الوحــيــدة فى ذلك الوقت حـملة دبلوماسية وإعلامية لتوحيد القوى الاوربية لتحجيم دور مصر ورغم نجاحـهم فى تخفيض جيش مـصر الا انها لم تركع ولم تسـتـسلم ولم تهـادن ليس من مـوقف المعـاندة والكبرياء ولكن ايمانا بشعبها وتاريخها ودورها وقادتها.

جمـــال كمــــال

جذور العنف والارهاب

من افغانستان إلى الجزائر يتساقط يوميا العديد من ضحايا اعمال العنف والارهاب بين المسلمين. وعلى كل مسلم غيور على دينه محب لوطنه ان يتساءل عن اسباب تلك الظاهرة المزرية في حق ملته وبلاده. ويقيني ان المسلمين سيحاسبون حسابا عسيرا على تخلفهم وهوان امرهم حين يبعثون.

فهل تكمن خلفية تلك الظاهرة في اسباب اقتصادية تعم بلاد الاسلام حيث التخلف الاقتصادى والبطالة التى تدفع اعدادا متزايدة من الشباب إلى الارتماء في احضان الافكار المتطرفة حيث يجدون الملاذ والمأوى. أم ترجع إلى اسباب اجتماعية تتمثل في انعدام العدالة الاجتماعية وحيث الغنى الفاحش والفقر الشديد الذى يؤجج نيران الحقد والكراهية. وهل لغياب القدوة الحسنة في المجتمع ووسائل الاعلام اثر في انحراف الشباب عن القيم السوية.

ام ان الاستبداد السياسى الذى يحكم بلاد الاسلام هو موطن الداء واساس البلاء. فلا يجد الفرد وسيلة الا اللجوء للعنف اثباتا لذاته وتعبيرا لرأيه او يعيش منافقا او إمعة. وقد اشار إلى تلك المسألة الشيخ جمال الدين الافغانى منذ اكثر من مائة عام وارجع اليها كل اسباب تخلف المسلمين وضعفهم وهوان شأنهم.

أم ترجع المشكلة إلى خواء الفقه المعاصر. ومن ثم اصبح عاجزا عن اقناع مسلمى العصر بمنهجه فلجأ البعض إلى هوامش الكتب الصفراء لتفسير أمور الدين والدنيا، ولا يجد المسلم المعاصر بعد رسالة التوحيد للامام محمد عبده ما يشده لامور العقيدة السوية، ولا يقرأ احسن من كتاب الربا في الاسلام للشيخ رشيد رضا في امور المعاملات ولا يجد ابرع من الكواكبى عندما تناول امور المسلمين السياسية، غير ان تلك اجتهادات تمت في حقبة سابقة ولم يستمر منهج اولئك العظماء ليواكب تطورات العصر المتلاحقة ام ترجع تلك الظواهر المزرية إلى مؤامرة كبرى تشترك فيها جميع القوى المعادية للاسلام ونحن عنها غافلون. وهل تتم المؤامرة بطريقة علمية مخططة ومنظمة ويستخدمون فيها المسلمين - مهما حسنت نواياهم - لضرب الاسلام والمسلمين. قد تتجمع قوى المسلمين حينما يواجه احدهم عدوا خارجيا. ولكنه سيكون تجمع ضعفاء هدتهم الفرقة والمنازعات وترك التخلف عليهم اثاره.

ان مكافحة الارهاب واعمال العنف لن تكون بالاجراءات الأمنية وحدها. ولكن لابد الاتفاق على اجابات حاسمة لتلك الاسئلة للوصول إلى علاج ناجح.

طارق الشيشينى
عضو الهيئة العليا للوفد

صفحة من تاريخ مصر

من أين تنبع الحماقة؟

د. رفعت السعيد

فيما يردد البعض هنا أحاديث عن "مبادرة" لوقف العنف ، بينما يواصل اتباعهم ارتكاب أبشع جرائم الإرهاب ، وفيما تتصاعد جرائم مجرمة في الجزائر، جرائم لا يمكن أن تقترفها وحوش متوحشة ، وفيما يتمادى الجنون الإرهابى المتأسلم إلى حد ظهور جماعة متأسلمة تسمى نفسها "الغاضبون من الله" (فى البداية ظننت ان ثمة خطأ فى الكتابة ، لكن ثبت أنه لا خطأ، وأنهم فعلاً غاضبون من الله وأنهم يقطعون سبابتهم حتى لا يرفعوها للشهادة بأن لا إله إلا الله!).

حتى مع هذا كله يجد المتأسلمون أحمق يدعى الحديث باسمهم في لندن (التى لم أزل مندهشا من قدرتها على تبرير إيوائها لمثل هؤلاء الإرهابيين المتأسلمين).. الأحمق المتأسلم اسمه السيد مصطفى كامل ويتسمى باسم "أبو حمزة المصري" والأمن المصرى يطالب به لمحاكمته لكن الحكومة البريطانية ترى أنه ليس إرهابياً..

هذا المسمى "أبو حمزة المصرى" يواصل إساءته لصحيح الإسلام .. إن يبرر ويفتى بجواز ما يفعله الإرهابيون المتأسلمون هنا في مصر .. وهناك فى الجزائر.

فقد أدلى بتصريحات صحفية قال فيها: إن عمليات الذبح الجماعى للنساء والأطفال في قرى الجزائر حلال.. فالجماعة إذ تذبحهم إنما "تنفذ فيهم حكم الله" أما حكم قتل النساء فهو عند السيد أبو حمزة "وقد تقتل النساء كذلك ، ليس لأن النساء ضالعات فى حمل السلاح على الجماعة ، أو لأنهن وشين ببعض أصحابها بل لأن الشرع يجيز قتل نساء المحاربين للجماعة".

أما حكم قتل الأطفال وذبحهم وتقطيع الأجنة فى بطون الأمهات فيُسند إلى تفسير خاطئ للآية الكريمة التى تقول على لسان نوح عليه السلام "وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً، إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً".

وقد سبقه إلى هذا الفهم الخاطئ "الخوارج" فافتوا بقتل الرجال والنساء والأطفال حتى لا يشبوا كافرين فيلدوا كفاراً مثلهم.

ويقرر السيد أبو حمزة "أن كل قتل فيه التزام بالشرع هو عمل من أعمال المجاهدين". وبما أن قتل النساء والأطفال فى نظره التزام بالشرع فهو جهاد.

وهو يرى أيضاً أن "إمام المجاهدين" هو الإمام فى غياب إمام المسلمين. ويقول أيضاً إن إمام المجاهدين هذا له الحق فى أن يقتل الخارج عن "الجماعة حتى إن لم يخرج عليها" إذا لا يجوز إضعاف المجاهدين "ولا يجوز تزيين الخروج للآخرين واستجرار الضعف من ضعف".

كما يجوز قتل الصحفى "الذى يحرف الكلم".

وهو بارد القلب ، متوحش الضمير وإزاء أعمال القتل هذه إذ يقول "وإذا اجتمع من الفتوى الكثيرة الفروع هذه عدد كبير من القتلى الجائزى القتل، ومنتظريه وهم لايدرون، فإن عددهم قليل قياساً برمى قنبلة نووية ، أو ضرب المسلمين وقتلهم فى أماكن كثيرة".

أرأيتم إلى أى مدى تصل وحشة التأسلم .. وحماقته؟

وكل من هو ضد الجماعة فكراً أو قولاً .. أو عملاً يقتل . هكذا يفتى مفتى المتأسلمين "الوارد فى السنة أن من صد المجاهدين يقتل لدرء مفسدته".

هكذا توج المتأسلمون وحشيتهم بأفكار حمقاء يبررون بها هذه الوحشية وينسبونها إلى الإسلام، والإسلام منها برىء.



المصدر : الأهـــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٧

ويتوقف باحث لبنانى متعمق (الأستاذ وضاح شرارة) امام هذه التصريحات ليكتشف المنبع الأصلى لها .. وهو كتابات الأستاذ سيد قطب. فى كتابه "معالم فى الطريق" فسيد قطب يرى أن ثمة وشيجة واحدة تربط المسلم بالمسلم وتفارق بينهما وبين "ديار الحرب" أو "الحربيين" هى تلك التى تربط الناس فى الله- أو هى تحديدا التى تربط الناس "بالجماعة" التى يدعى أنها الجماعة المسلمة "فالمسلم الذى لا ينتمى إلى حركة إسلامية حقه كان قلبه مفتقرا إلى حقيقة الإسلام" ويقول "حتى إذا كان المسلم مؤمنا حق الإيمان فإنه سيظل شقيا حتى ينضم إلى الجماعة". وهو بعد ذلك، وبعد رابطة الجماعة المتاسلمة يرفض اية رابطة أخرى :"فجماعة الإخوان ليست قطاعا من الشعب ولا قطاعاً من المجتمع العربى أو العالمى.. إنها كينونة جديدة تنشأ منفصلة عن كل التشكيلات .. ومن ثم فبيعة الإخوان للمرشد هى أننا نقيم لنا قيادة غير قيادة الشعب وإمارة غير إمارته ، وأننا نخلع طاعتنا وولاءنا لحكومية هذا الشعب، لنسلمها إلى اميرنا".

هذا الشعب لا يعنيهم فى شىء، وحتى الأبوة والأمومة والقرابة لا تعنيهم فى شىء، إذ يقول "ليست قرابة المسلم اباه وامه وأخاه وزوجه وعشيرته ، ما لم تنعقد الأصرة الأولى فى الخالق، فتتصل من ثم بالرحم" واية علاقة غير هذه الأصرة (أصرة الجماعة) تؤدى إلى الوقوع فى نتن اللحم والدم ولوثة الطين والأرض" ونتن اللحم والدم عند الشيخ المتاسلم هو القرابة وصلة الرحم، اما نتن الطين والأرض فهو الوطن والوطنية . ويسمى قطب هذه الروابط .. روابط القربى والوطن "بقيد البهيمة".

وهو يرى أن ما نسميه نحن الوطن والأسرة والعلاقة الإنسانية وحقوق البشر وحقهم فى الحياة إنما "تحارب المسلم فى عقيدته وتصده عن دينه وتعطل شريعته لذا فهى دار حرب ، ولو كان فيها أهله وعشيرته وماله وتجارته".

.. وإعمالا لهذا القول الأهوج . يقتل المتأسلمون الجزائريون جيرانهم وابناء وطنهم بل اقاربهم وأحياناً اباءهم وامهاتهم..

.. أعرفتم من اين ينبع التاسلم . بل من اين تنبع الوحشية المتاسلمة؟



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/١/١٩٩٧

فى ختام اجتماعات المنظمة الدولية للأنتربول بنيودلهى

استراتيجية عالمية جديدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومواجهة غسل الأموال

كتب - مريد صبحى:

وافقت الجمعية العمومية لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية «انتربول» على دعوة مصر باستضافة مؤتمر المنظمة بالقاهرة فى العام القادم، وقد صوت أعضاء الجمعية التى تضم فى عضويتها ١٨٠ دولة لصالح مصر، وكانت كل من كوريا واستراليا واليونان قد عرضت استضافة مؤتمر المنظمة الدولية القادم.

وصرح رئيس المنظمة الدولية السيد «كنيتموتو» اليابانى بأن رغبة أعضاء المنظمة الدولية بعقد مؤتمرهم القادم بالقاهرة، تأتى لما تتمتع به مصر من استقرار أمنى شهد به العالم، فضلا عن تطلع أعضاء المنظمة لمشاهدة حضارة مصر وآثارها الفريدة. جاء ذلك خلال الجلسة الختامية لمؤتمر الجمعية العمومية لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية «انتربول» والذى انهى اعماله امس بالعاصمة الهندية نيودلهى، وكان رئيس الوزراء الهندى قد افتتح اعماله منذ اسبوع وناقش فى جلساته عددا من القضايا والموضوعات التى تمثل الاستراتيجية الجديدة للمنظمة الدولية فى مواجهة القرن القادم وتطوير المواجهة مع عصابات المافيا فى جلب وتهريب المخدرات وتزوير العملة وبطاقات الائتمان، وسرقات السيارات مع التأكيد على مكافحة الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة من خلال إنشاء محطات اتصال جديدة لمنظمة الانتربول مع تزويدها بمعلومات عن المجرمين والارهابيين الهاربين لملاحقتهم فى كل دول العالم من خلال برامج الاتصال وتبادل المعلومات بالكمبيوتر لمواكبة الاستراتيجية الجديدة للمنظمة وصرح اللواء سراج الدين الروبى نائب رئيس المنظمة الدولية للأنتربول ، والذى رأس اجتماعات قارة افريقيا بالجمعية العمومية ، والتى ضمت وفودها بعض وزراء داخلية دول أفريقيا فى اتصال هاتفى مع مندوب الأهرام بأن المؤتمر ناقش ورقة العمل المصرية والتى تضمنت اقتراحا هاما بتعديل النشرة الحمراء التى تصدرها المكاتب الوطنية للانتربول وتعتمدها المنظمة الدولية، وذلك بإضافة بيانات جديدة إليها لمسايرة المتغيرات الدولية الأخيرة لتكون اكثر فعالية ومرونة فى توقيف المتهمين الهاربين بين الدول وملاحقتهم وسرعة ضبطهم فى جميع دول العالم، وقد وافق أعضاء الجمعية على الاقتراح المصرى، كما رحب أعضاء المنظمة الدولية بالمشروع المصرى الخاص بتدريب ضباط أجهزة الانتربول بجميع الدول العربية فى أكاديمية الشرطة بمصر من خلال إدارة الأنتربول المصرى، بدلا من تدريبهم بمقر المنظمة الدولية بفرنسا كتطوير لأنماط تدريب ضباط الانتربول.


ابراهيم حماد

كما ناقش المؤتمر مواجهة ظاهرة غسيل الأموال القذرة على مستوى العالم وهى الظاهرة الإجرامية الخطيرة التى تعانى منها دول كثيرة بالعالم، والمتمثلة فى الاتجار بالاسلحة النارية مع وضع ضوابط جديدة على حركة شراء الاسلحة وأوصى المؤتمر فى هذا الشأن بتغيير التشريعات الوطنية بما يتفق والقيود الجديدة بعد أن اثبت الواقع العملى أن بعض المسافرين يشترون هذه الأسلحة من دول انتاجها بدون قيود، فضلا عن مراقبة حركة الاموال المتحصلة من تهريب المخدرات وبعض الأنشطة الأخرى المجرمة. وأكد اللواء ابراهيم حماد أمين عام لجنة التعاون الدولى بوزارة الداخلية، والذى شارك ضمن الوفد المصرى فى اجتماعات المنظمة بنيودلهى بأنه للمرة الاولى منذ ٧٥ عاما تستضيف مصر فى العام القادم اجتماعات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية منذ تأسيس المنظمة بالنمسا عام ١٩٢٢ وكانت تضم فى ذلك الوقت ٧ دول فقط من بينها مصر، وأضاف أن ذلك يعد شهادة دولية من اكبر منظمة دولية للشرطة الجنائية على الاستقرار الأمنى والسياسى بمصر، فضلا عن مطالبة المنظمة الدولية لأجهزة الأنتربول بالعالم بالاخذ بالبحرية المصرية بعد تحول الأنتربول المصرى من مكتب للاتصال الدولى إلى إدارة للشرطة الجنائية التنفيذية لملاحقة المجرمين والقبض عليهم، وقد وجه اللواء حماد الشكر لأعضاء المنظمة الدولية نيابة عن السيد حسن الألفى وزير الداخلية على ثقتهم فى عقد المؤتمر القادم بالقاهرة، وقبولهم دعوة مصر بذلك، على أن يعقد المؤتمر بعد القادم فى سول بكوريا وعام ٢٠٠٠ باليونان.



محكمة مصرية تنظر في دعوى اقامها قبطي ضد مرشد "الإخوان"

☐ القاهرة -
من داود حسن:

■ تعقد محكمة جنح بولاق في وسط القاهرة اليوم جلسة للنظر في دعوى رفعها القبطي وجيه خير ضد المرشد العام لجماعة «الاخوان المسلمين» السيد مصطفى مشهور طالب فيها بحبسه والزامه بسداد تعويض عن تصريحات نسبتها له صحيفة «الاهرام ويكلي» التي تصدر باللغة الانكليزية في مصر، اعتبرها المدعي تشكيكاً في وطنية الاقباط المصريين.وقال خير لـ «الحياة» انه سيقدم للمحكمة نسخة من شريط التسجيل الذي يتضمن تصريحات المرشد بصوته» ونسخة من عدد الصحيفة الذي نشر فيه الحوار، دليلاً على عدم تحريف كلامه، حسبما يدعي مشهور.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١١/١٩٩٧

مجرد رأى

لماذا نسفوا السفارة؟

٨ ـ باكستان بعيون صحفى:

فى ١٩ نوفمبر ٩٥ منذ عامين اقترب احد الأشخاص من باب السفارة المصرية فى اسلام أباد عاصمة باكستان ووضع قنبلة ما إن إنفجرت حتى انهار الباب.. وفى سرعة عبرت سيارة نصف نقل من باب السفارة ووقفت فى فناء السفارة من الداخل، وقبل ان يتعامل الحرس الموجود بالداخل مع قائدها قام بتفجير نفسه هو والسيارة.. ونتيجة لهذا التفجير تم تدمير جزء كبير من مبنى السفارة وسورها الخارجى واستشهد ٦ مصريين و ٨ باكستانيين كانوا فى مكاتبهم التى انهارت فوقهم داخل السفارة. وقال لنا السفير المصرى د. محمد نعمان جلال سفير مصر فى باكستان إن التحقيق كشف ان السيارة كان يستقلها اثنان السائق والميكانيكى الذى قام بعمل التعديلات اللازمة فى السيارة لتفجيرها.. وقد تبين ان السيارة كانت تحمل ٩٠٠ كيلو جرام من المتفجرات وانه لحسن الحظ تم توجيه التفجير الى أسفل مما خفف من الآثار التى احدثتها هذه الكمية الكبيرة وانه لو وجهت الى أعلى لدمرت السفارة عن آخرها!

كانت العملية رسالة انتقام واضحة بسبب النجاحات التى حققتها مصر فى ذلك الوقت مع حكومة بنازير بوتو فى عقد اتفاق تبادل تسليم المجرمين. وفور عودتها من القاهرة فى سبتمبر ٩٤ حيث حضرت بنازير فى ذلك الوقت مؤتمر السكان اصدرت اوامرها بضبط عدد من العناصر الارهابية المصرية التى كانت تختفى داخل باكستان.

وبعد محاكمة سريعة لهذه العناصر كانت المفاجأة اكتشاف افرادها انهم بدلا من أن يذهبوا الى احد السجون الباكستانية وجدوا انفسهم فى مصر آخر مكان كانوا يتوقعونه!

ولم يكن هؤلاء آخر المصريين المطلوبين فهناك آخرون استثمروا فرصة الطبيعة الخاصة لباكستان والقبائل التى تعيش على حدودها.. وهذه القبائل منذ بدات باكستان قبل ٥٠ سنة وهى تعيش فى ظل اتفاق غير مكتوب يقضى بان تفرض ولايتها على المناطق التى تقيم فيها دون تدخل من الحكومة. وبالتالى أصبح كل رئيس قبيلة يمثل حكما خاصا مستقلا عن الحكومة المركزية وبوليسها الذى يحافظ على عدم دخول هذه المناطق. وقد أعطى ذلك مساحة من الحركة للهاربين من العدالة والأحكام الذين اذا لجاوا الى احد هذه القبائل وقبل رئيسها حمايته فان الحكومة لاتستطيع ان تصل اليه.

وحتى اليوم مازالت هذه القبائل موجودة ويحكمها نظامها الخاص.

لقد اعيد تجديد السفارة المصرية فى اسلام آباد وهذه المرة بطريقة محكمة تجعل الوصول الى داخلها عملية مستحيلة.. وفى حفل افتتاح التجديد حضر الثلاثة الكبار فى باكستان، رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس الأركان وهو أمر نادر حدوثه ان يوجد الثلاثة معا فى مكان واحد ولكنهم فعلوها تقديرا لمصر.

صلاح منتصر

٦٦٦٠٤٤



المصدر : الحيــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٧

قضية السياح الالمان: قريباً المصادقة على اعدام الشقيقين فرحات

القاهرة - من محمد صلاح:

افادت مصادر مصرية مطلعة ان المحكمة [...]كرية العليا رفعت حيثيات الحكم في [...] الهجوم على باص كان يقل سياحاً المان [...]١ ايلول (سبتمبر) الماضي امام المتحف [...]ري اسفر عن مقتل ٩ منهم، الى المدعي العسكري الذي سيحيلها في وقت لاحق [...]كتب التصديقات التابع للحاكم العسكري [...]أ للمصادقة عليها.

كانت المحكمة اصدرت الاحكام في القضية [...]منت الاعدام للشقيقين صابر ومحمود ابو فرحات بعدما دانتهما بتنفيذ الهجوم، [...]شغال الشاقة والسجن لمدد تراوح بين سنة [...]ر سنوات ضد ستة آخرين.

اكد محامي الشقيقين السيد اسامة محمود انه لن يقدم التماساً بالنيابة عن موكليه الى الرئيس حسني مبارك لطلب إعادة محاكمتهما او الغاء الحكم ضدهما. واوضح ان المحكمة العسكرية كانت كلفته الدفاع عن الشقيقين وان تقديم الالتماسات يتطلب توقيع الشقيقين على توكيلات جديدة له لاتخاذ اجراءات تقديم هذه الالتماسات. ووفقاً للقانون المصري فإن الاحكام الصادرة من محاكم عسكرية غير قابلة للطعن او الاستئناف امام اي هيئة قضائية اخرى. ويحق للمحكومين منها فقط تقديم التماسات خلال ١٥ يوماً من تاريخ المصادقة عليها لطلب اعادة المحاكمة او الغاء الاحكام او تخفيفها، وفي حال عدم تقديم الالتماسات خلال تلك الفترة او رفضها بعد تقديمها تصبح الاحكام نهائية وواجبة التنفيذ فوراً.



القاهرة: مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب الأحد

■ القاهرة - «الحياة» - يُعقد في القاهرة الاحد المقبل مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، برعاية الجمعية الدولية للقانون الجنائي. وسيبحث المؤتمر، الذي يستمر اربعة ايام ويشارك فيه مندوبون من ١٩ دولة، في «تدويل مواجهة ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة، وصياغة تشريعات وطنية تساعد في التعاون بين الدول لمكافحة هذه الظواهر، فضلا عن دراسة عمليات غسيل الاموال التي تستخدم في تمويل الارهابيين وسبل التعامل معها لحماية المصارف من الخلل والانهيار الذي يترتب على ذلك».



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١١ / ١٩٩٧

الألفي يهاجم منظمات حقوق الانسان ويدعو لاتفاقات لتسليم "الارهابيين"

□ القاهرة - من حسام كمال:

■ اكد وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي استمرار «المواجهة مع الارهاب» معتبراً ان «المعركة ضده لم تنته». وجدد دعوته لدول العالم لتوقيع اتفاقات تعاون ثنائية لمكافحة الارهاب وتسليم المتهمين بجرائم في هذا المجال الى دولهم.

ووجه الالفي خلال جولة قام بها في مدينة بورسعيد في شمال مصر امس انتقادات عنيفة الى منظمات حقوق الانسان ووصفها في تصريحات صحافية بانها «جماعة من الموتورين هدفهم الهدم ومن مصلحتهم الاخلال بالأمن لصالح جهات معينة». وقال إن «اصواتهم ترتفع لحماية المتهمين في قضايا ارهاب ولم يطلقوا صيحة واحدة لصالح المجني عليهم من المواطنين او رجال الشرطة».

ورداً على سؤال في شان عمليات اعتقال عشوائية تقوم بها اجهزة الامن، قال إن «هذا لم يحدث على الاطلاق والوزارة تتعامل وفقاً للقانون في عمليات ضبط الخارجين على الشرعية». وزاد: «قطعنا شوطاً كبيراً في مواجهة الارهاب وهو لن ينتهي ما دامت هناك رؤوس هاربة في الخارج تحصل على اموال وتتحرك في بعض الدول وتتلقى التدريب بهدف احياء انشطتها في مصر».

وجدد الألفي دعوته حكومات العالم المختلفة إلى «توقيع اتفاقات تعاون ثنائية في شان مكافحة الارهاب وتتبع المتهمين وتسليمهم الى دولهم»، ولفت إلى قيام اجهزة الامن بـ «حملات تنشيط امنية في جنوب مصر لإجهاض عمليات جديدة».



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ / ١١ / ١٩٩٧

غرائب فى رواسب إرهابية

كل ثلاثاء

كأنما تكرر احداث الارهاب نفسها فى اسطوانة مشروخة فلا تلبث الرواسب القديمة للعمليات الاجرامية الارهابية ان يكون لها توابع رغم انقضاء الاصل ، ومن هنا كان على رجال مكافحة الارهاب ان يدرسوا التاريخ بالنسبة للنشاطات الارهابية المتغيرة . لانه ليس هناك جديد فى عمل الارهاب وإنما هو فى اغلب الاحيان تكرار للقديم ، او ان له صلة وثيقة بذلك القديم او كما يقولون «خمر جديدة فى أوان عتيقة »



بقلم :
د. احمد جلال عز الدين

ومنذ فترة اختطف شخصان طائرة ركاب مالطية كانت فى طريقها الى اسطنبول وطالبا بالافراج عن محمد على اغا الذى حاول اغتيال البابا يوحنا بولس الثانى فى ١٣ مايو ١٩٨٠ بروما ورغم استسلام الخاطفين للسلطات دون مقاومة إلا ان الحادث اعاد إلى الاذهان ذكرى مؤلمة لاعمال الارهاب فى الثمانينيات عندما كان حربا مستمرة او احد بدائل الحرب بين الكتلتين العظميين المتصارعتين فى ذلك الوقت فضلا عن ان ذلك الحادث كان مثالا للكيفية الدنيئة لاستخدام الارهاب فى تحقيق عدة أهداف وضيعة فى وقت واحد .

الذئاب الرمادية

محمد على اغا ينتمي الى منظمة تركية عنصرية متطرفة غريبة تدعى منظمة « الذئاب الرمادية» وهى الجناح الارهابى لحزب العمل الوطنى ، وقد اخذت اسمها من اسطورة قديمة تقول ان العنصر التركى قد انحدر من تزاوج اخر رجل تركى ظل حيا بعد مذبحة للجنس كله مع ذئبة رمادية وان تلك الذئبة قد انجبت اصول العنصر التركى الحالى . وتلك المنظمة كانت يمينية متطرفة وعنصرية متشددة وكانت نشاطاتها فى السبعينيات وبداية الثمانينيات احد اهم اسباب انتشار الارهاب فى تركيا والانهيار التام للنظام والامن فى الدولة مما دعا الجيش الى القيام بانقلاب قيادة كنعان افرين فى سبتمبر ١٩٨٠ لتحقيق الاستقرار فى الدولة التى اصبحت شوارع مدنها ميدان حرب بين اليساريين واليمينيين المتطرفين ففى الشوارع قتل صحفيون ومحامون واساتذة جامعات . ومن بينهم قتل رئيس تحرير احدى الصحف اليومية ويدعى عبدى ابيكى فى فبراير ١٩٨٠ وكان قاتله شخصا من الذئاب الرمادية يدعى محمد على اغا الذى قبض عليه واودع سجن اسطنبول .

اعداد للاغتيال

واثناء وجوده بالسجن تمكنت المخابرات البلغارية من تجنيده كما تمكنت من تهريبه الى بلغاريا حيث خضع لعمليات غسيل مخ مكثفة لاعداده لعملية اغتيال البابا يوحنا بولس الثانى ، وكان هدف المخابرات الشيوعية من هذه العملية تحقيق عدة اهداف اولها ان البابا بولندى الجنسية وكان وراء تاييد الكنيسة الكاثوليكية لمنظمة التضامن البولندية التى تمردت على النظام الشيوعى فى بولندا وكانت الارهاصة الاولى لسقوط الشيوعية فى العالم ، وكان التخلص من شخص البابا افقاد التضامن لاحد اهم مؤيديها ، والثانى ان يقوم بالاغتيال شخص مسلم يحمل اسم محمد على وبذلك تحدث وقيعة غير محدودة بين الكاثوليك في العالم وبين المسلمين وهو فى النهاية امر فى صالح الالحاد وليس فى صالح الاديان ، ان المحاولة الفاشلة لاطلاق سراح ذلك المجرم تشير إلى ان للارهاب القديم رواسب ستظل تؤرق العالم بصورة او باخرى وعلى سبيل المثال نسمع الان ضجة تثيرها بعض من لا قضية لهم والذين يسعون الى اثبات وجودهم على الساحة السياسية باى سبيل أو اسلوب تتعلق بالمطالبة بالافراج عن زعيم منظمة ارهابية روعت مصر فى نهاية الثمانينيات وعللوا ذلك بان ضحايا تلك المنظمة كانوا من الاسرائيليين والامريكيين الذين يثبتون كل يوم انكارهم المتجدد للحقوق العربية وهذه الدعوى ليس لها من سند من العقل او المنطق القانونى او السياسى وذلك للاسباب التالية:

١- ان مصر قد رفضت دائما استخدام اسلوب الارهاب فى الصراع السياسى وادانت هى والعالم كله الارهاب بكل صوره واشكاله مهما كانت اسبابه ودوافعه فالارهاب مدان ومجرم فى حد ذاته دون النظر إلى دوافعه او نوعية الضحايا فيه .

٢- ان اطلاق سراح الارهابى هو تبرير للارهاب بينما الارهاب غير مبرر على اى وضع من الاوضاع

٣- ان جرائم ذلك التنظيم وقعت فى ارض ووفق السيادة الاقليمية للقانون الجنائى فهى جرائم وجهت إلى مصر بالدرجة الاولى والمجنى عليه الاول فيها هو المجتمع المصرى الذى روع بالارهاب على ارضه ، كما اساءت تلك الحوادث إلى سمعة مصر الدولية فى ذلك الحين .



٤- ان ردع الارهاب يقتضى الا يمر بلا عقاب ولايوجد علي الاطلاق ما يستدعى او يفرض ابتسار المدة المحكوم على الارهابى بها والاثارة فى هذا الشان ليست من مصلحة احد والاثارة بصفة عامة لايجب ان تكون من اهداف الصحافة او وسائلها فالاثارة وتر يلعب عليه الارهاب والاثارة نوع من التهييج للمشاعر وليست اعمالا للعقل .

القضاء على الجذور

وعلى اى حال فقد اثبتت الاحداث وما زالت تثبت ان الارهاب القديم قد يكون له رواسب او توابع جديدة ومن هنا فالواجب ان تتيقظ الشعوب الى تلك الاحتمالات وان تضعها فى اعتبارها فى مجال مكافحة الارهاب والقضاء على جذوره .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣/١١/١٩٩٧

الألفي في لقاء بمدير كلية فهد للعلوم الأمنية:

توفير جميع الإمكانيات لخدمة الأجهزة الأمنية العربية

كتب ـ أحمد موسى:

طالب السيد حسن الألفي وزير الداخلية بوضع اليات لتنفيذ استراتيجية للتعاون الامني العربى فى مجال مكافحة الارهاب، التى اقرها مجلس وزراء الداخلية العرب فى دورته الماضية م.

حسن الألفى

واكد الوزير ترحيب الوزارة بتوفير جميع الإمكانيات الفنية المتاحة للدول العربية. وتحدث الوزير خلال استقباله امس الفريق محمد عبدالله الطويان المدير العام لكلية الملك فهد للعلوم الأمنية والمعاهد بالمملكة العربية السعودية الذى يزور القاهرة حاليا على راس وفد من قيادات الكلية عن أبعاد التعاون العربى في مكافحة الجريمة وأهمية وضع اليات بين الدول العربية من اجل توفير الأمن للمواطنين، وأشاد الفريق الطويان بالمستوى المتقدم الذى تم إنجازه فى زمن قياسى بالنسبة لانشاء أكاديمية مبارك للأمن، التي تعتبر صرحا أمنيا علميا متميزا يخدم رسالة الأمن فى الدول العربية، وطالب بتوسيع افاق التعاون بين الجانبين فى مجال التدريب واعداد الكوادر الأمنية المتخصصة اللازمة للعمل بأجهزة الشرطة السعودية. كما استعرض فى اللقاء الذى حضره اللواء دكتور عمر عدس مساعد اول الوزير لأكاديمية الشرطة، خطط التعاون التدريبى، خاصة فى مجال إيفاد الضباط السعوديين لنيل درجتى الماجستير والدكتوراه فى العلوم الأمنية من أكاديمية مبارك للأمن.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢١

..والمصابون يؤكدون هروب الجناة داخل اتوبيس

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز:

استمعت نيابة أمن الدولة العليا أمس باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام، الى اقوال الخفير محمد مرعى والمرشد السياحى مراد صالح خليل المصابين فى مذبحة الاقصر ويرقدان فى مستشفى المعادى العسكرى. اكد خفير معبد حتشبسوت انه شاهد الارهابيين عند وصولهم بسيارة، كما شاهدهم يمطرون السياح بالرصاص من بنادقهم الآلية ويمزقون اجسادهم بالاسلحة البيضاء بطريقة هستيرية. أدلى الخفير بأوصاف الجناة، واشار الى ان احدهم اطلق عليه الرصاص، وكشف المرشد السياحى ان اطلاق الرصاص داخل المعبد استمر ٣٥ دقيقة.

واشار الى سقوطه مع مجموعة من السياح السويسريين فى حفرة عميقة اسفل المعبد لمدة نصف ساعة.

واضاف انه خرج من الحفرة بعد ان سمع اصحاب البازارات يصيحون معلنين هروب الجناة فى اتوبيس. تم عرض اقوال الشهود على المستشار رجاء العربى النائب العام، ومن المنتظر ان يستعرض غدا تحقيقات نيابة الأقصر لاعلان النتائج النهائية.

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المصـــــور
التاريخ : ٢١/١١/١٩٩٧

«المصور» فى البر الغربى

قتلة الدير البحرى

●● فور وقوع حادث الأقصر المروع سافرت بعثة من «المصور» فى التو واللحظة لتحقيق ما جرى على الطبيعة هناك..

بعد ٢٤ ساعة «ليل نهار» عاد الزميلان سيد زكى وشوقى مصطفى من هناك بتحقيق بالكلمة والصورة عن حقيقة ما جرى هناك صباح الاثنين الاسود .

شهود الحادث تكلموا معنا. والحادث تم تصويره لحظة بلحظة وطرحنا الاسئلة الكبرى عما جرى وعن التقصير الذى وقع.

وهذه هى الاجابات عنها ..

ما حدث فى معبد حتشبسوت لا يمكن وصفه بأى حال من الأحوال سوى أنه مذبحة حولت فناء الدير البحرى إلى ساحة للموت بعد أن تناثرت جثث الموتى وأشلاء السائحين والمصريين فى كل مكان .

عدد القتلى كان هائلا هذه المرة ، لم يحدث من قبل ، حتى الزلزال المدمر الذى شهدته البلاد فى أكتوبر ١٩٩٢ لم يحصد من الموتى مثلما فعل الارهابيون فى الاقصر وفى ضربة واحدة !

لم يكن أحد يتصور أن يتحول المكان الذى شهد أوبرا عايدة وكان مزارا لكل السائحين فى العالم أن يشهد هذه المجزرة التى حصدت الأرواح بلا حساب .

نعم .. الجريمة وقعت ، والدماء سالت ، لكننا خرجنا منها بملحمة وطنية رائعة ، عندما خرج الأهالى من بيوت القرنة الطيبة مع رجال الأمن فى تعقب ومطاردة الارهابيين الستة ، فأمكن حصارهم والقضاء عليهم جميعا ●●

المصدر : المصـــــور
التاريخ : ٢١/١١/١٩٩٧

● المجموعة المنفذة تجمعوا فى «أرمنت» وحملتهم سيارة أجرة، وظلوا يطلقون النار لمدة ساعة

● ساروا حوالى ٥٠٠ متر على أرجلهم من البوابة الرئيسية وحتى مكان تجمع السائحين فى معبد أنوبيس

● لفوا حول جباههم عصابات حمراء مكتوب عليها «نقاتل حتى الموت»

● الإرهابيون تخلصوا من زميل لهم بعد إصابته خوفا على حياتهم!

● آهـالـى ، نجـع الحـروبات، خـرجـوا جـمـيـعـا لمطاردة الإرهابيين وحصارهم فى الجـبـل
● وقف الحال عاد إلى الأقصر بعد الجريمة البشعة

قتلة الدير البحرى

● الأقصر أصبحت مدينة موحشة . وكل أهلها ليس لهم مورد سوى السياحة
● المهم هو الوصول لمن وراء الارهابيين الستة .



تفاصيل ما جرى في الدير البحرى يرويه لنا بالحرف الواحد أهالي الاقصر الذين تصادف وجودهم في المكان وقت وقوع المذبحة وبعض المصابين الذين افلتوا بأرواحهم أو هكذا قدر لهم - وهم يرقدون الآن في مستشفى الأقصر العام .

في حوالي الثامنة والنصف فوجىء من تصادف وجودهم في «البارك» المؤدي للمعبد بمجموعة تنزل من ميكروباص كان قد جاءوا من مدينة «أرمنت» . اثنان منهم أخذا أماكنهما في الموقف الخاص بسيارات الأجرة والاتوبيسات السياحية ، ثم توجهت المجموعة المنفذة إلى البوابة الرئيسية للمعبد وضرب أحدهم مساعد شرطة واستولى على الطبنجة الخاصة به وجهاز اللاسلكي . بعد ذلك مضوا مترجلين إلى البوابة الثانية وهي المخصصة لبيع تذاكر الدخول ، ونالوا من رقيب شرطة كان في حراسة هذه البوابة . وبعد ذلك تفرقوا إلى مجموعتين، الأولى احتلت الجانب الأيمن للمعبد والأخرى تولت الجانب الأيسر «وهات ياضرب» في مجموعات السائحين الذين حضروا الزيارة .

كانت المجموعات السياحية كثيرة ضمت جنسيات مختلفة في ذلك التوقيت مما ساعد على ارتفاع عدد الضحايا بهذه الصورة المفزعة في صحن المعبد لدرجة أنهم استغرقوا في ضرب النار ما يقرب من الساعة وكان الذي ينهض من الضحايا متأثرا باصابات ، يعاودون الكرة معه ثانية مستخدمين في حالات كثيرة أسلحة بيضاء والسونكي في الاجهاز عليهم !

وبهدوء الأعصاب نفسه خرجوا من المعبد بعد أن فرغوا من مهمتهم وصعدوا إلى إحدى الاتوبيسات السياحية الخاصة بشركة ايزيس وضربوا سائقها بدبشك بندقية - كعربون تهديد - وطلبوا منه الفرار إلى الطريق المؤدي إلى وادي الملكات .

في الوقت ذاته عندما وصلت الأخبار إلى أهالي القرنة ، خرجوا جميعا لمواجهة الذين يحاولون قطع ارزاقهم وتشريدهم وخراب بيوتهم الكل هب للتصدي لهم ولو نالوهم لكانوا قد قطعوا من أجسادهم، ركبوا سياراتهم ومضوا بها في مطاردة الجناة بجوارهم كان هناك احد ضباط الشرطة من قوة حماية الآثار الذي تمكن في شجاعة نادرة من أحد الارهابيين عندما نزلوا من الاتوبيس السياحي وأصابه في إحدى قدميه ، ويكتمل المشهد الثالث من تفاصيل العملية عندما تخلص الارهابيون وفقا لروايات شهود العيان -من زميلهم المصاب خشية سقوطه في قبضة رجال الأمن وافتضاح أمرهم ثم القضاء عليهم بعد أن يفضي لهم بكل المعلومات !

ومن الأتوبيس إلى الجبل الغربي حيث جرت معركة بينهم وبين رجال الأمن بعد وصول التعزيزات اللازمة من القناصة والعمليات الخاصة وقوات مكافحة الارهاب ورجال الأمن المركزي . استمر تبادل اطلاق النيران حوالي ٤٥ دقيقة أمكن فيها الاجهاز عليهم .

وتتكامل التفاصيل على ألسنة المجني عليهم الذين يرقدون متأثرين بجراحهم في المستشفى . عبدالناصر أحمد إبراهيم أحد الخفراء المعينين للحراسة في المعبد وقت وقوع المذبحة يقول وجئت بمجموعة مسلحة تتراوح أعمارهم من ٢٥ إلى ٣٠ سنة، لفوا جباههم بعصابات حمراء كتبوا عليها «نقاتل حتى الموت».

أطلقوا خزن الرصاص في أجساد السائحين والذي كان ينهض منهم يناولونه «بالسونكي» - وعلى ما يبدو لادخار الذخيرة في هروبهم أو التنكيل والتمثيل بهم - الله أعلم .

بداخل معبد «أتوبيس» داخل المعبد الكبير «الدير البحري» تساقط العشرات بالأسلحة النارية والبيضاء الغريب أنهم قد قطعوا مسافة ٥٠٠ متر تقريبا ، هي التي تبعد بين البوابة والمعبد بهدوء بالغ وكأنهم يريدون الانتحار .. لم يكونوا في عجلة من أمرهم .. رصاصاتهم لم تطش وطعناتهم كانت في مقتل لم يولوا الادبار إلا عندما خرج أهالي قرية «نجع الحرويات» وهي الأقرب من مكان الجريمة،



المصدر : المصـــــور

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وذلك لمطاردتهم والاجهاز عليهم .

بدوى أحمد سائق سيارة بيجو ، كان بصحبته مجموعة من الزبائن قام بتوصيلهم إلى «وادى الملوك» ثم طلبوا منه أن يأتيهم فى حوالى التاسعة والنصف لتكملة البرنامج معهم فى هذه الفترة ذهب السائق بدوى إلى منزله . مكث قليلا ثم اصطحب معه أبنه الصغير ٣ سنوات تحت إلحاحه وبكائه . فى أول الطريق المؤدى إلى مكان السائحين فى وادى الملوك ،

أشار له أحد الجناة تعرف عليه بعد سقوطه صريعاً - ولكنه لم يتوقف بسيارته ومضى ناحية البارك المخصص للسيارات لكن الجلبة كانت مدوية والطلقات تمزق سكون السماء . ثم فوجىء بشخص آخر يأتيه من الخلف لم يتجاوز عمره الحادية والعشرين ، يرتدى بدلة جينز أطلق عليه الرصاص فأصابه عندما حاول الاستيلاء على السيارة ، لكن اتجاه زملائه ناحية الحافلة السياحية هو الذى أنقذه من فوهة مدفعه ويؤكد الاسطى بدوى أن هذا الارهابى كان ضمن مجموعة قامت بالتمركز فى البارك لتغطية زملائهم أثناء تنفيذ عمليتهم فى المعبد لأنه كان قد شهد للارهابيين الستة وهم يستولون على الحافلة ولم يستطع اللحاق بهم وكأنه فص ملح وذاب !

أحد المجنى عليهم ويدعى أحمد عبد الباسط بائع عاديات . أكد أن الجناة جاءوا فى سيارة أجرة عادية ولم يشك بهم أحد . تحركاتهم وأسلوبهم فى تنفيذ عمليتهم الدنيئة تجزم بأنهم قد درسوا المكان جيدا واختيارهم للتوقيت أيضا هو الذى ساعد فى ارتفاع عدد الضحايا . ففى هذه المرة لم يطلقوا الرصاص على احد الاتوبيسات أثناء سيرها بعدد من السائحين .. فقد خططوا لجريمتهم ووضعوا فى حساباتهم سقوط أكبر عدد من المجنى عليهم .

وخلف معبد «هابو» نزلوا فى منتصف الطريق المؤدى إلى وادى الملكات ودخلوا إلى منطقة شديدة الوعورة ، تمتلىء بالمدقات الترابية التى لا يجرؤ أحد على دخولها إلا الذى يعلم سرها ويحفظ إلتواءاتها . الغريب أيضا أن المسافة بين الجبل الذى لاذوا خلف سواتره وبين وادى الملكات حوالى نصف كيلو .. قطعوها جرياً ومن خلفهم جحافل المطاردة من الأهالى وقوات الأمن .

بعد سقوط الضحايا والمصابين تحول مستشفى الأقصر العام إلى ثكنة عسكرية وطبية فى ذات الوقت . استقبل الذين وقعوا فى المذبحة . بدا المكان وكأنه وحدة اسعافات داخل كتيبة عسكرية ، تحاول انقاذ ما يمكن إنقاذه ، وكانت هناك حالات كثيرة بالفعل جاءت منتهية تماما .

فى الركن الأيمن من المستشفى ، بدا المكان موحشاً ، حيث تراكمت الجثث وأجريت عمليات تشريح الطب الشرعى والمعمل الجنائى. هذا الجزء حمل لافتة المشرحة التى غطت الدماء أركانها .

الدكتور عز الدين عبد الوهاب قال أن الأطباء تحملوا فوق طاقاتهم فى محاولة إنقاذ حياة عدد ٢٥ مصابا هم الذين نجوا من الحادث وتجسدت أصالة أولاد البلد بحق عندما توافد المئات من الشباب للتبرع بدمائهم للمصابين الاجانب الضيوف قبل أولادهم وذويهم المصريين .

● بداخل الجزء المخصص للأطباء الشرعيين ، أمكننا الاقتراب من جثث الارهابين الستة ، أصاباتهم كانت فى أماكن متفرقة من اجسادهم ملامحهم تكاد تتطابق . صورة بالكربون من بعضهم أطوال واحدة وأعمار متقاربة . كانوا جميعا حلقى الذقون ولم اتبين السر فى ذلك إلا عندما ألمحت الملابس العسكرية الخاصة بجنود العمليات الخاصة للأمن المركزى تحت ملابسهم العادية، فالمؤكد أنهم قد وضعوا فى حساباتهم التخلص من ملابسهم العادية بعد ارتكابهم للجريمة والظهور بالملابس العسكرية والاندساس وسط المواطنين وكأنهم من رجال الشرطة .

الوجوه كانت بلا شك قبيحة ، تفحصتها وأمعنت النظر إليها لدقائق أحسست أننى أمام شياطين تنبعث من أفواههم وأنوفهم شظايا ولهب تحاول أن تحرق كل من تجمع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصـــــور

التاريخ : ٢٠/١١/١٩٩٧

حولهم .

أجساد مسجاة على أرائك التشريح باعوا أنفسهم لتجار الموت واكتوا بسلعتهم نفسها ، وكان جزاؤهم الموت !

● الساعة قاربت على العاشرة يوم الجريمة التى ألقت بظلالها على المدينة الهادئة، المدينة التى لفظت الارهاب لسنوات طويلة البقعة الأصيلة التى تحمل تراث مصر ومضمونها فى لوحات بديعة يأتى إليها كل العالم زائراً ومستمتعا .

الشوارع خلت من المارة .. الوجوه صامتة .. مستفزة .. جامدة كحجر صوان لايلين . الحوانيت خالية ، أغلقت أبوابها مبكرا حزنا وحسرة على ما حدث اصحابها قراوا مستقبلهم القادم وأبصروه جيداً . فهم مقبلون على فترة سوف تحمل لهم الغلب والمرار وقطع الارزاق لا محال .

● المراكب السياحية النائمة على النيل تئن وتشكو حالها حتى المقاهى التى كانت تمتلىء عن آخرها بالسائحين يحتسون فيها الشاى والنرجيلة .. لا تسر عدوا لا حبيبا !

المدينة بحق اصبحت موحشة .. ويتوقع أهلها أن يستمر حالها هكذا لشهور عديدة فيها قد تتسلل نعمة النسيان إلى زائريها الاجانب رغم الصورة الكئيبة التى لحقت بها .

● ترجم الحال الذى آلت إليه مدينة الأقصر أحد السائقين قائلا : عليه العوض ومنه العوض . الله يخرب بيوت اللى كانوا السبب ، ليس الذين نالوا القصاص العادل ، ولكن من هم وراءهم الذين يدفعون ويخططون لخراب البلد .

احنا ياناس عايشين رزقنا يوم بيوم .. سياراتنا عليها أقساط من أين نوفيها ؟ من أين نوفر لأولادنا لقمة العيش ؟! فنحن لا نعرف فى حياتنا لا صناعة ولا تجارة . توارثنا الشغلانة عن ابائنا وأجدادنا .. حياتنا مرتبطة بالرزق الذى يأتينا من هؤلاء الناس .

● أحد تجار العاديات .. الحاج خلف عبد الباسط . قال : الخوف من بكره وليس المقصود المستقبل القريب .. لا غداً عندما تمتلىء الدنيا كلها بأخبار هذه المذبحة التى لم نشهدها من قبل . والسائح بطبعه يبحث عن أمانه قبل أى شىء ويا روح ما بعدك روح .

● محام شاب يدعى عادل ابراهيم سعد بلور الكارثة بعبارة نفذت بسهامها إلى صدرى .. جاءت موجعة ، فالمدينة مقبلة على مجاعة فكل ابنائها تقريبا ليس لهم مورد سوى الاسترزاق من السياحة فالأحداث التى تجرى هنا وهناك بالمنيا وأسيوط وسوهاج هى أحداث تطوى صفحاتها وتذوب فى إيقاع الحياة العادية . وهى فى العادة لم تكن بهذه الفظاعة وبأماكن قد تكون اعتادت مثل هذه الجرائم .. أما هنا فالوضع بالتأكيد مختلف لعدة اعتبارات أولاً أن المواطن فى الأقصر على استعداد أن يبذل الغالى والرخيص دفاعا عن لقمة عيشه . وبصراحة مواطنوها هم خط الدفاع الأول فى وجوه الارهابيين لتأمين أرزاقهم علاوة على استشعار الناس بأن الأمن يكثف وجوده فى هذه البقعة لحماية السائحين وتأمين أرواحهم .

أيضا لأنها مدينة آمنة بالفعل ، ظلت سنوات طويلة بعيدة المنال عن الإرهابيين الذين يعلمون جيداً أن محاولة النزول إليها وتنفيذ عملية إرهابية فيها هو الانتحار بعينه وهذا ما حدث عندما لقوا مصرعهم جميعا .



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/١١/١٩٩٧

● أحد المواطنين وهو طبيب رفض ذكر اسمه وضع قراءة جيدة لمنهاج العمل الارهابى فى الفترة القادمة . فالنتيجة التى تحققت بالقضاء على المجموعة الارهابية كاملة كفيلة بردع من تسول له نفسه أن يقدم على أى عمل إرهابى وخاصة فى الشهور المقبلة . فقد عاش هؤلاء الارهابيـون على نتـائج هروبهم بعـد تنفيذهم لعملياتهم مما بث روح الطمأنينة فى كتائبهم وشجعهم على تنفيذ عمليات متفرقة فى أماكن مختلفة .

فالنهاية التى كتبت لمجموعة عملية الأقصر سوف تجعلهم يلوذون بجحورهم لفترات طويلة حتى يعيدوا الثقة لنفوس كتائبهم !

من جانبنا حاولنا الدخول إلى منطقة وقوع الحـادث الأليم إلا أننا فـوجـئنا بأن حظر التجوال قد فرض على منطقتى الدير البحرى ووادى الملكات والملـوك لتطويق المنطقـة كاملة ولقيام حمـلات تمشيطية بحثـا عن عناصر أخرى قد تكون شاركت فى الحـادث وتمكنوا من الفـرار متسللين دروبا ومدقـات أخرى .

على هامش الحادث

● على هامش زيارة السيد الرئيس، أبدى فاروق حسنى وزير الثقـافة استيـاءه من بنـاء الكوبرى المؤدى إلى المعـبـد، وقـال لأحـد المسئولين: إن المعديات كانت أفضل وآمن.

● جدير بالذكر أن وزير الثقـافة كان معارضا بشدة لبناء هذا الكوبرى الذى تكلف انشائه ٥٠ مليون جنيه وبلغت تكاليف تمهيد الطريق المؤدى إلى المعبد ١٠ ملايين جنيه!

● علمت من مسئول أمنى كبير أنه قد تم التعرف على أحد الجناة مرتكبى الحادث وهو يدعى على عبد الرحمن وكان قد تم اعتقاله وقد سافر الى أفغانستان للتدريب والمشاركة فى العمليات العسكرية هناك كما انه قد سافر إلى السودان ومكث بها فترة طويلة.

● متخصص فى شئون الشرق الأوسط فى صحيفة «الأندبندنت» قال إن هذا الحادث كان متوقعا-بمعنى من قبل، وتحاول الحكومة المصرية دائما رسم صورة مشرقة للسياحة حتى لاتضار تلك الصناعة ولكن عليها أن تقول الصدق فى هذا الموضوع.

● أشار أحد خبراء السياحة فى مصر إلى أن الخسـائر التى سـوف تنجم من جراء حـادث الأقـصـر لن تقل عن مليـار دولار بأية حال وقد تصل إلى مليار ونصف المليار دولار.. أيضا أرسلت كل من فرنسا وسويسرا لترحيل سياحهم إلى بلادهم من مصر وعلى جانب آخر تأكد أن أهالى قرية القرنة الواقعة بالبر الغـربى بمدينة الأقـصـر هم الذين تبـادلوا النيـران مع المسلحين مما يتنافى مع بيـان وزارة الداخلية المصرية.

هذا وتشـهد الأقـصـر حاليا تجمعـات وحشودا ضخمة من المواطنين أمام مستشفى الأقصر العام فى حالة من التذمر ومحاولات للمعاونة والتبرع بالدم.

الأقصر من سيد زكى



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

نفذنا عدة عمليات لضرب السياحة دون أن نعلم السند الشرعى لها

هناك أوراق تم العثور عليها لتكوين جهاز مخابرات إسلامى

«الأهرام المسائى» ينفرد بنشر اعترافات أخطر عناصر الإرهاب فى قضية الاغتيالات الكبرى



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

لقد بلغت مؤامرات التطرف والارهاب مداها واصبحت هذه الظاهرة ليست مجرد تهديد للدولة والنظام الحاكم بل اصبحت تهدد المجتمع المصرى كله سواء فى بنيته الداخلية او فى اقتصاده او امنه الاجتماعى والسياسى ومكتسباته الثقافية والفكرية واصبحت تهدد انجازاته الاقتصادية والمادية ولاتقل الحرب التى تشنها بعض عناصر الارهاب ضراوة عن اى حرب خاضتها مصر مع اعدائها الخارجين بل ربما كانت هذه الحرب اشد ضراوة مع اعدائها لان احد اطرافها هم ابناء لنا اعماهم التطرف فاختاروا العنف سبيلا لفرض ارادتهم وزعزعة استقرار الوطن واستهدف عنفهم ضيوف مصر وضباط اجهزة الامن.

ولم تكتف يد البطش بضباط الشرطة بل امتدت لتصل لاخوة لنا من المدنيين المسالمين وضيوف مصر الذين حضروا للاستمتاع بحضارتها وتاريخها وامنها.

والحقيقة ان محاولة رسم خريطة لتلك العناصر الاجرامية تنطوى على مخاطر عديدة اهمها ان الارشيف الامنى كان يقوم على مغالطة تم تداركها خلال الاونة الاخيرة وربما نشات هذه المغالطة عن عدم العلم بنظام الامارة او لعدم اكتمال معالم الصورة الفكرية لتلك الجماعات المخربة فهناك عشرات المجموعات التى قبض عليها ووضعت تحت تصنيف «جماعة» والحقيقة انها«خلية» فى جماعة إذ ان نظام الامارة فى تلك الجماعات يقتضى تعدد الامراء فى الجماعة الواحدة حيث يكون هناك امير عام واميران احدهما للوجه القبلى والآخر للوجه البحرى ثم يكون هناك امراء للاقاليم وامراء للمجموعات فى القرى والنجوع وهذا ماأوضحته التحقيقات مع اكبر هذه التنظيمات الدينية والمسماة بالجماعة الاسلامية والتى تجرى محاكمتها امام محكمة امن الدولة العليا طوارىء والمعروفة قضيتهم باسم قضية «الاغتيالات الكبرى» المتهم فيها ٣٣ من اخطر عناصر الارهاب قطعت هيئة المحكمة فى نظر هذه القضية شوطا طويلا استمر اكثر من عام استمعت المحكمة الى ٥٠ شاهدا فى القضية واستمعت الى مرافعة نيابة امن الدولة العليا على مدار ١٠ جلسات متتالية كما استمعت الى مرافعة الدفاع وصباح اليوم تستكمل سماعها لمرافعة اعضاء هيئة الدفاع ومن المقرر ان تقوم المحكمة بحجز القضية للحكم.

ويواجه عناصر الارهاب فى القضية عقوبات تصل الى الاعدام نظير الاتهامات الموجهة اليهم من قبل نيابة امن الدولة العليا لقيامهم باغتيال ٢٦ من قيادات الشرطة والشروع فى قتل ٤٥ آخرين بالاضافة الى الاعتداء على مجموعة من الخبراء الرومانيين بالصعيد وكذلك محاولة نسف عدد من البنوك باسيوط وتفجير القطارات السياحية.

وقد سجل الارهابى رضوان السيد قرون قائد تلك الجماعة اعترافات تفصيلية امام نيابة امن الدولة العليا حول كيفية انضمامه الى الجماعة والعمليات التى نفذتها يدى الارهاب وكيفية تدريب الجماعة على حمل السلاح ووسائل التمويل.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

اعترف المتهم رضوان ابراهيم السيد قرون بانه انضم الى تنظيم الجماعة الاسلامية فى صيف عام ١٩٧٨، ثم قام المتهم الهارب رفعت زيدان بضمه الى الجناح العسكرى للجماعة فى عام ١٩٩٣ وان هذه الجماعة تمارس نشاطا فى مجال الدعوة وأخر فى المجال العسكرى.. وتمارس الجماعة نشاطها فى مجال الدعوة من خلال بعض المساجد اما نشاطها العسكرى فيقوم على تدبير مساكن للايواء وأسلحة ومواد مفرقعة والقيام بتنفيذ بعض عمليات الاغتيال، وفيما يتعلق بشكل وهيكل هذه الجماعة فقد اعترف المتهم بان هناك تدرجا فى هيكل الجماعة على مستوى كل من جناح الدعوة والجناح العسكرى بوجود مسئول عن كل محافظة من محافظات الجمهورية يتبعه مسئولون بالمراكز التابعة لكل محافظة ثم عن كل قرية تابعة لكل مركز.. وانه خلال مدة عمله بهذه الجماعة تعرف على بعض المتهمين الاخرين فى هذه الجماعة ووضعهم فيها من داخل هيكلها وهم المتهم المتوفى محمود سيد سليم الذى يعتبر زعيما للجناح العسكرى للجماعة والقيادى الأول للجناح العسكرى عن منطقة اسيوط، وكذا المتهم الهارب رفعت زيدان الذى كان يتولى المسئولية الجناح العسكرى بمركزى ديروط والقوصية وتولى من بعده تلك المسئولية المتهم المتوفى احمد سنوسى وكذا المتهم المتوفى محمد عبد الحفيظ الذى يتولى مسئولية الجناح العسكرى بمركزى أبوتيج وصدفا. والمتهم الهارب جمال عبدالحميد الذى يتولى مسئولية تدبير واعداد الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات التى يحتاجها الجناح العسكرى.

وانه بخلاف هؤلاء القياديين فانه تعامل مع بعض عناصر الجناح العسكرى اذ انه بعد انضمامه للجناح العسكرى للجماعة من خلال المتهم الهارب رفعت زيدان فانه عمل تحت القيادة المباشرة للمتهم المتوفى محمود سيد سليم الذى عهد اليه فى البداية بتولى مسئولية مجموعة للرصد تتولى رصد تحركات بعض الشخصيات العامة خاصة من رجال الشرطة للقيام بعمليات لاغتيالها وكانت هذه المجموعة تتكون منه وكل من التهمين عبدالعاطى الشريف وخالد عبداللاه والمتوفى مصطفى على محمود والمتوفى عبدالله محمد عبدالله.

ثم عهد اليه المتهم المتوفى محمود سيد سليم القيام بعمل مندوب اتصال بينه وبين القيادى المتوفى محمد عبدالحفيظ الى ان اكتسب ثقته وأصبح من العناصر المقربة اليه فعهد اليه بمسئولية الجناح العسكرى بمدينة اسيوط وعرفه بالعناصر التى ستعمل تحت قيادته، فمن خلال علمه بهذه العناصر عرف بعض هؤلاء المتهمين باسمائهم فضلا عن بعض المتهمين الذين عرفهم باسماء حركية وأخرين لم يتبين معرفتهم.

ومن بين المتهمين الذين عرفهم المتهم المتوفى حسين عبدالنبى الذى كان يقيم معه بمدينة سوهاج وانه يتولى قيادة مجموعة تحت القيادة المباشرة للمتهم محمود سيد سليم وانه لم يتبين طبيعة نشاط هذه المجموعة تحديداً.. وكذا المتهم المتوفى حامد سليم الذى كان يتولى ايواء القيادى محمود سيد سليم فى مسكنه بناحية بنى حرب مركز طهطا بمحافظة سوهاج وكان يعمل مندوب اتصال له.. وكذا المتهم الثالث احمد ضياء الطالب بكلية الطب جامعة اسيوط وهو احد المشاركين فى حادث اغتيال العميد طعيمة ومرافقيه وتم ضبطه عند محاولة هروبه بعد الحادث.. وكذا المتهم المتوفى احمد انور فهمى الذى كان يتولى قيادة انشط مجموعة لرصد الشخصيات المطلوب اغتيالها بمدينة اسيوط اذ قامت عناصر هذه المجموعة برصد تحركات اغلب الشخصيات التى تم تنفيذ عمليات الاغتيال عليها فيما بعد.

وكذا المتهم الخامس محمود الزير طالب بكلية الطب جامعة اسيوط وموطنه جهينة بسوهاج وشقيق المتهم احمد ضياء وعضو بمجموعة الرصد التى يتولى قيادتها المتهم المتوفى احمد أنور فهمى وكان يتولى ايضا عمل مندوب اتصال بينه وبين مجموعات الرصد.. وكذا المتهم المتوفى امين شفيق طالب كلية صيدلة الازهر والمتهم المتوفى اسامة عبدالعال طالب كلية هندسة أسيوط وكل منهما عضو بمجموعة الرصد التى كان يتولى قيادتها المتهم احمد انور فهمى.

وكذا محمد خلف طالب جامعة الازهر وكان يتولى مسئولية مجموعة رصد اخرى.. وكذا المتهم المتوفى احمد حسوب وكان يتولى مجموعة رصد اخرى ايضا..

والمتهم محمد صدقى طالب كلية هندسة أسيوط وهو عضو بمجموعة الرصد التى يتولى قيادتها المتهم احمد حسوب.

وكذا كل من المتهم المتوفى عاطف الشريف والمتهم الرابع محمد على البدراوى والمتوفى/ أحمد موسى على، وهؤلاء المتهمون الثلاثة يكونون من أنفسهم مجموعة لتنفيذ عمليات اغتيال لاصحاب الرتب الدنيا من افراد الشرطة ومرشديهم من الاهالى وانهم يتولون بانفسهم اعمال الرصد والاغتيال والاعداد والتنفيذ فضلا عن مشاركة بعضهم فى تنفيذ عمليات اغتيال اخرى للرتب العليا من ضباط الشرطة أو غيرها من عمليات الاغتيال وفق اختياره .. ومن المتهمين الذين شاركوا فى تنفيذ عمليات الاغتيال والتخريب والتفجير التى اشرف عليها كل من هؤلاء المتهمين الثلاثة السابقين وكذا المتهم الثامن/ محمود فاروق الطالب بكلية حقوق أسيوط وكان يعمل ايضا مندوبا للاتصال.. والمتوفى/ عبد الوهاب عرفان الطالب بالمعهد الفنى باسيوط وعمل ايضا كحلقة اتصال رئيسية بينه وبين العناصر الاخرى باسيوط .. والمتهم السابع/ محمد شوقى درويش وموطنه ديروط .. والعاشر محمد حسنى طالب بكلية الهندسة باسيوط والذى كان يتولى ايضا حفظ الأسلحة النارية والمفرقعات التى تستخدم فى عمليات الاغتيال - والتخريب .. كما عمل معه ايضا مجموعة من المتهمين فى مجال الاتصال وكان على راسهم المتهم المتوفى/ ياسر مصطفى امين الذى كان يعد حلقة اتصال رئيسية بينه وبين مجموعات الرصد وأفراد التنفيذ فى أسيوط، وكذلك فقد كان يعمل ايضا فى مجال الاتصال كل من المتهمين الرابع عشر رمضان قناوى والخامس عشر/ سيد عمر اولهما موطنه مركز البلينا وثانيهما موطنه أسيوط وكانا يقيمان فى مدينة طهطا وكان يقيم معهما عنصران اخران من الجناح العسكرى وهما المتهمان / اشرف محروس وحسن نفادى ولكنه لم يعلم طبيعة نشاطهما تحديدا فى الجناح العسكرى.

وكذلك فان كلا من المتهمين / محمد حسنى والمتوفى/ محمد على جمال الدين كانا يتوليان حفظ الاسلحة النارية والذخائر والمفرقعات التى تستخدم فى .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

تنفيذ عمليات الاغتيال والتخريب..

.. بالاضافة الى ذلك فان المتهم المتوفى/ محمود سيد سليم كلفه بتكوين مجموعة فى أطار الجناح العسكرى للجماعة على غرار مجموعته التى تعمل نشاطها فى حدود مدينة سوهاج بسبب اتجاه جهات الامن للتضييق على نشاط الجماعة فيها لتكون تلك المجموعة مستعدة لتنفيذ مايصدر اليها من تكليفات للقيام بعمليات اغتيال بسوهاج . وقد ضمت تلك المجموعة كلا من المتهمين/ ماجد خلف أحمد الطالب بكلية الطب باسيوط الذى تولى قيادة تلك المجموعة... ثابت حسن طالب كلية التجارة بسوهاج وهو النائب الاول لقائد هذه المجموعة . وكل من المتهمين أسامة الكبش وعلى الطويل مدرس الاعدادية القديمة بسوهاج والذى عمل معه ايضا كمندوب اتصال بينه وبين بعض القياديين فى القاهرة لتسلم المبالغ المالية منهم

عادل السروجى

وقد عمل بجانب هذه المجموعة فى مجال ماتحتاجه من اماكن ايواء وتدبير الأسلحة النارية والذخائر كل من المتهمين عبد العاطى الشريف وعادل الاحمر وعلاء ابو على والمتوفى/ خالد عباس والمتوفى/ اشرف على سليم .. كما تولى المتهم المتوفى/ حسن ابوشنب والمتهم المكنى/ حازم ناصر الشاويش تدريب هذه المجموعة على السلاح والمفرقعات بطهطا فضلا عن هؤلاء المتهمين فانه كان على صلة بالمتهم المتوفى/ حسنى النجدى الذى كان له نشاط واسع فى مجال تزويده بمعلومات عن شخصيات يمكن تنفيذ عمليات الاغتيال فيها وتوزيع الاموال على اسر عناصر الجماعة.. وكذا المتهم المتوفى/ احمد خليل الذى استدعى الى المتهمين/ محمود سيد سليم ومحمد عبد الحفيظ ادم للاستعانة به فى احدى عمليات الاغتيال التى لم يتبينها...

ويؤكد المتهم ان كلا من هؤلاء المتهمين غير مقيد بالنشاط المكلف به اذ يمكن تكليفه بعمل اخر او نشاط اضافى . وهناك متهمون لم يعرفهم الا باسماء مكنيه او حركية مثل جابر ومصطفى اللذين شاركا فى تنفيذ عملية اغتيال العقيد مصطفى خليل تونى وحافظ الذى كان يعمل معه فى مجال الاتصال ونقل له السلاح المستولى عليه من أول أمين شرطة تولت مجموعة الوليدية المكونة من عاطف الشريف ومحمد على البدرى واحمد موسى على اغتياله، وحازم الذى كان يشارك المتهم حسن ابو شنب فى تدريب مجموعة سوهاج على استعمال الأسلحة النارية والمفرقعات فى منطقة جبلية بناحية الجبرات بطهطا بسوهاج... وفريد الذى أعطى المعلومات وقام بالرصد وشارك فى التنفيذ فى عملية اغتيال العقيد/ عمر مصطفى .. فضلا عن كل من اصحاب الأسماء الحركية عماد وعلم الدين الذى كان يعمل معه فى مرحلة مندوب الاتصال بين/ محمود سيد سليم ومحمد عبد الحفيظ . وأسامة وبهاء ومدحت وهم يمارسون نشاطهم من خلال المتهم/ حسين عبد النبى الذى كان يقيم معه فى ذات المسكن بسوهاج .... بالاضافة الى متهمين اخرين كانوا عناصر فى جميع الانشطة السابقة ولم يتم له التعرف عليهم.

الايواء

وفيما يتعلق بمقار المجموعة التى تولى العمل معها فقد تمثلت فى شقق يتم استئجارها اذ اقام بعد تجنيده فى الجناح العسكرى بشقة فى منطقة الحمراء مع المتهم/ رجب عبد الوكيل الذى قتله الاهالى عند اشتراكه فى عملية ارهابية بمنطقة زينهم بالقاهرة وكذا المتهم/ محمود صلاح السابق اعدامه عن اشتراكه فى ذات الحادث .... ثم أقام مع المتهم المتوفى/ حسين عبد النبى فى غرفة داخل شقة بشارع الهلالى أمام الدفاع المدنى بمدينة اسيوط وكان مع المتهمين/ عبد العاطى الشريف والمتوفى مصطفى على محمود اللذين قاما باستئجار تلك الغرفة ..... ثم اقام فى شقة أخرى بمنطقة السادات بمدينة أسيوط وشاركه الاقامة فيها كل من المتهمين المتوفى/ عبد الوهاب عرفان/ ومحمود فاروق وأنه تم استئجار الشقق بالاسماء الحقيقية عدا هو الذى انتحل عند استئجاره لها اسم محمود واستعمل خلال ذلك بطاقة مزورة بهذا الاسم اعدها له المتهم عبد العاطى الشريف .. ثم اقام فى شقة أخرى بمدينة سوهاج بجوار نفق السكة الحديد بمنطقة خالد بن الوليد مع كل من المتهمين المتوفى حسين عبد النبى وعبد العاطى الشريف وقام باستئجارها المتهم/ عبد العاطى الشريف ثم شاركهم الاقامة فيها كل من المتهمين الثانى خالد عبد اللاه/ ومحمد شوقى درويش ورمضان قناوى ... ثم اقام فى شقة اخيرة فى المساكن الشعبية بجوار وحدة مرور سوهاج بمدينة سوهاج وشاركه الاقامة فيها المتهم/ المتوفى حسين عبد النبى..

وفى اطار مقار عناصر الجناح العسكرى وايوائها فانه لم يكن فى البداية يعرف اقامة قائد الجناح محمود سيد سليم فى اسيوط سوى باقامته لدى عضو الجناح المتوفى صلاح محمد عطية بمنطقة جزيرة البدارى ... وعند حضوره الى سوهاج اقام لدى المتهم/ حامد سليم فى مسكنه الكائن بناحية بنى حرب مركز طهطا ... وانه كان يعلم بان كلا من المتهمين سيد عمر وأشرف محروس و حسن نفادى كانوا يقيمون بشقة كائنة فى الطريق الموصل مابين طهطا وجهينة وقد استأجرها لهم المتهم/ حامد سليم ... وان اماكن الاقامة التى ظلت فى حوزة المجموعة حتى تاريخ ضبطه هى الشقة الكائنة بمنطقة السادات باسيوط والغرفة الكائنة بشارع الهلالى باسيوط والشقتين التى اقام بهما بمدينة سوهاج ومن ناحية بنى حرب والشقة الكائنة بأول طريق طهطا جهينة.. وان المتهمين الذين عملوا فى مجال نشاط تدبير اماكن الإقامة والإيواء هم المتهم حامد سليم الذى قام بتدبير محل إقامة المتهم محمود سيد سليم بناحية بنى حرب بطهطا والشقة التى اقام بها المتهمون سيد عمر واشرف محروس وحسن نفادى بطهطا .. وكذا المتهم المتوفى خالد عباس الذى كان يكلفه المتهم محمود سيد سليم بتدبير اماكن إقامة لعناصر اخرى من الجناح العسكرى فى مدينة طما .. وان المتهم خالد عباس قام بتدبير أماكن الإقامة فى طما بالفعل.. وكذا المتهمون عبدالعاطى الشريف وعادل الأحمر وعلاء أبو على الذين قاموا بتدبير الشقة الكائنة بجوار نفق السكة الحديد بمدينة سوهاج.. وكذا المتهم أشرف سليم الذى تعاون مع المتهم عبدالعاطى الشريف فى تدبير مكان للإقامة بمدينة إخميم بسوهاج وفق تكليف محمود سيد سليم لإقامة عناصر من الجناح العسكرى فيها.. وأن جميع هؤلاء المتهمين من عناصر التنظيم يعلمون بطبيعة النشاط الذى يقومون به ويعرفون ان هذه الأماكن لإيواء عناصر الجناح العسكرى والاختفاء فيها.

وسائل الاتصال

وفيما يتعلق بوسائل الاتصال.. فقد كان هناك أكثر



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

٦ قنوات للاتصال بين أفراد الجماعة وأمرائها

من قناة للاتصال للمجموعة التي كان يتولى قيادتها فكانت توجد قناة للاتصال بينه وبين العناصر الموجودة بسوهاج والمتهم محمود سيد سليم قائد الجناح العسكري للتنظيم بأسيوط، وقناة للاتصال بينه وبين العناصر الموجودة بأسيوط للرصد والتنفيذ، وقناة للاتصال بينه وبين عناصر قيادية التنظيم بالقاهرة.

وأن قناة الاتصال الأولى كانت تعمل في ربط الاتصال بينه وبين العناصر المقيمة في سوهاج غير المقيمين معه.

وأن قناة الاتصال الثانية كانت تربط بينه وبين مجموعات الرصد الثلاث الموجودة في أسيوط وكانت تقوم بنقل نتائج أعمال الرصد والمراقبة للأهداف المطلوب جنبها وكان يعمل في هذه القناة كل من المتهمين محمود الزيد والمتوفى ياسر مصطفى أمين.

وأن قناة الاتصال الثالثة كانت تربط بينه وبين عناصر التنفيذ المقيمة بأسيوط لنقل التكليفات ونتائج العمليات، وكان يعمل في هذه القناة المتهم المتوفى ياسر مصطفى أمين ويشاركه كل من المتهمين محمود فاروق وأسامة عبدالغني والمكنى حافظ، ثم حل المتهم المتوفى عبدالوهاب عرفان محل المتهم ياسر مصطفى أمين في الفترة الأخيرة.

وأن قناة الاتصال الرابعة كانت تربط بينه وبين المتهم محمود سيد سليم في نقل الرسائل المتبادلة بينهما كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، وكان يعمل في هذه القناة كل من المتهمين سيد عمر ورمضان قناوي والمتوفى حامد سليم.

وأن قناة الاتصال الخامسة كانت تربط بينه وبين عناصر قيادية للتنظيم بالقاهرة بعلم من المتهم محمود سيد سليم، وكان يعمل في هذه القناة المتهم المتوفى مصطفى على محمود، ثم تولى من بعده المتهم على الطويل.

وأن قناة الاتصال السادسة كانت تتم عن طريق تليفون المتهم أسامة، سواء مع عناصر المجموعة بأسيوط أو مع قيادي التنظيم بالقاهرة مع المتهم محمود سيد سليم كلما استلزمت الحاجة إلى ذلك.

وأن جميع المتهمين الذين عملوا مندوبي اتصال في هذه القنوات كانوا يعلمون بطبيعة وحقيقة عملهم حتى لو لم يعلموا بمضمون ما يقومون بنقله. وكان يتم اتباع أسلوب تبادل الرسائل في الاتصالات بصفة أساسية بجانب التليفون دون اتباع تبادل الرسائل شفهيا عدا حالة واحدة اتبع فيها المتهم محمود سيد سليم معه أسلوب الرسالة الشفهية عند الإعداد لحادث مهاجمة استراحة الضباط بصدفا عندما طلب منه تكليف كل من المتهمين عبدالعاطي الشريف ومحمد شوقي درويش التوجه للاشتراك في هذا الحادث وتسليمهما الطبنجة ماركة «برتا» عيار ٨.٥ مم التي تم الاستيلاء عليها من أول أمين شرطة قامت مجموعة الوليدية باغتياله. وفي خلال الاتصالات كان يتم مراعاة السرية وعدم جعلها تنصب في قناة واحدة لضمان عدم كشفها.

وسائل تمويل الجماعة

وفيما يتعلق بنواحي التمويل فإن معلوماته محددة بوجود مصدر تمويل أساسي من قيادي تنظيم الجماعة في القاهرة دون علمه بأشخاص هؤلاء القياديين أو مصدر حصولهم على هذه الأموال.. وكان هو يتسلم الأموال التي ترد من هؤلاء القياديين عن طريق مندوب الاتصال الذي يعمل في هذا المجال وهما المتهم المتوفى مصطفى محمود ثم المتهم على الطويل من بعده، ثم قام هو بدوره بتسليمها للمتهم محمود سيد سليم.. وأن هذه المبالغ المالية كانت جميعها بالدولار الأمريكي إلا مرة واحدة كانت بالعملة المصرية.. وأن هذه المبالغ كانت ترد على دفعات كل شهر ولم يكن يعلم قدرها إلا ما كان يحصل عليه وهو مبلغ ألف جنيه شهريا، وذات القدر كان يحصل عليه المتهم محمد عبدالحفيظ وكان المتهم حسين عبدالنبي يحصل على مبالغ متفاوتة شهريا، إذ كان يأخذ أحيانا ألف جنيه مصري وأحيان أخرى ألفين، وكان يقوم هو بعد ذلك بتوزيع الأموال التي يتسلمها من المتهم محمود سيد سليم على أفراد مجموعته حسب احتياج كل منهم.

تسليح الجماعة

وفيما يتعلق بنواحي التسليح فإن مصدرها إما عن طريق الشراء الذي يتولى شأنه المتهم الهارب جمال عبدالحميد أو عن طريق ما يتم الاستيلاء عليه في عمليات اغتيال أفراد وضباط الشرطة.

وأنه يصعب عليه تحديد حجم التسليح لعناصر الجناح العسكري للتنظيم الذين تعامل معهم سواء من أسلحة نارية وذخائر ومواد مفرقعة، إلا أنه كان يشاهد كلا من المتهمين القياديين محمود سيد سليم ومحمد عبدالحفيظ ورفعت زيدان وجمال عبدالحميد مسلحين دائما بأسلحة نارية سواء مسدسات أو بنادق آلية.. وشاهد من الأسلحة التي تستخدم في أعمال التدريب مدفع جلاتوف وبندقية آلية وطبنجة حلوان وكانت في حوزة القائمين على التدريب المتوفى حسن أبو شنب والمكنى حازم.. وهو كان يحمل طبنجة «برتا» عيار ٨.٥مم، وهي التي كان قد تم الاستيلاء عليها في أول عملية اغتيال لأمين شرطة نفذتها مجموعة الوليدية تحت إشرافه.. وأن هناك بندقيتين آليتين تم للمتهم المتوفى محمد عبدالحفيظ إدخالهما إلى مدينة أسيوط بتكليف من المتهم محمود سيد سليم لاستخدامهما بمعرفة أفراد مجموعته في عمليات الاغتيال التي تقوم بتنفيذها، وقد تسلمهما المتهم ياسر مصطفى أمين وكان يحتفظ بهما بحوزة كل من المتهمين محمد حسني والمتوفى محمد على جمال الدين.. وأنه أيضا قام بإدخال طبنجتين إلى مدينة أسيوط، بالإضافة إلى الطبنجة التي كان يتم الاحتفاظ بها من قبل في الشقة



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

التى كان يقيم بها بمنطقة السادات بمدينة أسيوط، وتم الاحتفاظ بهذه الأسلحة أيضا لدى كل من المتهمين محمد حسنى والمتوفى محمد على جمال الدين أيضا.. كذلك كانت توجد أسلحة أخرى مع أفراد مجموعة الوليدية المكونة من كل المتهمين المتوفى احمد على موسى والمتوفى عاطف الشريف ومحمد على البدرى لتنفيذ العمليات الخاصة بها فضلا عن استيلائهم على طبنجات من أفراد الشرطة الذين قاموا باغتيالهم واحتفظوا بها بحوزتهم بخلاف الطبنجة ماركة برتا عيار ٨,٥ مم التى قاموا بارسالها إليه بعد تنفيذ أول عملية اغتيال لأمين شرطة تحت اشرافه.. وكذا فإنه شاهد كميات كبيرة من الذخائر وعدة عبوات ومواد مفرقعة بمسكن المتهم حامد سليم بناحية بنى حرب بطهطا الذى كان يقيم فيه المتهم محمود سيد سليم، وأنه كان قد تسلم منها ثلاث عبوات بمعرفة المتهم محمود سيد سليم وتوصيلها عن طريق المتهمين التاسع أسامة عبد الغنى والعاشر محمد حسنى والمتوفى ياسر مصطفى امين إلى أسيوط فى استخدامها فى ثلاث حوادث تفجير تمت تحت اشرافه فى مدينة أسيوط وأنه تلقى مع المتوفى حسين عبد النبى وكل من أعضاء مجموعة سوهاج المكونة من المتهمين ماجد خلف احمد وثابت حسن أسامة الكبش وعلى الطويل تدريبات على استخدام الأسلحة النارية تحت قيادة المتوفى حسن أبو شنب والمكنى حازم بمنطقة جبل الجهيرات بطهطا وتلقى من محمود سيد سليم تدريبات على استعمال المفرقعات بمكان إقامته فى بنى حرب وقام هو بعد ذلك بشرحها للمتهم ياسر مصطفى امين، الذى قام بدوره بتعليمها لكل من المتهمين محمد حسنى ومحمود فاروق اللذين تم اختيارهما لتنفيذ عمليات التفجير فى مدينة أسيوط.

مبادىء الجماعة

وفيما يتعلق بالمبادىء التى تقوم عليها تنظيم الجماعة الإسلامية فتقوم على الجهاد من أجل ايقاف العمل بالدستور والقوانين لمخالفتها لاحكام الشريعة الإسلامية وإباحة قتل جميع المسئولين بالدولة باعتبارهم طائفة ممتنعة عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وكذا محاربة سلطات الدولة ومنعها عن أعمالها باعتبار انها تصد عن سبيل الله وأن هذه المبادىء واردة فى بعض كتب التفسير وبعض الفقهاء وأن جناح الدعوة فى التنظيم هو المسئول عن نشر هذا الفكر خاصة من خلال بعض المساجد أما فيما يتعلق باختيار الجناح العسكرى أن يكون الجهاد عن طريق القتل عنوة وعدم التحقيق من عمل وموقف الشخص الذى يتم اغتياله والرضا والنتيجة التى تترتب عن هذه الأعمال عن اغتيال اخرين عرضا وسند لاستحلال اغتيال الأجانب بلا تميز فإنه لا يعرف سندا شرعيا لذلك وأن المتهم محمود سيد سليم الذى كان يصدر التكليفات بتنفيذ هذه العمليات وهو فى الغالب الذى قد يكون لديه التفسير والسند الشرعى لإباحة القيام بهذه العمليات وأن لهذه الجماعة شعارا يمثل كتاب الله والسيف وهو يرمز إلى الالتزام بما جاء فى كتاب الله وقتال من يمتنع عن تطبيق ما جاء فيه من أحكام وأن لهذه الجماعة ايضا مطبوعات ومحررات تقوم باصدارها وأن هدف الجماعة هو اسقاط نظام الحكم القائم فى البلاد عن طريق الدعوة إلى مبادىء الجماعة فى الأوساط المختلفة واغتيال رموز النظام وضرب اقتصاده لإضعافه.

العمليات العسكرية

وفيما يتعلق بالعمليات التى تم تنفيذها.. فإن هذه العمليات تم تنفيذهما باعتباره متولى القيادة والإشراف على مجموعة الجناح العسكرى بمدينة اسيوط فضلا عن عمليتين أخريين تم تنفيذهما ولم يباشرهما باعتباره قائد هذه المجموعة ولكنه كان له صلة بهما وهما عملية اغتيال العميد طعيمة وعملية الهجوم على استراحة ضباط الشرطة بصدفا أما باقى العمليات فقد باشرها بصفته قائد الجناح العسكرى عن مدينة اسيوط . وأن تلك العمليات تمت كما يلى:

اولا: عملية اغتيال العميد طعيمة وانها تمت من خلال معلومات الرصد التى قامت به المجموعة الخاصة بالرصد التى كان يتولى قيادتها فى ذلك الوقت.. وأن هذه العملية تمت خلال شهر ديسمبر ١٩٩٣ فى الشارع المواجه لمحطة السكة الحديد فى مدينة اسيوط أمام عمارة الأوقاف وأنه هو والمتهم خالد عبد اللاه الذين كانوا قد قاما برصد تحركات المجنى عليه وتقديم هذه المعلومات للمتهم محمود سيد سليم.. وأن المتهمين الذين قاموا بتنفيذ هذه العملية هم المتوفى عبد الله من الوادى الجديد وكان أحد أعضاء مجموعة الرصد التى كان يقودها فى ذلك الوقت والمتهم المتوفى حسان وهو من منفلوط والمتهم خالد عبد اللاه ويدعى حركيا شعبان والمتهم أحمد ضياء وأن جميع هؤلاء المتهمين قد تم قتلهم بعد تنفيذ هذه العملية اثناء الهروب عدا المتهم خالد عبد اللاه الذى أصيب فى ساقه وتمكن من الهرب والمتهم احمد ضياء الذى تم القبض عليه.

ثانيا: وعملية اغتيال المقدم مصطفى خليل تونى فإن المتهم المتوفى احمد أنور فهمى ومجموعته المكونة منه والمتهمين محمود الزير والمتوفى امين شفيق والمتوفى أسامة عبد العال هم الذين قاموا برصد تحركات المجنى عليه وأن المتهم محمود الزير هو الذى سلمه نتائج عمليات الرصد وانه هو والمتهم محمود سيد سليم هما اللذان قاما بالتخطيط لتنفيذ هذه العملية وأن المتهمين المنفذين هم المتهم المتوفى أحمد أنور فهمى واخر يدعى جابر واخر يدعى مصطفى وأن هذه

أفراد الجماعة نفذوا أكثر من ١٠ جرائم اغتيال لرجال الشرطة



العملية تمت خلال شهر يناير ١٩٩٤ في الساعة العاشرة صباحا بمنطقة نايله خاتون بجوار المخبز الآلي وهي منطقة سكن المجني عليه وتم الإطلاق وفق الخطة من اتجاه واحد باستخدام ثلاث طبنجات وقد تم تسليم السلاح المستخدم في الحادث للمتهمين المنفذين بواسطة المتهم ياسر مصطفى أمين وقد نجم عن الحادث مقتل المجني عليه وبعض مرافقيه.

ثالثا: وعملية اغتيال أحد أمناء الشرطة العاملين بمباحث أمن الدولة ولا يعرف اسمه، وذلك في خلال شهر يناير ١٩٩٤ صباحا بمنطقة الوليدية وقد تولى الرصد والاغتيال مجموعة الوليدية المكونة من المتهمين المتوفى عاطف الشريف ومحمد على البدري والمتوفى أحمد موسى على وفق المخطط العام والتكليف الصادر لهم بتنفيذ مثل هذه العمليات باغتيال أصحاب الرتب الدنيا ومرشدى الشرطة عقب تنفيذ عملية اغتيال أصحاب الرتب العليا من ضباط الشرطة من تلقاء انفسهم وانه يرجح أن يكون المتهمان المتوفى عاطف الشريف ومحمد على البدري هما المنفذان لهذا الحادث إذ أن المتهم أحمد موسى على ثالث هذه المجموعة كان مازال حديثا في ذلك الوقت، وقد اسفر هذا الحادث عن مقتل المجني عليه والاستيلاء على سلاحه الأميري وهو طبنجة برتا ٨,٥ مم وقد تسلمها من هؤلاء المتهمين عن طريق مندوبي الاتصال حافظ وأسامة عبد الغني ومحمود فاروق.

رابعا: وعملية محاولة اغتيال العقيد جمال زكي متى، وقد قام برصد تحركاته مجموعة المتهم احمد انور فهمي المكونة من هذا المتهم وكل من محمود الزير وامين شفيق وأسامة عبد العال، وانه هو والمتهم محمود سيد سليم قاما بالتخطيط لهذه العملية.. وان تلك العملية تمت عقب العملية السابقة ليلا ما بين الساعة الثامنة والتاسعة مساء.. بمنطقة الزهراء بمدينة اسيوط... وان المتهم / ياسر مصطفى امين قام بنقل التكليفات للمتهمين المنفذين وان المهتمين المنفذين هم المتهم محمد شوقي درويش واسمه الحركي شادي والمتهم المتوفى عبدالوهاب عرفان واسمه الحركي محسن والمتهم محمد على البدري.. وان المتهمين المكنى حافظ واسامة عبدالغني ومحمود فاروق هم الذين قاموا بتوصيل السلاح المستخدم في هذا الحادث لاسيوط وان هذا السلاح عبارة عن طبنجة فرنساوي عيار ٩ مم وطبنجة سميث ٩ مم علاوة على الطبنجة ماركة برتا السابق استخدامها في حادث اغتيال المقدم/ مصطفى خليل توني.. وقد أسفر هذا الحادث عن اصابة المجني عليه فضلا عن مقتل واصابة آخرين من مرافقيه..

خامساً ـ عملية اغتيال أمين الشرطة/ اشرف طه التي تمت عقب العملية السابقة، وقد تمت صباحا بشارع الجامعة امام المدرسة الثانوية الزراعية، وكان المجني عليه يركب دراجة بخارية، وقد تولى التنفيذ والرصد افراد مجموعة الوليدية المكونة من المتهمين/ عاطف الشريف ومحمد على البدري واحمد موسى على ويرجح ان المتهمين عاطف الشريف واحمد موسى على هما المنفذان وذلك باستخدام سلاح ناري عبارة عن طبنجة وهو ذات السلاح المستخدم في اغتيال امين الشرطة السابق... وقد أسفر عن هذا الحادث اغتيال امين الشرطة السابق... وقد أسفر عن هذا الحادث اغتيال المجني عليه والاستيلاء على سلاحه بعد اغتياله وهو عبارة عن طبنجة ماركة برتا عيار ٨.٥ مم.

سادسا وعملية اغتيال العميد عمر مصطفى، وان متهما يدعى حركيا فريد هو الذي قدم المعلومات عن تحركات المجني عليه وان هذا المتهم يعمل في الاصل تحت قيادة المتهم/ محمد عبدالحفيظ، وأن المتهم ياسر مصطفى امين هو الذي قام بنقل نتائج الرصد اليه، وقام ايضا بنقل التكليفات والاسلحة للمتهمين المنفذين وانه هو الذي قام بالتخطيط لهذا الحادث... وان المتهمين المتوفين/ فريد وعبدالوهاب عرفان هما اللذان قاما بتنفيذه.. وان هذا الحادث وقع عصرا في تاريخ لم يتمكن من تحديده بشارع متفرع من شارع الجمهورية بالقرب من مسكن المجني عليه وان السلاح المستخدم في هذا الحادث عبارة عن طبنجتين من الطبنجات الثلاثة السابق استخدامها في حادث محاولة اغتيال العقيد/ جمال زكي متى ويرجح أن السلاحين المستخدمين في هذا الحادث هما الطبنجة الفرنساوي والبرتا عياري ٩ مم .. وقد اسفر عن هذا الحادث مقتل المجني عليه بمفرده اثناء قيادته لسيارته الخاصة.

سابعا: عملية اغتيال امين شرطة وقد تمت حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا بمنطقة سكن المجني عليه بالعصرة بالشيخ بنطاش خلال شهر رمضان عام ١٩٩٤.. وقد قام افراد مجموعة الوليدية بالرصد وقام المتهمان محمد على البدري والمتوفى أحمد موسى على بالتنفيذ، وكانا يحملان السلاح المستخدم في عملية اغتيال اشرف طه والسلاح المستولى عليه منه وهو طبنجة برتا عيار ٨.٥ مم ... وقد اسفر الحادث عن اغتيال المجني عليه الذي كان يركب دراجة بخارية دون التمكن من الاستيلاء على سلاحه.

ثامنا: عملية الهجوم على اتوبيس الخبراء الاجانب الرومان التي تولدت من تكليفات المتهم/ محمود سيد سليم باستحلال قتل الاجانب والسائحين، وان المتهمين احمد انور ومحمود الزير وامين شفيق واسامة عبدالعال هم الذين قاموا برصد تحركات تلك المركبة ومن فيها من اجانب، وقام المتهم/ ياسر مصطفى امين بنقل نتائج الرصد اليه، وقام هو والمتهم/ محمود سيد سليم بالتخطيط .. وقام المتهمان المتوفيان عاطف الشريف وعبدالوهاب عرفان بالتنفيذ باستخدام الطبنجة البرتا ٩ مم والطبنجة الفرنساوي ٩ مم وذلك في الساعة السادسة والنصف او السابعة صباحا خلال شهر رمضان عام ١٩٩٤ بمنطقة سكن هؤلاء الخبراء في منطقة السادات بجوار محل باتا .. وقد اسفر عن الحادث اتلافات بالمركبة دون مقتل احد من المجني عليهم عقب غلق الاتوبيس الذي كان يتوقعان بقاءه مفتوحا لركوب اخرين من الاجانب وفق ما اظهرته عمليات الرصد اذ كان مقررا تهديد السائق واغتيال عدد من الاجانب بعد اكتمال عددهم.

تاسعا: وعمليات التفجير التي تم ارتكابها بتكليف وفتوى من المتهم محمود سيد سليم والذي قام ايضا بتدبير العبوات المفرقعة اللازمة التي تم نقلها من سوهاج إلى اسيو بمعرفة كل من المتهين المتوفى، ياسر مصطفى امين ومحمد حسنى واسامة عبدالغني.. وقد تم رصد الاماكن المستهدفة التي تم تعيينها، وذلك بمعرفة افراد مجموعة الرصد التي يتولى قيادتها المتهم احمد انور فهمي ومعه المتهمون محمود الزير وامين شفيق واسامة عبدالعال.. وقد تم اختيار



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

الاماكن التي تم فيها التنفيذ بمعرفته والمتهم سيد سليم وهى قطار الركاب الفرنساوى اذ يركب فيه بعض السائحين الاجانب وفندق بدر السياحى اذ يقيم فيه بعض السائحين الاجانب ومنطقة مجمع البنوك، والهدف من ذلك قتل السائحين الاجانب واضعاف اقتصاد البلاد.. وقد تم تدريب المتهمين المعينين للتنفيذ على استعمال تلك العبوات المفرقعة التى تنفجر بنظام التوقيت بعد خمس عشرة دقيقة من وقت تشغيلها بجهاز «التايمر».

وقد تم تنفيذ تلك العمليات الثلاث جميعها خلال شهر رمضان عام ١٩٩٤ وقد بدات بعملية تفجير عبوة مفرقعة بقطار الركاب الفرنساوى رقم ٨٩٠ القادم من القاهرة إلى أسوان المقرر وصوله إلى محطة سكة حديد أسيوط فى الساعة الواحدة والنصف ظهرا، وقد قام المتهم محمد حسنى بتنفيذ هذه العملية بعد استلامه العبوة المفرقعة من المتهم ياسر مصطفى امين الذي دربه على كيفية استعمالها ،وقد قام المتهم محمد حسنى بالركوب الى داخل القطار عند توقفه بمحطة سكة حديد اسيوط وقام بتشغيل العبوة ووضعها داخل حقيبة ووضعها بين مجموعة من الحقائب فى المكان المخصص لذلك فى احدى عربات القطار أعلى بعض المقاعد التى يجلس عليها بعض الاجانب .والعمليتان الاخريان تمتا فى يوم واحد وتوقيت واحد وهو وقت اذان المغرب اذ قام المتهم محمد حسني بوضع العبوة المفرقعة بمنطقة البنوك بجوار فرع بنك مصر،وقد اسفر عن هذه العمليات انفجار العبوة التى تم وضعها فى قطار الركاب وتلك التى تم وضعها بجوار فندق بدر،ولم تنفجر العبوة التى وضعت في منطقة البنوك.

عاشرا - وعملية اغتيال احد الشرطيين السريين بمباحث امن الدولة ولايعرف اسمه او تاريخ تنفيذ تلك العملية تحديدا ،الا انه تم تنفيذها بمنطقة الوليدية بمعرفة المجموعة المكونة من المتهمين المتوفى عاطف الشريف محمد على البدرى والمتوفى احمد موسى على ،وان الاخيرين هما اللذان قاما بتنفيذ هذه العملية . مستخدمين طبنجة برتا ٨,٥مم وطبنجة حلوان وقد سبق استخدامها في حوادث اغتيال امناء الشرطة السابقين. وقد اسفر عن هذا الحادث مقتل الشرطى السرى المذكور والاستيلاء على سلاحه الميرى وهى طبنجة ماركة حلوان بالذخيرة بعد اغتياله .

وعملية اغتيال أحد الاهالى بمنطقة الوليدية يعمل مرشدا لمباحث امن الدولة ،وقد تم تنفيذها فى أوائل شهر ابريل عام ١٩٩٤ عصرا بمنطقة الوليدية بمعرفة افراد مجموعة الوليدية ،وقد قام بتنفيذها كل من المتهمين محمد البدرى والمتوفى احمد موسى على.

وعملية الهجوم على استراحة الشرطة بصدفا .فان تلك العملية خارج الحدود الجغرافية لمكان نشاط المجموعة التى يتولى قيادتها وهو بندر اسيوط ،ولكنه هو وبعض افراد مجموعته قد اتصلوا وارتبطوا بهذا الحادث وفق تكليفات المتهم محمود سيد سليم ،اذ تم طرح امر القيام بهذه العملية بين المتهم محمود سيد سليم والمتهم محمد عبد الحفيظ الذي يتولى قيادة العمليات فى هذه المنطقة امامة ،ثم كلفه المتهم محمود سيد سليم بانه سوف يتم الاستعانة ببعض عناصر مجموعته في هذه العملية وقد حدد له كل من المتهمين عبد العاطى الشريف ،محمد شوقي درويش باخبارهما في الاشتراك فى هذا الحادث وكلفه ايضا بتسليمهما سلاحه الناري وهو الطبنجة البرتا عيار ٨,٥ مم المستولى عليها من اول أمين شرطة تم اغتياله تحت اشرافه بمعرفة مجموعة الوليدية،وقد قام بالفعل بتسليم هذا السلاح لهذين المتهمين واخبارهما بميعاد مقابلتهما للمتهم محمد عبد الحفيظ بمحطة سكة حديد صدفا للانضمام اليه ومجموعته للاشتراك في تنفيذ هذا الحادث تحت قيادته. وقد علم بعد ذلك بانه قد اسفر عن هذا الحادث مقتل وإصابة عدد من ضباط وافراد الشرطة.

وعملية اغتيال العميد محمد شرين،وكان قد قام برصد تحركاته مجموعة المتهم احمد انور فهمي ومعه المتهمون محمد الزير وامين شفيق واسامة عبد العال ، وقد قام المتهم المتوفى عبد الوهاب عرفان الذي حل فى ذلك الوقت محل المتهم ياسر مصطفى امين فى تولى هذا العمل بنقل نتائج عمليات الرصد له والمتهم محمود سيد سليم فقاما بوضع الخطة اللازمة للاغتيال ،الا انه قد تم ضبطه قبل تنفيذ هذه العملية دون ان يتبين الافراد الذين تم اختيارهم للتنفيذ وانه علم اثناء محبسه باتمام العملية بعد يوم او يومين من تاريخ ضبطه.

واكد الارهابى قرون أنه قد تم القاء القبض عليه بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٩ وكان محرزا لمبلغ مالى قدره خمسة الاف ومئتان وثلاثون جنيها وان مبلغ خمسة الاف جنيه منه كان قد تسلمه من المتهم محمود سيد سليم لتسليمه للمتهم عبد العاطى الشريف لرده للمتهم عادل الاحمر ،وبطاقته الشخصية الصحيحة وكارنيه صحيح خاص صادر عن كلية الحقوق جامعة اسيوط ،وكارنيه مزور صادر عن نقابة التطبيقيين بسوهاج.

وقد تم ضبط اوراق تنظيمية هامة تتناول عناصر الجماعة ونشاطها وفكرها الذى يتم الاعتماد عليه فى تنفيذ بعض العمليات.واوراق اخري لايعرف شخص محررها تناولت موضوعات تتعلق بعمل جهاز مخابرات اسلامى وتصنيع واستعمال العبوات المفرقعة،وشهادات تادية خدمة عسكرية خالية من البيانات ودراسة عن مركز جهينة بسوهاج وامكانية الاستفادة من موقعه الجغرافي وحصر بعض العناصر المنتمية للجماعة وحصر لبعض الشخصيات التى يمكن اغتيالها فى هذا المكان ،ودراسات عن توجيه ضربات الجماعة الى المناطق والشخصيات الاقتصادية والاستثمارية فى البلاد ،ودراسات عن موقف القوات المسلحة من نشاط الجماعة ومقارنة لموقف الجيش في سوريا والصومال والجزائر ، وكذا ادوات تزوير عبارة عن بصمة خاتم مقلده من البلاستيك احداها خاص بوزارة الدفاع واخرى عن ادارة التجنيد .. وورقتان مدون بهما معلومات عن عشرين عملية قام عناصر الجناح العسكرى للجماعة بتنفيذها والأسماء الحركية للعناصر التى قامت بتنفيذ كل منها والقتلى والمصابين فيها والغنائم التى تم الحصول عليها وانه لا يعرف محرر هاتين الورقتين عدا حادث الهجوم على استراحة ضباط الشرطة بصدفا وانه يعرف من الاسماء الحركية المدونة قرين هذا الحادث بانهم من بين العناصر المشاركة في تنفيذه كل من اسامة وهو الاسم الحركى للمتهم عبد العاطى الشريف وشادى وهو الاسم الحركى للمتهم محمد



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/ ١١/ ١٩٩٧

التفاصيل الكاملة لارتكاب مذبحة الأقصر:

الإرهابيون وصلوا إلى المعبد مترجلين وقسموا أنفسهم إلى مجموعتين وهربوا داخل سيارة أجرة

مكافأت مالية ضخمة لمن يرشد عن باقى شركاء الجناة الستة

كتب ـ أحمد موسى

الحادث الاجرامى الذى وقع بالأقصر الاسبوع الماضى، كان له تأثير كبير حتى على أهالى الارهابيين الستة منفذى المذبحة، والذين أصيبوا بحالة استياء شديدة، ورفضوا تسلم جثثهم حتى الآن، وفى الوقت الذى تتكاتف فيه الجهود من جانب أجهزة الأمن لكشف كل الحلقات المتصلة بالمجموعة المنفذة، ورصدت مبالغ مالية ضخمة تصل إلى ٥٠ الف جنيه لمن يقدم معلومات تساعد فى التوصل لكل شركاء المتهمين الستة، ومن كانوا على علاقة تنظيمية بهم، وذلك من منطلق الرفض الشعبى لهذه الجريمة التى اضرت بسمعة مصر والدين الاسلامى.

وتوصلت أجهزة الأمن إلى التصور الكامل لكيفية تنفيذ الجريمة، وطبقا لما حصل عليه الاهرام فإن الجناة وزعوا انفسهم قبل الاقتحام إلى مجموعتين الاولى من فردين وقاما باشهار السلاح فى مواجهة سائقى السيارات المتوقفة بمكان الانتظار خارج سور المعبد، والثانية من أربعة أشخاص قامت بمباغتة الشرطيين وخفير الآثار المتمركزين على بوابة المعبد وإطلاق الرصاص عليهم حتى استشهادهم والاستيلاء منهم على مسدسين وجهاز لاسلكى، وتوجهوا إلى الساحة الثانية من المعبد وبدأوا فى إطلاق النيران بصورة عشوائية على السائحين الذين تجمعوا فى نهاية الساحة وداخل صالة الأعمدة بالمعبد.

والتقت المجموعتان مرة أخرى بمكان انتظار السيارات خارج المعبد وقاموا بتهديد سائق سيارة بيجو رقم ٩٧٥ أجرة الاقصر واستولوا عليها بالقوة واعتدوا بالضرب على السائق محمود احمد عبدالمطلب، واتجهوا للمنطقة القبلية ناحية الميدان، واعترضوا حافلة سياحية كانت خالية من الركاب وهددوا السائق، الا انه توجه بهم الى طريق المستشفى وخلال ذلك سمعوا فى جهاز اللاسلكى الذى بحوزتهم تحديد الاجهزة الأمنية لموقعهم فاتجهوا الى موقع اخر وبدأ التعامل معهم ومطاردتهم، واصابة احدهم قبل مقتله برصاص المسلحين، ويؤكد سياق الأحداث أن المتهمين لم ينتحروا نتيجة وجود كمية من الذخيرة معهم وعبوات حارقة، وتكشف المتابعات وعمليات الانتحار السابقة انها تتم بأخر طلقه تكون فى سلاح الارهابى، كما ان استغلال المقدم احمد عبدالدايم دخولهم منطقة الخور فى اصطيادهم واطلاق الرصاص عليهم وأيضا الدور الكبير للمواطنين فى محاصرة القتلة فى منطقة الجبل وجاء الحصار الجماهيرى كوازع وطنى منهم ورفضهم الفطرى للمسلك الدموى للارهابيين وايمانهم بسماحة الاسلام، وضرورة حسن المعاملة الكريمة للضيوف من السائحين، وايضا لتأثير مثل هذه الجريمة على مصدر رزقهم من السياحة.

ويكشف الحادث الاجرامى طبقا للمعلومات المتوافرة لدى الجهات المعنية، عن وجود مؤامرات تحاك ضد مصر من منظمات واجهزة حكم معادية لمصر وقيادات ارهابية تتحرك فى الخارج وشباب مغرر به فى الداخل وليسوا اصحاب فكر عن الاسلام وينفذون فقط ما يصلهم من أوامر سادتهم الذين يعيشون فى رغد بالخارج على حساب هؤلاء الموجودين فى الداخل، والذين لايحصلون سوى على الفتات من الأموال الضخمة التى يأخذها المقيمون فى الدول الاجنبية، ورغم قيام أجهزة الأمن بمتابعة عملياتها لضبط الهاربين فى الداخل وقطع خطوط الاتصال مع الخارج، فإن هذا يحتاج الى التعاون الجماهيرى فالجماهير عليهم مسئولية المساعدة والارشاد عن الغرباء، وسوف يحصل هؤلاء على المبالغ المالية الضخمة، للتوصل لمن يريدون تعكير صفو الأمن وقتل السائحين العزل من الأبرياء والذين يأتون ويوجدون على أرض مصر، وقد غالى الاسلام فى حماية هؤلاء القادمين.

ولأول مرة تلجأ عناصر الارهاب الى تطبيق التجربة الافغانية وهى الانتقام بعد القتل والتمثيل بالجثث، اذ قاموا عقب اطلاقهم الرصاص على السائحين داخل المعبد، بشق البطون لعدد ٨ جثث معظمها من اليابانيين وحدثت بها جروح عميقة بنحو ٣٠ سم فى أجزاء متفرقة من الجسم وأدت الى تهتك وكسر الضلوع واستخدم القتلة فى العملية الآثمة «سنج ومطاوى» ضبطت بحوزتهم الى جانب مضبوطات عديدة شملت الاسلحة الآلية الستة و٣ باريه اسود اللون به خط أحمر وزجاجة ١٠٠ مللى معباة بسوائل ملتهبة وزجاجة ٢٥٠ مللى اخرى معباة بسوائل ملتهبة، و٢ عبوة محلية الصنع عثر عليهما داخل كيس كل منهما محدث صوت من المستخدم فى الأفراح وموضوع داخل قطع القماش المبلله بالسوائل الملتهبة.

وحول المعلومات المتعلقة بقائد المجموعة المنفذة للجريمة مدحت عبدالرحمن، ذكرت مصادر أمنية انه من مواليد ٤/٧/٦٥ باسيوط وحاصل على دبلوم زراعة عام ٨٤ وسبق سفره الى باكستان عام ٩٣ والتقى بعناصر الجماعة الاسلامية هناك، وخلال عام ٩٥ تم ضبط طرد بريدى أرسله من بيشاور الى السودان يحوى أرشيفا كاملا للجماعة بعد انتقالها الى



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السـودان، ومطلوب ضـبطه على ذمـة قـضايا الاعتداء على أحد الضـباط بالبداري، والانضـمام الى الجـماعـة، والسطو على محل مـجـوهرات سـمـير بالبداري، واقـتـحـام والسطو على بنك قرى العـقال البـحرى واغتيال العقيد محمد الأصيل والمقدم عادل عبدالعزيز في ١٦ فبراير عام ٩٦ بأسيوط، واطلاق الرصـاص على قـوة الشـرطة بالبدارى واصابة مجند واغتيال الخفير النظامى احمد عبدالعال والتعدى على العقيد عصام الزمزمى بطما بسوهاج والسطو على محال الصاغه بطهطا العام الماضى واقتحام كنيسة الفكرية بأبو قرقاص فى مارس الماضى وقتل ١٣ قبطيا.

اسر الارهابيين الستة ترفض تسلم جثثهم

اسـر القـتلى السـتـة مـرتكبى مـذبحـة الأقصر، حدثت بينهم منازعات بين تسلم الجـثث والرفض، باعـتـبـار ان ابناءهم جلبوا لهم العـار بارتكابهم جريمـة بكل خسة وغدر تتنافى مع كل القيم والتعاليم للدين الاسـلامى، وعـبـر الأهالى عن سـخطهم من تورط أبنائهم فى هذه العملية، وقرروا ترك جثثهم دون دفنها.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥/١١/١٩٩٧

سيادة الرئيس .. انزل للشعب !!

بالرغم من المصيبة الكبرى التى هزت المجتمع المصرى والعالم أجمع والتى عرفت بمذبحة الأقصر، والتى راح ضحيتها أكثر من ٦٠ سائحا وإصابة ٢٥ والتى هزت بعمق الاقتصاد والسياحة والاستثمار والأمن لأجل غير مسمى إلا أن هذا الحادث قد أوجد صحوة فى مجال المسئولية. فقد هز هذا الحدث البشع كل الشعب.. وكل المساجد.. وكل الكنائس، وكان للتحرك السريع للرئيس مبارك الى موقع الأحداث بنفسه أثره الكبير فى الرأى العام المصرى والعالمى فلم يكتف الرئيس بالتقارير التى يعرضها عليه المسئولون والمستشارون والتى كانت تقول دائما ان الشرطة قد قضت على الإرهاب وفلول الإرهاب حتى تبين كذب هذه التقارير غير الأمنية وغير الأمينة أيضا. فلا خلاف ان الإرهاب مازال متربصا بمصر وان التراخى فى التعامل معه أو التهوين من أمره هو فى حقيقته بمثابة تعاون مع الإرهاب.. ولم يكن أمام سيادة الرئيس بحكم مسئوليته إلا أن يذهب بنفسه ويحقق ويسمع الشهود ويعاين مسرح الحادث ويناقش شهود العيان، وكان بحق محققا جديرا بالاحترام فلم يكتف بمحاضر الشرطة وتحريات المباحث وتقارير المعمل الجنائى وإنما قام بنفسه بالبحث والتحقيق والمعاينة وسماع الشهود ثم أعطى قراره الحكيم بإقالة المسئول الأول عن هذه المصيبة أو هذه الفضيحة الأمنية.. وقد استقبل الشارع المصرى هذا القرار بارتياح وشعر أن الحاكم الأمين لا يفرط فى حق الشعب والوطن أبدا اذا تأكد أن هناك فسادا أو إهمالا فى المسئولية من أى مسئول.. فقد كان الناس يعتقدون أن النظام يحمى وزير الداخلية رغم ما أثير بشأنه من فساد وعلامات استفهام كبيرة، وأن هذا الوزير وغيره فوق المساءلة ولكن القرار الشجاع العاجل أعاد للناس الثقة فيمن يحملون الأمانة.. ورب ضارة نافعة؟!

ولكن.. أليس من المتصور أن يكون هذا الذى حدث بالأقصر يتكرر بصورة أخرى فى جهات أخرى.. هل الخطر الذى يهدد مصر وشعبها يقف عند حدود وزارة الداخلية.. وهل كانت وزارة الداخلية وحدها هى المسئول عما حدث فى الأقصر ومن قبله حوادث إرهاب كثيرة.. أم أن هناك مسئولية كبرى على آخرين فى الحكم وخارج الحكم فليس من المتصور أن يصل هؤلاء القتلة الدمويون الى هذه الدرجة من الوقاحة والنذالة والخسة دون مقدمات وأن الحكومة والشعب والأحزاب قد شاركت فى هذا المصير الذى اغتال الأقصر ومن ثم فكان لزاما علينا بأمانة أن نقول لكم يا سيادة الرئيس.. انظر حولك.. فلا يكفى عزل وزير الداخلية وتعيين آخر فالشرطة مجرد قطاع من هذا البلد والشرطة ليست هى المسئولة وحدها عما يحدث بمصر..

لذلك فإننا وبقلب غيور على مصلحة هذا البلد نطالبك بأن تحرق كل التقارير وكل محاضر التحريات والمذكرات التى سطرها لك السادة المستشارون الذين زينوا لك الصورة لكى يستمروا فى مواقعهم فالكل يقول لسيادتكم إن الأمن مستتب وأن كل ما ينشر من جرائم مجرد حوادث فردية ولا تشكل ظاهرة إجرامية والحقيقة انهم كاذبون ومضللون فالجرائم الجديدة على البيت والشارع المصرى وليدة فساد وكبت وضياع وعدم انتماء ولقد شاركت كل المؤسسات الرسمية وغيرها فيما وصلنا اليه ابتداء من المدرسة الى النادى الى الشارع الى البيت. فقد غابت القدوة وأصبح كل شخص مشغولا بنفسه فقط ومن بعده الطوفان.. لقد منعوا عن الأطفال البهجة فى الطفولة وأكرهوهم وأرغموهم بلا هدف على حفظ هذا الحشو الردئ بالكتب الحكومية ومنعوا الرياضة والفنون من المدارس فأصبح الأطفال يكرهون المدرسة وبعد فترة يجد الشباب أنفسهم بلا مراكز للشباب أو نوادى فلا سبيل أمامهم إلا الانضمام الى التجمعات الشيطانية فى الانحراف أو الإدمان أو الإرهاب.. فقد حرموا من شبابهم وطموحهم ففى الدراسة أهوال وكتب معقدة بلا معنى والجامعة لم تعد تهتم بالطلاب فليس لهم حق الانتخاب ولا الترشيح ولا الكلام فى السياسة كأنهم أطفال قصر ناقصو الأهلية، وبعد التخرج ينضمون لطوابير البطالة وهم فى الواقع غير صالحين لأى عمل أو مسئولية فلم يتعلموا فى بيوتهم ولا مدارسهم وجامعاتهم أيضا معنى المسئولية ويتوه الشباب فى غابة الوطن وتستقطبهم الجماعات المتطرفة بأفكارها السوداء فيتحولون الى قنابل موقوتة فى كل مكان.. ورغم ذلك يقول المستشارون لك يا سيادة الرئيس إن الأمور على ما يرام!!

لقد آن الأوان أن تعرف الحقائق بنفسك يا سيادة الرئيس.. آن الأوان أن تنزل الى الشعب بنفسك دون حراسة الشرطة فإن الشعب سيكون حارسك والله خير حارس واستمع الى الشعب فى الريف والمدن واسأل أصحاب الشأن أنفسهم وستعرف حقائق كثيرة يخفيها عنك المستشارون.. لعلك تعلم أن حالات الإفلاس للتجار قد جاوزت كل التقديرات.. لعلك تعلم أن السجون قد امتلأت عن آخرها وأصبح داخلها مفقودا والخارج منها مولودا.. فلم تعد السجون للإصلاح والتهذيب بل للتخريب والتعذيب وتخريج المجرمين.. لعلك تعلم أن معظم الشباب بلا عمل ويقضون وقتهم بين النوم والسهر بالمقاهى وما أدراك ما المقاهى.. لعلك تعلم أن الدروس الخصوصية تلتهم دخل كل أسرة ولم يعد للمدرسين إلا تحصيل المال بكل الطرق ولم يعد المعلم قدوة فهو يحصل بيده على ثمن علمه من التلميذ وبطرق مهينة. لعلك تعلم أن أحدا ولو كان كبيرا لا يستطيع انجاز أى مصلحة له أو لغيره بالشرطة أو بالمحاكم أو بالشهر العقارى أو الحكم المحلى أو المستشفيات وحتى الجبانات إلا اذا دفع الثمن.. لعلك تعلم أن غالبية الوظائف بل ربما كلها بالواسطة والمحسوبية ولا مكان فيها للأفضل بل أن كثيرا من لاعبى الكرة بالنوادى الكبرى والمذيعين ومن يتقلدون المناصب الرفيعة ليسوا إلا أبناء وأقارب الكبار منهم وليسوا قطعا هم الأفضل..

لذلك حان الوقت لوقفة جادة.. سمها كما تشاء انتفاضة.. ثورة جديدة.. عودة الوعى.. وانزل بنفسك الى الشعب واسمع منه مباشرة بدون وسيط ولا مستشارين.. اذهب الى أقسام الشرطة والسجون بشكل مفاجئ بلا إعلان ولا إعلام وافتح الزنازين واستمع بنفسك وستجد أن أكثر المساجين مظاليم لفقت لهم القضايا للمجاملة أو الانتقام ولأن المحاكم أصبحت مثقلة بالقضايا فغالبية الأحكام بالإدانة خوفا من الشبهات والقيل والقال، وهم معذورون لكثرة القضايا بشكل يتجاوز طاقة البشر فوق أنهم مثقلون كغيرهم بالغلاء والدواء والدروس الخصوصية وبطالة الأولاد وانحرافاتهم.

واذهب يا سيادة الرئيس الى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/١١/١٩٩٧

الجامعات دون أخبار اخوان حورس واستمع الى الطلاب عن معاناتهم وحرمانهم من حقهم فى تعلم السياسة ومناقشة قضايا الوطن والأحزاب وتزوير الانتخابات واستمع لذلك الطالب الذى حاول الانتحار عندما شعر أن اخوان حورس زوروا ضده الانتخابات بالجامعة!!

واذهب يا سيادة الرئيس الى مجلس الشعب واستمع الى ما يدور بالبهو الفرعونى وما آل اليه حال البرلمان الذى كان من قبل بيت الأمة وكان يضم بين جنباته خيرة القوم وصفوتهم فها هو الآن يتوجع ألما بعدما دنسته أقدام نواب الكيف ونواب القروض ونواب الشيكات بلا رصيد وأخيرا نواب التزوير الذين قبلوا على أنفسهم ووطنهم تزوير إرادة أمة بأكملها فى بجاحة منقطعة النظير.. وستجد أن هذا المجلس الذى لا يصلح لتمثيل الأمة لن يشرفك أن يكون هو الذى يمدد لك ولاية جديدة ففاقد الشئ لا يعطيه.. ومجلس باطل باحكام وتقارير محكمة النقض لا يمكن أن يعطى سيادتك الشرعية فأنا أعلم أنك أكبر من كل هؤلاء..

وانزل بنفسك الى حيث القرى واستمع الى العم والخال والأولاد كيف يعيشون وكيف ينامون وكيف حال البيت والحقل والأنعام عندهم وسوف تسمع أن البعض فى عدم وأن خير الريف قد زال وعم البؤس والسقم فلا مدارس ولا مستشفيات ولا طرق ولا مواصلات ومرافق وكل شئ عشوائى والخطر الزاحف يتحرك..

وانزل الى بيوت العدالة واسمع بنفسك أنات المظاليم الذين يقبعون خلف القضبان بلا جريمة واسمع بنفسك كيف يمكن لأى شخص مهما كان علمه أن يحكم أو يفصل فى ٣٠٠ قضية فى ثلاث أو أربع ساعات فى جو غير صحى تماما فإنك ستجد كل شئ مختلطا فالمتقاضون والمحامون والقضاة وأعوانهم تائهون بين تلال القضايا وزحام البشر وتناقض القوانين التى يسلقها نواب البرلمان الجالسون على رأسه بالتزوير.. وستدرك بنفسك دون رأى وزيرهم أن القضاة فى معاناة شديدة والشعب أيضا مثلهم يعانى من بطء التقاضى وضراوة القوانين التى أدت الى خلق المشاكل بين الناس وليس حلها..

اللهم أن تنزل يا سيادة الرئيس الى كل الأحزاب وابدأ بأحزاب المعارضة فهناك ستجد بكل تلك الأحزاب رجالا آمنوا بربهم لختاروا النضال والكفاح لنصرة الشعب عن الانضمام لحزب المصالح والمنافع.. الحزب الوطنى الحاكم.. ولو أنهم قبلوا الانضمام لذلك الحزب لحققوا لأنفسهم مكاسب كثيرة ولكنهم ضحوا بكل غال فى سبيل الوطن والانتماء للنضال الوطنى وستسمع منهم يا سيادة الرئيس كل الحقائق التى يزيفها لكم السادة المستشارون من مكاتبهم وستدرك حتما انه لن يشرفك الاستمرار فى رئاسة ذلك الحزب المسمى زورا بالحزب الوطنى والديمقراطى أيضا وبعد هذه الجولة يمكنكم إعادة بناء مصر بقواعد صلبة وبنية أساسية لتبدأ بالإنسان المصرى فتكون رئيسا لكل المصريين بمؤسسات قوية فاعلة وحرية للشعب وحكم ديمقراطى حقيقى ويعود للأقصر مجدها الحضارى ولمصر تاريخها الوطنى ويعود سعد زغلول زعيم الأمة ليعلن من جديد قولته الخالدة.. الحق فوق القوة.. والأمة فوق الحكومة!!

المستشار / مرسى الشيخ



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/١١/١٩٩٧

قيادات الإرهاب:

مبارك هدف مباشرلنا

فى تقرير لصحيفة «الاوبزرفر» اذاعته إذاعة لندن صباح الاحد الماضى، جاءفيه إعلان زعماء المتطرفين المقيمين فى لندن ومنهم ابو حمزة المصرى والشيخ عمر بكرى عن جمع اموال وصلت إلى ٢.٥ مليون جنيه استرلينى لدعم ٣٠ الف مسجون من المتطرفين فى مصر واسرهم.. ولدعم عملياتهم الإرهابية فى مصر. وقال عمر بكرى إنه قام بمحاكمة غيبية للرئيس مبارك وإنه اصبح هدفا مباشرا للجماعات الإرهابية من أجل تقويض النظام الحاكم وإقامة الدولة الإسلامية. وقد ربط التقرير بين هذه الاموال والعملية الإرهابية التى تمت فى الاقصر الأسبوع الماضى.. وقال - على لسان ابوحمزة - المصرى - إن هناك تسعة من المتطرفين الذين شاركوا فى عملية الاقصر قد هربوا وعادوا إلى مواقعهم سالمين، استعدادا لعمليات اخرى قادمة.. وقد حذرت هذه القيادادت السياح الإنجليز من الذهاب إلى مصر.



مواجهة شاملة للحقد الأسود

هذه الجريمة البشعة التى فاقت فى خستها كل التصورات، ارتكبها قتلة يتسترون ومن وراءهم من محرضين- بعباءة الإسلام بينما كانت فى مستهدفاتها واسلوبها وتوقيتها ابعد ما تكون عن الإسلام وعن أى دين.

لو كان أساتذتهم ومحرضوهم مسلمين حقا لعلموهم أن الإسلام ينهى عن قتل نفس بغير نفس ولعلموهم ما اوصى به الرسول الكريم لطلائع المجاهدين الحقيقيين فى حروبهم بالا يقتلوا اعزل ولا شيخاً والا يجهزوا على جريح.. وجميع هذه العناصر التى نهى الرسول جنود الإسلام عنها قد تم تنفيذها بحذافيرها فى هذه الغارة الدنيئة على اجانب ومصريين عزل امنين بينهم الطفل والمراة والشيخ ولم يكونوا فى حالة حرب بل جاءوا فى حالة فرح وزهو بآثارنا الخالدة.

كما اجهز القتلة بالسلاح الأبيض على الجرحى منهم فأى إسلام هذا؟ وممن تعلموه؟!

وأما عن التوقيت فلنا فيه وقفة تشير إلى من وراء هذه الهجمة البربرية المتجردة من ابسط قواعد الأخلاق والإنسانية والمبادئ والقيم الإسلامية. إذ يأتى هذا التوقيت فى أعقاب الموقف الرسمى المعبر عن راى الشعب فى مقاطعة مؤتمر الدوحة الذى رتبت له الحكومة الأمريكية والذى يستهدف عرض العلاقات العربية الاقتصادية مع إسرائيل رغم تسلط حكومتها الذى يستهين بحق الشعب الفلسطينى فى سلام عادل ويستفز الرأى العام العربى. وتاتى هذه المقاطعة لتعبر عن موقف عربى أصيل فى مناصرة الشعب الفلسطيني ولتؤكد اننا لسنا توابع للسياسة الأمريكية.

كما يتزامن توقيت هذه المؤامرة الدنيئة مع الموقف الذى عبرت مصر فيه عن مساندتها لشعب العراق ورفضها لمساندة الولايات المتحدة الأمريكية فى خطواتها لإعادة تدمير المؤسسات العراقية والقوة البشرية، وهى المؤامرة التى تستهدف الشعب العراقى حتى لا تقوم له قائمة فى مواجهة العدو الصهيونى ونزعاته العدوانية.

وجاء توقيت المؤامرة ايضاً مواكبا لاجتماع بورصة لندن المخصص لمناقشة السياحة العالمية وتحديد حصة كل دولة منها للموسم الجديد وكان يحضره من مصر وزير السياحة ولا توجد ايه دولة عربية منافسة لمصر فى هذا المجال فمن هو صاحب المصلحة فى ضرب السياحة على ارض مصر؟!

وقد ذكرت إحدى الصحف أن وفدا سياحيا إسرائيليا كان مقررا له زيارة الدير البحرى صباح يوم الاثنين المشئوم وتم تغيير البرنامج ليكون بعيدا عن مسرح الجريمة.. وإذا صح ذلك فإنه يثير أكثر من علامة استفهام!

إن نظرة موضوعية لمسارات هذه الجريمة ولتوقيتها تشير إلى العلاقات المشبوهة بين هذه العصابات الإجرامية وبين أعداء الوطن وتكشف لنا من وراءهم من قوى الشر.

ويبقى أن نسجل تقديرنا لاهتمام الرئيس مبارك وتحقيقه للحدث على الطبيعة واتباع سياسة أمنية جديدة تستجيب للواقع وتحقق الأمن ومازلنا نامل أن تكون النظرة الشاملة هى الأساس فليس بالأمن وحده تكون المواجهة وإنما من خلال جهد متواصل وخطة متكاملة بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والإعلامية وهى خطة تحتاج حشد كل الإمكانيات وفتح كل النوافذ لنسائم الحرية والديمقراطية.. ولحظتها نكون قد بدانا مسيرة المواجهة الشاملة للحقد الأسود.

لطفى واكد



المصدر : الزهار ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/١١/١٩٩٧

إرهابيون نعم .. مسلمون لا

الجريمة الوحشية البشعة التى ارتكبت فى حق الأبرياء العزل من السياح الأجانب أمام معبد الدير البحرى بالأقصر لا يمكن أن تصدر من مسلمين يفقهون أدنى بديهيات الفقه الإسلامى. الذى يدعو فى جوهره إلى حرمة الدم والمال والعرض مع المسلمين وغيرهم. فهؤلاء من يدعون حرمة السياحة مضمحلو الفكر وأقاويلهم مردودة عليهم شرعاً وعقلاً.

فالسياحة لا تواجه مازقاً شرعياً لاسيما إذا كان الغرض منها التعليم او العلاج أو الاعتبار بالأمم السوالف والوقوف على تاريخهم وفى القرآن اكثر من ثمانين آية، وقد اطلق عليها العلماء "قانون السير والنظر" ومنها:

"قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق" والآية بطبيعة الحال لا تحتاج إلى تاويل فهؤلاء وفدوا إلينا للوقوف على الآثار والتاريخ المصرى الحافل بالحضارات المتباينة وللسائح علينا واجب المحافظة عليه فهو بمنزلة الضيف .. ولا يخفى على كثيرين ان العلاقات الثقافية بين الدول لا تتحقق إلا بسبل شتى وفى مقدمتها السياحة!

والغريب أن هؤلاء ممن يشيعون حرمة السياحة يقفون مع أعداء الوطن فى خندق واحد لتخريبه .. فالإسلام الذى يدعون الانتماء إليه يبدأ من هذا العمل الدنى.

وأتساءل ومعى كثيرون : اى شريعة تسوغ لهم قتل النفس التى حرم الله إلا بالحق!- اللهم إلا شريعة الواق واق.

فالمسئولية فى رأيى تقع علينا جميعاً .. فالإعلام لم يؤد الدور المنوط به والدعاة أيضاً لزاماً عليهم أن يتحرروا من مواعظهم التى عفا عليها الزمن. وبالتالى مواكبتهم للأحداث والمتغيرات.

وبرامج التعليم لا يمكن إغفال الدور التى يمكن غرسه من خلال تطوير مناهجها.

وفوق ذلك كله تتحمل اجهزة الامن الوزر الأكبر فليس أقل من محاسبة المقصر فى حماية الدير.. وتدارك ما قد يحدث فى المستقبل باليقظة التامة لعرقلة ما قد يحدث بواد أفكارهم التدميرية والتخريبية التى نجنى من ثمارها تشويه سمعة مصر أولاً وأخيراً.

الشيخ سعد الفقى



المصدر: الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦/١١/١٩٩٧

لمدة ٢٤ ساعة

العادلي وزيرا للداخلية قبل صدور القرار الجمهوري

كتب عبد اللطيف وهبه:

عقب وقوع مذبحة الاقصر الاسبوع الماضي.. ثارت التساؤلات والاستفسارات بين جمهور الشارع المصري الذي إبدى غضبه خاصة بعد أن تواردت انباء وتفاصيل تلك الجريمة في الإذاعات الأجنبية والمصرية. وكان السؤال الوحيد هل يقدم اللواء حسن الالفي استقالته ام سيقال؟! وسواء قدم استقالته او اقيل فليست هذه هي القضية ثم دارت التكهنات حول من هو وزير الداخلية الجديد. وهل سيكون من قيادات الامن السابقة كما اعتادت الحكومة في التغيرات والتعديلات الوزارية السابقة؟!

لكن ما لم يعرفه الكثيرون ان اللواء حبيب العادلي مارس عمله كوزير للداخلية لمدة ٢٤ ساعة قبل توليه منصبه بصفة رسمية.

والشواهد على ذلك كثيرة عقب الحادث مباشرة طلب من اللواء حسن الألفي الوزير السابق الذهاب إلى الاقصر.. وبالطبع فلابد أن يصحبه كافة قيادات الوزارة... في حين كانت هناك مشاورات جادة داخل مجلس الوزراء حول كيفية مواجهة الحادث داخلياً وخارجيا بإجراءات تنفيذية

وفي ذلك الوقت طلب من اللواء حبيب العادلي عدم الذهاب والبقاء في القاهرة والحضور فورا إلى اجتماع مجلس الوزراء المصغر وبالفعل كان أول الحاضرين.

وحدثت اجتماعات منفردة اعقبها اجتماع المجلس المصغر.. الذي حضره لاول مرة مساعد وزير داخلية وقد حرص المسئولون في الحكومة على الإعلان بان اجتماع ضم قيادات وزارة الداخلية .. والأصل قياده واحدة فقط جاءت بعد مشاورات - بعد ان طلب منهم تقديم البديل.

بعد انتهاء الاجتماع خرج الوزراء الستة وهم الزراعة الإعلام والنقل والمواصلات والدفاع والخارجية والثقافة. في حين لم يخرج اللواء حبيب العادلي. وحدث اجتماع اخر ضم رئيس الوزراء وشئون مجلس الوزراء ووزير الداخلية الحالي. ثم غادر د. كمال الجنزوري مكتبه متوجها إلى رئاسة الجمهورية .. وبعد فترة خرج اللواء حبيب العادلي في السادسة مساء بمراسم تبين انه الوزير القادم..وفي غضون ذلك بدا في إعداد تقارير وافية عن الأمن والجريمة للاستعداد لاجتماع الرئيس مبارك..ومنذ الاجتماع اختفى اللواء حبيب العادلي عن الانظار وبعد زيارة الرئيس مبارك ورئيس الوزراء للاقصر ثم الغردقة وشرم الشيخ استدعي رسميا للذهاب إلى رئاسة الجمهورية لأداء اليمين الدستوري.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢٦/١١/١٩٩٧



مصر ليست الجزائر

أصبح تقليديا فى اعقاب كل حادث إرهابى، أن يبادر المحللون الغربيون بتشبيه مصر بالحالة الجزائرية، وبعد مجزرة الاقصر تصاعدت نغمة عقد مشابهة بين الحالتين المصرية والجزائرية ربما بسبب كثرة عدد الضحايا هذه المرة ولكونهم جميعا من الاجانب. وقد يكون الدافع لهذه المشابهة الذعر الذى خلفه الحادث او التعجل فى الاستنتاج، فضلا عن صعوبة استبعاد سوء النية. وأيا ما كان الدافع فهذه مشابهة ينقصها التروى ولا تنهض على اسس منطقية، لان قليلاً من التامل فى حالتى مصر والجزائر سوف يبرز الفروق الشاسعة بينهما. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن ضحايا العنف السياسى فى الجزائر وصل فى خلال اربعة اعوام فقط اكثر من مائة ألف قتيل، بينما يتراوح عدد ضحاياه فى مصر على امتداد عشرين عاما ما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ قتيل والأدوات التى تستعملها جماعات العنف السياسى المسلح فى عملياتها الإرهابية في الجزائر تدل على حوزتهم لإمكانيات هائلة سواء من حيث التسليح أو أطنان المواد المتفجرة التى يستعملونها. فى حين أن أدوات نظرائهم المصريين تتسم بالبدائية، فالقنابل المستخدمة فى حوادث الإرهاب فى مصر مصنعة يدويا، والبنادق الآلية عدد منها سبق نهبه من دوريات الشرطة، مما يدل على انهم فلول جيش مهزوم، وبقايا فرق متناثرة الزمتها جهود الشرطة- فى ظل قيادة اللواء حسن الألفى على امتداد الأعوام الثلاثة الماضية- الانتقال من موقف الهجوم إلى موقف الدفاع، وسددت إليها ضربات قاصمة، وليس ارتفاع عدد ضحايا حادث الاقصر مثلا دليلا على قوتها، او استعادتها لعافيتها، ولكنه دليل فقط على إهمال اجهزة الامن وتراخيها وخيبتها، بينما لايبدو الخط البيانى لظاهرة الإرهاب فى الجزائر اخذا فى التصاعد فحسب، بل يغرى بالدعوة للتدخلات الدولية.

والفرق فى الظروف الجغرافية وتركيب الجماعات الوطنية فى كل من مصر والجزائر يسفر عن فروق فى معركة المواجهة بين الدولتين وتلك الجماعات. ففى مصر تتسم الجماعة الوطنية بنوع من الوحدة القومية يغلب عليها لاسباب تاريخية تيار الاعتدال إذ لم يعرف عن الشعب المصرى ميله لاستخدام العنف إلا نادرا، وهو ما مكن الدولة من السيطرة على الجماعة المصرية، ساعدها على ذلك الطبيعة الجغرافية المنبسطة والأمر يختلف فى الجزائر ذات المساحات الشاسعة التى تجمع بين الجبال والأحراش، وتحول دون بسط سلطة الدولة المركزية بالإضافة إلى الأزدواجية القومية والثقافية واللغوية التى تقسم الجزائر إلى عرب وبربر وعروبيين وفرانكفونيين.

وفى الجزائر لعبت المشاعر الدينية الإسلامية دورا مركزيا فى تاريخها كعنصر من عناصر الاحتجاج ضد عمليات الضم والإلحاق والاحتلال الفرنسي، وكانت قيادات التيار الإسلامى هى صاحبة الصوت الأعلى اثناء حرب التحرير الجزائرية، كما اصبحوا فيصلا مهما من فصائل جبهة التحرير الوطنى التى حكمت الجزائر منذ الاستقلال وحتى إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٨٩، والتى اشتعل بداخلها صراع لم يحسم حتى الآن بين دعاة العروبة ودعاة الفرنسة، وهو صراع كسب منه التيار الإسلامى الذى بدا أمام الجزائريين ممسكا بالأصول التى يحاول الفرنسيون محوها، مما يعنى أن مبررات بروز تيار الإسلام السياسى وصعوده فى الجزائر هى أعمق بكثير من مثيله فى مصر.

وتغفل المشابهة بين اوضاع مصر والجزائر اوجه اختلاف جذرية بين الحالتين فالعنف المسلح فى الجزائر يندلع لاهداف متباينة وله اكثر من وجه فضلا عن ان هناك اجنحة متصارعة داخل الدولة الجزائرية وهناك اتهام صريح للجيش واجهزة المخابرات بالمشاركة فى المجازر شبه اليومية، مما شل الدولة الجزائرية تماما وادى إلى تاكل شرعيتها واعجزها عن السيطرة على الاوضاع حتى بعد أن بسط الجيش سيطرته المباشرة على الحياة السياسية واصبح هو الحاكم الفعلى للبلاد.

والوضع فى مصر يختلف، فلم تنجح عمليات الإرهاب فى دفع الدولة المصرية لاوضاع مماثلة للجزائر، فالدولة فى مصر قوية ومستقرة، وذات مؤسسات تتسم بالعراقة والرسوخ كما أن الجيش فى مصر هو أحد العوامل المهمة فى استقرار الدولة المصرية.

وعلى الذين يراهنون على ان تصبح مصر جزائر أخرى أن يدركوا انهم يبالغون وانهم سيخسرون الرهان، خاصة إذا ما تم قراءة التغير المهم الذى اسفر عنه حادث الأقصر، والذى قلب تعاطف قطاعات كبيرة من الجمهور مع جماعات العنف المسلح بوصفهم ضحايا للقمع والفقر والإقصاء والتهميش إلى موجات عاتية من الكراهية لهم؛ وهو تغير سوف يلقى بظله على قدرة الدولة المصرية على الانتصار فى معركة المواجهة مع بقايا جيش مهزوم يخوض معركته الأخيرة.

أمينة النقاش



الأحزاب اليمنية تجدد مساندتها لمصر فى مواجهة الإرهاب

صنعاء - من ابراهيم العشماوى :

اكد حزب المؤتمر الشعبى العام الحاكم فى اليمن مساندته لمصر حكومة وشعبا فى مواجهة اعمال العنف والإرهاب . وادانت بشدة الامانة العامة للمؤتمر الشعبى الذى يتزعمه الرئيس على عبد الله صالح عملية الاقصر الإرهابية التى استهدفت الابرياء وهزت الوجدان العربى فى كل مكان. وشدد المؤتمر الشعبى على رفضه لتلك الاساليب الغادرة الجبانة التى استهدفت امن مصر القومى وسلامة مواطنيها مشيراً إلى ان العمليات الإرهابية لن تفلح فى النيل من استقرار مصر ودورها الوطنى والقومى ومن جهته اعتبر التنظيم الوحدوى الناصرى أن إرهاب الجماعات المتطرفة هو احد اشكال الحرب المستمرة ضد مصر والهادفة إلى إضعافها وإجبارها على التخلى عن مسئوليتها القومية. وقال الامين العام للتنظيم عبد الملك المخلاعى فى برقية الى الرئيس حسنى مبارك : إننا ندرك أن مصر بقيادتكم تعى حجم المؤامرة عليها وتدرك أن إنتصارها مرهون برفض الإبتزاز.

نبضات

الأمن الداخلى هو القضية التى تشغل بال الناس هذه الأيام. وقد يكون من الملائم تجاوز الأحداث الأخيرة واعتبارها واقعا قد مضى. وذلك للالتفات الى المستقبل والتحرك والإعداد لمواجهة العنف الدموى والحد من حجمه ومن مداه.

وتجدر الاشارة الى أن جماعات العنف تستخدم أسلوب حرب العصابات. فهى تباغت وتضرب فجأة ثم تختفى أو تموت اثناء الهجوم، ولا تترك وراءها من الآثار ما يفيد فى التعرف على عناصر التحرك وقياداته.

والانصاف يقتضى القول بصعوبة الوقاية من حرب العصابات. فالقوات النظامية فى أى دولة وفى مصر لا تملك القدرة على السيطرة وعلى حماية المواقع التى تصلح هدفا للهجوم، فالهجوم قد يكون ضد المتحف بميدان التحرير، وقد يكون على وادى الملوك فى الأقصر، أو على معبد ادفو، أو على مقبرة أغاخان بأسوان، أو على منطقة الأهرامات أو على سقارة. وقد يقع الهجوم على البنوك أو الشركات أو الأسواق العامة وعلى المجمعات الحكومية أو على الكنائس والجوامع والمعابد. وقد يقع على الكبارى والقناطر والسدود وعلى المصانع.. الخ.

ويقلل من قدرة القوات النظامية: ضرورة امتناعها عن ضرب الهاجمين الذين يلتحمون بالتجمعات. فالهاجم يوجه الضربات العشوائية. والشرطة تمتنع عن استخدام السلاح لأنها ستصيب الأفراد المتواجدين فى المكان.

ولذلك يقال دائما إن مواجهة حرب العصابات لا تكون باستخدام القوة وفتح النيران. وإنما تكون المواجهة بسلاح جمع المعلومات الدقيقة التفصيلية ثم تحليلها والاستعانة بها. ومن هنا كان الخطأ الكبير فى الإفراط وفى استسهال قتل الهاجمين. فالهاجم القتيل جثة مثل باقى الجثث. أما الهاجم الأسير فهو كنز ثمين من المعلومات.. ومن خلال المعلومات يسهل استكمال الصورة ويسهل اختراق هذه التنظيمات.

إذن نحن فى حاجة إلى الذكاء وإلى التخطيط. ونحن فى حاجة الى العقول اكثر من حاجتنا الى العضلات. وقد انشأت فرنسا مؤخرا مجلسا أعلى للأمن القومى الداخلى له سلطات وصلاحيات. فلماذا لا نفكر فى انشاء مجلس مماثل يضم شخصيات عامة ومفكرين ورجال شرطة سابقين، وليكن برئاسة شخصية أمنية فذة مثل اللواء حسن أبو باشا. تكون مهمة هذا المجلس العمل بأعصاب هادئة بعيدا عن الأحداث الجارية. هذا المجلس يخطط ويرسم ويحلل الأحداث ويدرسها ويحقق فى الثغرات والسلبيات إن وجدت. ثم يرفع الأمر الى القيادة السياسية للإحاطة بالحقائق كاملة لاتخاذ ما يلزم من قرارات ومن إجراءات.

ولعله من المناسب ولمصلحة المجتمع وأمنه عدم خلط الأوراق. فلا توضع فى سلة واحدة قيادات العمل العنيف مع المنفذين لأوامرهم، ولا مع الاخوان المسلمين ولا مع الشباب الذى يتمسك بدينه دون أن ينخرط فى أى تنظيم، ولا مع عائلات الشباب الذى يرتكب العنف. هذه الفئات مختلفة عن بعضها. ومعاملتها جميعا بقسوة يضطرها الى التوحد والتضامن والالتجاء الى نفس الأساليب.. فيزداد حجم الخطر ومداه.

ومن المناسب كذلك التحذير من المبالغة فى القسوة من ناحية رجال الأمن. فقد يبرر البعض قسوتهم ببشاعة العنف الذى يمارسه الطرف الآخر. ولكن مصلحة المجتمع تقتضى توازن الدولة والتزام رجال الأمن بأقصى درجات ضبط النفس، ليس لمصلحة جماعات العنف، وانما لمصلحة المجتمع ذاته. فالمبالغة فى القسوة من جانب الدولة وإراقة الدماء بكثرة لن يزيد النار إلا اشتعالا، ولن ينتهى بجماعات العنف إلا ازديادا وشراسة.

فيجب حصر الاعتقال فى أضيق نطاق.. ومن يثبت عدم تورطه يخلى سبيله فى اسرع وقت ممكن.. ومن يستمر اعتقاله لا يعذب، وانما يستخدم معه أسلوب التحقيق المتواصل المكثف مع المواجهة بالحقائق ان



المصدر : الـوفــــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ / ١١ / ١٩٩٧

وجدت. ويجب عدم اعتقال اهالي المتورطين في العنف وبالذات السيدات منهم. لأن المساس بعفاف أو بشرف السيدات يحول الأسرة كلها الى متطرفين والى خصوم للشرطة. ويجب عدم اطلاق الرصاص ضد جماعات العنف للقتل وإنما للتعجيز، لأن مرتكب العنف سيبالغ في العنف لأنه يعلم أن الأمن سيقتله أو أن المحاكم الاستثنائية ستحكم بإعدامه.

وأخيرا يحتاج الأمر الى تطبيع بين الشعب وبين السلطة، لكي يتم الالتحام بينهما، ولكي تنعم السلطة بحماية الشعب.

وكيف يحدث هذا التطبيع في الوقت الذي تصر فيه السلطة على القاء الشعب خارج اطار المجتمع، وتهميش دوره وقدره، واحتقار شأنه. بحيث أصبحت السلطة عبارة عن مجموعة متقوقعة على نفسها. ولا تعترف بغير الضالعين معها. هذه المجموعة تسيطر على السلطة التنفيذية وعلى السلطة التشريعية وعلى خيرات الدولة المشروعة وغير المشروعة، وتحتكر حق الحماية بواسطة مجموعات البوليس الخاصة.

وعندما يكون الشعب على الهامش وخارج الإطار فلا يكون أمامه إلا دور المتفرج في كل المجالات.

د . نعمان جمعة



المصدر : الحيـــــــاة
التاريخ : ٢٧/١٢/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزراء العدل العرب سيقرون اتفاقاً لمكافحة الارهاب

القاهرة: سفير بريطانيا يدافع عن موقف بلاده

□ القاهرة -
من مصطفى ابو هازون:

■ لفت سفير بريطانيا في القاهرة ديفيد بلازرويك الى استمرار التعاون الامني بين بلاده ومصر في مجال مواجهة الارهاب. وقال ان بريطانيا بدأت في اعادة النظر في اجراءات وقواعد منح اللجوء، مشيراً الى وجود نحو ٣٥ الف لاجئ ينتظرون بث طلباتهم.

ودان بلازرويك الارهاب بكل صوره واشكاله، وقال ان بلاده مصممة على التصدي لكل من يستخدم اراضيها في التخطيط لانشطة ارهابية في شتى انحاء العالم.

وكان الرئيس حسني مبارك اتهم منذ ايام دولاً اوروبية وافغانستان بايواء الارهابيين وذكر بريطانيا بالاسم، مشيراً في هذا الشأن الى حمايتها عدداً من المصريين المطلوبين في قضايا ارهابية بمنحهم حق اللجوء السياسي.

من جهة اخرى، وجه وزراء العدل العرب المجتمعون في القاهرة انتقادات لاذعة الى الدول الاوروبية التي تمنح المتطرفين العرب حق اللجوء والملاذ الآمن. واتهم وزير العدل الجزائري محمد ادمي - التي تشهد بلاده عمليات ارهابية منذ العام ١٩٩٢ - قوى خارجية تدعم الارهاب في الدول العربية، مؤكداً ان الارهاب يمكن ان يشمل الدول التي تمنح مرتكبيه الحماية القانونية.

وكان وزراء العدل العرب بداوا أمس اجتماعاتهم في القاهرة برئاسة وزير العدل الجزائري للبحث في اقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب، وحض رئيس الاجتماع الوزراء الحضور (١٦ وزيراً) على اقرار الاتفاقية باعتبارها الآلية القانونية لدرء الارهاب عربياً. وذكرهم بأن بلاده عانت من ابشع صور الارهاب.

وفضل الوزراء ان تكون جلسات اجتماعهم مغلقة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨/١١/١٩٩٧

الأسوة الحسنة

يكتبها: محمود مهدى

بعد حادث الأقصر تعالوا نحمى مصر

بداية.. هل مصر فى حاجة الى من يحميها؟

نعم.. وابناؤها احق الناس بحمايتها. والسبب: لانها دولة حرة، شامخة، مؤثرة فى المنطقة التى حولها. وذات وضع متميز فى القارة التى تنتمى اليها، لانها كذلك فإن سهام الاعداء والحاقدين مصوبة دائما عليها.. وعيون الحاسدين والكارهين لاتكف الطرف عنها.. وهذا قدرها ونصيبها ليس اليوم ولا فى الماضى القريب، ولكن منذ ان دبت الحياة على ارضها.. ومن يقرأ التاريخ يعرف كم تعرضت مصر لغارات وغزوات كثيرة، ولكن عناية الله كانت وستبقى إن شاء الله معها، مادام ابناؤها المخلصون - وماأكثرهم! - مستعدين للتضحية من أجلها بأرواحهم ودمائهم، فمصر كما قال الشاعر احمد رامى فى خاطر كل مصرى، واسمها على لسان كل ابنائها:

مصر التى فى خاطرى وفى فمى
احبها من كل روحى ودمى

إن التضحية بالروح والدم من أجل مصر، تفرض علينا ان نحميها، وذلك بالحرص على الا يتكرر الحادث الاجرامى الذى وقع فى أحد معابد الأقصر الاثرية، وذهب ضحيته عدد كبير من الابرياء الذين قتلتهم أيدى الغدر والاجرام والارهاب.. وهذا الحرص على حماية مصر يتطلب ان تتضافر جهود كل الافراد والجماعات والاحزاب والمؤسسات والهيئات مع جهود جهاز الشرطة فى تنفيذ الخطة الأمنية الجديدة لحماية المناطق السياحية، وتأمين المناطق الجبلية والحدودية

إن الشرطة لن تستطيع مهما وضعت من خطط، واتخذت من اجراءات أن تواجه الارهاب وحدها.. وليس فى هذا القول جديد، فقد سبق ان قلناه وكررناه، وقاله غيرنا وكرروه، ونرجو الا نحتاج الى تكراره مرة أخرى.

....

إن مصر بلد كل مصرى، أيا كان موقعه على أرضها، وحمايتها فرض عليه، لان حب الوطن من الايمان، ولذلك يجب أن يستشعر الجميع فداحة الخطر الذى يتهددها ممن يتربصون بها، ولايريدون لاستقرارها السياسى ان يستمر، ولاقتصادها النامى ان يزدهر.. وليس من قبيل الظن أو التخمين أن مخططا خارجيا وراء الحادث الاجرامى فى الأقصر.. هذا المخطط الذى يجند احادا من الافراد فى الداخل لتنفيذ جرائمه، لابد من العمل بجد واخلاص على ابطاله، وماأكثر السبل لذلك، ومنها العمل الدءوب على توعية الشباب وتحصينهم دينيا وثقافيا، وايجاد المزيد من فرص العمل لهم، وجذبهم الى المشاركة فى كل الانشطة الاجتماعية والثقافية والشبابية والرياضية، حتى لايكون لديهم فراغ فى وقت أو حاجة لمال.

....

....

لا بأس أن تصدر بيانات الاستنكار، وتنطلق من فوق المنابر ومن داخل السرادقات، الخطب والمواعظ التى تجرم القتل، وتدين ترويع الآمنين والاعتداء على السائحين.. ولكن ليس بالبيانات، ولا بالخطب البينات نقضى على الارهاب.. لقد أجرت بعض الجامعات والمجالس القومية ومراكز البحوث الاجتماعية والجنائية دراسات نظرية وميدانية شخصت ظاهرة الارهاب، وقدمت الحلول لعلاجها، وأصبح من الضرورى الاستفادة من هذه البحوث والدراسات.. وإلا سنظل نبكى على اللبن المسكوب، ونحرث فى البحر، وليس هذا شأن العقلاء، أو فعل المخلصين لاوطانهم.. والحمد لله فكل المصريين مخلصون لمصر، وحريصون على حمايتها.. فلنتحرك فى اتجاه العلاج، وفى كل حركة بركة.. والله المستعان.. والموفق لقادة مصر والمخلصين من ابنائها لعمل كل مافيه الخير لحاضرها ومستقبلها.

سم بدن

ختم الطيبة والنوايا الحسنة

والنوايا الحسنة أكد الحادث الإرهابى فى الأقصر أن مبدأ كله تمام يافندم هو مبدأ معتمد لدى كبار المسئولين عندنا وأن كل ما يقال من تصريحات للسادة الوزراء واصحاب المقام العالى ليس إلا ضحك على الذقون والتسلية بمقدرات الشعب الغلبان الذى لم تنطلى عليه حتى الآن ما يتلى عليه من كلام وردى لزيادة تنويمه مغناطيسياً فى العسل .. لقد كشف الحادث حجم "السوس" الذى ينخر بشدة فى جسد أجهزة الدولة وأن كبار المسئولين القائمين على تلك الأجهزة لا تعنيهم سوى مصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى وأن المواطن الغلبان ليس إلا وقود فى عجلة مصالح هؤلاء الكبار .

قد يتصور البعض أن الفساد يقتصر فقط على أولئك الذين يسرقون المال العام او يعملون على إهداره ويرون ان ذلك النوع من الفساد هو الأقل خطراً اما الأخطر فهو ذلك الفساد الذى نراه والذى يتخفى وراء الكلام المعسول والابتسامات العريضة والوجنات المنتفخة التى تزين وجوه كبار المسئولين والتى قد تنخدع بها مؤسسة صناعة القرار .. ولا نشعر بخطورتها إلا حينما تقع الكارثة ويضيع كل شىء . .

ومن المؤسف اننا نصدر فى كل مرة ننخدع بها بتلك التصريحات وبهذا الموقف قرارات حاسمة وفورية ينتهى مفعولها بعد فترة معينة ونبحث عنها عند وقوع كارثة جديدة فلا نجدها ومعنى ذلك أن كبار المسئولين عندنا يواصلون اللعبة ورغم اننا مؤمنون إلا اننا نلدغ من الجحر أكثر من مرتين .. وفى اعتقادى أنه مادمنا غير قادرين على التغيير بشكل جيد فإنه يجب أن نبحث عن التحصين المناسب ضد ذلك السم الذى يبثه هؤلاء المسئولين فى جسدنا ومستقبلنا مستغلين فى ذلك طيبة قلوبنا واننا من اهل السماح ونستجيب لأغنية المطرب القديم محمد قنديل سماح ياهل السماح قبل أن نستجيب لنداء العقل .. إن ما يحدث يؤكد ايضاً اننا شعب يستعذب لعبة الضرب على القفا واننا شعب مختوم بختم الطيبة والنوايا الحسنة .. وفى اعتقادى ايضاً اننا لن نخطو خطوة واحدة باتجاه الغرب القادم الذى لن يكون لنا فيه مجال مادمنا بهذه السذاجة وتلك العفوية مالم نغير الطريقة التى نفكر بها والأهم من ذلك تغيير هؤلاء المستوطنون على الكراسى الوزارية التى لازالت تحكمنا بفكر القرون الوسطى وتخشى علينا من التنوير حتى لا تسقط من فوق كراسيها .■■

أبو إسلام



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠/١٢/١٩٩٧

تقرير الطب الشرعي يؤكد مصرع ٤ إرهابيين في حادث الأقصر برصاص زميلهم

القاهرة ـ رويتر: أكدت مصادر أمنية أمس توصل خبراء الطب الشرعى الى مصرع ٤ إرهابيين من مرتكبى مجزرة الأقصر برصاص زميلهم قبل أن تقتله الشرطة. كشفت المصادر ان تقرير الطب الشرعى أكد عثور الشرطة على جثث الإرهابيين في المغارة التي لجأوا اليها وأشارت الى أن إرهابيا واحدا مصابا بعدة طلقات فى أجزاء متفرقة من جسده كان على قيد الحياة وأطلق أحد الجنود النار على رأسهم فلقى مصرعه على الفور. رجح التقرير ان يكون الإرهابى الأخير هو الذى أطلق الرصاص على الإرهابيين الأربعة بعد أن أصيب بعدة طلقات فى أجزاء من جسده برصاص الشرطة، توصل التقرير الى أن المتشددين أصيبوا بطلقات من مدى قريب ولم ينتحروا. كما اخترقت الطلقات أجسادهم ولم تستقر فيها مما يدل على أنها أطلقت من مسافة قريبة. أشار خبراء الطب الشرعى الى ان المسافة تزيد على نصف متر وهو مدى أبعد من أن يستطيع المرء الانتحار من خلاله. أضافت المصادر الأمنية ان النيابة العامة ستضاهي تقرير الطب الشرعى بتحقيقاتها الخاصة قبل أن تعلن كيفية مصرع الإرهابيين. أكدت المصادر استمرار الغموض حول هوية ٥ إرهابيين من الستة الذين لقوا مصرعهم بعد ارتكاب مجزرة الأقصر.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

رأى 

الحوار المرفوض.. والحوار المطلوب

القرار الذى اعلنه امس رئيس الوزراء الدكتور كمال الجنزورى من انه لا حوار ولا اتصال مع الجماعات الارهابية، قرار يجب ان تقف وراءه الامة المصرية كلها.. ليس لانه قرار يرفض العنف والدماء فقط.. ولكن لانه قرار يحمى مصر من ان تتحول الى بحر من الدماء والدمار.

●● ورفض الحوار مع الارهاب هو رفض للعودة بمصر الى الوراء.. ومادام هذا هو هدف الارهابيين الذى يخططون له فإن أحدا لا يقبل ان ندمر وطنا حافظ عليه الآباء وبناه الأجداد.

ان أى حوار يقوم على تبادل الافكار: الفكرة بالفكرة.. والكلمة بالكلمة. اما ان نحاور جزارا يحمل المدفع الرشاش فى يد.. والسنج فى اليد الاخرى، وليس فى عقله الا الدمار، وبحور الدماء فهذا ما نرفضه... ويرفضه كل مصرى اصيل.

●● ولقد اعلنها الرئيس مبارك وهو فى الاقصر عشية مجزرة الاقصر اننا حاولنا معهم الحوار.. ولكنهم كانوا فى كل مرة يخرجون من الحوار اكثر اجراما وتعطشا للدماء.

ان الارهاب يحاول تدمير اقتصاد مصر وتجويع شعبها.. وقد اعلنوا ذلك اكثر من مرة.. وهم فعلا حققوا بعض ما خططوا له بضرب السياحة وقتل السياح الاجانب، واضافوا طوابير جديدة الى العاطلين.. فهل يرضى بذلك شعب مصر الذى علم العالم الخير والعمل والانتاج؟.

●● اننا عندما نرفض مفاوضة الارهاب وحوار الارهابيين ندافع عن لقمة العيش للشعب كله.. وكفى ما عاناه الشعب بسبب سنوات الجفاف السياسى والارهاب الناصرى.

وإذا كنا نرفض الحوار مع الارهابيين الا اننا نطالب بحوار الاجيال والحوار الشرعى بين الاحزاب وتحت قبة الجامعات والبرلمان لأنه حوار شرعى يستهدف مستقبل مصر.. ومستقبل الأمة.

«الوفد»



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

ثقافة العنف وصراع المستقبل!

بينما كنا ننهمك في حوارات ثقافية معمقة، مع بضع عشرات من كبار المفكرين والمثقفين العرب، اجتمعوا في الكويت الأسبوع الماضي، كانت غيوم الحرب والعنف والتوتر، تخيم على مسرح الأحداث في كل منطقة الخليج وليس الكويت وحدها..

بقلم

صلاح الدين حافظ

لم يستطع احد من المشاركين في ندوة الكويت عن الفكر العربى واستشراف المستقبل، ان يتخلص من الاحساس بالضيق والاكتئاب، وهو يعرف ان الحشود العسكرية الأمريكية المسلحة باحدث الصواريخ والدبابات والطائرات والمدمرات، تتزاحم فى مياه الخليج وفى سمائه وفوق رماله، استعدادا لجولة عنف وتدمير اخرى، قوامها توجيه ضربة عسكرية محتملة للعراق.. تاديبا وتهذيبا وردعا..

ورغم كل جهود التنظيم وحرارة الترحيب، التى وفرها منظمو الندوة، وعلى رأسهم المثقف المهذب المتواضع الدكتور سليمان العسكرى الامين العام للمجلس الوطنى للثقافة والآداب بالكويت، إلا ان «ضيوف» الندوة قد سحبتهم التطورات السياسية الساخنة وتداعيات حشودها العسكرية في المنطقة، بعيدا عن التركيز الكامل فى الموضوع المطروح، وهو مستقبل الثقافة العربية فى القرن الحادى والعشرين، بعد إلقاء نظرة تقويمية على مساراتها فى القرن العشرين.

ومثلما كان الموقف يتوتر فى مسرح العمليات العسكرية، بالقرب منا، كان الموقف يشتعل بالنقاش فى ندوتنا، فالقضايا المختلفة والمحاور العديدة المطروحة، تثير الخلاف وتستدعى الحوار، وتلهب المبارزة الفكرية بالاتفاق احيانا وبالاختلاف احيانا اخرى..

هكذا دار جدل طويل حول الحالة السلفية المتصاعدة فى الفكر العربى الراهن، وحول ازمة الفكر الليبرالى العربى، وحول نقد الفكر العروبى الوحدوى، وحول فشل اليسار بكل تفريعاته السياسية والايديولوجية، وحول الفكر العربى بين النظرية والتطبيق، والفكر العربي والزمن، ثم الفكر العربى ومستجدات نهاية القرن.

ومن بداية الحوار حول السلفية منذ نشأتها مبكرا فى التارخ الاسلامي، على يد وفكر الامام أحمد بن حنبل، الذى كان أول من أطلق علي نفسه «السلفى»، حتى نهاية الحوار التى حاولت استشراف مستقبل الفكر والثقافة العربية، لاحظنا ان المتحاورين المتجادلين، قد سلكوا ثلاثة طرق هي:

● الاغراق فى الحديث عن الماضى بنجاحاته وانجازاته، وبسلبياته، وإخفاقاته دون محاولة التحرك إلى الامام إلى المستقبل إلا فيما ندر.

● الافراط فى ممارسة النقد الذاتى وبقسوة شديدة تصل إلى مرارة جلد الذات، جلد التاريخ والعقل والفكر العربى، وكانما كله آثام وخطايا..

● الاستسهال فى إطلاق الأحكام المعممة، من نوع الاتفاق شبه الجماعى بين كثير من المتحدثين والمتحاورين، على فشل كل التيارات السياسية والايديولوجية العربية، الاسلامية السلفية والتجديدية، القومية والعروبية الوحدوية، الماركسية والاشتراكية اليسارية، الليبرالية الجديدة والقديمة على السواء، وقد قلنا إن ذلك يبدو صحيحا فى حالات كثيرة واضحة، لكن احدا لم يتقدم بمبادرة فكرية جديدة، تزيح فشل القديم وتفتح الباب امام التجديد..



■ ■ ■

ولقد نجح منظمو الندوة الكويتيون فى تحديد المحاور والموضوعات الخلافية المثيرة للنقاش، لكن بعض الباحثين والمتحاورين، لم ينجحوا فى تحقيق الهدف المرتجى من مثل هذه الندوة الجادة.. فكثيرا ما خرج البعض عن صلب الموضوع المطروح إلى هوامش غير ثقافية وغير ذات صلة، وسمعنا البعض الآخر، يجتر كلاما قاله منذ عشرين عاما ويكرر نفسه وأفكاره التى «غرّد» بها فى أكثر من ندوة سابقة، وتأملنا مليا فى البعض الثالث يتحدث من عليائه كالطاووس، فإذا ما يردده خواء فى خواء..

ولكن كل ذلك لاينفى عن الحوار والبحث الجاد، التزام الجدية والموضوعية والمنهج العقلى النقدى، الذى ظهر فى بحوث وحوارات كثيرين أعطوا للندوة - لحسن الحظ - قيمة ومعنى واجتهادا مفيداً، بل وتشجيعا على تكرار التجربة.

فإن كانت بداية النقاش، تركزت على محور الاتجاه السلفى فى الفكر العربى، وهو المحور الذى تناوله بالبحث الدكتور حيدر ابراهيم «السودان» والدكتور فهمى جدعان «الأردن» واسماعيل الشطى «الكويت»، فإن نهاية الندوة تركزت على استعراض أبرز معالم الجدة فى نهاية القرن العشرين، ونهضة مطلع القرن واستشراف المستقبل أمام الفكر العربى، وقد تحدث فى الموضوع الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله «مصر» والاستاذ السيد يسين «مصر» وبينهما كان البحث والحوار الممتع الذى اثاره الأستاذ محمود أمين العالم «مصر» حين أثار اشكالية الفكر العربى بين النظرية والتطبيق.

وبينما انتظر كثيرون ما يطرحه الأستاذ جورج طرابيشى «سوريا» حول جدلية التقدم والتأخر فى الفكر العربى، على أمل أن يسمعوا جديدا، فإن الرجل قد اخلف وعده معنا ومعهم، حين لم يقدم جديدا لا فى الموضوع الموكل اليه ولا فى حجم الانتظار لسماع حديثه، فإذا برد الفعل من الاخرين - المتحاورين - هجومى وحاد ناقد لاذع..

حين نعود إلى نهضة مطلع القرن، التى قدم أطلالتها السيد يسين بحيوية فكرية، نراه، يقول إن هناك ثلاثةتغيرات عميقة تجرى فى التاريخ الانسانى الآن هى عامل الاتصال المتبادل المعتمد على الثورة التكنولوجية والمؤدى إلى التلاقح الثقافى بين الجميع، ثم عامل ضغط الزمن، الناتج عن السرعة الفائقة والايقاع المتصاعد فى عالم اليوم بكل ما يفرضه من ضغوط سريعة، وأخيرا عامل او ظاهرة تفكيك المؤسسات، الذى يجرى الآن، عكس ما جرى فى الماضى عبر قرون طويلة من تركيز للانتاج والقوة..

ويرى سيد يسين أن هناك ما يربط بين هذه العوامل الثلاثة، وهو ان لكل عصر منطقا عاما يحكمه، عادة ما يتمثل هذا المنطق فيما يطلق عليه فى دراسات التحليل الثقافى «رؤية العالم» وهى عبارة عن النظرة المشتركة للكون والطبيعة والانسان، وباختصار يقول سيد يسين إن الفكرة الجوهرية الكامنة وراء التيارات العميقة للتغيير - السابق ذكرها - هى أنها جميعا تعبر عن روح جديدة لعصر جديد، تكشف عن نهاية مشروع الحداثة الغربى، وبداية مشروع أو «لا مشروع» ما بعد الحداثة الانسانى!!

حين تسأل عن تصور مستقبل الثقافة العربية وسط هذه المتغيرات، يجيبك سيد يسين فى بحثه، إن هذا التصور يقوم على ثلاث رؤى مترابطة، هى أولا رؤية نقدية لتراثنا هدفها استخلاص الصالح لتطوير المجتمعات العربية الراهنة، وثانيا رؤية تشخيصية للحاضر، وثالثا رؤية مستقبلية تقوم على اساس بلورة مبادرة حضارة عر بية تكون هى إسهام العرب المعاصرين فى حوار الحضارات، الذى سيأخذ أحيانا شكل صراع الحضارات!

■ ■ ■

نعتقد أن الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله، صاحب الخبرة الغزيرة والفكر المستنير، كان أكثر الباحثين المتحدثين اقترابا من الناحية العملية والتطبيق على الواقع، رابطا بين تطور الفكر العربى، والتطورات المتلاحقة فى الفكر والسياسة والمصالح العالمية عموما والغربية خصوصا..

يلخص الرجل فكره فى ثلاث محطات رئيسية، يتوقف عند كل منها بتفصيلات كثيرة واحصاءات وأرقام غزيرة، هى أولا أن الراسمالية أصبحت تسيطر الآن على العالم، الأمر الذى أدى إلى نمو الشركات الكوكبية عابرة القارات متعددة الجنسيات، وثانيا أن مفهوم الدولة ومدلولها قد أخذ فى الخفوت، بل إن مكانة الدولة فى النظام العالمى، قد تراجعت لصالح سيادة ايديولوجية السوق، وثالثا صعود الثورة المعرفية فى العالم مع ما تتركه من آثار على التطور الراسمالى، وكل ذلك يصوغ فى النهاية معالم فكر جديد لعصر جديد..

وظاهرة الشركات الكوكبية - متعددة الجنسيات - ظاهرة بالغة الأهمية من الآن فصاعدا، لما لها من تأثير قوى مباشر،



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

ليس فقط على دول صغيرة وفقيرة نسبيا، مثل دولنا العربية، بل على مجمل النشاط الاقتصادى فى عالم اليوم والغد، الذى يتجه للتكتلات والاحتكارات.

فى دراسة اسماعيل صبرى عبدالله بيانات وارقام صريحة، فهو يقول إن هناك نحو ٣٠ الف شركة كوكبية فى العالم، لكن اهمها هى الشركات الخمسمائة الكبرى، وطبقا لما ذكرته مجلة «فورشن» فى يوليو ١٩٩٧، فإن إجمالى ايرادات تلك الشركات الخمسمائة، فى عام ١٩٩٦، بلغ أحد عشر تريليونا واربعمائة وخمسة وثلاثين مليار دولار -!!! - أى ما يعادل نصف الناتج المحلى الاجمالى فى العالم كله!

اما مقار هذه الشركات الخمسمائة على خارطة العالم فهى كالآتى، ١٦٢ شركة فى الولايات المتحدة الامريكية و١٥٨ فى الاتحاد الاوروبى، و١٢٦ فى اليابان، و١٤ فى سويسرا، و١٣ فى كوريا الجنوبية، ٦ فى كندا، وخمس فى البرازيل ومثلها فى استراليا، ٣ فى الصين، اى بمعدل ٤٧٢ شركة منها فى دول الشمال المتقدم، و٢٨ شركة فى دول الجنوب المتخلف، وكلها فى الواقع هى التى تحكم قبضتها الحديدية على اقتصاد العالم وتجارته، بما يحقق اهداف «العولمة» الجديدة.

ومقابل نمو الشركات الاحتكارية العملاقة هذه، فإن دور الدولة الوطنية يتراجع بسرعة شديدة، وتتنازل هى - طواعية او قسرا - عن كثير من مسئولياتها والتزاماتها، تنفيذا لفكر العولمة، والتزاما بثقافتها الجديدة، على نحو ما نراه يطل بجراة فى كثير من دولنا العربية الفقيرة الموارد الكثيرة السكان، الأشد احتياجا لرعاية الدولة!

■ ■ ■

والخلاصة، اننا امام تقدم اقتصادى احتكارى هائل، وتقدم علمى معلوماتى معرفى متصاعد، تحكمه ثقافة فكرية جديدة تستغلها الثقافة الغربية - الأوروبية الامريكية - الاستغلال الأمثل، لتعيد تقوية قبضتها على العالم، وخصوصا على مصادر الثروات الطبيعية فى العالم الثالث، بل على ثقافات الآخرين، ونحن اولهم، ملقية قفاز التحدى فى وجوهنا، اعتمادا على امتلاكها كل عوامل التقدم والتفوق مع اساليب السيطرة والهيمنة، مثيرة فى الوقت ذاته كل عوامل الصراع والصدام والعنف والتوتر الظاهر منها والكامن!

وبقدر ما نجح الباحثون والمحاورون، فى الحديث المسهب عن كل هذه الأمور، بقدر ما أن احدا منهم - ممن فهم كاتب هذه السطور - لم يتقدم بخطوة إلى الأمام ليطرح مبادرة جديدة تعبر عن ثقافة عربية جديدة تخرج، من النفق المظلم الحالى، إلى نور الصباح وهدى اشعاعه البراق.. فربما!!!

● ● ●

■ ■ خير الكلام: يقول ابوتمام:

ومازلتُ ألقى ذاكَ بالصبرِ لابسا
رداءيه حتى خِفتُ ان يَجْزَعَ الصبرُ



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٩٩٧

التهريج الذى بات مقننا!!

بقلم : عبدالعزيز محمد

أيام كئيبة مرت منذ المذبحة الرهيبة والمروعة، التي حدثت في المعبد بالأقصر!! فقد اندلعت ريح سوداء لفت الوادي كله شماله وجنوبه، وامتد لسان من النار المسمومة ليطال الناس جميعا في مصر، سقطت ضحايا كثيرة، لايسقط مثلها في معركة تصادمية بالدبابات والصواريخ والطائرات، رغم أن مثلها يكون كل طرف فيها حريصا علي قتل الآخر، راسما لنفسه مقدما خططا وتكتيكات وامدادات وغطاءات حربية.

تم كل ذلك بغتة لكنه استطال لأكثر من ساعة ونصف!! كان القتل فيها بالرصاص والسلاح الأبيض، وتركت علي الساحة أشلاء ممزقة وبحرا من الدماء!! وبدا وظهر أن الهدف، كان الترويع، وبث الخوف في كل النفوس: المصريين جميعا أولاً وقبل الأجانب والسياح!!

ولعل تصاعد الخوف وترسبه في النفوس، يكون أكثر فداحة من كل الخسارات!! فمقاومة النار بالنار، والسلاح بالسلاح، أسهل من مقاومة الخوف والترويع!!.

ورغم الثقة والايمان الذي لايتزعزع ويحصن النفوس جميعها، في قدرة هذا الشعب الصابر الصامد، فإن الخوف هو فيما يبدو للناس ان هذه المذبحة مقدمة، وقابلة للتكرار، في مواقع من خلف ومن أمام وفي أي لحظة.. فقد بات الحديث عن نموذج الجزائر يتردد ويتصاعد!! فليحدثنا خبراء الأمن، عن تخطيط ورسم وإعداد لخطط أمنية ومواجهات حاسمة من الارهاب والارهابيين. وليحدثنا خبراء الإقتصاد والسياحة عن حجم الخسائر ومداها، والأساليب المكنة لتلافيها واحتوائها، وليحدثنا خبراء السياسة عن خيوط الخارج ومؤتمرات الأجهزة لإحباط الخطوات والسياسات التي لاترضيها. ولكن لنتحدث أكثر عن اقتلاع الخوف والهلع الذي بدا أنه يعشش في نفوس الجميع!! فالخوف والهلع هو المقدمة الأولي لكل هزيمة. حيث تهتز الإرادة وترتعش الأيدي!! عرف ذلك مونتجمري في معركته بالعلمين، فلم يشتبك مع روميل ويحقق النصر عليه، إلا بعد ان اقتلع من نفوس جنوده الخوف، واقتلع معه اسطورة روميل!!

والطريق في هذا طويل، ويقع في مسئولية الجميع!! فهو ليس يقع في مسئولية الشرطة وحدها. فلقد بات الخطر يتهدد الجميع في حياتهم وأرزاقهم وعيالهم ومستقبلهم!! المسئولية تقع في ذمة المفكرين والدعاة، وتقع في ذمة الإعلام، كما تقع في ذمة العلماء والخبراء!! لقد فعلها مبارك حيث طار إلي موقع الحدث، وتقصي بنفسه واكتشف وكشف القصور والاخطاء والسلبيات، وأجمل كل ذلك في صراحة وحسم، بأن ما كان هو تهريج!! ولعلها كانت أخف الكلمات والأوصاف!! لكن التهريج لم يكن في اطار وحدود الأمن فقط، إنما التهريج مناخ يشمل كل أعمالنا وتصرفاتنا..



المصدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ /١٢/ ١٩٩٧

ولننظر حولنا، بل لنتطلع صحيفة واحدة من صحفنا، لنري أن التهريج هو السياسة المعتمدة لكل مسئول!! فالمنجزات الهائلة، هي بيانات علي الورق، ومجرد إعلانات وصور مدفوعة الأجر فحسب، والواقع الملموس صارخ بالتهريج في كل المجالات و علي كل صعيد!! و التهريج له تاريخ طويل في مصر!! ليس هو ابن اليوم، إنما أصبح خبرة تتراكم ينقلها المسئول عن سابقه ويضيف إليها ويبتدع!! هزمنا في عام ١٩٦٧، بتهريج من القائد والقادة!! وجاء الإعلام آنذاك مهرجا، وحول الهزيمة إلي مجرد نكسة!! وتكرر ذلك في كل الحادثات التي ألمت بهذا الوطن!! ولعلي أجتهد، وأشير الي موطن من مواطن الداء الذي يفرج كل هذه التداعيات!! إذ يقع هذا الداء، في عدم المسئولية!! وفي ذات الوقت يقع في انعدام الرقابة، وشل إرادة الجماهير واحتوائها، وإبعادها عن المشاركة الحقيقية في المسئولية والرقابة!! ولننظر إلي الانتخابات مثلاً في كل المواقع وعلي كل المستويات!! أليس ماجري ويجري دون توقف، هو التهريج بعينه!! هل توقف أحد أمام هذا التهريج ليضع له حدا؟! حتي يمكن لهذا الشعب ان يمارس دوره الحق في الرقابة والمتابعة، وحقه في التجدد ومد الشرايين بدماء حية، بدلاً من تلك التي تخثرت وأصابت كل القنوات بالجلطات والانسدادات والالتهابات!!

هل تكون وتبدأ الصحوة!! أم نكتفي بالبكاء علي اللبن المسكوب، والدماء التي جرت أنهارا وعيانا وبياناً!! فسرعان ما تجف الدموع، وسرعان ما يجري تجفيف الدماء، وسرعان ماتصدر البيانات والتصريحات الوردية والكلمات العنترية!! هل تبدأ الوقفة، وتبدأ المراجعة، ويبدأ التصحيح!! أحسب أنه لا طريق أمامنا الا هذا، وهو طريق صعب وطويل!! وحفظ الله مصر، فمن أرادها بسوء كبه الله علي وجهه!! بهذا يمكن أن نقتلع الخوف والهلع من النفوس، وبهذا يمكن أن ننهي مناخ التهريج الذي ندفع ثمنه باهظاً!!

٠٠٠٠٠٨٨

الجنزورى فى لقائه مع رؤساء تحرير الصحف المصرية :

لا ولن يوجد أى اتصال رسمى أو غير رسمى مع قيـادات الإرهاب فى العالم

● محاكمة ٢٢ ضابطا كبيرا من قيادات الشرطة

الإرهابيون الستة لم ينتحروا ولقوا مصرعهم برصاص الشرطة

● هناك مؤامرة لضرب طموح مصر وتعويق مسيرة تقدمها

●● فى لقائه مع رؤساء تحرير الصحف المصرية أكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء أن الدولة لاتسعى إلى أى اتصال بمن يسمون أنفسهم قيادات الإرهاب فى الخارج، ولن يحدث ذلك بأى شكل من الأشكال لأننا نعرف حجم هؤلاء ولأننا نثق أن الهدف الرئيسى من إشاعة هذه الأخبار عن اتصالات وهمية بين الدولة وقيادات الإرهاب هو التشكيك فى قدرة الأمن المصرى على اجتثاث هذه الجماعات وتضخيم قدراتهم، بينما نحن واثقون من أنهم مجرد عصابات محدودة لجماعات خارجة على القانون ●●

وقال الجنزورى أننا لانستطيع أن نهون مما حدث خصوصا ان الحادث سوف يكون له بعض الآثار السلبية على السياحة ولكننا نستطيع أن نتجاوز ذلك وأيضا ينبغى ألا نقع فى خطأ التهويل خصوصا بعد أن أكدت التحقيقات أن السبب الوحيد لحادث الأقصر هو تراخى الأمن فى هذه المواقع وتدنى وجود الشرطة الأمر الذى حفز الإرهابيين على ارتكاب الجريمة خصوصا أنهم عاينوا المكان أكثر من مرة وتأكدوا من عدم الوجود الأمنى فلم يكن هناك سوى اثنين من خفراء الشرطة ومثلهم من الجنود ولو أن هناك عددا محدودا من الحراس لما وقع هذا الحادث، وقال إن البعض يقولون إن الوجود الأمنى الظاهر لبعض جنود الأمن المركزى ليس هو الوجود الوحيد وإنما هناك وجود مستتر وإجراءات أخرى لمواجهة أى محاولة إرهابية.

وقال الجنزورى أن تقرير رئيس القطاع الطبى الشرعى بوزارة العدل قد أكد بما لايدع مجالا للشك أن الإرهابيين الستة لم ينتحروا وأن الشرطة هى التى ضربت هؤلاء عندما صعد أحد الضباط إلى المغارة التى كانوا يختفون بها، وهى مغارة لها مدخل وليس لها مخرج، حتى أصبح على مسافة ٤٠ مترا منهم وشاهد رشاش أحد الأفراد من فوهة المغارة فأطلق دفعة نيران أردتهم قتلى، ثم تمكن خلال برهة قصيرة من أن يقتحم المغارة ليطلق دفعة ثانية أجهزت على الباقين.

وأضاف الجنزورى أن المتابعة اليومية لخطط الأمن الجديدة تؤكد قدرة الأمن المصرى على منع هذه الحوادث خصوصا أن الخطط الجديدة تشهد حماية ٣٠٠ باخرة عائمة و٨٠٠ أثر موزعين على مائة مدينة.

وقال: إن وزير الداخلية الجديد يتابع كل يوم تنفيذ الخطط الأمنية ويحاول الاستفادة من كل الخبرات الموجودة فى وزارته فى الوقت الذى يجرى فيه محاكمة ٢٢ من قيادات الشرطة بينهم عدد كبير من اللواءات، وأضاف أن المحاكمة سوف تنعقد يوم ٢٢ ديسمبر لأن قانون الشرطة ينص على أن تتم محاكمة لواءات الشرطة من خلال محكمة خاصة يرأسها رئيس محكمة استئناف والنائب العام وأثنان من مساعدى وزير الداخلية مشيرا إلى أن أى قصور تكشفه التحقيقات سوف يكون موضع المساءلة والمحاكمة.

وأضاف، أن الاتصالات التى تجرى مع عدد من الدول لاستعادة بعض الإرهابيين فى الخارج سوف تستمر.

وقال رئيس الوزراء أن علينا أن نعرف جميعا أن مصر بلد مستهدف وأن ثمة أطرافا عديدة لاتريد لها التقدم خصوصا بعد أن وضح لها أن مصر تمضى على الطريق الصحيح إلى حد أنه لاتوجد مؤسسة اقتصادية عالمية لم تؤكد ثقتها فى قدرة

الاقتصاد المصرى، وفى الآمال الكبيرة التى تنتظر مصر بعد أن دخلت عصر المشروعات الكبرى.

وأضاف أن الاستثمارات المباشرة المصرية التى بدأت عام ٩٥ كانت فى حدود ٣٠٠ مليون دولار ارتفعت عام ٩٦ لتصل إلى مليار و٣٠٠ مليون دولار وفى عام ٩٧ تجاوز حجم الاستثمارات مليارا ونصف المليار دولار فى ١١ شهرا فقط.

وقال إن حجم التداول فى البورصة المصرية بلغ عام ٩٧ نحو ٢٠ مليار جنيه، وهو مايزيد على ضعف حجم التداول عام ٩٦

وقال إن عجز الموازنة ١٪ والتضخم ٥٪ والاحتياطى جاوز هذا الشهر ٢٠ مليار دولار.

وأضاف، إن كل هذه المؤشرات دفعت أعداء مصر إلى محاولة التعجيل بضربها.

وقال أيضا، إنه طلب من وزير الداخلية الجديد بناء على توجيهات الرئيس حسنى مبارك أن تسعى الشرطة إلى تصحيح علاقاتها مع الأهالى فى عدد من قرى الصعيد، وأكد على ضرورة أن يحظى الأهالى باحترام الدولة، والشرطة حتى يكونوا عونا لها فى مهمتها، وأيضا ضرورة مراجعة التجربة السابقة حتى لايتحول الأمر إلى ثأر مع الأهالى لأنه لا معنى لمعاقبة قرية بسبب أحد الإرهابيين.

وقال رئيس الوزراء أن أحدا لايعترض على مزيد من خطوات الإصلاح السياسى ولكنه يجب أن يرتبط بخطوات الإصلاح الاقتصادى وعلينا أن نأخذ الدرس مما حدث فى روسيا.

وأكد أن خطط الخصخصة تمضى فى طريقها الصحيح وتم خصخصة ٨٠ شركة من ٣١٦ شركة بقيمة ٧ مليارات جنيه على حين كانت قيمتها الدفترية لاتتجاوز مليارا و١٦ مليون جنيه، وقال أن عائد الخصخصة ذهب لمواجهة أعباء العمالة وسداد الديون والخزانة خصوصا أن تجربة الخصخصة فى مصر كانت فريدة فى العالم كله حيث لم يتم الاستغناء عن عامل واحد.

وقال إنه تم الإتفاق مع شركة استثمار عالمية على تنفيذ محطة كهرباء قطاع خاص بتكلفة نصف مليار دولار وتكلفة الكيلووات الواحد تصل إلى ٢,٦ سنت، وهى أقل من تكلفة المحطات العامة بنسبة ١٥٪ الأمر الذى يشجع التعاقد على مزيد من هذه المحطات،

وقال إن التليفونات المحمولة سوف تصبح بالكامل قطاعا خاصا ويجرى الآن إعادة تقييم هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لطرحها للاكتتاب فى حدود ٢٠٪ من أسهمها.

وبالنسبة لتوفيق الأوضاع فى الأراضى الزراعية قال، من جملة مليون و٣٨٨ ألف فدان هى حجم المساحات المؤجرة سواء بالمزارعة أو بالنقد لم يعد باقيا سوى ٢٣ ألف فدان فقط لم يتم توفيق الأوضاع فيها.

وقال انه تم الاتفاق مع الجانب الصينى على إنشاء شركة مشتركة لإنشاء البنية الأساسية لمشروع المنطقة الحرة بخليج السويس وسوف تصل إلى ٢٠ كيلومترا مربعا والاتفاق على إنشاء شركة أخرى للتسويق والإدارة يكون للجانب الصينى الأغلبية.

وقال إن المباحثات مع نائب رئيس الوزراء الصينى و١٥ من رجال الأعمال الصينيين كانت مهمة وتم الاتفاق.

وأشار أن مصر تشهد طفرة فى الفكر السياسى والإدارة وأيضا فى الطموح.

وقال إن جميع البلاغات التى قدمت حول قضايا الفساد تم تحقيقها بدقة بالغة كما أبلغت الحكومة النائب العام خلال عام ١٩٩٧/٩٦ عن كل الحالات التى وصلتها لأن أحدا لايمكن أن يقبل الفساد أو يتعايش معه.

وقال إن الشعب المصرى يسلك سلوكا حضاريا ملتزما عندما يرى إدارة منضبطة ونحن عازمون على تحقيق الانضباط فى جميع مرافق الدولة.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/١٢/١٩٩٧

فى الإمكان.. أفضل مما كان !

●● قال الرئيس محمد حسنى مبارك ، وهو صادق تماما فيما قاله علميا ، إن الحادث الإرهابى البشع الذى وقع مؤخرًا فى الأقصر يمكن أن يقع فى أى دولة أخرى من دول العالم . وأضاف صادقا أيضا أنه ليست هناك دولة آمنة ١٠٠٪ محصنة ضد الانتهاكات الأمنية عموما وضد الإرهاب والجريمة المنظمة خصوصا .

كلام الرئيس مبارك علمى ١٠٠٪ ذلك أن خبراء مكافحة الإرهاب الدولى والجريمة المنظمة ، وأساتذة الاجتماع وعلم الإجرام والعقاب يؤيدون جميعا ما قاله الرئيس مبارك .. ولذلك تقابل تصريحات مبارك عالميا بالتصديق والموافقة .

فالقضاء على الإرهاب والعمليات الإرهابية أمر معقد وغاية فى الصعوبة ، ذلك أن طبيعة العمل الإجرامى عموما والإرهابى خصوصا لابد وأن تتسم بالتكتم والسرية والحذر والحيطة التامة ، وليس هناك جهاز شرطة فى العالم يستطيع مهما تقدمت إمكاناته أن يخترق الجلد واللحم والشحم ويتسلل إلى الضمائر والنوايا ليعلم ما أسرت ، ليتحسب لما سيكون قبل أن يقع ويكون ..

فإذا أضفنا إلى الصعوبة السابقة حقيقة أن الإرهابى فى العادة على نحو ما ذكرت الأبحاث العلمية شخص متوسط لا تميزه صفات ولا علامات تجعل القبض عليه ابتداء سهلا ميسورا .هنا تزداد الصعوبة ويتعقد الموقف .

ومادام الأمر على نحو ما ذكرنا ، فعلينا أن نتحسب لمثل هذه العمليات وذلك بمايلى :

● محاولة تجفيف منابع الإرهاب فى الداخل والخارج من خلال التعاون الدولى ومنع أسبابه ، وهذا أمر شرحه يطول وتنفيذه على المدى الآجل مطلوب .

● تدريب أجهزة الشرطة وتجهيزها بالمعدات الضرورية لسرعة التواجد فى ساحة العمليات للتعامل مع عناصر الإرهاب وعلى ألا تقتلهم جميعا .. وهذا مهم جدا ..

● تدريب أجهزة الإسعاف والإنقاذ والطوارئ وتجهيزها بكل احتياجاتها لسرعة الانتقال إلى ساحة العمليات ومباشرة مهامها لأنها كلما أسرعت قل عدد الضحايا ..

ونسأل الله لبلدنا الأمن والأمان .. ونسأل الله لمن دخلها بسلام أن يكون آمنا .

عونى عز الدين



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٧

بريطانيا تنوي اعادة النظر في قانون اللجوء

■ بعد الانتقادات التي وجهها الرئيس المصري حسني مبارك الى بريطانيا ودول اخرى بسبب تساهلها مع الارهابيين ومنحهم حق اللجوء السياسي، اعترف وزير الداخلية البريطاني جاك سترو بضرورة اعادة النظر في قانون مكافحة الارهاب.

ويعترف الخبراء القانونيون في بريطانيا بان القانون كما هو معمول به الآن يتضمن ثغرة تستغلها هذه الجماعات للحصول على تسهيلات اقامة ومساعدات اجتماعية في بريطانيا، فالقانون لا يعاقب المقيمين في بريطانيا على التآمر وتدبير عمليات ارهابية في الخارج. وهو ما يستغله الاشخاص الذين يستفيدون من حق اللجوء السياسي من خلال الاتصالات السرية وارسال الاموال الى جماعاتهم العاملة في الخارج والتي تعتبر مسؤولة في بلدانها عن العمليات الارهابية كما حصل في مجزرة الاقصر الاخيرة.

وكان الرئيس المصري اشار بشكل خاص الى وضع ياسر علي السري اللاجئ في بريطانيا والهارب من القضاء المصري بعدما صدر ضده حكم غيابي بالاعدام سنة 1993 بعد ادانته في قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء الاسبق عاطف صدقي. كما صدر بحقه حكم غيابي آخر بالاشغال الشاقة المؤبدة بتهمة اصدار تكليفات لشخصين في مصر لتنفيذ عمليات ارهابية.

من جهته اكد السفير البريطاني في القاهرة ديفيد بلازرويك استمرار التعاون الامني بين البلدين. كما اكد ان هناك اجراءات ستتخذها الحكومة البريطانية لاعادة النظر في اجراءات وقواعد منح اللجوء السياسي. وهناك الآن نحو 35 آلاف لاجئ في بريطانيا ينتظرون البت في طلباتهم.

عناصر إرهابية هربت إلى أفغانستان للتدريب على العمليات الإجرامية فى معسكرات طالبان

كتب مصطفى يوسف :

طلبت الداخلية المصرية من عشر دول اوروبية واسيوية تسليمها ٢٤ من قيادات الارهاب الهاربة والمقيمين لديها .

وعلمت « السياسى المصرى » ان وفودا من وزارة الداخلية توجهت إلى بريطانيا والولايات المتحدة وسويسرا والنمسا وتركيا وهولندا والمانيا والدانمارك وافغانستان والبوسنة والهرسك ، ومعها ملفات كاملة تتضمن تورط هذه العناصر فى عمليات إرهابية وصدور احكام قضائية بادانتهم .

وكانت الاجهزة الامنية فى بريطانيا قد تلقت تقارير عن نشاط القيادات الهاربة المطلوب تسليمهم ، وفى مقدمتهم عادل عبدالمجيد مدير المركز الدولى للدفاع عن حقوق الانسان ، وياسر السرى المحكوم عليه بالاعدام فى قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى ، وعادل عبدالقدوس ، واحمد السيد النجار الهاربان من حكم الاعدام .

وتشير التقارير الامنية إلى ان عددا من قيادات الارهاب تمكنوا مؤخرا من العودة إلى افغانستان بعد طردهم خلال عامى ٩٣ و١٩٩٤ وانهم يقيمون حاليا فى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة طالبان التى سمحت لهم بالتدريب فى معسكرات قندهار تحت إشراف أسامة بن لادن الذى يخطط لاقامة الخلافة من خلال تنظيم يضم ٥٠ شخصا بينهم بعض المصريين المطلوبين ، وعلى رأسهم الارهابى مصطفى حمزة المتهم بالتخطيط للمحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس حسنى مبارك فى اديس ابابا عام ١٩٩٥ .

وكانت مصادر أمنية قد أشارت إلى قيام مصطفى حمزة بتكليف معاونية داخل مصر بارتكاب مذبحة البر الغربى بالاقصر بعد إخفاقهم فى تنفيذ عملية إرهابية اثناء احتفالات اوبرا عايدة .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/١٢/١٩٩٧

بعد استلام جثته: اسرة الارهابى مدحت تتبرأ من تصرفاته

كتب خالد ميرى:

تسلمت اسرة الارهابى مدحت عبدالرحمن الذى شارك فى جريمة الاقصر جثته امس بعد تعرفهم عليها.. اعلنت الأسرة انهم بريئون من تصرفاته ولم يكونوا يعرفون بمكانه او اصدقائه منذ انقطع عن زيارتهم منذ فترة حتى قراوا خبر مصرعه بعد اشتراكه فى ارتكاب الحادث الارهابى بالاقصر.. اما جثث الارهابيين الخمسة الآخرين المشاركين فى الجريمة فمازالت تحت التحفظ بالمستشفى ومنهم الثلاثة الذين تم التعرف على شخصياتهم وهم محمود عبدالكريم وحامد احمد عريان وسعيد محمد سلامة.. واكد المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا بان ايا من اهالى الارهابيين الخمسة الباقين لم يتقدم بطلب لاستلام جثثهم او للادلاء باقوالهم للنيابة عن معلوماتهم عن الارهابيين قبل ارتكاب الحادث..

ومازال نيابة امن الدولة تواصل دراسة القضية واستكمال التحقيقات بعد انتهاء نيابة الاقصر من تحقيقاتها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١٢/١٩٩٧

عملياته وصلت أسبانيا وفرنسا وبريطانيا وأمريكا

الإرهاب يستهدف السياح في كل دول العالم

الكثافة الإعلامية التي صاحبت حادث الأقصر الإرهابي الذي استهدف قرابة 58 سائحا لم يكن بسبب ارتباط الحادث بتنظيمات أصولية يهتم الغرب بمتابعة تحركاتها وأعمالها، ولم يكن بسبب كثرة الضحايا الذين لقوا حتفهم في هذا الحادث المؤسف وإنما هناك أسباب أخرى لهذه الكثافة الإعلامية مع عدم إنكارنا للأسباب السابقة أو التقليل من أهميتها.

ويأتي في مقدمة ذلك دور بعض الجهات المساهمة في ضرب السياحة في مصر، تلك الصناعة التي تدر على مصر سنويا مايزيد على 3,5 مليار دولار وبدأت تشهد نموا كبيرا في حجم الاستثمارات وفي حجم العمالة التي تستوعبها، وضرب السياحة لايؤثر فقط على النمو الاقتصادي وبالتالي يساهم بدرجة ما في تقليل دور مصر المؤثر في منطقة الشرق الأوسط، وإنما يساهم في تنمية صناعات السياحة في جهات ودول أخرى.

من هنا يأتي الاهتمام المتزايد اعلاميا بمثل حادث الأقصر وما سبقه من حوادث مشابهة مثل حادث مقهى وادي النيل وحادث فندق أوروبا بالهرم وهي حوادث كانت ضئيلة في ضحاياها وإنما تم أيضا اظهارها بأكبر مما تحتمل.

والمتابع لأحداث العالم يلاحظ أن العالم بأسره يشهد نوعا من الحرب على السياح تتميز بوحشيتها وباستهدافها لمدنيين آمنين جاءوا لتمضية عطلة بحثا عن الراحة أو التقاط صور تذكارية والخيار يقع على السياح لأنهم هدف سهل إذ يصعب توفير حارس لكل سائح فضلا عن صعوبة ضمان سياحة طبيعية في ظل اجراءات أمن حديدية والحرب المضادة على محاربي السياحة من الارهابيين هي بدورها عملية تؤدي إلى الاضرار بالسياحة.

والارهاب السياحي ليس حكرا على منطقة واحدة وهو ما أكدته مجموعات كردية في تركيا، وثوار منظمة «ايتا» الانفصالية في اسبانيا وغيرها من المنظمات الأخرى مثل ثوار الجيش الجمهوري الايرلندي في بريطانيا، وجبهة تحرير كورسيكا في فرنسا وثوار ومتمرين في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٧

صلاح صابر

الفلبين وسرى لانكا وأمريكا اللاتينية.

ومنذ الثمانينات وحتى الآن وأهم دولة سياحية في البحر المتوسط تعاني من الاعتداءات على المنشآت السياحية فيها، فالعام 1986 وحده نفذ ثوار منظمة ايتا الانفصالية في اسبانيا 13 هجوما على الفنادق السياحية في البلاد التي اعتادت على استقبال 35 مليون سائح سنويا.

وحزب العمال الكردستاني في تركيا الذي يتزعمه عبدالله أوجلان يعمل في اطار حربه ضد السلطات في تركيا على ضرب اقتصاد البلاد عبر ترويع حركة السياحة فيها، وفي عام 1993 اختطف حزب أوجلان عددا من السياح الاجانب بينهم الفرنسي بيارفيكس والأمريكي كولين باتريك والنيوزيلندي ارنيس دوجار والبريطاني ديفيد روبوتون والاسترالية تانيا ميلر، وعمليات هذا الحزب ضد السياحة في تركيا أثرت بالسلب على هذه الصناعة فيها ودائما ما تقدم الشركات على الغاء رحلاتها لتركيا في ظل تهديدات معلنة سلفا لحزب العمال الكردستاني بالتعرض للسياح، ودائما ايضا ما تنصح كل من ايطاليا وألمانيا وغيرهما مواطنيها بعدم الذهاب إلى تركيا وبخاصة في جنوبها الشرقي حيث ينشط حزب العمال الكردستاني.

وهذا الأمر يشعر حكومة تركيا بالقلق إذ إن السياحة تدر عليها دخلا سنويا قدره ثلاثة مليارات دولار.

وفي انجلترا يلجأ الجيش الجمهوري الايرلندي منذ فترة طويلة لترويع السياح في لندن وفي مصايف بريطانية مثل «بورنموث» «وبرايتون» كما سبق أن قام بزرع قنابل في متجر «هارودز» اللندني الشهير وهو أمر يؤدي لتقليل الاقبال السياحي وبخاصة في ايرلندا الشمالية وتحديدا مدينة «بلفاست» لكثرة عمليات الجيش الجمهوري الايرلندي فيها.

وفي جزيرة كورسيكا الفرنسية دائما ما تقوم جبهة تحرير كورسيكا الانفصالية بعمليات تفجير تستهدف السياحة في الجزيرة التي تدر عليها من السياحة دخلا سنويا يقدر بـ500 مليون فرنك فرنسي، إذ ترى هذه الحركة أن دخل السياحة يذهب 70٪ منه للحكومة في فرنسا، وسبق أن استهدفت منزل البروفيسور البريطاني موريس ويكنز الحائز على جائزة نوبل في الطب و63 منزلا سياحيا ورغم ذلك لم تهتم وسائل الاعلام بهذا الحادث بنسبة 1 ـ 100 من اهتمامها بمحاولة استهداف نجيب محفوظ في مصر من قبل «الجماعة الإسلامية».

وفي كل أوروبا وأمريكا تقريبا يعد العنف اليومي الذي يستهدف الغرباء من السياح وأيضا المواطنين بمثابة غذاء يومي للمراهقين والطبقات الدنيا اجتماعيا والحروب العنصرية بين البيض والسود والاجناس الاخرى، ويحدث هذا في واشنطن ونيويورك ولوس انجلوس وفلوريدا بنفس الدرجة أو أكثر منها التي تحدث في خليج سودوانا في جنوب افريقيا.

ودائما ما ينصح رجال الشرطة في واشنطن السياح باحكام اغلاق أبواب سياراتهم دائما وذكرت وسائل الاعلام في وقت سابق أن اسحق فولود مدير شرطة واشنطن نصح السكان بصراحة إذا اظهر أي شخص أمام سيارتك وطلب منك التوقف أصدمه بسيارتك.

ويتعرض السياح لاعتداءات مسلحة في ولاية فلوريدا الأمريكية التي يقصدها الكثير منهم طلبا للشمس والاستجمام، وخلال عام 1993 قتل تسعة سياح أجانب في فلوريدا بينهم بريطانيان وأربعة ألمان وكنديان وفنزويلي، وفي مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية تزايدت الاعتداءات التي يتعرض لها السياح إلى درجة أن هيئة السياحة المحلية وضعت كتيبا يحتوي على ارشادات السلامة للسائح، وفي ربيع 1993 اثناء حوادث شغب قامت في مدينة لوس انجلوس خسرت المدينة 40٪ من دخلها السياحي الذي يقدر بـ7 مليارات دولار سنويا.

كل هذا يشير إلى أن العنف والارهاب غير مقصورة على منطقة بعينها وإنما هو حالة موجودة في كل دول العالم وقابلة للتزايد في ظل تراجع درجة الحروب الكبيرة لحساب الصراعات منخفضة الحدة التي أضحت ظاهرة مصاحبة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

كما أنه ليس حالة اجتماعية فقط بسبب الفقر أو التدني الاجتماعي وليس حالة عنصرية وليس حالة سياسية بغرض الحصول على مكاسب من الحكومات لصالح حركات معينة وإنما هو كل هذه الاشياء معا.

ولذلك يأتي أهمية البحث عن سبل لمعالجة آثار هذا العنف والاحتراز له مسبقا والبعد عن تغذيته بماء الحياة له وهو الاهتمام الزائد بأعماله عبر وسائل الإعلام.



حادث الأقصر

بين أداء الداخل ورد فعل «للخارج»

هز الحادث الاجرامى الذى شهدته مدينة الاقصر وراح ضحيته ٥٨ سائحا اجنبيا و٤ مواطنين مصريين وجدان المجتمع المصرى ونخبته السياسية على السواء، فقد فجر هذا العمل الارهابى ردود فعل مصرية واقليمية وعالمية واسعة النطاق، بات من الصعب معها ان نفصل رد الفعل المصرى عن تلك الاطر الاقليمية والعالمية التى احاطت به. وقد تجلت بعض مظاهر تلك العولمة وازمتها فى نفس الوقت فى تلك الصورة التى تعاملت بها مصر مع حدث يضعها - ولو دون ان تريد - فى خضم التفاعل مع بعض ابناء العالم الاول من اوروبيين ويابانيين ممن فقدوا ضحايا لهم فى هذا الحادث الاجرامى.

عمرو الشوبكى

وقد استخدمت الحكومة المصرية فى اعقاب هذا الحادث لغة وخطابا حمل قدرا كبيرا من عدم التماسك، وايضا من عدم فهم لطبيعة المنطق الغربى فى التعامل مع هذه الامور واخيرا او اساسا قدمت مستويين من ردود الافعال: الأول جديد ذو وجه ايجابى والثانى كان تعبيرا على ما يبدو عن اللغة المعتاد تقديمها فى الداخل وقد عبر الفارق بين الاثنين عن احدى الازمات الحقيقية التى تواجهها مصر فى الفترة الاخيرة والتى كشفها الحادث الارهابى الأخير.

ولعل البداية المحمودة التى خلقتها تلك العولمة تمثلت فى اقالة اول وزير فى مصر منذ عقود بسبب اهماله فى اداء واجبه وهو ما لم يحدث من قبل حين كان الضحايا من المواطنين المصريين هذا على الرغم من ان بعض المسئولين قد اتهموا فى حينها بالاهمال والتسيب ورغم ذلك لم يحاسبوا مثلما حوسب وزير الداخلية السابق.

هذا الوضع لا يعنى عدم عدالة تلك المحاسبة بل على العكس فإن تلك الخطوة السريعة والشجاعة التى اقدم عليها الحكم فى مصر بإقالة عدد كبير من القيادات الامنية تحسب له تحت كل الظروف إلا انه سيظل مطلبا عادلا لكل المصريين ان تصبح مواجهة الاهمال والتسبب واللامبالاة والبطء الشديد فى رد الفعل من القضايا ذات الأولوية فى مصر وبصرف النظر عن جنسية الضحايا ووضعهم المادى.

ولعل هذا الحادث الاخير يرجعنا إلى حوادث أخرى بعضها كان مشابها لحادث الاقصر كتلك الحوادث التى راح ضحيتها عشرات الاقباط فى صعيد مصر على يد نفس تلك الجماعات الارهابية ولم نعطها نفس الاهتمام الذى اعطيناه للحادث الاخير على بشاعته وخسته، كما شهدت البلاد ايضا حوادث أخرى لم يكن للارهاب يد فيها ولكن كان الاهمال والتسيب واللامبالاة سببا رئيسيا فى تفاقم حجم ضحاياها فغرق العبارة سالم اكسبريس قبالة الشواطىء المصرية وموت مئات من ركابها فى عام ١٩٩١ كان بسبب الاهمال والتراخى الذى كان ايضا من اسباب تضاعف ضحايا حادث الاقصر، ايضا فإن البيروقراطية الشديدة فى التعامل الحكومى مع كارثة طبيعية بحجم زلزال ١٩٩٢ كانت ايضا واضحة وذات دلالة، كما كان وضع مستودعات المازوت بجوار مساكن الفقراء من الفلاحين المصريين فى قرية درنكة فى صعيد مصر عاملا مساعدا فى ازدياد اعداد ضحايا سيول ١٩٩٤ واخيرا فإن الفساد والتسيب الذى ادى إلى انهيار احدى العمارات الجديدة فى مصر الجديدة منذ عامين واحتراق مبنى الحرية مول هذا العام كان ايضا مسار تعليق المواطنين المصريين وقطاع مهم من النخبة على السواء ودلالة مؤكدة على عدم كفاءة الاجهزة المعنية لمعالجة مثل هذه الازمات.

ورغم تلك «التنويعة» من الحوادث التى تجاوز فى بعضها عدد الضحايا مئات الاشخاص، ورغم أن الإهمال والتسيب لم يكن بعيدا عنها جميعها، فإن مسئولا واحدا لم يقل أو يستقيل مثلما حدث فى حادثة الاقصر.

ولعل هنا تكمن الأزمة الحقيقية فى التعامل المصرى مع عملية الاقصر فهناك رد فعل لم تعتده «الخبرة المصرية» وتمثل فى إقالة وزير الداخلية وعدد كبير من مسئولى الأمن فى مصر بسبب وجود ضحايا من «الشمال» فى الحادث، بكل ما يمثله من دلالات اقتصادية وسياسية وثقافية، وهذا لا يعد عيبا فى الحقيقة فى حد ذاته بل ان العيب الحقيقى يكمن فى عدم القدرة على تحويل «رد الفعل» هذا الى فعل حقيقى يستفيد من الخطوات الايجابية التى اتخذت بسبب الخارج لصالح «الداخل».

وقد تواكب مع ردود الفعل الايجابية هذه المتمثلة فى إقالة المسئولين عن الاهمال، مواقف أخرى يمكن اعتبارها سلبية الى حد كبير. فقد وجهت الحكومة المصرية اتهامات متعددة لبعض الدول الغربية وعلى راسها بريطانية بإيواء ارهابيين، وبعيدا عن صحة تلك الاتهامات من عدمها فإننا فى الحقيقة من الصعب أن نتجاهل عمق الخلل الموجود فى الاداء الحكومى وفى الصور التى تحرك بها جهاز الامن فى الاقصر حين تحرك عقب ما يزيد على ساعة من بدء الاعتداء الارهابى. ومن هنا سنجد أن هذا الفارق بين تلك اللغة الاعلامية المبالغ فيها والمهينة احيانا - وغير المفيدة ايضا - فى كسب ود الأجانب القادمين الى مصر - حتى قبل الحادث الارهابى - لاتتسق مع تلك «الشماعة» التى نعلق عليها كثيرا من أخطائنا والمتمثلة فى «مؤامرات» الخارج. وقد وجهت الحكومة المصرية فى نفس الوقت خطابا دعائيا يتحدث بسطحية شديدة عن الأمن والأمان فى مصر، وعن استمرار تدفق الرحلات السياحية ووضعت هذه اللغة أى سائح يخشى المجىء الى مصر فى صورة «المتآمر» أو المتأثر بدعاية مغرضة فمصر تحتاج الى لغة أكثر اتزانا واعتدادا بالنفس وايضا أكثر اتساقا فى تعاملها المستقبلى مع السياحة القادمة اليها.

فالسياحة كصناعة وكمقومات لن تتطور بتلك الحوارات الساذجة التى يجريها البعض مع الاجانب من أجل الحصول على «اعترافاتهم» بان مصر اجمل بلاد الدنيا واكثرها أمنا واستقرارا ولا تعرف أى نوع من المشكلات.

ورغم أن مصر تعد بالفعل واحدة من بلاد الدنيا الجميلة وهى أيضا تعرف رغم تلك الحوادث الارهابية المتفرقة قدرا كبيرا من الامن والاستقرار الا انها مثلها فى ذلك مثل بلاد أخرى أيضا جميلة وتعرف أيضا الامن والاستقرار.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١٠/١٩٩٧

ولعل اللافت للانتباه اننا من الصعب أن نجد فى كل بلدان العالم المتقدم بل وفى البلدان «العظمى» فى مجال السياحة كفرنسا وإسبانيا مثلا مثل هذا الحديث الذى يرى أن زيادة معدلات السياحة سيبدأ «بتحفيظه السياح أن تلك البلدان الجميلة هى الأجمل والاقوى والأحسن فى العالم»ورغم ان هناك كثيرا من المسئولين فى مصر وبعض الكتاب قد اشاروا بامانة الى حجم الكارثة التى حدثت واعتبروا ان اى اجتهادات لتجاوزها سيبدأ بتقديم توصيف دقيق وامين لما جرى الا انه تظل صورة المعالجة الاعلامية لما حدث يغلب عليها فى مجملها الطابع الشعارى المنسجم مع رسالة «الداخل» والبعيد تماما عن اللغة التى يفهمها اهل «الخارج» ومن هنا فاننا بحاجة الى «غربلة» تلك اللغة التى اعتدنا توجيهها للخارج وهذا فى الحقيقة لن يتم بخلق رد فعل «خاص» موجه للخارج ومنعزل عن تجديد خطاب «الداخل»، وبالتالى تنقصة الكفاءة والابتكار، إنما سنحتاج اساسا الى البدء فى «تجسير» تلك الفجوة الهائلة بين اليات عملنا «المحلى» وبين اليات عمل النظام العالمى الجديد - قيد الانشاء - الذى يجب الا نندمج فقط فيه انما أيضا أن نتفاعل معه بشكل نقدى.

وهذا فى الواقع لن يتم الا بكسر تلك «الازدواجية» فى التعامل مع الداخل والخارج من جهة، وأيضا فى نسج لغة جديدة اكثر ذكاء واتساقا مع النفس فى التعامل مع الخارج من جهة أخرى.

فإحدى المفارقات الأساسية فى الأداء السياسى المصرى تكمن فى تلك الرغبة المنطقية فى الاندماج فى هذا النظام العالمى بكل ما يفرضه علينا من تحديات، فى نفس الوقت الذى نصر فيه على مواجهته بمفاهيم وبلغة لا علاقة لها بما يقوله العالم المتقدم.

ومن هنا يكمن الخلل فى اداء الحكومة المصرية، والذى اوضحته طريقة التعامل مع حادث اجرامى كان ضحاياه من «الشمال» المتقدم. فحالة الجمود العام التى اصابت مؤسسات الدولة وهياكلها المختلفة وتلك الرغبة العميقة فى رفض التغيير السياسى والمهنى، بل ورفض التجديد من داخل النظام نفسه ومن قلب اختياراته السياسية كل ذلك قد ساعد على تغلغل تلك الحالة المعادية للعمل الجاد والابتكار، وأيضا على تفشى السلبية واللامبالاة فى البلاد. ومن هنا سيصبح اقالة المسئولين عن سقوط هذا العدد من الضحايا خطوة فى اتجاه اقالة شاملة للاهمال فى مصر وهذا لن يتم الا ببدء العمل لمواجهة التسيب والجمود والاهمال فى كل المؤسسات الصناعية والزراعية والادارية والاعلامية وبصرف النظر عن كون الضحايا من سياح العملة الصعبة او من المصريين الذين لا يعرفون إلا الجنية المصرى، او من بين الاثرياء أو الفقراء، فمواجهة هذه الامراض يجب ألا تحكمها سياسة «رد الفعل» انما يجب ان تقوم على خلق نسق قيم بديل يكرس قيم الديمقراطية والتنوع ويعطى الاولوية لمن هم اكثر كفاءة وأكثر قدرة على الانتاج والابداع لقيادة العمل المهنى - اساسا - والسياسى - ان أمكن -، وهذا لن يتم الا بتجديد الاطار السياسى الحالى سلميا من خلال التمسك بالشرعية والقانون، ورفض العنف والارهاب.

ومن هنا فان هذا «الخطاب السياحى» الذى يردده البعض متصورا انه يمكن خلق نهضة شاملة فى مصر بما فيها بالطبع قطاع السياحة بخلق لغة خاصة للخارج وأخرى الداخل، وأداء خاص بالأول واخر للثانى، و«جيتو» مغلق للأول «وعشش» منسية للثانى اثبتت الأيام استحالة نجاحه. فالتطوير الحقيقى الذى يجب أن تقدم عليه مصر سيبدأ من الاستفادة القصوى التى تعطيها لها طبيعتها السياحية وموقعها الجغرافى فى وسط العالم فى تحويل «ردود الفعل» الايجابية التى حدثت عقب الحادث الارهابى الى «فعل» حقيقى يطور اساسا من أوضاع الداخل. وهنا فقط يمكننا القول ان علاقتنا بالخارج و«بسياح الخارج» لن يهددها عمل ارهابى هنا او هناك، او استضافة احد اعرق ديمقراطيات العالم لارهابى واحد أو مائة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨/١٢/١٩٩٧

ما بعد مذبحة الأقصر

ماذا حدث وما العمل؟

ربما يكون من الضروري بعد أن هدأت - قليلا - الضجة الاعلامية حول مذبحة الاقصر ان يتم التفكير بصوت عال وعقل بارد في مجموعة من القضايا المهمة التي ارتبطت بها ونتجت عنها سعيا إلى التوصل لبعض المقترحات والتصورات التي قد يكون من شانها الحيلولة دون تكرار ذلك الحادث البشع، ويبدو ضروريا في ذلك المجال ان يمتد التفكير إلى ثلاثة مستويات من القضايا ذات الاولوية فيما يخص الحادث والتاثير على المستقبل وهي: حقيقة ما حدث في الاقصر وابعاده، ثم موقع ووزن الظاهرة العنفية والإرهابية حاليا في الحياة السياسية المصرية، واخيرا تصورات المعالجة المستقبلية، ولا شك ان المستويات الثلاثة مرتبطة اشد الارتباط بما يجعل مستحيلا القفز على البعض منها والاكتفاء بالبعض الاخر فبدون التعرض لها جميعا ولو في عجالة - سيظل هناك قصور ما يصعب تدارك عواقبه.

ضياء رشوان

وإذا كانت البداية بحقيقة ما حدث في الاقصر يوم الاثنين ١٧ نوفمبر وابعاده فالأرجح أنه لا يخرج إجمالا عن التصور التالي:

ان مرتكبي مذبحة الاقصر هم افراد إحدى المجموعات التابعة للجماعة الإسلامية الهاربة في الصعيد، والتي تعيش بداخل حالة سياسية - نفسية - دينية تتسم ببعض الخصائص ساهمت مجتمعة في وصولها إلى إرتكاب المذبحة بالصورة البشعة التي تمت بها، فمن ناحية تشعر تلك المجموعات أن قياداتها التاريخية قد خذلتها، وخانت القضية الإسلامية التي اجتمعوا عليها معهم بإطلاقهم مبادرتهم غير المشروطة لوقف العنف في ٥ يوليو الماضي، اي التخلي حسب رؤيتهم عن الوسيلة الوحيدة لمواجهة الدولة المصرية، من ناحية ثانية فإن الحصار الامني الشديد من جانب الأجهزة الامنية المصرية يضيق الخناق يوما بعد اخر على كل إمكانية لتحرك تلك المجموعات في جنوب مصر، من جهة ثالثة فإن تلك المجموعات نتيجة للعامل السابق تجد نفسها في حالة عزلة حقيقية عن بعض القيادات بالخارج والتي ترفض معها مبادرة وقف العنف نتيجة لتلك السمات الثلاث، فإن تلك المجموعات تجد نفسها اليوم في هذا الموقف المركب سياسيا ونفسيا ودينيا، وهو ما يدفعها إلى التورط في اعمال يائسة وشبه انتحارية على شاكلة مذبحة الاقصر.

ان العنف المجنون الذي ارتكبت به المذبحة والذي يخرج حتى عن تقاليد ممارسة العنف عند الجماعة الإسلامية ، إذ صح الحديث عن تقاليد في هذا السياق، يعود على الارجح إلى عاملين، الاول هو اليات الانشقاق والتمرد بداخل مثل تلك الجماعات كما يوضح التاريخ الاسلامي حيث كانت تتميز دائما بان الجماعات الاصغر المنشقة او المتمردة عن الجماعة الأم المتشددة بطبيعتها، تكون دوما اكثر ايغالا منها في التشدد والعنف، وربما تكون تلك الالية هي التي حكمت سلوك مجموعات الجماعة الاسلامية الهاربة الآن في الصعيد والتي ارتكبت احداها مذبحة الاقصر ويرتبط العامل الثاني بمفهوم الشهيد كما تفهمه تلك المجموعات، حيث أنه في ظل الوضعية المشار إليها والتي تعيشها تلك المجموعات الهاربة واقعيا ونفسيا يسيطر على افرادها شعور مؤكد بقرب حصولهم على مكانة الشهيد الرفيعة في النص والتاريخ، ومن ثم فهم يقدمون على اي فعل، ولو كان انتحاريا يتصورون أنه يقربهم منها بما في ذلك الايغال في القتل، وهو ما فعلوه في الاقصر أخيرا تحت اسم كتيبة الخراب والدمار، وفعلته قبل ذلك مجموعة أخرى اطلقت على نفسها كتيبة الرعب في ١٣ اكتوبر الماضي في أبوقرقاص وملوي بقتلها ٩ من رجال الشرطة واثنين من المواطنين بطريقة وحشية بعد تقييدهم بالحبال.

ان الحديث في ظل ذلك عن وجود تخطيط خارجي لمذبحة الاقصر سواء من أجهزة دول معادية او من بعض قيادات الجماعة في الخارج لا يبدو قائما على اية أسس حقيقية مقبولة ، فمن ناحية، من الواجب لدى النظر إلى تلك النوعية من الحوادث التفرقة بين مرتكبيها والمستفيدين منها، فليس ضروريا ان يكون الاثنان نفس الشخص او الجهة كما أنه من الممكن ان يكونا متطابقين، ولعل الخط بين الفاعلين والمستفيدين من تلك الحوادث هو الذي يوصل إلى البعض أن توقع مسئولية إسرائيل عن معظم أحداث العنف الاسلامي الكبرى في مصر، إلا ان ذلك التوقع لا يمكن سحبه على كل تلك الحوادث وبخاصة الحادث الأخير، على الرغم من وجود بعض الحوادث التي يمكن توقع وجود تلك الاصابع وراءها مثل حادث التحرير الأخير الذي وقع قبل شهرين في قلب القاهرة. اما عن قيادات الخارج، فيكفي للتعرف على عدم ضلوعها المباشر في مذبحة الاقصر التدقيق في بيان المسئولية الذي أعلنته بعد ساعات من وقوع المذبحة فهذا البيان ملئ بالأخطاء المعلوماتية الأولية الخاصة بالحادث بدءا من اسم الكتيبة التي نفذته مرورا بعدد المشاركين فيه والخسائر التي اصابتهم فيه انتهاء بالطريقة التي جرى بها ، يوضح ذلك التناقض، والغياب ان بعضا من قيادات الخارج قد سارعت بتبني الجماعة الاسلامية للمذبحة بهدف الاستفادة منها سياسيا في الضغط على الحكومة المصرية دون أن يكون لها دور حقيقي تفصيلي فيه فيما عدا الاوامر العامة التي تعطيها لعناصر الداخل بتوجيه ضربات موجعة للدولة المصرية تاركة لتلك العناصر جميع التفاصيل الأخرى.

موقع ووزن ظاهرة العنف والإرهاب

اما عن موقع ووزن الظاهرة العنفية والارهابية حاليا في الحياة السياسية المصرية فهو ايضا يمكن تصوره عبر النقاط التالية:

- ان هناك فوارق هائلة وحقيقية بين ما اصطلح على تسميته جماعات العنف او الإرهاب الإسلامية ، وبين ما شاع وصفها بجماعات الاسلام السياسي المعتدلة فالجماعات الأولى معيارها الوحيد للتمييز بين الافراد والمجتمعات والدول هو الكفر او الايمان، والناس جميعا لديها إما مسلمون أو غير مسلمين وبناء على ذلك فإنها ترفض المشاركة في اي نظام سياسي قائم اليوم في اي بلد من البلدان باعتباره كافرا في نظرها وتسعى في معظمها لأن منها من ينبذ العنف والمجتمع معا ويهجرهما بدلا من ذلك عن طريق الوسائل العنيفة إلى تاسيس ما تعتقد انه الدولة والمجتمع الاسلاميان، اما النوعية الثانية من الجماعات فهي تركز على مقاصد الشريعة الإسلامية وما يمكن ان يؤدي إليه تطبيقها من فوائد للأفراد والمجتمعات والدول وليس على معتقدهم او حقيقة ايمانهم وهي بذلك لا تميز بينهم على اساس كونهم مسلمين او غير مسلمين، وبذلك فإن تلك الجماعات لا تسحب الشرعية الدينية من المجتمعات او نظم الحكم القائمة اليوم، حيث ترى أن ما ينقصها هو التطبيق الكامل لقواعد الشريعة الإسلامية ، ومن ثم فهي تقبل بدون تحفظ فيما عدا التحفظات التي قد تطرح مثلها الحركات السياسية الأخرى غير الدينية المشاركة في اللعبة السياسية والانتخابية في مختلف البلدان التي توجد فيها ، ويشير التاريخ المصري المعاصر والواقع الراهن إلى أن النوعية الثانية من الجماعات ظلت دائما هي الاكبر والأكثر تاثيرا بالمقارنة بالنوعية الاولى التي يزداد انتشارها في ظل غياب الجماعات الثانية.

- أنه حتى ما قبل مذبحة الاقصر كان الظن يتجه إلى أن اكبر جماعات العنف الاسلامي ، اي الجماعة الإسلامية تشكل جسدا واحدا متجانسا يتحرك ضمن فكر موحد واستراتيجية واحدة، إلا أن تداعيات الأقصر وما كشفت عنه تشير إلى أن تلك الجماعة تعرف الان بداخلها اربعة تيارات على الأقل بينها خلافات وتباينات حقيقية، فهناك اولا تيار القيادات المؤسسة للجماعة ومن يتبعونهم وهم الداعون إلى مبادرة الوقف النهائي وغير المشروط لعنف الجماعة التي اعلنوها في ٥ يوليو الماضي، وهم من المعارضين لاية عمليات عنفية خاصة ضد السائحين والأقباط الذين تعهدوا لهم بالامان في بيان لهم

تال على اعلان المبادرة، وهناك ثانيا قادة الجماعة فى الخارج الذين يعارض معظمهم تلك المبادرة ويسعون إلى ربطها ببعض الشروط كتلك التى أعلنوها فى بيان الهدنة الذى طرحوه بعد المذبحة باربعة أيام،وهم من المؤيدين للقيام ببعض العمليات العنيفة من وقت لآخر لتحسين وضعهم فيما يتصورون انه تفاوض محتمل بينهم وبين الدولة المصرية، وهو ما دفعهم على الأرجح لتبنى مذبحة الأقصر، وهناك ثالثا تيار أصغر بين قيادات الخارج يميل إلى وقف عمليات العنف ويدين بوضوح مذبحة الأقصر ويقترب شيئا فشيئا من التيار الاول، وهناك أخيرا تلك العناصر والمجموعات الهارية فى الوضعية المشار اليها سابقا وهى تتركز فى بعض مناطق محافظات المنيا واسيوط وقنا وسوهاج التى ترفض مبادرة وقف العنف او لا تعلم كثيرا عنها وعن تفاصيلها وتقوم بترتيب وتنفيذ عمليات العنف بمبادرات وقرارات ذاتية منها ضمن التوجيه العام القادم من بعض قيادات الخارج.

حول المعالجة.

تصعب المغامرة باقتراح ملامح عامة للمعالجة المستقبلية بدون النظر إلى المستويين السابقين ومن ثم تبدو تلك ملامح مرتبطة بهما بصورة مباشرة.

على المدى القصير يبدو ضروريا عدم الاستسلام للتحليلات السهلة المريحة التى يرمى بعضها كل المسئولية على الخارج قيادات هارية او دول معادية ويتعامل بعضها الاخر مع الظاهرة الإسلامية والعنفية باعتبارهما ظاهرة واحدة لا تمايزات بداخلها : إن الانطلاق من تصور مختلف يرى الواقع الحقيقى لانقسام الظاهرة الاسلامية ما بين تيار عنفا دينى واخر سياسى معتدل ويعى الانقسامات الحالية الكبيرة فى صفوف الجماعة الاسلامية سيكون كفيلا ليس فقط بتوجيه الجهود الأمنية نحو الطريق الصحيح ، بل وأيضا سيوفر فاقدا كبيرا من تلك الجهود يذهب فى الاتجاه الخاطئ.

على المدى القصير ايضا هناك ضرورة ملحة للاستفادة من الانقسام الحالي فى صفوف الجماعة الاسلامية بما يقوى من تيار اللاعنف والتوجه نحو العمل السياسى السلمي، وهنا يمكن الحديث عن دفع وتشجيع قادة الجماعة التاريخيين بتطوير مبادرتهم غير المشروطة للوقف النهائي للعنف وإدانتهم الحاسمة لأى ممارسة عنفية وفى المقدمة مذبحة الأقصر ان صدور ذلك من هؤلاء القادة بما لهم من وزن ثقيل فى صفوف جماعات العنف الاسلامية سوف يفقد المجموعات الهارية وبعض قادة الخارج كثيرا من الحجج النظرية العملية التى يستندون إليها لمواصلة عملياتهم العنيفة كذلك فإن صدور مثل ذلك التأكيد سوف يشيع قدرا من الخلخلة النظرية والتنظيمية والسياسية ما بين قادة الخارج وبين العناصر والمجموعات الهارية فى الداخل والتى تمارس العنف والتى تتميز بصغر السن وقلة الخبرة الفكرية والتنظيمية ، الأمر الذى يجعلها بحاجة دائمة إلى سند اكثر خبرة وسنا وهو ما يتوافر فى القادة التاريخيين الموجودين الان فى السجون.

على المديين القصير والمتوسط فإن هناك ضرورة ضمن إعادة النظر الشاملة فى الساسات الامنية ان يتم الفصل بين أجهزة الضبط والتحرى الأمنى وبين اجهزة التحليل والتوثيق حتى يمكن الوصول الى نتائج اكثر دقة. بعيدا عن ضغوط العمل المباشر اليومى التى تؤثر كثيرا على دقة التحليل والتوثيق وما يترتب عليهما من نتائج عملية وفى هذا السياق فإن هناك ضرورة لاعادة دراسة الحركة الإسلامية ككل وجماعاتها العنيفة بصفة خاصة بالاعتماد على الوثائق والوقائع الحقيقية وليس على الصور الشائعة عنها بين العامة او المثقفين او اجهزة الأمن، كذلك فإن بعض المناطق التى يتركز فيها العنف مثل الصعيد تحتاج ايضا إلى دراسة جديدة أكثر عمقا لا تتوقف عند الانطباعات الأولية وتبحث فى المكونات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لظاهرة العنف هناك. ومن المهم فى هذا الاطار الا يتم الانطلاق فى تلك الدراسة من الفرضية الخاطئة القائلة بان الصعيد كله يمثل كتلة واحدة متجانسة ذات خصائص مشتركة حيث أن الواقع يؤكد وجود تمايزات وتنويعات اساسية بداخل هذا الصعيد.

على المدى المتوسط فإن المقترحات الكثيرة التى حفلت بها الصحافة المصرية بعد مذبحة الأقصر حول التطوير الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمناطق المحرومة وفى مقدمتها الصعيد تبدو مفيدة ومهمة وبحاجة إلى البدء الفورى فى تحويلها إلى سياسات فعلية وارتباطا بذلك ، فعلى الصعيد السياسى فإن المطالبات العديدة بعد الأقصر بإجراء مزيد من الانفتاح والتغيير السياسى والاعلامى والثقافى تبدو شديدة الحيوية ولا يمكن توقع تراجع الظاهرة العنيفة بدونها.

فى هذا السياق فإن هناك ضرورة قصوى للسعى الجدى إلى ابداع صيغة اوسع للمشاركة السياسية الشرعية فى البلاد على قاعدة إنشاء الاحزاب بما يضمن دمج النوعية الثانية من جماعات الحركة الاسلامية فى اطار اللعبة السياسية الشرعية، وتقوم تلك الضرورة على اساس الوجود التاريخى الحقيقى لتلك الجماعات فى التاريخ السياسى المصرى الحديث ومشاركتها فيه بصورة فعالة ، الأمر الذى انشا لها عديدا من الانصار وشرعية تاريخية لا شك فيها كما تقوم تلك الضرورة على ما قد يؤدى إليه إعطاء الوجود الحزبى الشرعى لتلك الجماعات من تجفيف لكثير من منابع التشدد التى تتغذى منها النوعية الأولى من الجماعات ذات الطبيعة الدينية والعنيفة. وربما تاتى تلك الضرورة أخيرا من حاجة عملية لتوريط جماعات النوعية الثانية فى تفاصيل السياسة العملية والاقلاع عن اصدار المطالب او الاحكام ذات الطبيعة المثالية بما قد يساعد إما على إضفاء مزيد من الواقعية على ادائها او الاستفادة مما قد يكون لديها من برامج او مقترحات عملية تساعد فى تنمية اوطاننا واستقرارها.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١٢/١٩٩٧

سياسة خارجية

تقرير الحالة الإرهابية

خالد محمد سيد، مراكبى مصرى من اسوان عمره ٢٤ عاما، انتحر فى مركبه لفشله فى سداد ديونه، بسبب توقف حركة السياحة، بعد مذبحة الاقصر التى نفذها الإرهابيون «المتاسلمون» وراح ضحيتها ٥٨ سائحا.. ذلك الخبر نشرته امس الصحف المصرية، التى تضمنت فى الوقت ذاته مقالات لكتاب تدعو إلى الحوار «او المصالحة» مع الجماعات «الاصولية» بدعوى انها تعبر عن تيار سياسى!

لقد رصد تقرير وزارة الخارجية الامريكية عن الإرهاب، الصادر اخيرا، عدة مؤشرات عن حالة الإرهاب فى العالم. واول تلك المؤشرات، هو انخفاض عمليات الإرهاب عام ١٩٩٦ إلى ٢٩٦ عملية، مقابل ٥٥٦ حالة عام ١٩٨٧. والمؤشر الثانى، هو اتساع رقعة انتشار الإرهاب، بمعنى انه اصبح عالميا وليس اقليميا. والمؤشر الثالث، والأكثر خطورة، ان عمليات الإرهاب اصبحت تستهدف القتل الجماعى، اى قتل اكبر عدد من الضحايا، لدرجة استخدام الاسلحة البيولوجية والكيميائية «كما حدث فى مترو انفاق طوكيو». والمؤشر الرابع هو استخدام الإرهابيين لشبكة الاتصالات الالكترونية العالمية وصولا إلى «الانترنت». اما المؤشر الاخير، فهو ارتباط الإرهاب بالدين. فالذى اغتال رئيس الوزراء الإسرائيلى الاسبق اسحق رابين، كان يهوديا متطرفا. والذين قاموا بتفجير اوكلاهوما متطرفون يدعون سمو المسيحيين البيض، والذين استخدموا الغاز السام فى مترو طوكيو، ينتمون إلى جماعة «اوم شين ريكيو» الدينية، والذين ادينوا فى تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك ينتمون إلى جماعات اصولية إسلامية. وهكذا، فإن الموجة الاخيرة للإرهاب العالمى، هى موجة الإرهاب الذى يلتحف بالدين، اى دين، وليس الدين الإسلامى فقط. غير ان الإرهاب المرتبط بالدين، هو اكثر اشكال الإرهاب عنفا ودموية وضحايا «كما حدث فى مجزرة الاقصر، ومجازر الجزائر، واوكلاهوما وطوكيو». فالجماعات الدينية تعتبر الإرهاب عملا مقدسا «للجهاد او الخلاص»، وتعتقد ان الإرهاب فى حد ذاته غاية «قصاص»، كما ان تلك الجماعات تكفر المجتمعات الموجودة فيها «إسلامية او مسيحية» ولا تعتبر نفسها جزءا منها، وبالتالى فإن الحوار او المصالحة مع تلك الجماعات لن يدمجها فى المجتمع، لانه فى نظرها مجتمع كافر، والعنف عندها مقدس وغاية نهائية. كما انها ترفض المشاركة فى «اللعبة السياسية» اصلا، لانها تطمع فى الاستيلاء على السلطة بالعنف.

لقد وصل خلط الأوراق عندنا، إلى مطالبة البعض بالسماح للإرهابيين «المتاسلمين» بانشاء احزاب، وادخالهم الحلبة الديمقراطية، لتجديد دماء النظام السياسى.. إن الاحزاب والديمقراطية لمن يؤمنون بالديمقراطية لا العنف. وتجديد الدماء يكون من خلال توسيع قاعدة المشاركة فى السلطة والثروة لاجيال جديدة من المؤمنين بان تكون مصر مكان سعادتنا اجمعين نبنيها بالحرية والفكر والمصنع، كما قال رفاعة الطهطاوى..

رضا هلال



مع حصاد الأيام

المؤامرة مستمرة وديمومة الصراع

د. حكمت أبو زيد

حتي لا نظل دائما في موقف الدفاع، ونستمر في جلد انفسنا، معذبي الضمير علي جناية ارتكبتها فئة قليلة جدا، وحتي لا ينقطع سيل الكتابة والتحليل والتفسير الذي بدأ منذ ١٧ نوفمبر حتي اليوم، وحتي لا تتنافس وكالات الانباء الخارجية فى قذفنا بالحجارة وكاننا ارتكبنا جرما لن يمحى اثره إلي ما شاء الله، أريد في مقالتي هذه أن أطرح رؤية تختلف عن وجهة نظرهم حين يتناولون مذبحة الدير البحري بالاقصر.

في البداية لنتفق معا علي أن ما حدث هو ظاهرة عامة، تنتشر في جهات كثيرة من العالم، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، وربما ما يميز هذه الحادثة إنها صوبت ضد سياح ابرياء جاءوا لزيارة الأماكن الأثرية ذات الشهرة العالمية، وإنها اتسمت بالكثير من القسوة واللا إنسانية، وعلي سبيل المثال «الجمهورية العربية اليمنية» تكررت حوادث اختطاف السياح لمدد قد تقصر او تطول، إلي أن تتدخل الحكومة فيفرج عنهم بعد ان تستجيب لمطالب بعض القبائل اليمنية، ثم لانزال نتذكر كيف احتجز الثوار «الإيرانيون» الرهائن الأمريكيين من موظفي السفارة الأمريكية ولمدة أكثر من عامين ونصف العام منذ قيام الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، وفي لبنان، قتل اكثر من ٢٥٨ من الجنود المارينز الامريكيين بعملية انتحارية، كذلك قتل الجنود الأمريكيون في الرياض وفي الخبر بالمملكة السعودية، وفي الجزائر قتلت سبع راهبات فرنسيات كن يقطن ديرا هناك، كما قتل بعض العمال الفرنسيين العاملين في صناعة النفط، ثم مانزال نتذكر كيف احتجز الثوار «اليوروفيين» ضيوف السفير الياباني الذين كانوا يحتفلون بمناسبة رسمية، ثم احداث ثوار إيتا في الباسك، والجيش الجمهوري الايرلندي، واعضاء حزب النازي الجديد وهم الذين يعرفون بذوي الرؤوس الحليقة، حاصروا السيدات التركيات المسلمات وأشعلوا النار في منازلهن، وفي فرنسا حيث درج «جان ماري لوبين» زعيم الجبهة الوطنية اليمينية بفرنسا علي التنديد بالمهاجرين وكم من الصبية والشبان المغاربة والجزائريين قتلوا وعذبوا ومثل بهم، وكلنا يذكر كيف استطاع الجيش الاحمر الياباني المعروف ببدرماينهوف تفجير اماكن بفرنسا والمانيا، وكم كان لهم من الضحايا، وكيف اشتركوا مع الفدائيين الفلسطينيين في الإغارة علي مطار اللد. وفي العام الماضي اطلقت قنابل الغاز السام (السارين) في مترو الانفاق بطوكيو، كما سجل تاريخ الحضارات والأديان كيف انتشرت التجمعات السكنية المستقلة المسلحة في عدة مناطق نائية من الولايات المتحدة، وفي كوريا ظهرت موجات من المعتقدات الروحانية غير التقليدية فسلكت مسالك، المافيا التى تستولي علي الأحوال بكل الحيل كالمعتقدات غير المألوفة ثم نحن نذكر جماعة «ديفيد كوش» في الولايات المتحدة الذي انتحر مع جماعته وعددها الثمانون، وهناك جماعة اخري انتشرت بين سويسرا وكندا وانتحر اعضاؤها في نفس الوقت علي الرغم من بعد المسافات التي تفصل بين الفصيلتين، وهل مازلتم تتذكرون «تيموثي» الذي فجر المبني الحكومي في «اوكلاهوما» في اثناء اوليمبياد كرة القدم وكيف سارع «جهازا المخابرات المركزية والفيدرالية» في اتهام بعض الارهابيين القادمين من الشرق الأوسط، وإن كان تعليق كلينتون علي الاتهام بعدم التسرع حتي تثبت التهمة في التحقيقات.. هكذا تنفس العرب المهاجرون الصعداء، لان حادثة تفجير المركز التجاري بنيويورك لاتزال ماثلة في الاذهان.

لقد اردت أن استعين بالعديد من الامثلة التي توضح ان ظاهرة الارهاب المتسمة بالعنف منتشرة في جميع انحاء العالم وإن كان الاختلاف فيما بينها من حيث درجة العدوان والتدمير كذلك اشير إلي معني اساسي يفسر هذه الظاهرة وخاصة في اثناء الازمات التي يمكن أن نطلق عليه اسم «اللحظة الحرجة» وهي لحظة تدفع الانسان دفعا إلي الانقلاب علي القيم، بل علي نفسه وعلي الآخرين، وكثيرا ما تأخذ الصورة المفاجئة، وتبتعد كثيرا عن العقلانية والحكمة وقد تؤدي بالانسان إلي مغامرة غير محسوبة النتائج، وكثيرا ما يبدو كأنه مسلوب العقل والإرادة، ومندفع إلي حد تدمير نفسه وتدمير الآخرين، وقد يستيقظ بعد تحطيم كل شيء، فإذا بنوبة ندم تنتابه حتي اذا راحت السكرة عاد إلي صوابه، ولات ينفع الندم.

وحتى نستكمل خريطة ظاهرة الارهاب لابد من أن نستعين بلمحة من افعال أساتذة العالم الذين سبقوا كل من اشرنا إليهم سالفا في تعليم البشرية صنعة الارهاب.

عشية يوم ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ يوم وقعت المجزرة يسارع كل من عزرا وايزمان - رئيس الكيان الصهيوني، وبنيامين نتنياهو - رئيس وزرائه - ببرقيتي عزاء، يعزيان الرئيس مبارك ويرجوانه في أن يتعاونوا علي القضاء علي الارهاب. وليس هذا القول بالشيء المجهول اذ طالما تكرر في كثير من المناسبات وهما يقصدان ولا شك أحداث المقاومة بالأرض المحتلة. تلك التي يعنيان بها حركتي «حماس والجهاد» سواء في الضفة الغربية وغزة أو جنوب لبنان، وهو ما يشير إلي الخلط الواضح بين المفاهيم وكل ما تفعله قوات الاحتلال من قهر واذلال ومن اعتقالات وإقامة مستوطنات علي أرض مغتصبة من اصحابها ومن ترويع للسكان ومن محارق للقري وتفريغ من السكان ومن تصفية جسدية وطرد لما وراء الحدود واغلاق أبواب العودة أمام اللاجئين، واعتقال فلسطينيين وفلسطينيات، والذين قدروا بما يزيد علي ثلاثة الاف وثمانمائة معتقل، والكثير منهم يعتقلون إداريا ودون محاكمة، ويظلون هكذا إلي ما شاء الله، كيف ومتي بدأوا هذه الصناعة الرهيبة التي اشك في انها الميكروب الأصلي الذي نما واينع فانتقل الفيروس إلي الآخرين منذ التاريخ القديم - فهم الذين كانوا الاوائل الذين ابتدعوا كيف تؤسس التنظيمات السرية، والجاسوسية ويروي التاريخ كيف تآمروا علي الحاكم الروماني في فلسطين، وكيف ذبحوا الكنعانيين حتي يحتل الأرض كما يحدث دائما.

وفي التاريخ المعاصر انشأت ما تسمي بالوكالة اليهودية جهازا خاصا وظيفته التجسس سنة ١٩٢٠ واصبحت له فروع في جميع الدول العربية والاوربية،. ثم تحول هذا الجهاز لمنظمة ارهابية مستقلة يرأسها بن جوريون سنة ١٩٣٧، ثم تحولت الي جهاز رسمي وهو الموساد بعد تأسيس الدولة.

وكما قتلوا الحاكم الروماني وأحرقوا فندق داود إبان الانتداب البريطاني، واحرقوا قيادات الجيش، وكما فعلوا مع اللورد «موين» في القاهرة «داج همرشيلد» والخط طويل لا ينتهي. فلنأخذ بعض الامثلة للقيادات الفلسطينية داخل وخارج الأرض المحتلة فتتبعوا الفلسطينيين حتي ملجأهم في تونس، فكانت مذبحة الشط وكانت سلسلة اغتيالات: خليل الوزير (ابوجهاد) ابو الهول وابو اياد، الأول كان المسئول عن بداية الانتفاضة سنة ١٩٨٧ كما كانت محاولته التي فشلت لمفاعل ديمونة الذري، وبدأت الاغتيالات في لبنان وفي أهم شارع بها وهو فردان فقتلوا كمال ناصر وكمال عدوان وآخر هؤلاء كانت محاولة اغتيال المناضل خالد مشعل في عمان عاصمة الأردن.

وهم أكثر العالم كذبا واختلاقا وتلفيقا من ذلك عميل الموساد «يهود اجيل» الذي كاد يشعل الحرب بين سوريا وإسرائيل وايضا ما قدمه «نتنياهو» «لكلينتون» من معلومات كاذبة مختلقة تدعي امتلاك «العراق» لقدرات نووية خارقة، وكذلك بالنسبة لإيران.

وبعد...

كم من الجرائم التي الصقت وارتكبت باسم الدين والعقيدة، فهل من سبيل للخروج من هذا المأزق؟!.. وإلى لقاء.



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/١٢/١٩٩٧

من يشعل نار الفتنة فى قنا

النائب عبد الفتاح دنقل ينفى التدخل للإفراج عن الإرهابيين الثلاثة

عبد الفتاح دنقل
عضو مجلس الشورى

حكماء وقيادات العرب والأشراف مطالبون بالتدخل لاحتواء الفتنة



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥/١٢/١٩٩٧

كان يوم الثلاثاء الماضي .. يوما مشهودا في تاريخ محافظة قنا ففي ساعات الصباح الباكر .. وبينما كان قطار الصحافة يفرغ حمولته من صحف الصباح .. توقف كل أهالي المحافظة عند خبر نشرته إحدى الصحف الحزبية خبيثة الصدور .. الخبر يقول باختصار «نائب قنا أخرج الإرهابيين من السجن ليقتلوا السياح في الأقصر» كان العنوان الذي اختارته الصحيفة بالغ الإثارة .. فمنذ مقتل السياح في الدير البحري .. ولاحديث في قنا سوى عن الجريمة البشعة التي خربت الديار .. وقطعت الأرزاق .. ووقفت الحال .. وحولت الوف الشباب من أبناء قنا إلى جيش من العاطلين.

ومازاد الطين بلة أن الأخبار التي تكشفت بعد ذلك أكدت أن ثلاثة من الإرهابيين هم من محافظة قنا .. وبالتحديد من مركز قفط لم يكد أهالي قنا يتجاوزون تلك المفاجأة التي أذهلتهم .. حتى فاجأهم الخبر المثير الذي سقط عليهم كالصاعقة يوم الثلاثاء الماضي .. وأصبح منذ ذلك اليوم .. وحتى هذه اللحظات .. ولفترة قادمة حديث الناس في البيوت والدواوين والشوارع والنوادي والمصالح الحكومية.

ليست المشكلة في خبر ينشر .. سواء أكان صدقا أم كذبا .. ولكن الطامة الكبرى في عدم إدراك البعض لخطورة الكلمة .. مجرد الكلمة في قنا .. إذا ماتجاوزت هذه الكلمة الخطوط الحمراء .. ودخلت إلى حقول الألغام [illegible]

والنفوس المتأهبة .. وانتشار مساحة هائلة من عدم الوعي .. كل ذلك كفيل بإشعال الفتيل في لحظات .. وإثارة نار الفتنة التي لاتبقي .. ولاتذر.

والغريب أن الصحيفة المذكورة خاضت في حقل الألغام بعد أن تجاوزت كل الخطوط الحمراء .. ووضعت دون أن تدري مجتمع قنا بقبائله وعشائره عند حافة الإنفجار.

كان الخبر المنشور يحوي كلاما خطيرا .. فقد جاء فيه أن هناك مذكرة أمام الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء مقدمة من ثلاثة نواب عن دائرة قفط وهم الدكتور محمود مصطفى ومحمود الغزالي وإسماعيل الأحمر .. يتهمون فيها زميلهم عبد الفتاح دنقل عضو مجلس الشورى عن نفس الدائرة «دائرة قفط» بمحافظة قنا بالتوسط للافراج عن ثلاثة من الارهابيين كانوا معتقلين لخطورتهم على الأمن العام وكل منهم مسجل «إرهابي خطر».

ومضى الخبر يقول أن عبد الفتاح دنقل عضو مجلس الشورى لجأ إلى شقيقه المقدم عبد الباسط دنقل وهو من قيادات مباحث أمن الدولة في محافظة قنا وطلب منه الافراج عن الإرهابيين الثلاثة حتى يضمن أصوات أفراد أسرهم في انتخابات مجلس الشورى القادمة .. وأنه تم الافراج فعلا عن الارهابيين الثلاثة .. وهم نفس الإرهابيين الذين ارتكبوا مع ثلاثة ارهابيين أخرين مذبحة الأقصر التي وقعت يوم الاثنين ١٧ من نوفمبر الماضي، وراح ضحيتها أكثر من ٦٠ شهيدا من السائحين والمصريين .. ولقي الإرهابيون الثلاثة مصرعهم.

وذكر الخبر أن د. كمال الجنزوري - رئيس مجلس الوزراء - اهتم بمذكرة النواب الثلاثة وأجرى اتصالا فوريا باللواء حبيب العادلي - وزير الداخلية - طالبا موافاته ببيانات كاملة عن تاريخ اعتقال الإرهابيين الثلاثة وسببه والملابسات التي تم فيها الافراج عنهم وتاريخه.

وأضافت الصحيفة .. أنها علمت أن النواب الثلاثة سبق أن تقدموا بمذكرة إلى اللواء حسن الألفي - وزير الداخلية السابق - نبهوه فيها إلى خطورة الافراج عن هؤلاء الإرهابيين الثلاثة بالذات لماضيهم العريق في الإرهاب .. ولكن اللواء الألفي لم يلتفت إليهم .. وعاد النواب الثلاثة مرة أخرى .. ونبهوا وزير الداخلية السابق .. ولكن أيضا دون جدوى.

واختتمت الصحيفة خبرها بمعلومة أخرى تقول أن عبد الفتاح «دنجل» وليس «دنقل» عضو مجلس الشورى قد حصل على قرض من بنك التنمية والائتمان الزراعي في قنا بضمان والد أحد الإرهابيين الثلاثة الذين توسط للافراج عنهم.

انتهى الخبر الذي نشرته الصحيفة .. وقبيل الانتقال إلى خطورته نشير إلى مسألة شكلية وهي أن اسم «دنقل» الذي ذكر ٤ مرات في الخبر .. كتب باسم «دنجل».. وهو ما قد يشير إلى أن الخبر تم املاؤه بالتليفون .. واختلط على متلقيه التفرقة بين حرفي «ق» و«ج».. فلو كان الخبر نقل عن مذكرة لكتب اسم «دنقل» بالشكل الصحيح.

وإذا كان الخبر المنشور في الصحيفة قد احتوى على كلام خطير .. فإن الأكثر خطورة هو مضمونه وأهدافه .. فالنواب الثلاثة الذين حمل الخبر أسماءهم كمقدمين للمذكرة من بينهم اثنان من قبيلة «الأشراف» وهما د. محمود مصطفى وإسماعيل الأحمر .. أما النائب الذي قدمت ضده المذكرة فهو من قبيلة «العرب» وهناك منازعات انتخابية مستمرة بينهم .. صحيح أنها هادئة الآن نظرا لسعة أفق وحرص القيادات من الجانبين لتهدئة الأوضاع في قنا حتى يعم الأمن والاستقرار ربوع المدينة .. إلا أن نشر مثل هذه الأخبار يمكن أن يفتح جروحا - حمدنا الله - أنها اندملت منذ زمن بعيد .. وندعو الله أن يجنب قنا وشعبها بكل قبائلها أية توترات لن تكون في صالح أحد.

المهم في الأمر أن الخبر سقط كالسهم على رؤوس الناس .. وانطلق الآلاف يتساءلون عن صحة ما نشر من عدمه .. سرت حالة من الغضب في النفوس .. ولم تجد حتى اللحظة إجابة شافية.

ومن هنا رحنا في «الأسبوع» نبحث الأمر برؤية هادئة ومتزنة بحثا عن حقيقة ماجرى .. غير مستهدفين الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك .. فالكل في قنا أهلنا وناسنا بمختلف فئاتهم وقبائلهم وتجمعاتهم .. آملين فقط أن نتوصل الى الحقيقة .. وليس غيرها.

كان تكليفنا لمراسلينا في قنا أن يسألوا النواب الثلاثة أولا الذين ذكر أن المذكرة قدمت بأسمائهم.. جاء بعض الوسطاء ليعلنوا براءة النواب الثلاثة مما نسب إليهم .. وأقسموا أنهم لم يقدموا مثل هذه المذكرة .. وأنهم لم يطالعوا تفاصيلها إلا في الخبر الذي نشرته الصحيفة .. غير أن الأمر المثير أن النواب الثلاثة حين توجهت إليهم «الأسبوع» للحصول على نفي على ألسنتهم رفضوا جميعا إثبات أو نفي مانشر .. وحذروا من الزج بأسمائهم في هذا الموضوع .. وقد فشلت جميع محاولاتنا في الحصول على إجابة شافية من النواب الثلاثة.

توجهت «الأسبوع» الى النائب عبد الفتاح دنقل المستهدف من المذكرة «لمواجهته بما نشر .. وسؤاله عن الحقيقة .. كان النائب منفعلا .. وثائرا .. غير مصدق أن يزج باسمه في حكاية «مفبركة» من أولها لآخرها .. بادرناه بأسئلتنا . وتحدثنا معه بصراحة .. فكان هذا الحوار :-

■ بداية ما حقيقة توسطك لدى جهات الأمن للافراج عن الإرهابيين الثلاثة من قبل؟

■■ أعتقد أن إجابة هذا السؤال لدى أجهزة الأمن نفسها فهل يعقل لنائب عرف عنه مكافحته للإرهاب وبشهادة رجال الأمن أن يتوسط للافراج عن عناصر من شأنها تكدير أمن وسلم المجتمع وعموما المفاجأة في ذلك والتي لايعلمها من حاولوا الطعن في نزاهتي إذا صدقت المذكرة أن الارهابيين الثلاثة وطبقا لبيان وزارة الداخلية وما نشر بالصحف لم يكن لهم نشاط سابق ولم يتم اعتقالهم بل هم خلايا جديدة تم استقطابها وتجنيدها في أسيوط بعيدا عن أسرهم.

■ هل حصلتم على قرض من أحد البنوك بضمان والد أحد الإرهابيين الثلاثة كما جاء بالمذكرة؟

■■ دعنا نتحدث بعيدا عن العواطف وليكن حديثنا بالمستندات الرسمية وليس بالمنشورات الوهمية. ومن يريد أن يستجلي حقيقة الأمر فعليه بالتوجه الى فرع من فروع بنك التنمية وسيعرف أن حيازة النائب عبد الفتاح دنقل ٨٥ فدانا بالميراث عن جدي ووالدي وماقمت بشرائه وبعقود رسمية دامغة ومسجلة فهل أحتاج بعد ذلك الى ضامن. وثروة عائلتي وتاريخها معلومة للجميع وكذا مركزها الاجتماعي بدءا من جدي المرحوم أحمد دنقل عمدة قرية القلعة منذ عام ١٨٩٥ ووالدي حسن دنقل العمدة لنفس القرية من عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٦١ وكذا عمي أبو الوفا دنقل عضو مجلسي الأمة والشيوخ وابن شقيقي أحمد دنقل نائب الشورى.

■ تشير المذكرة المزعومة أيضا الى سعيك للافراج عن المتهمين الثلاثة لكسب أصوات عائلاتهم في الانتخابات؟

■■ ذكرت من قبل أن الافراج عن الارهابيين الثلاثة كلام عار من الحقيقة بدليل أنهم لم يكن لهم نشاط سابق ولم يسبق اعتقالهم اذا فلا داعي لوساطتي أنا أو غيري أما مسألة كسب أصوات عائلاتهم في الانتخابات فأي انتخابات يتحدثون عنها.

لقد شرفني أبناء الدائرة على امتدادها والبالغ عددهم أكثر من ١٠٠ ألف نسمة بانتخابي عدة مرات وآخرها بالتزكية دون تربيطات أو تعليق لافتات وكانت السابقة الأولى من نوعها في محافظة قنا حيث تجرى انتخابات في المحافظة بأكملها من اسنا وحتى أبو تشت فيما عداي أنا بمفردي حيث تنتهي دورتي الانتخابية في عام ٢٠٠١ لذا لاعلاقة لي بما يسمى كسب أصوات على الأقل في التوقيت الحالي.

■ هل تعتقد أن النواب الثلاثة قاموا بالفعل بتقديم مذكرة لرئيس مجلس الوزراء بما تحمله من اتهامات خطيرة؟

■■ يسأل في ذلك النواب أنفسهم والصحيفة التي نشرت الخبر ولست أنا وعموما اذا كان هناك مذكرة مقدمة بالفعل فإنني أثبت عكس هذا الهراء بالأدلة والبراهين التي لاتقبل مجالا للشك.

أما اذا لم يكن هناك مذكرة أو لم يوقعوا عليها فعليهم إثبات ذلك بجميع الطرق والصحيفة كان يجب عليها أن تتحرى الدقة قبل نشر أية موضوعات بهدف الاثارة في جو تحكمه صراعات قبلية وإلا تكون الصحف منبرا لترويج الشائعات المغرضة لأنه إذا فتح المجال للتنابز عبر صفحات الصحف فالجميع خاسر.

■ مارد فعل رجل الشارع حول مانشر وهل تم استنكار ما نشر بالصحيفة؟

■■ القضية ليست قضية رجل الشارع لأننا كأبناء دائرة واحدة جميعنا يعلم حقيقة الأمر تماما فلست في احتياج الدفاع عن نفسي أمامهم ولعل



المصدر : الأسبـــــــوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/١٢/١٩٩٧

حديثهم الآن ليس البحث عن اجابة شافية للاتهامات الموجهة لانهم أعلم بها من غيرهم ولكن حديثهم كيف وصل الامر الى هذا التدني الشديد الذى وصل الى حد الدفع بمثل هذه المذكرة المسمومة وفي مثل هذا التوقيت ونحن نعتصر الما على مأساة مذبحة الاقصر واستغلالها بهذه الصورة الدنيئة . اما مسألة استنكار مانشرته الصحيفة من عدمه فاسأل رجل الشارع ولا تسألني انا والتوجه إلى المجالس المحلية بجميع مستوياتها والتى اجتمعت فى جلسات طارئة تستنكر ماجاء بالصحيفة وانظر اللافتات التى ملأت الشوارع تستنكر الإرهاب وتستنكر هذا الحادث المفجع للصيد فى الماء العكر واستغلال هذا الجرح الغائر فى صدر الوطن المتاجرة وتصفية الحسابات الشخصية.

■ ماتفسيركم لما جاء بالمذكرة من أن النواب الثلاثة تقدموا بعدة مذكرات للواء حسن الألفى وزير الداخلية السابق يحذرونه من خطورة هؤلاء الإرهابيين ؟

■■ بالطبع هذا قمة الافتراء ويؤكد عدم صحة هذه الاقاويل فمن اين جاءوا بمعلوماتهم واتحدى ان يكون النواب الثلاثة قد سمعوا أو رأوا هؤلاء الارهابيين من قبل وإلا لماذا لم يكشفوا عن شخصيات الإرهابيين لاجهزة الامن واراحوهم من عناء البحث عنهم والكشف عن هويتهم طوال هذه المدة وإن كان الامر كذلك فعليهم بالكشف عن هوية باقى الإرهابيين وإلا يفاجئونا بعد الكشف عن هويتهم بانهم كان لديهم معلومات مسبقة عنهم وحذروا الامن منهم.

●● تعليق لـ «الأسبوع»

واضح من الحوار مع النائب عبد الفتاح دنقل أن ماذكر فى المذكرة المزعومة مجرد اقاويل مرسلة .. واتهامات لا اساس لها من الصحة .. وان الهدف منها هو تصفية حسابات انتخابية رغم ان النائب دنقل باق فى مقعده البرلمانى لما بعد العام ٢٠٠٠.

نحن لانتهم احدا .. ولكننا نناشد كل الحكماء من اهلنا من قيادات قبائل الأشراف والعرب ان يسارعوا بالتحرك لاحتواء هذا الجدل الذى تشهده قنا .. وأن يكون دافعهم هو الحرص على المصلحة العامة .. ومصلحة شعب قنا بكل فئاته وطوائفه وقبائله .. فنحن عشنا وسنعيش معا للأبد.. فلتكن قلوبنا نظيفة .. ونفوسنا مطمئنة .. ولننظر للمستقبل .. مستقبل كل اجيال قنا .. وليكن اجتماعنا وتواصلنا جميعا تحت راية ديننا الحنيف وإيمان شعبنا العميق .. والذى لايفرق بين الناس إلا بالتقوى والعمل الصالح.

قنا : عبد الحكيم القاضى

كمال رشاد - جمال اليمنى



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١٢/١٩٩٧

أخر كلام



يكتبه هذا الأسبوع :

د. محمود عبد الفضيل

حق العمل وحق الكل

مازالت «حادثة الأقصر» تلقى بظلالها على المجتمع والاقتصاد المصرى.. ومازالت اصداؤها تتردد فى كافة أرجاء العالم. ولعل هذا الحادث المأساوى المروع أمام معبد حتشبسوت فى جنوب الوادى.. وفى الأقصر عاصمة السياحة المصرية قد جسد الأسلوب الإجرامى والنهج اليائس لشرائم «الجماعة الإسلامية»، من ناحية، وأزمة القصور الأمنى والتقصير المجتمعى، من ناحية أخرى.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/١٧

لقد نشرت صحيفة الوفد فى صدر عددها الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٩٧ صورا لثلاثة من الإرهابيين بعد التعرف على شخصياتهم المجهولة، ولعل المثير فى هذه الصور.. تلك المقارنة التى يمكن أن يعقدها المرء بين صور هؤلاء الإرهابيين عندما كانوا طلابا غضا ميامين لدى التحاقهم بكليتى الطب البيطرى والبشرى بجامعة أسيوط والمعهد الزراعى بقنا، وبين تلك الصور المنشورة لجثثهم بعد مقتلهم. إن مقارنة سريعة للوجوه تشير بوضوح إلى عمق المأساة.. كيف تحول هؤلاء وغيرهم من كونهم طلابا عاديين يتلقون الدرس ويتاهلون للمستقبل لبناء الوطن.. إلى قتلة متوحشين يمارسون الإرهاب الأعمى بشكل هستيرى، ويلقون حتفهم وهم فى مقتبل العمر.

تلك هى المأساة والقضية التى تحتاج إلى تامل عميق للأسباب النفسية والاجتماعية والاقتصادية التى دفعت باعداد من هذا الجيل من الشباب المولود فى أوائل السبعينيات ليشكلوا «فرق الموت والخراب والدمار» على حد ما جاء فى الأشرطة التى وضعت على جباههم. ومهما كان هناك من أصابع أجنبية وأيد آثمة تحرك عناصر من تلك الجماعات، وتستثمر حالة الإحباط ومخزون الغضب الذى تجيش به صدورهم، تظل القضية: ما هى الآليات والملابسات التاريخية التى دفعت بهؤلاء لارتكاب جريمتهم ولتخريب نشاط السياحة، مصدر الرزق الرئيسى لأبناء جنوب الوادى؟ ولماذا لم يحدث هذا النوع، والمستوى من التجنيد لشباب الجامعات الإقليمية فى الستينيات والسبعينيات فى نشاط إرهابى يتسم بالعنف المسلح غير المسبوق فى تاريخ مصر؟ لقد مر على «حادث المنصة» نحو ستة عشر عاما، ومازال المعين يتجدد رغم الحصار الأمنى والمعالجات الأمنية العنيفة.

إذن القضية أعمق من أن تعالج من زاوية «الترتيبات الأمنية» فقط، فهناك كذلك دعامتا «الأمن الاقتصادى».. و «السلام الاجتماعى» لكى تنجح اية خطة لمحاصرة تفرع عناصر الإرهاب فى صفوف الشباب من «أنصاف المتعلمين».. ولكى يتوقف نزيف الدم ويضمد المجتمع جراحه، وتصب سواعد الشباب (كل شباب مصر) فى بناء نهضة وتقدم هذا المجتمع الذى يسعى لاحتلال موقع متميز فى عالم الغد فى ظل منافسة ضارية وحصار مضروب حول دروب المستقبل العربى.

ولعل أولى قضايا «الأمن الاقتصادى» هي «حق العمل» لكل مواطن، فهو حق أساسى من حقوق الإنسان حتى يشعر بكرامته ولا يعيش «عالة على الآخرين» ويشعر أنه خارج دائرة الإنتاج والكسب والإبداع. ولعل حالة الإرهابي «مدحت عبد الرحمن» الذى تمكنت أجهزة الأمن من تحديد شخصيته فور مصرعه فى حادث الأقصر، تجسد بوضوح

تلك القضية. فقد أشارت التقارير الصحفية التى تناقلتها الصحف إلي أن هذا الإرهابى كان عاطلا يبحث عن عمل، فإذا بالجماعات الإسلامية تلتقطه وتساعده أن يعمل «بائع فول وطعمية».. وهى وظيفة غير منتظمة فى إطار ما تسميه الكتابات الاقتصادية «القطاع غير المنتظم» In- formalsector ، وهى وظيفة قد تطعمه من جوع.. ولكن لا تؤمنه من خوف ومن غدر الزمان، فهى مجرد عمل مؤقت لا يصنع حياة منتظمة تساعد على الاستقرار والزواج والسكن والمضى قدما فى دروب الحياة.

ياترى ماذا كان سوف يحدث لو وجد هذا الشاب الذى صار إرهابيا، عملا مناسبا يقيم أوده ويحفظ كرامته؟ وهل يا ترى كان قد تغير مسار تاريخه الإنسانى؟ وتلك هى قصة الآلاف من هؤلاء الشباب الذين دفعهم الإحباط الاقتصادى والتململ من الظلم الاجتماعى لكى يكون رصيدا للعنف السياسى والإرهاب الأعمى.

إن توفير «حق العمل» وسبل «العيش الكريم» هى مسئولية المجتمع فى مجموعه مسئولية الدولة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية.. فالكل أهلنا ولحمنا..

ولن يستقيم حال المجتمع إذا كان البعض يتضور جوعا ويجد مستقبله مظلما «سبل الترقى مغلقة أمامه، بينما الآخرون [illegible]نون من التخمة وينعمون بكل أسباب الرفاه ويجدون كل السبل المشروعة وغير المشروعة مفتوحة أمامهم بلا حساب. عدالة الفرص إذن هى السبيل الوحيد لاستعادة هذا الشباب الشارد الضائع إلى حضن الوطن، ولكى يصبح لبنة من لبنات البناء وليس معولا من معاول الهدم والتخريب.

وعلى الجانب الآخر من الصورة، نجد أن هناك الكثيرين الذين ينعمون «بحق العمل» لكن بأى شروط وفى أى ظروف؟ هناك من يعمل بشدة ولساعات عمل طويلة، وحتى أيام العطلات والراحات، لكى يحقق ذلك الدخل النقدى الذى يكفى بالكاد لسد حاجات أسرته وأبنائه. نحن نعلم جميعا أن هناك من أسعده الحظ بالقيام بأكثر من عمل: عمل رسمى فى الصباح وعمل «غير



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٧

رسمى» فى المساء، لكنه لا يجد وقتا للنوم او للراحة.. او حتى رؤية اولاده.. ناهيك عن القدرة على الاستمتاع بالحياة بما يسمى «وقت الفراغ». وهؤلاء يدفعون ثمنا غاليا من لحمهم ودمهم واعمارهم لكى يواصلوا مسيرة الحياة، ويصبح «العمل» و«العمل الإضافى» لديهم مشقة وليس متعة.. وحملا ثقيلا ينوءون به.

وبهذه المناسبة يحضرنى عنوان كتاب لمؤلف اجتماعى فرنسى هو بول لافارج عنوانه «الحق فى الكسل» (Le Droit a la Paresse)، إذ من حق هؤلاء الكادحين ليلا ونهارا بلا توقف أن يخلدوا إلى قدر من الراحة ويسعون للحصول على «حق الكسل».. لأن قليلا من الكسل والاستمتاع بوقت الفراغ، يجدد الطاقة ويحافظ على آدمية الإنسان.

هكذا.. فإن المجتمع السليم هو الذى يكفل «حق العمل» للجميع، ويضمن «حق الكسل» لهؤلاء المربوطين فى ساقية العمل ليل نهار.. ويالها من «علاقة جدلية» مثيرة!

الحق.. أساس الاجتماع

إن "الحق" هو أساس إندراجنا فى جماعة وطنية واحدة، إذ يعتبر "الحق" هو الذى يساعد على تنظيم العلاقات بين الناس، والحكم فى منازعاتهم.

ويرتبط بذلك التساؤل المستمر عن مصادر "الشرعية".. سواء أكانت «شرعية السلطة» التى تصنع القانون أم «شرعية القانون» الذى يمنح السلطة.

ويرتبط بذلك ايضاً التساؤل عن «مشروعية الثروة والمال».. وهل تستند إلى ما تعارف المجتمع على انه "حق" وبالتالى فهو "مشروع" أم لا؟ ولذا فإن الصراع الدائم فى المجتمعات البشرية من أجل «إحقاق الحق» هو صراع من أجل بقاء المجتمعات على أسس متينة ومتماسكة. ويرتبط بذلك ضرورة توسيع «رقعة الديمقراطية» باشكالها المختلفة، لكى يتم إعلاء كلمة الحق، وتداول الكلمات والسلطات. فإذا تقلصت ساحة الديمقراطية»، وتم إهدار الحقوق.. وحل النصب والاحتيال الفكرى والمالى محل «إحقاق الحقوق» تفككت بنية المجتمعات، وحل فيها "الظالم" محل "الفاسد" فويل لأمة يصبح فيها «النصب والاحتيال.. أساس الاجتماع».

تكنولوجيا الأفراح

قلما البى دعوات الافراح فى مصر، وابتعد عمدا عن ضجيجها ومظاهرها الكاذبة وبهجتها المصطنعة.. خاصة تلك التى تقام فى فنادق الخمس نجوم، وحيث الإنفاق البذخ والسهر طوال الليل. وقديما كانت الأفراح أكثر تواضعا فى المظاهر ولكن أكثر صدقا فى البهجة والفرحة، سواء تلك التى تقام فى الأحياء الشعبية أو فى بيوت الطبقة الوسطى.. أو حتى فى قصور وفيلات الباشوات السابقين.

ولكن إذا كانت مصر قد أجادت نشاطا ينطبق عليه تعبير «التكنولوجيا العالية» (High - rech) فى السنوات الأخيرة، فهو بلاشك «تكنولوجيا الأفراح». فانت تجد تلك الشاشات الكبيرة التى تحركها أشعة الليزر، وعمليات المونتاج الاليكترونى المتقنة، وذلك الدخان الملون الذى ينطلق فى التوقيت المناسب بالدقيقة والثانية. بالإضافة إلى فنون إعداد «تورتة الفرح» ذات الطوابق المتعددة التى تحتاج أحيانا لسلالم المطافئ لكى تصل إلى قمتها.

لذا فإننى اعتقد أن مصر مؤهلة لتصدير «تكنولوجيا الأفراح» إلى بقية أرجاء العالم، لأننا لن نجد دولة أخرى تستطيع أن تنافسنا أو تبارينا فى هذا المجال.

واخيرا.. فإننى احسد هؤلاء الذين يستطيعون الجمع بين أكثر من حفل عرس فى يوم واحد.. إنها قدرة نادرة على الصمود والتحدى أدامها الله عليهم.

معرض حلمى التونى: الأهرام والغيمة

تلقيت دعوة كريمة من الفنان حلمى التونى لحضور افتتاح معرضه الجديد بقاعة «إخناتون» بمجمع الفنون بالزمالك، الذى انتهى يوم الأربعاء الماضى. وقد اعجبت هذه المرة - مثلما اعجبت فى المرات السابقة - بلوحات حلمى التونى وما تتسم به من جماليات وعذوبة ورقة وألوان دافئة وبساطة. لكن اتسم معرض هذا العام بتنوع الموضوعات والتعبيرات الفنية الجديدة والاقتراب بدرجة أكبر من الهم العام. فلقد

تكرر فى خلفية معظم اللوحات رمزان: «الاهرامات» (اهرامات الجيزة) وسحابة أو غيمة تظلل المكان.. ولعل تلك الرمزية هى تعبير عن حالة «القلق الوطنى» التى يعيشها المجتمع المصرى فى هذه اللحظة، فبقدر ما يستند هذا الشعب والمجتمع إلى تراث حضارى عميق رمز إليه الفنان بالأهرامات.. فالسماء ليست صافية والكل يتطلع لكى تعبر تلك السحابة الأفق لكى تتجلى لنا آفاق المستقبل. لقد نقل إلينا «حلمى التونى» تلك المشاعر بريشته المرهفة و الوانه الجميلة.. فتحية له.

صفحة الحوادث

كنت اتصفح «صفحة الحوادث» فى جريدة الاهرام صبيحة يوم تسليم هذه اليوميات، فوقع نظرى على تلك العناوين فى يوم واحد، انقلها طبق الاصل:

- ضبط طالبين جامعيين يزوران الاوراق المالية.
- مصرع مجند شرطة برصاص تاجر مخدرات.
- فى حريق المركز القومى للبحوث: التحقيقات اثبتت عدم وجود اجهزة إنذار او إطفاء ذاتى.
- إحالة ٣ متهمين للجنايات لاعتدائهم على ضابط شرطة وزوجته وسرقتهما بالإكراه.
- يخطف خطيبته بمساعدة صديقيه يحاول الاعتداء عليها.

إنها حقا «ازمة مجتمعية».. وليست مجرد قضية إرهاب!



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/١٢/١٩٩٧

مصادر مصرية تتوقع أن تطلب النيابة الاعدام والمؤبد لـ٦٥ من "الجماعة"

□ القاهرة -
من محمد صلاح:

■ تستانف المحكمة العسكرية العليا في القاهرة اليوم النظر في قضية متهم فيها ٦٥ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» بينهم اربعة محامين. وستخصص الجلسة لسماع مرافعة النيابة العسكرية في القضية.

وتوقعت مصادر مطلعة ان تطالب النيابة بتطبيق اقصى العقوبة التي تصل الى حد الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة ضد جميع المتهمين. واشارت إلى ان ممثل النيابة سيعرض امام المحكمة اعترافات المتهمين والادلة الثبوتية ضدهم ومن بينها تسجيلات لاتصالات هاتفية تمت بين بعض المتهمين الموقوفين وبين قادة في «الجماعة الاسلامية» مقيمين خارج مصر.

وذكرت المصادر ان النيابة ستكشف القنوات التي تمت عن طريقها الاتصالات بين قادة الخارج واعضاء «الجماعة» في الداخل. وستشرح الأسباب التي دعت الى استبعاد اربعة من قادة الخارج وردت اسماؤهم في التحقيقات من لائحة الاتهام في القضية هم محمد مختار مصطفى واسامة رشدي ومصطفى حمزة ورفاعي احمد طه ومن بينها بامكان الطعن في التسجيلات الصوتية.

واضافت المصادر ان الاربعة كلفوا المتهم سامي الجيزاوي في محاولة احياء نشاط «الجماعة الاسلامية» في محافظات الصعيد والوجه البحري والقاهرة ووضع خطط لاغتيال عدد من المسؤولين ورجال الامن ورئيس محكمة امن الدولة العليا المستشار احمد صلاح الدين بدور تحت زعم قيامه باصدار احكام مشددة في القضايا المتهم فيها اعضاء في «الجماعة».

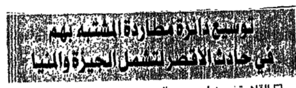
وان الجيزاوي اوكل الى المتهمين جمال ابو رواش واحمد عبدالوهاب المحكوم غيابيا بالاعدام مهمة تكوين جناح عسكري للتنظيم وتدريب العناصر التي يتم تجنيدها على استخدام الأسلحة والمفرقعات في المناطق الصحراوية ووضع خطط العمليات وكذلك ربط عناصر التنظيم في الوجه البحري بالعناصر الموجودة في الصعيد للعمل على تنسيق المواقف.

واوضحت المصادر ان النيابة ستعرض التهم الموجهة الى المحامين الاربعة في القضية، وهم الشاذلي عبيد الصغير ورضوان التوني وخلف عبدالرؤوف ومصطفى سعيد، وهي انهم استغلوا مهنتهم في نقل رسائل وتكليفات بين قادة «الجماعة» في اماكن مختلفة كما تلقوا اموالاً بغرض انفاقها على اسر المعتقلين من اعضاء «الجماعة الاسلامية» واستغلوا بعضها في شراء اسلحة لاستخدامها في عمليات التنظيم كما كلف احدهم احد المتهمين في القضية رصد الشخصيات المستهدفة تمهيداً لوضع خطط الاغتيال.

من جهة اخرى، اوضحت «جماعة الجهاد الاسلامي العالمية» ان اميرها لا يدعى عصام مطر. وكانت «جماعة الجهاد» اصدرت بيانا الخميس الماضي نشرت «الحياة» فقرات منه في اليوم التالي دعت فيه الاسلاميين المصريين إلى وقف العمليات خلال شهر رمضان وعيد الفطر. ونفت «جماعة الجهاد» في بيان اصدرته اول من امس ما نشرته «الحياة» عن ان مطر هو امير الجماعة الاسلامية العالمية، لكنها لم تنف انه احد مسؤولي «جماعة الجهاد».

٠٠٠١١١





توسيع دائرة مطاردة المشتبه بهم في حادث الاقصر لتشمل الجيزة والمنيا

□ القاهرة - من احمد عبدالرحمن:

■ وسعت السلطات الامنية المصرية حملاتها المكثفة لاعتقال عناصر ارهابية فارة في محافظتي الجيزة المتاخمة للعاصمة والمنيا جنوب مصر، واوقفت عددا من المشتبه في إنتمائهم الى «الجماعة الاسلامية» للتاكد من علاقتهم بمرتكبي مذبحة الاقصر الشهر الماضي التي قتل فيها ٥٨ سائحاً اجنبياً واربعة مصريين، اضافة الى منفذي الهجوم الستة.

وقال مصدر امني لـ«الحياة» ان الحملات تستهدف البحث عن العناصر التي انضمت حديثاً الى التنظيم وتشارك في اعمال العنف بعدما تبين لجوء «الجماعة» الى تجنيد عناصر جديدة خصوصا من بين طلاب الجامعات غير المسجلين لدى الجهات الامنية، وارسالها لتنفيذ العمليات الارهابية.

وزاد ان عملية تنسيق واسعة تتم بين مديريات الامن في المحافظات اذ تجري عمليات تمشيط مزارع القصب في منطقة الحدود بين محافظتي المنيا واسيوط جنوب مصر والمغارات الجبلية في المناطق الصحراوية المتاخمة لها والتي اعتاد الفارون اللجوء اليها، واسفرت عن اعتقال عدد من العناصر.

قضايا العنف

في غضون ذلك دعا عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف المحامي محمود عبدالشافي السلطات المصرية الى اطلاق المعتقلين من اعضاء الجماعات المختلفة للمساعدة في إنجاح مبادرة وقف العنف التي اطلقها القادة التاريخيون لـ «الجماعة الاسلامية» من داخل السجون.

وقال عبدالشافي لـ «الحياة» ان المعتقلين ينتمون الى «الجماعة الاسلامية والجهاد والتكفير والهجرة والتوقف والتبيين وطلائع الفتح».

ولفت الى ان اطلاقهم يفتح الطريق لنجاح المبادرة، وشدد على ان «اعمال العنف مرفوضة ولن تنجح في حل الاشكاليات القائمة ولا سبيل سوى الحوار من اجل المصلحة العامة. واستند الى موقف قادة في «الجماعة» اعلنوا رفضهم حادث الاقصر واعتبر ان الطرف الآخر (الحكومة) مدعو لخطوة ايجابية في المقابل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٧/١٢/١٩٩٧

بريطانيا تبحث مواقف الإرهابيين المقيمين على أراضيها

توقع حدوث تصفيات جسدية بين قيادات الإرهاب بسبب التمويل

كتب ـ أحمد موسى:

بدأت عدة دول أوروبية الاستجابة لنداء الرئيس حسنى مبارك الذى أطلعه عقب حادث الأقصر، بشأن مواجهة نشاط قيادات الجماعات الإرهابية المقيمين فى هذه الدول، ممن يدبرون لأعمال إجرامية تحت ستار اللجوء السياسى والاقامة التى حصلوا عليها فى بعض الدول الأوروبية، وحققت الاتصالات مع بريطانيا نتائج إيجابية حول المقيمين لديها وبينهم ثلاثة محكوم عليهم بالإعدام، وتجرى السلطات البريطانية دراسات لتحديد مواقف المطلوبين، بناء على الملفات التى قدمتها مصر عن هؤلاء والذين تورطوا فى أعمال إرهابية من داخل بريطانيا.

وقالت مصادر أمنية «للأهرام» إن دولا عديدة لها علاقات قوية بمصر، أبدت رغبتها فى التعاون مع السلطات المصرية وتجاوبت مع مطالبها والتنسيق معها فى هذا الشأن بما يحقق المصلحة فى مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولى، وعدم استغلال الهاربين أراضى الدول فى ممارسة أنشطة إجرامية وخاصة جمع التبرعات والأموال تحت ستار دعم الفقراء، وتحويل هذه الأموال إلى الجماعات الإرهابية

وعلى جانب آخر زادت الخلافات بين العناصر الإرهابية من المقيمين فى الخارج، ويتوقع على أثرها القيام بأعمال تصفية جسدية فيما بينهم وبهدف إحكام السيطرة على العمل التنظيمى فى الخارج، وللحصول على الأموال التى تتدفق عليهم من عدة منظمات وهيئات خارجية خاصة فى بريطانيا وألمانيا وأمريكا.



المصدر : الحيــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٤ / ١١ / ١٩٩٧

«المرصد الاسلامي» يعلن الثلثاء تفاصيل «اتصالات» نداء وقف العنف

□ القاهرة -
من محمد صلاح:

■ اعلن «المرصد الاعلامي الاسلامي» (مقره لندن) انه سينظم مؤتمراً الثلثاء المقبل يتحدث فيه مديره ياسر توفيق علي السري المحكوم غيابياً بالاعدام من محكمة عسكرية مصرية في قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري السابق الدكتور عاطف صدقي. واصدر المرصد بياناً امس اوضح فيه ان المؤتمر سيعقد في قاعة «بورتشيستر سنتر» في لندن، وان ناشطين اسلاميين آخرين سيشاركون فيه.

وقال السري لـ«الحياة» امس انه سيكشف في المؤتمر عن «تفاصيل الاتصالات» التي يقول انها جرت عبر «وسيط» - بينه وبين مسؤولين مصريين في بريطانيا بهدف التوصل لوقف عمليات العنف في مصر. ونفى المسؤولون المصريون وجود تلك الاتصالات.

واوضح السري الذي يقيم في بريطانيا منذ اكثر من سنتين وينتظر بت طلبه حق اللجوء السياسي، انه سيتناول في المؤتمر موضوع النداء الذي وجهه قبل نحو اسبوعين الى الاسلاميين المصريين وناشدهم فيه وقف العمليات المسلحة خلال شهر رمضان وعيد الفطر على امل ان تتخذ الحكومة المصرية خطوات من بينها اطلاق المعتقلين من غير المحكومين في قضايا معينة ووقف حملات الاعتقال. واوضح ان مطالبه «لا تمثل شروطاً، إنما هي حقوق اقرها المجتمع الدولي». واعرب عن اسفه للتصريحات الرسمية المصرية التي اكدت رفض الحوار مع الجماعات «الارهابية».

وتتهم القاهرة «المرصد الاعلامي الاسلامي» بانه واجهة لتنظيم «حركة الجهاد - طلائع الفتح الاسلامي» وتعتبر ان ما يصدره المرصد من بيانات ونشرات وما يمارس من انشطة تمثل تحريضاً على اعمال الارهاب.



ورقة وقلم

تحذيرات الرئيس

قبل أكثر من عشر سنوات ، كان الرئيس حسني مبارك ، هو أول رئيس دولة حذر من الخطر الداهم للإرهاب ، على العالم كله .وأيضًا كان مبارك ، هو رئيس الدولة الوحيد ، الذي حذر الدول التي تؤوى عناصر وقيادات إرهابية ، هاربه ومطلوبة للمثول أمام المحاكم والقضاء ، بل بعضها صدرت ضدها فعلاً أحكام بالإدانة .. وكذلك الدول التي تسمح بوجود قيادات الجماعات الإرهابية على أراضيها ، تحت أي مسمى ، سواء اللجوء السياسي ، أو غيره ..

ومبارك ، هو الذي نبه كثيرًا ، بأنه سوف يأتي يوم ينقلب فيه هؤلاء الإرهابيون والقتلة ، على هذه الدول ، يعبثون بممتلكاتها ويخربون أمنها ، ويقتلون رعاياها في الداخل والخارج ..

وما قاله مبارك حدث وتمامًا مثلما قال ، وحذر ونبه .. وكان انفجار وتدمير أوكلاهوما ، ونسف أماكن إعاشة الرعايا الأمريكيين في الرياض ، وفي الظهران ، وقتل عدد من أعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية في أفغانستان ، وعمليات القتل الجماعية . في محطات مترو الأنفاق باليابان ، وانفجار أطلانطا الشهير ، وحوادث مماثلة في لندن وباريس وأسبانيا ..

ثم كانت دعوة الرئيس مبارك ، بضرورة تشكيل لجنة على مستوى العالم ، لمكافحة الإرهاب ، وبحث ودراسة أسبابه ، وسبل إزالة هذه الأسباب ، على أن يعرض ذلك كله على قمة دولية وعالمية ..

وبعد حادث الأقصر ، انتقد الرئيس مبارك بشدة موقف الدول التي تؤوى الإرهابيين ، الذين صدرت ضدهم أحكام في قضايا إرهاب وقتل للأبرياء .. وقال إن هؤلاء الإرهابيين يلقون حماية في بريطانيا وأفغانستان ، وعدة دول .. وأنهم يعيشون هناك ، ويجمعون الأموال ، ويقومون بالتخطيط للجرائم بالاتفاق مع الهاربين في أفغانستان ، ويدفعون الأموال للمجرمين في مصر ، لتنفيذ تلك الأعمال ..

ومجددا قال مبارك ، إنه لولا أن الدول الأجنبية تؤوى الإرهابيين ، الصادر ضدهم أحكام ، ما كان حادث الأقصر ، ولو كان العالم يتعاون في قضية الإرهاب ، ما وقع هذا الحادث ..

وقبل أيام ، طالب مبارك بتعاون عربي ودولي فعال لمواجهة الإرهاب ، وأكد على عدم الحوار مع الإرهابيين ، والتصدي للقتلة الذين يسيئون للإسلام .. فهل يتعاون العالم في قضية الإرهاب ؟ !

وهل تلقى تحذيرات الرئيس مبارك هذه المرة ، آذانًا صاغية .. ويأخذ العالم وقادته ، قضية الإرهاب مأخذ جد ؟ !

وبالمناسبة .. لماذا لم نعد نسمع عن منظمة حقوق الإنسان ، والتي قلتنا شعارات وبيانات ومؤتمرات ، عن حقوق الذين يقتلون ، ويُخربون اقتصاد وموارد الشعوب ؟

مدحت فؤاد



الاندبندنت The Independent

اعتقاد

وجود ياسر السرى فى بريطانيا يشكل احد الاسباب التى تدعو مصر الى الاعتقاد بان بريطانيا تمارس سياسة متهاونة بشأن الارهاب.. رغم ان واقع الامر غير ذلك تماما حيث يعامل ياسر السرى فى بريطانيا معاملة خاصة ويخضع للمراقبة الدائمة بوصفه مشبوها وضحية فى ان واحد!

وتطالب مصر بتسليم السرى الذى يطالب من جانبه بمنحه حق اللجوء السياسى فى لندن، تطالب بريطانيا بتسليمه لها للتحقيق معه بخصوص احداث قتل واعمال ارهابية وقعت فى عام ١٩٩٣.. ولاتستطيع لندن ذلك لان وضع ياسر السرى وضع معقد.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

الجماعات الإرهابية في بريطانيا تتحدث عن مبادرة لوقف العنف

المبادرة الجديدة تشترط عودة قيادات إرهابية إلى القاهرة

لندن ـ عمر عبدالرازق:

واصلت امس الجماعات الارهابية الموجودة فى بريطانيا الترويج لمبادرة جديدة لوقف العنف فى مصر، وموافقة جهات عليا فى القاهرة على منح أحد ابناء الجالية المصرية فى لندن تفويضا بالحديث عن المبادرة، اعلن ياسر السرى المتحدث باسم جماعة المرصد الاعلامى الاسلامى والصادر ضده حكم بالاعدام فى مصر، جدية الوساطة، واعرب عن ثقته فى ان «الشخصية التى تقوم بالوساطة تحمل تفويضا كاملا من جهات رسمية»، رفض «السرى» تحديد هذه الجهات، وطالب الصحافة بعدم الحديث عن الوساطة لتوفير فرص النجاح لها! وترددت انباء ان المبادرة تشترط بين بنودها السماح لبعض الارهابيين الموجودين فى بريطانيا بالعودة الى مصر، ووصف «السرى» نفسه بانه الوسيط لدى الجماعات الارهابية فى لندن، وقال فى تصريحات خاصة للوفد: «سنطرح اجراءات لحسن النية ترد عليها الحكومة المصرية باجراءات مماثلة»، كما وصف شروط الجماعات الارهابية فى مبادرة وقف اعمال العنف السابقة بانها مستحيلة، واشار الى استحالة شرط اطلاق سراح الشيخ عمر عبدالرحمن المسجون حاليا فى الولايات المتحدة «لان اطلاق سراحه فى يد امريكا وليس فى يد مصر» وطلب «السرى» نسيان مذبحة الاقصر والتفكير فى مصلحة مصر!! وادعى ان الإرهابيين الذين يصفهم «بالاسلاميين جزء من مصر ونتيجة طبيعية لظروف مصر ولا ينبغى استبعادهم من المسرح السياسى» وكان الارهابيون الموجودون فى لندن قد تعهدوا خلال الايام الاخيرة بتهدئة هجومهم ضد الحكومة المصرية.



فوجئت يوم الخميس الماضى بإعلان جمهورية القناطر الخيرية المتحدة ولولا أنى لا أملك إلا قوت يومى وعيالى لنشرت تهنئة بقيام جمهورية القناطر الخيرية القليوبية الجمالية الديكتاتورية البوليسية المتحدة «ق.ق.ج» وفى الصفحة الأخيرة وبالألوان بجريدتى الاهرام والاخبار.. ماعدا جريدة «الأسبوع» فسيسبقني اليها الزميل عبدالفتاح طلعت لانه من جمهورية (ق.ق.ج) .. ان ما حدث لى فى (ق.ق.ج) لهو شيء عجيب ومضحك وسافر.. دعيت لأشارك فى ندوة ومسيرة مع شباب القناطر الخيرية تنظمه مديرية التعليم ضد العنف والارهاب.. وقبل موعد المسيرة الوطنية اعلن وزير داخلية جمهورية القناطر الخيرية ان شخصى غير مرغوب فى دخوله اراضى الجمهورية اولا: لأنى من مواطنى جمهورية مصر العربية التى لا يوجد تمثيل دبلوماسى او اقتصادى او تجارى بينها وبين (ق.ق.ج).

ثانيا : انا من دولة (ج.م.ع) وهى دولة ضد الارهاب وضد العنف وضد الذين يستخدمون الدين اى دين شعارا للتعاون او التعامل الخيانى مع إسرائيل وجمهورية القناطر الخيرية (ق.ق.ج) ليست كذلك ولذلك الغى وزير داخليتها المسيرة الشبابية التى ترفض وتندد بالارهاب لان هذا مخالف تماما لدستورها . ثالثا : لان (ج.م.ع)حكومة وشعبا تدين العملية الارهابية فى الدير البحرى بالاقصر وتنسبها للموساد الاسرائيلى.. ودخولى وانا مواطن عدو من (ج.م.ع) يفسد العلاقات الودية بين جمهورية القناطر الخيرية المتحدة وإسرائيل خصوصا وانى قادم للمشاركة فى مسيرة تندد بالارهاب... بماذا يفسر الجنرال جيمى وزير داخلية جمهورية ق.ق.ج الغاءه المسيرة الوطنية؟ ام ظن ان اسمه هذا يكفى لان يقود انقلابا ضد الديمقراطية ويؤسس جمهورية القناطر الخيرية القليوبية الجمالية الدكتاتورية البوليسية المتحدة ؟ لقد كنت يوم الاربعاء الماضى فى رفقة الصديق الاستاذ «مصطفى بكرى» -رئيس التحرير- كنا مدعوين من قبل جامعة المنوفية لعقد لقاء مع طلبتها واساتذتها ومعيديها... هذه الدعوة رتبت ووجهت الينا قبل موعدها باكثر من اسبوع جهزوا لنا سبل اللقاء وييسروه من اول ارسال الدعوة وحتى تامين وسيلة المواصلات الى جامعة المنوفية والعودة.. لا شك ان لقاء حساسا كهذا مع تجمع طلابى لأكثر من الف طالب لا بد ان الامن على علم به لاهمية الموضوع واهمية المحاضرين، ايضا حيث انهما ينضويان تحت لواء المعارضة.. استقبلونا بحفاوة نشكر عليها كل اهل جامعة المنوفية وصاحبى الدعوة الاستاذ الدكتور طاهر ابراهيم صبرى -نائب رئيس الجامعة - والاستاذة منى ابو المجد المدرسة بالجامعة.. لقد شاهدت وزميلى فى اللقاء مشهدا حضاريا لامن المنوفية لم نشهد سيارات الامن المركزى وبها القوات المدججة بالسلاح اصحاب النظرة الدائمة التى يتهموننا فيها بالخيانة.. لم أر بالعدد واحدا يحمل سلاحا.. لم ار مظهرا غير عادى فى استقبالنا سوى الحفاوة الزائدة من رجال الامن بالجامعة ورجال الامن بالمديرية.. لقد كنا حقا فى رحاب محافظة حضارية.. ومحافظ ومدير امن مثقفين واعيين فاهمين لمهمتهما الامنية والوطنية.

جاءت دعوة يوم الخميس التالى مباشرة لأربعاء لقاء جامعة المنوفية من المدرسة الثانوية للبنين بالقناطر الخيرية قبل انقلاب الجنرال جيمى.. لا أستطيع ان اعبر لكم عن مدى حرص الداعين لى من رجال التعليم لحضور هذه المسيرة ، رجاء وصل الى حد القبلات والخلفان باعز ما املك.. هذا الحرص الشديد منهم جعلنى اشد حرصا من الداعين لحضور هذه المسيرة.. كنت سعيدا ان أسير فى هذه المسيرة وسط شباب مصر الذى يرفض العنف والارهاب ويدين التطرف وهذا ما نرجوه من شبابنا اليوم ان يكون عارفا متفهما لقضايا بلده وما يضر وما ينفع لهذا البلد الامين.. فجأة رن جرس التليفون فى منزلى بمدينة ٦ اكتوبر الساعة الثامنة صباحا ليقول الطرف الاخر ان الامن فى القناطر الخيرية الجميلة المشهورة بحدائقها قد قام بانقلاب بقيادة الجنرال جيمى واعلن جمهورية القناطر الخيرية القليوبية الجمالية الديكتاتورية البوليسية وان البيان رقم ١ يمنع حضورى ودخولى اراضى الجمهورية ق.ق.ج.

اتوجه للسيد اللواء الحبيب العادلى بالسؤال : هل هناك وزارات للداخلية فى جمهورية مصر العربية؟.. لقد كنت بالامس فى محافظة المنوفية ولقد كان مظهر الامن وسلوكه مشرفا يليق بتاريخ هذا البلد وحضارته.. من الذى يحدد امن مصر؟.. من الذى يصدر القرار ويحدد الخونة من المواطنين ومن هم الشرفاء؟... هل هناك جهاز امن يعطى شهادات فى الوطنية؟ ومن سوء حظى ان باشا القناطر الخيرية لم ينعم على بها... هل هناك من يحدد دخول وخروج المواطنين فى القناطر الخيرية؟ هل ما يزال هناك مراكز قوى فى وزارة الداخلية؟. ان الارهاب يعنى منع حرية التعبير.. الارهاب هو منع حرية الحركة للمواطنين الشرفاء.. الإرهاب هو منعى من التعبير عن رفضى للعنف والقتل وإلباس العمالة رداء الدين ..ان وزير داخلية جمهورية القناطرالخيرية مارس كل هذا.

رجاء للسيد اللواء الحبيب العادلى وقبل ان تقع الفاس فى الراس ويحول الجنرال جيمى وزير داخلية القناطر الخيرية.. يحول القناطر كلها الى سجن القناطر.

لا يا جنرال جيمى ان اسمك لا يعطيك الحق فى كل هذا حتى لو ادخلتنى سجن القناطر وفى عنابر النساء كمان... اعلن رفضى لجمهورية القناطر... لوضعها القيود على حرية الحركة والكلمة والتعبير والغاء الديمقراطية .. مرة اخرى ان حرية الكلمة حق وحرية التعبير حق .. وحرية العمل حق.. وحرية التنقل حق.. والديمقراطية حق .. وهى التاج على راس محمد حسنى مبارك -رئيس كل المصريين ومفخرة العرب .. حتى وان اختلفنا معه لن يتراجع عن الديمقراطية.. بل الخلاف معه يزيده اصرارا عليها.. عاشت الديمقراطية وتسقط جمهورية القناطر.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣/١٢/١٩٩٧

بدء محاكمة الضباط المقصرين فى حادث الأقصر الإرهابى

مواجهة الضباط الستة بالتهم المنسوبة إليهم وجلسات المحاكمة سرية من ٤ يناير القادم

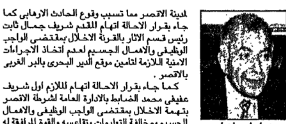
كتب ـ عماد الفقى:

فى اولى جلساته لمحاكمة ضباط الشرطة المقصرين فى مواجهة حادث الأقصر الارهابى بدأ صباح امس باكاديمية الشرطة المجلس التأديبى الاعلى اجراءات محاكمة لواءى الشرطة مدحت محمد محمود الشنوانى مدير الادارة العامة لشرطة الاقصر سابقا، ونائبه ابوالعطا يوسف ابوالعطا. كما بدأ المجلس التأديبى الابتدائى فى محاكمة ضباط الشرطة الاربعة المتهمين بالتقصير وهم العقيد عمرو احمد عجور بشرطة الاقصر والمقدم شريف جمال نائب رئيس قسم الاثار، والملازم اول شريف عفيفى، والملازم اول ابراهيم محمد السعدى الضابطان بشرطة الاقصر. حيث استمع المجلس التاديبى الاعلى لأمر الاحالة للواءى الشرطة فى بداية الجلسة، ثم استمع الى طلبات هيئة الدفاع عن اللواءى. والذين طلبوا تاجيل نظر الدعوى للإطلاع على المستندات للاستعداد للمرافعة والدفاع عنهما وقرر المجلس التاديبى. الاعلى برياسة المستشار عماد الدين اسماعيل رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضوية المستشارين محمد امين رياض الباز النائب العام المساعد، وجمال السيد دحروج نائب رئيس مجلس الدولة واللواء دكتور عمر حسن عدس مساعد اول الوزير لأكاديمية الشرطة واللواء حسن حميدة مساعد اول الوزير لقطاع الأمن المركزى واللواء عبدالوهاب رضوان مدير التفتيش بوزارة الداخلية ممثل الادعاء تاجيل نظر الدعوة الى جلسة ٤ يناير المقبل استجابة لطلب الدفاع للاطلاع والاستعداد كما قرر انعقاد جميع الجلسات القادمة لمحاكمة اللوامين سرية .

بينما قرر المجلس التاديبي الابتدائى فى شأن محاكمة ضباط الشرطة الاربعة الباقين المحالين إليه برئاسة اللواء دكتور عمر حسن عدس مساعد الوزير لأكاديمية الشرطة وعضوية المستشار محمود إسماعيل مستشار الرأى بوزارة الداخلية، واللواء د.سعودى موسى تاجيل نظر الدعوى الى جلسة ٤ يناير المقبل.

كماقرر انعقاد الجلسات القادمة سرية ايضا بالاضافة الى ضم دفع هيئة الدفاع الى نظر الموضوع

وكان المجلس التأديبى الاعلى قد استهل اولى جلساته بتلاوة قرار الاتهام والذى جاء فيه إحالة.من اللواء مدحت محمد محمود الشنوانى مدير الادارة العامة لشرطة الاقصر سابقا وحاليا بقطاع مصلحة السجون ونائبه اللواء ابوالعطا يوسف ابوالعطا نائب مدير الادارة العامة لشرطة الاقصر سابقا وحاليا بالادارة العامة لشرطة المسطحات المائية حيث نسب الى الاول الخروج على مقتضى الواجب الوظيفى ومخالفة التعليمات وذلك لعدم اعداده خطة كافية لتامين منطقة المواقع الاثرية بالبر الغربى التابعة للادارة العامة لشرطة الأقصر رغم ابلاغه من قطاع مباحث امن الدولة بالعديد من التقارير التى تشير الى اصرار العناصر الارهابية على ارتكاب حوادث تستهدف هذه الاماكن والمترددين عليها ممادى الى وقوع الحادث الارهابى يوم ١٧ نوفمبر الماضى وتسبب فى وفاة واصابة اعداد كبيرة من السياح الاجانب والمصريين، وجهت له عدم قيامه بوضع خطة مرور اشرافى لقيادات الادارة لضمان جدية اداء عمل الضباط والقوات خلال تامينهم لمواقع تلك المنطقة الاثرية المستهدفة ، بالاضافة الى توجيه تهمة التنصل من المسئولية، او القاء التبعة على احد مرؤسيه بالرغم من ان ذلك يدخل فى اختصاصه الاصيل.



عماد اسماعيل

كما وجهت للواء ابوالعطا يوسف ابوالعطا تهمة الخروج على مقتضى الواجب الوظيفى ومخالفة التعليمات والسلوك المعيب لعدم اعداده خطة كافية لتامين منطقة المواقع الاثريةرغم ورود معلومات من قطاع مباحث أمن الدولة تضمنتها الكتب المتعددة الواردة للادارة والتى تشير الى اصرار العناصر الارهابية على ارتكاب حوادث ارهابية كما لم يقم بوضع خطة مرور اشرافى باعتباره نائبا عن المدير وينوب عنه عند غيابه خلال فترات غياب المدير عن الادارة، كما وجهت له ايضا تهمة التنصل من المسئولية والقاء التبعة على مدير الادارة فى عدم اعداد خطة لمرور القيادات اثناء غياب مديرها. وبعد الانتهاء من تلاوة قرار الاحالة استمع المجلس الى طلبات هيئة الدفاع عن لواءى الشرطة الذين طلبوا بتأجيل نظر الدعوى للاطلاع والاستعداد للمرافعة والدفاع عن اللواءين وبعدها انفض المجلس للمداولة ثم عادوا للانعقاد وقرر المستشار عمادالدين اسماعيل رئيس محكمة استئناف القاهرة ورئيس المجلس التاديبى تاجيل نظر الدعوى الى جلسة ٤ يناير المقبل استجابة إلى طلب الدفاع للاطلاع على مستندات الدعوى ولاستعداد للمرافعة كما قرر انعقاد جميع الجلسات القادمة للمجلس فى سرية.

ومن ناحية اخرى استمع المجلس التاديبى الابتدائى فى اولى جلساته التى انعقدت عقب انتهاء المجلس التاديبى الاعلى الى قرار الاتهام الموجه الى ضباط الشرطة الاربعة لكل منهم حيث جاء بقرار الاحالة اتهام العقيد عمرو احمد عجور الضابط بالادارة العامة لشرطة الاقصر بتهمة الاخلال بمقتضى الواجب الوظيفى والاهمال الجسيم ومخالفة التعليمات وعدم القيام بالمرور على الخدمات المعينة لمنطقة البر الغربى لمدينة الاقصر مما تسبب وقوع الحادث الارهابى كما جاء بقرار الاحالة اتهام المقدم شريف جمال ثابت رئيس قسم الاثار بالقرنة الاخلال بمقتضى الواجب الوظيفى والاهمال الجسيم لعدم اتخاذ الاجراءات الامنية اللازمة لتامين موقع الدير البحرى بالبر الغربى بالاقصر .

كما جاء بقرار الاحالة اتهام الملازم اول شريف عفيفى محمد الضابط بالادارة العامة لشرطة الاقصر بتهمة الاخلال بمقتضى الواجب الوظيفى والاهمال الجسيم ومخالفة التعليمات وتقاعسه والقوة المرافقة له بكمين الضبعة ، عن مواجهة المجموعة الارهابية مرتكبى الحادث، وهروب القوة الى المنطقة الجبلية بوادى الملكات.

كما جاء بقرار الاحالة اتهام الملازم اول ابراهيم محمد السعدى الضابط بالادارة العامة لشرطة الاقصر بالاخلال بمقتضى الواجب الوظيفى والاهمال الجسيم ومخالفة التعليمات لتقاعسه عن الانتقال لمحل وقوع الحادث والتصدى للعناصر الارهابية مرتكبى الحادث الارهابى بسعبد الدير البحرى .

وعقب الانتهاء من تلاوة قرار الاحالة استمع المجلس التاديبى الابتدائى الي طلبات هيئة الدفاع عن الضباط الاربعة والمشكل من اللواء ماهر الدربى والمستشارين حسنى عبدالحميد وابراهيم عبدالسلام وعزت صقر وفريد غانم حيث طلبو التاجيل للاطلاع والاستعداد وطالبوا باحالة الدعوى الى المجلس التاديبى الاعلى الذى ينظر دعوى اللواء الشنوانى وابوالعطا وذلك للأرتباط الوثيق بين الدعويين ارتباطا لايقبل التجزئة واعمالا لما نص عليه قانون المرافعات بأن تنظر المحكمة ذات الدرجة الاعلي الدعوى الادنى اذا كان هناك ارتباطا وثيق بين الدعويين، كما اشار الدفاع الى ان القاعدة القانونية تقول ان من يملك الاكثر يملك الاقل واشار الدفاع الى ان الضباط الاربعة منهم مرؤوس مباشر للواءين المحالين امام المجلس التأديبى الاعلى عن ذات الواقعة وفى النهاية طلب الدفاع اجلا للاطلاع والاستعداد وذلك فى حالة انتهاء المجلس التاديبى الابتدائى باتخاذ القرار بالاستمرار فى نظر الدعوى. وبعد الاستماع الى طلبات هيئة الدفاع انفض اعضاء المجلس التأديبى الابتدائى للمداولة فى نظر طلبات دفاع ثم عاد للانعقاد بعد عشردقائق وقرر اللواء الدكتور حسن عمر عدس مساعد اول الوزير لأكاديمية الشرطة ورئيس المجلس التاديبى الابتدائى تاجيل نظر الدعوى الى جلسة ٤ يناير المقبل استجابة الى طلب الدفاع وذلك للأطلاع على مستندات الدعوى والاستعداد للمرافعة والدفاع عن الضباط الاربعة ، كما قرر ضم دفع هيئة الى نظر الموضوع بالجلسة القادمة كما قرر المجلس انعقاد جميع الجلسات المقبلة للمجلس سرية.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/١٢/١٩٩٧

مصر: محاكمة ستة ضباط شرطة أتهموا بالتقصير في حادث الأقصر

□ القاهرة -

من احمد عبدالرحمن وحسام كمال:

■ بدا مجلسان تاديبيان لضباط الشرطة امس النظر في قضية ستة من كبار الضباط احيلوا عليهما بتهمة التقصير في عملهم ما سمح بوقوع مذبحة الاقصر التي قتل فيها ٥٨ سائحاً اجنبياً واربعة مصريين على يد عناصر تنتمي الى «الجماعة الاسلامية».

وقرر المجلس التاديبي الأعلى الذي يراسه المستشار عماد اسماعيل رئيس محكمة الاستئناف في القاهرة تاجيل النظر في القضية الى جلسة تعقد يوم ٤ كانون الثاني (يناير) المقبل.

وأنكر الضباط الستة تهمة التقصير الموجهة اليهم، وقالوا انه لولا يقظة رجال الامن لما امكن قتل الجناة بعد ارتكابهم جريمتهم بدقائق.

وكان الرئيس حسني مبارك انتقد بشدة الأداء الامني عند تفقده موقع الحادث في البر الغربي لمدينة الاقصر يوم ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وهدد اللواء مدحت الشنواني المدير السابق لشرطة الاقصر بكشف «مفاجآت كثيرة» تتعلق بحادث الاقصر.

وكان المجلس التاديبي الاعلى بدا امس في محاكمة الشنواني ونائبه السابق ابو العطا يوسف، في وقت شرع فيه مجلس التاديب الابتدائي في محاكمة اربعة ضباط آخرين وهم العقيد عمرو أحمد والمقدم شريف جمال والملازمين شريف عفيفي ومحمد إبراهيم السعدي.

ونفى الشنواني ويوسف ان يكونا اذنبا او اهملا في عملهما. وتتعلق التهم الموجهة اليهما بالتقصير في إعداد خطة لتامين المواقع الاثرية في البر الغربي في الاقصر، على رغم ان جهاز امن الدولة ابلغهما معلومات من اعتزام ارهابيين تنفيذ عمليات تستهدف هذه المواقع وزوارها.

وطلب الدفاع عن المتهمين الرئيسيين من المجلس التاديبي الاعلى ضم اوراق ومستندات القضية الثانية الخاصة بالضباط الاربعة الاخرين بسبب تشابه الاتهامات.



أسرار الحوار فى مؤتمر صحفى إرهابى بلندن!

كتب محمد منير: عقد الإرهابى الهارب ياسر السرى بالاشتراك مع بعض العناصر المتأسلمة الهاربة فى بريطانيا مؤتمراً صحفيا عالميا امس "الثلاثاء" ناقشوا فيه ثلاثة موضوعات رئيسية الأول «أسرار الحوار الحالى» والثانى «التنمية الحالية فى مصر» والموضوع الثالث «خلفيه عن اتهامات الحكومة المصرية لبريطانيا بإيوائها للإرهابيين».

عقد المؤتمر فى الحادية عشرة صباحاً بمركز بورسيكتر بلندن.



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ١ / ١٩٩٨

«عساكر .. وإرهاب ٩٧»

الإعلام الأمنى مهزلة .. "وصابر" أم المهازل!

قبل ان ينتهي عام ١٩٩٧ باسابيع قليلة . انتفض الاجداد ، وصبوا لعنتهم على الابناء ، فاصابت جهاز الامن .

حادثة الاقصر هى اخر فضائح العام المنقضى .. وكان اهم نتائجها هو اضطرار جهاز الامن لنشر الحقائق التى تثبت إهماله .

محمد عبد اللطيف

الإهمال الأمنى تمثل فى صور عدة منها عدم نشر الأكمنة فى المناطق التى تعتبر مسرحا لنشاط الإرهابيين ومنهم الإرهابى « محمد عبد المنعم القرشوطى » ، أدى إلى حادث بهجورة فى ١٣ مارس من هذا العام . راح ضحيته من أهالى القرية الهادئة التى تبعد ٣ كيلو مترات عن مدينة « نجع حمادى » ١٤ مواطنا من المسلمين والأقباط ، وحتى هذه اللحظة لم يتم أى تغيير أمنى فى هذه المنطقة .

وبعد شهر واحد من هذا الحادث الإجرامى وبالتحديد فى ١٨ أبريل - ذكرى تولى الألفى لوزارة الداخلية - استطاعت جماعة إرهابية مجهولة أن تطلق نيرانها على سيارة شرطة أمام قرية « مسارة » بمركز ديروط فى محافظة أسيوط ، أدى إلى استشهاد اثنين من الضباط وأربعة جنود . ومن هذه الحوادث نستطيع أن نقول أن الإرهاب لن يستثنى الأهالى الأبرياء ولا رجال الشرطة فى معركته ضد المجتمع .

وقبل حدوث هذا وبالتحديد فى فبراير من بدايات العام . كانت كارثة كبرى . كشفت لنا إهمال الأمن فى حراسة المزارات الدينية وتأمينها . قد تمكنت جماعة إرهابية من تنفيذ جريمة بشعة فى كنيسة « أبو قرقاص » بالمنيا . ولقى ٩ من الشباب المسيحى مصرعهم على أيدى هذه الجماعة الإرهابية . ويومها صدرت البيانات من وزارة الداخلية . بتحديد عناصر الجماعة وجارى مطاردتهم وعلى رأسهم ..

المحروسة
المصدر : صباح الخير
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٩٩٨/١/١

فريد سالم كدواني .. والمثير للدهشة . أن الكنيسة عليها حراسة ثابتة . وهذا يجعلنا نطرح سؤالا ربما يوضح لنا لماذا حدثت هذه المهزلة . وهو : أين كانت هذه الحراسة ؟

وأين الكمائن الثابتة في المنطقة المحيطة بالكنيسة ؟ وإذا استطعنا أن نحصر عدد الأبرياء الذين راحوا ضحية الأعمال الإرهابية في ٤ شهور فقط سنجد أنهم ٢٩ مواطنا منهم ٦ من جهاز الأمن .

«مهزلة المتحف»

وفي حادث المتحف كانت رسالة الإرهاب واضحة وجريئة . فقد ارتكب الإرهابي «صابر فرحات» وشقيقه «محمود» جريمتهم البشعة في نفس التوقيت الذي يسير فيه موكب اللواء «حسن الألفي» وزير الداخلية في ذلك الوقت . وهذا يؤكد أن جهاز الأمن كان لا يعنيه سوى تأمين الوزير . نعم تمكنت حراسة المتحف من ضبط الإرهابيين بعد إصابة أحدهما ، ولكن .. عندما كانت الأسئلة تطرح حول شخصية الإرهابيين كشفت الإجابة عن فضيحة كبرى . وهي أن الإرهابي «صابر فرحات» لم يحاكم في جريمة سابقة «سميراميس» ، وتم إيداعه في مستشفى الخانكة تحت دعوى أنه «مجنون» ولكن التسيب ، وعدم الرقابة وعدم اكتراث جهاز الأمن بمراقبته لخطورته أوصلنا إلى جريمة المتحف البشعة !

والمثير للدهشة في هذه الجريمة أن جهاز الأمن سارع بإصدار بياناته فور وقوع الحادث على أنه حادث فردي قبل التحقيق .

وفي أكتوبر ارتكب الإرهابيون جريمة أكثر بشاعة .. ووضح القصور الأمني وعدم الاكتراث . الذي راح ضحيته ١١ مخبرا وخفيرا من وزارة الداخلية في مدينة «أبو قرقاص» بالمنيا . حيث تمكن الإرهابيون من رصد رجال الأمن أثناء مغادرتهم للقرى في طريقهم إلى ديوان المركز . خرج كمين الإرهابيين وأطلق نيرانه على سيارة الميكروباص . فيلقى الجميع مصرعهم . وبعد الحادث تمكن الإرهابيون من قتل «مرشد سري» على مدخل مدينة ملوي أدلى بمعلومات عن وصول الإرهابيين إلى مكان الحادث ، ولكن تأخر قوات الأمن عن الموعد أدى إلى هذه الكارثة .

وبعد هذا الحادث بعشرة أيام فقط نقل الإرهاب أعماله إلى مركز طما بمحافظة سوهاج . حيث تمكنت جماعة الإرهاب الأسود من رصد سيارة شرطة كانت في طريقها إلى استراحة ضباط الشرطة لتوصيل أحد الضباط . وفي طريق العودة أطلقوا الرصاص على السيارة وراح ضحية هذا العمل الوحشي مساعد واثنان من الجنود .

وفي هذه الجرائم كانت البيانات الصادرة من وزارة الداخلية تؤكد أن وراء هذه الجرائم الإرهابي «فريد سالم كدواني» ، وتضاربت الأقوال حول وجوده داخل البلاد وخارجها . ولكن جميع المؤشرات تؤكد وجود كدواني في المنيا مع جماعته .

● «تهريج أمني»

بعد هذا الحادث استطاع تنظيم «الفرشوطي» أن ينفذ عملية إرهابية جديدة في محطة السكة الحديد بنجع حمادي . ضد القطار «٩٨٣» القادم من الأقصر . وبالمناسبة هذا القطار تعرض للعمليات الإرهابية أربع مرات على مدار العامين الماضيين . وبعدها بأيام قليلة زحف الإرهاب إلى أكثر المناطق في صعيد مصر أمنا ، وبالتحديد في البر الغربي أمام معبد الدير البحري بمدينة الأقصر . ليقتل ويبقر البطون ويصيب الوطن بجرح في حادث الأقصر الأليم الذي راح ضحيته ٦٣ سائحا من مختلف الجنسيات ، وبعيدا عن الحادث الإجرامي وملابساته ، نقف عند الإهمال الذي تسبب في المهزلة وكشف لنا العديد من الثغرات التي استغلتها جماعات الإرهاب ، منها عدم الاهتمام بما أكده مسئول أمني سابق في صحيفة «البيان» الإماراتية قبل الجريمة التي لحقت بالأقصر بعدة أسابيع ، وبصراحة شديدة أكد أن الإرهاب سيحول ضرباته القادمة ضد السياحة وسيهدف إلى عمليات كبرى منها إصابة الوطن بأضرار بالغة ، وستكون الضربة القادمة في «الأقصر» أو «الغردقة» ، ولم يهتم جهاز الأمن بهذه التصريحات التي صدرت من مسئول سابق ، أ. جهاز مباحث أمن الدولة .

ليس هذا فقط .. بل لم يهتم وزارة الداخلية بتقارير جهاز أمن الدولة ، والتي أكدت أن الإرهاب سيحاول ضرب السياحة والمناطق الأثرية ، وطالبت بتكثيف الحراسات والتواجد الأمني الفعلي وليس المظهري .

وكشف النقاب عن هذه التقارير اللواء «حبيب العادلي» وزير الداخلية ، حينما أكد على الدور الذي تقوم به الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة والتي كان مسئولا عنها .

فالإهمال أدى إلى دخول الإرهابيين الستة إلى المنطقة الأثرية بالزي الخاص بقوات الشرطة ، وعدم وجود أمن كاف في المنطقة الأثرية ، وعدم تأمينها الذي وصفه الرئيس «مبارك» بأنه «تهريج» ، ومن المهازل التي حدثت أن الوزارة سارعت بإصدار بيان يؤكد أن العملية الإرهابية نفذها «الفرشوطي» الذي لقي مصرعه في الحال .

● أم المهازل

ويؤكد لنا اللواء دكتور «أحمد جلال عز الدين» الخبير الأمني بالأمم المتحدة . أن المهازل في الجهاز الأمني بدأت بما يسمى بالإعلام الأمني . الذي كان يصدر بياناته بلغة عفى عليها الزمن ، ونحن الآن نعيش عصر



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/١/١٩٩٨

المعلومات ، فمن الأشياء المثيرة والتى تلفت الأنظار حول هذه البيانات ، هو الإعلان منذ عدة شهور بتأكيد وزارة الداخلية رصدها لوكر به ثلاثة من قادة الجناح العسكرى لما يسمى بتنظيم الجماعة الإسلامية ، وتعاملت معهم قوات الشرطة ولقوا مصرعهم ، وتم التعرف على شخصية أحدهم ،

وجارى التعرف على شخصية الآخرين .

إذن ، كيف تمت معرفة أنهم قادة الجناح العسكرى ؟

ولماذا الإسراع فى إصدار البيانات ؟

هذه البيانات بكل المقاييس تثير القلق والشكوك فى مصداقيتها ، وعلى كل حال حقيقة الإعلام الأمنى كارثة ونكبة لحقت بوزارة الداخلية خلال عام ٩٧ .. وبياناتها متناقضة وتوحى بغير الحقيقة مثل البيانات التى صدرت بأنه تم القضاء على جذور الإرهاب .. ولا يبقى إلا فلوله . والمثير للدهشة والشك ، أن جميع البيانات التى صدرت عن العمليات الأمنية كانت تشير إلى كل من تم قتلهم أنهم قادة أجنحة عسكرية .

وليس عند هذا الحد فقط تقف بيانات الإعلام الأمنى « الكلام مازال للواء أحمد جلال عزالدين » بل تمتد المهازل إلى حيث التضليل فقد أكدت البيانات الصادرة وعددها ١٢ بياناً خلال العام الماضى عن مصرع الإرهابى « محمد عبدالمنعم الفرشوطى » على أيدى قوات الشرطة . ثم تظهر جريمة أخرى ويقال أنه « الفرشوطى » إلى أن حدثت مهزلة الأقصر الأخيرة . وفى اليوم الأول أصدر جهاز الأمن بياناً بالتعرف على جثة الفرشوطى ، وتبين لنا بعد ذلك أنه غير حقيقى .

ويواصل الخبير الأمنى حديثه معنا حول حادث المتحف وما حدث فيه يمثل أم المهازل لأن الأمن ألقى عبء الجريمة على مجنون . والمهزلة تتمثل فى أنهم تركوه بعد حادث سميراميس بدون متابعة لأن المجنون لديه رخصة قتل بدون أى مسئولية ، ولكن هذا المجنون المزعوم خرج من المستشفى وتزوج .. و .. هذه فضيحة بكل المقاييس .

● الشرطة والشعب

وعن الممارسات التى يقوم بها جهاز الشرطة ضد المواطنين فى الصعيد . قال لى « عبداللاه حسان » رجل أعمال أن المواطن يرفض التعاون مع الشرطة لأنها تخلت عن مفهوم الشرطة فى خدمة الشعب ، فالقبض العشوائى وسياسة « الكعب الداير » تجعل المواطن فى حالة قلق . والممارسات التى تحدث من صغار الضباط ضد المواطنين ، والخوف من الاشتباه أدى إلى عدم وجود تعاون حقيقى بين المواطن ورجل الشرطة ، وهذا يمثل مهزلة . لأن الرعب يصيب المواطن عند دخوله قسم الشرطة ، فكيف يتم التعاون ، فالإرهاب ضد المجتمع كله وليس الشرطة فقط ، إذن مطلوب حسن المعاملة حتى يتم هذا التعاون ، فإهانة المواطن من ضابط فى سن ابنه مهزلة ، ولكى يتم القضاء عليها ، لابد من سياسة جديدة وهى تطبيق شعار « الشرطة فى خدمة الشعب » .

● « عودة الروح »

ولهذه المهازل أو الفضائح أسباب كما قال لى المستشار « ثروت عبدالشهيد » منها تجنيد غير المؤهلين فى حراسة المنشآت السياحية ، وامتداد فترة الوردية للجنود ، والتى لا تتناسب مع حالتهم الصحية والجسمانية ، فالمهزلة فى نظرى هى عدم الاهتمام بجندى الشرطة ، ولابد من إعادة النظر فى تأهيلهم وتوعيتهم بالدور الواجب عليهم ، لأن ماحدث من قصور كانت نتائجه بالغة الخطورة ، لأنها أثرت على السياحة ورجال الأعمال ، فالقصور الأمنى يسبب مخاوف على مستوى الاقتصاد والمستثمرين ، ويؤدى إلى تقلص التوسعات الاستثمارية لحين اتضاح الرؤية ، واتخاذ إجراءات جادة لتلافى القصور ، فبالرغم من أن الإرهاب ظاهرة عالمية ، وليست فى مصر فقط ، فمطلوب الإعلان عن القصور أو الخلل الذى حدث بصراحة مطلقة ، وهذا ليس عيباً ، ولكن العيب هو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافى القصور والخلل .

وبعد حادث الأقصر ، لابد من الإعلان عن الإجراءات الجديدة حتى يتأكد العالم والمواطن المصرى على السواء . أن مصر مازالت هى بلد الأمان ، برغم ماحدث ، لأننا دولة عريقة وتملك رصيدا حضاريا يجعل الثقة موجودة ، وأن مثل هذه الأحداث مقارنة بما يحدث فى الدول الأخرى ، لا تمثل قلقاً .

ولا يوجد فى أى دولة ، أن أكبر مسئول سياسى اهتم بأى حادث مثل ما حدث فى مصر ، وأصدر توجيهاته بتلافى القصور فوراً ، مما أدى إلى تقديم بعض قيادات الشرطة إلى المحاكمة ، وهذا يحدث لأول مرة ، وأيضاً تغيير فى السياسة الأمنية لتلافى ما حدث من قصور أمنى فى عام ٩٧ .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣/ ١/ ١٩٩٨

مواصلة محاكمة ضباط الشرطة المقصرين في حادث الأقصر الإرهابي غدا

كتب ـ عماد الفقي:

يواصل المجلس التأديبي الأعلى صباح غد الاحد برئاسة المستشار عماد الدين اسماعيل رئيس محكمة استئناف القاهرة ورئيس المجلس التأديبي جلساته باكاديمية الشرطة لمحاكمة اللواءين مدحت الشنواني مدير الادارة العامة لشرطة الاقصر سابقا ونائبه ابو العطا يوسف لاتهامهما بالتقصير والخروج عن مقتضى الواجب الوظيفي ومخالفة التعليمات والسلوك المعيب وذلك لعدم اعدادهما خطة امنية لتامين منطقة المواقع الاثرية بالبر الغربي مما ادى الى وقوع الحادث الارهابي البشع في ١٧ نوفمبر الماضي ونجم عنه وفاة عدد كبير من السياح الاجانب والمصريين

ويذكر ان المجلس التاديبي الاعلى قد قرر في نهاية جلسته الاولى يوم ٢٢ من ديسمبر الماضي عقد الجلسات القادمة سرية عقب قراره بتاجيل المحاكمة الى جلسة غد.

كما يواصل المجلس التاديبي الابتدائي ايضا صباح غد برئاسة اللواء عمر حسن عدس مساعد اول وزير الداخلية لاكاديمية الشرطة جلساته لمحاكمة ضباط الشرطة الاربعة الباقين وهم العقيد عمرو عجور والمقدم شريف جمال ثابت والملازمان شريف عفيفي وابراهيم السعدى والمتهمون بالتقصير والاهمال الجسيم وعدم المرور على الخدمات المعينة بمنطقة البر الغربي بالاقصر والتقاعس عن الانتقال لمكان الحادث الارهابي.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١ / ١٩٩٨

ارهابيــون تحت بند اللجوء السياسى!

جهود دبلوماسية مصرية كى تعيد الدول النظر فى شروط منح اللجوء السياسى

سفير بريطانيا: نتعاون مع مصر للقضاء على الإرهاب .. ولدينا مقترحات جديدة تضمن عدم إيواء عناصر إرهابية

" أصبحت قضية اللجوء السياسى من أهم القضايا الساخنة التى تحتل مساحة كبيرة من الاهتمام العالمى، الدبلوماسى والشعبى. فى الوقت الراهن خاصة بعد أن تحولت إلى «مظلة» يختفى خلفها ويستخدمها الإرهابيون ومرتكبو الجرائم للهروب من العدالة تحت مسمى الشرعية الدولية وحقوق الإنسان مستغلين فى ذلك النظم الدولية التى قد تبيح. فى كثير من الأحيان. منحهم حق اللجوء السياسى ولكن الخطورة تكمن فى أن هؤلاء يخرقون قواعد القانون الدولى ويتخذون من هذه الدول «مأوى» و«قاعدة» لتنفيذ عملياتهم ومخططاتهم الإرهابية والإجرامية فى العديد من دول العالم، بل يصل الأمر فى كثير من الأحيان إلى أن هذه الدول التى تمنح هذه الفئات حق اللجوء السياسى إليها لا تسلم هى نفسها من عملياتهم التخريبية بل تكون فى مقدمة تلك الدول التى تكتوى بنيران الإرهاب الأسود. "



وقد حذر الرئيس حسني مبارك تلك الدول التي تمنح الإرهابيين حق اللجوء السياسي من خطورة إيواء هؤلاء الإرهابيين، مؤكدا أن عملياتهم الإرهابية سوف تطول هذه الدول ورعاياها يوما ما، إن لم تكن هناك مراجعة شاملة لقوانينها الخاصة بمنح حق اللجوء السياسي.

وللوقوف على أبعاد قضية اللجوء السياسي وارتباطها بالعمليات الإرهابية والأبعاد الخاصة بهذه القضية تواصل الدبلوماسية المصرية جهودها من أجل القضاء على مسببات العمليات الإرهابية، وذلك من خلال التنسيق مع جميع الدول الأجنبية التي تؤوي الإرهاب من أجل مراجعة قوانينها الخاصة باللجوء السياسي. كما يركز السيد عمرو موسى وزير الخارجية من خلال اللقاءات العديدة التي اجراها خلال الفترة الأخيرة مع العديد من رؤساء الدول ووزراء الخارجية وسفراء الدول الأجنبية بالقاهرة على ضرورة مواجهة قضية الإرهاب بصورة حاسمة من خلال تعاون المجتمع الدولي في اقتلاع جذور الإرهاب وسد الأبواب والثغرات التي يمكن أن يستغلها الإرهابيون في تنفيذ مخططاتهم وجرائمهم مؤكدا أهمية إعادة النظر في قضية منح اللجوء السياسي نظرا لخطورتها.

التقت «تحقيقات الأهرام» بالعديد من الدبلوماسيين والسفراء الأجانب ورجال القانون الدولي؛ للتعرف على رؤيتهم تجاه هذه القضية ولمن يحق له اللجوء السياسي، وكيف يكون التعامل مع إرهابي منحته إحدى الدول حق اللجوء السياسي، وارتكب جريمة إرهابية في هذه الدولة أو في إحدى الدول الأخرى؟

●● اللجوء السياسي.. جريمة ضد الإنسانية!

في البداية يؤكد السفير محمد حسن الخضراوي مدير إدارة شئون اللاجئين بوزارة الخارجية أن حق اللجوء السياسي هو حق سيادي لدولة اللجوء تمنحه للذين لديهم خوف قائم ومؤسس على أسباب معقولة مثل التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو الجنسية أو عضوية فئة اجتماعية أو بسبب رأيه السياسي أو لارتكاب إحدي الجرائم السياسية، ويضيف قائلا: إن حماية الدولة تعني السماح للشخص بدخول أراضي الدولة من الناحية القانونية مع التزامها بعدم إبعاده أو تسليمه لدولة الأصل - التي هرب منها اللاجئ - شريطة التزامه بالطبع بالقواعد والنظم السائدة إلا في حالتين:

١ - ارتكابه لجرائم عادية.

٢ - قيامه بأعمال إرهابية سواء ضد مصالح دولة الأصل القادم منها الشخص على أراضي دولة اللجوء أو على أراضي دولة الأصل نفسها..

وهي أعمال عادة ما تتسم بالفظاعة والعنف ولا تميز بين ضحاياها، ويكون من نتيجتها ترويع المواطنين أو الأجانب وتخريب الاقتصاد القومي، وهي بذلك تختلف عن الجرائم المنظمة مثل التي تسود غالبا في بعض الدول المتقدمة والتي لا يسعى مرتكبوها إلا إلى تحقيق هدف محدد، مثل الحصول على الأموال بطريقة غير مشروعة، والمشكلة تنحصر في أن الدول لم تتمكن - حتى الآن - من تعريف تحديد موحد جامع شامل لمفهوم الإرهاب مثلما اختلفت في السابق على تحديد مفهوم اللجوء السياسي، وكان من نتيجة ذلك أن بعض الدول أبرمت عدة اتفاقيات متفرقة لمكافحة بعض الجرائم كان منها - على سبيل المثال لا الحصر - اتفاقية «لاهاي» لمكافحة اختطاف الطائرات، واتفاقية «الأمم المتحدة» لعام ٧٩ بشأن اختطاف الأشخاص وجعلهم رهائن وانصرفت مواد هذه الاتفاقيات إلى إلزام الدول إما بتسليم مرتكبي هذه الجرائم أو بمحاكمتهم على أراضيهم، فإن الحاجة ملحة إلى اتفاق الدول تحت مظلة الأمم المتحدة وفي علاقاتها الثنائية والجماعية على تحديد شامل لجميع صور الإرهاب، الذي أصبح يصيب أيضا مواطني دول اللجوء السياسي أنفسهم.. ويشير إلى أنه يجب عدم حماية مرتكبي الجرائم الإرهابية تحت مظلة اللجوء السياسي.

ويضيف السفير محمد الخضراوي قائلا: إنني لا أبالغ في أن مرتكبي هذه الجرائم تحت مظلة اللجوء السياسي، إنما يرتكبون جريمة ضد الإنسانية كلها.

ويقول مدير إدارة شئون اللاجئين بوزارة الخارجية: إن الحاجة ملحة إذن إلى دراسة هذا الموضوع بطريقة موضوعية، ووفقا لمبدأ حسن العلاقات بين الدول والتضامن الدولي فيما بينها دون التعلل بحماية مرتكبيها تحت مظلة النظم الدولية وحقوق الإنسان.

ويشير السفير الخضراوي إلى أن عددا من الدول العربية قد حقق خطوة للأمام في هذا الصدد، فقد نصت دساتير هذه الدول على منح اللجوء السياسي للمضطهدين في بلادهم، وكذلك عدم تسليم المجرمين السياسيين إذا التزموا - بالطبع - بعدم الخوض في أية جرائم إرهابية ضد الدولة أو ضد دول أخرى، ويتم ذلك في ظل التعاليم والتقاليد الراسخة في هذه الدول ومن ناحية أخرى، فقد استبعدت الاتفاقية التي وقعتها الدول العربية عام ١٩٥٢ - الخاصة بتسليم المجرمين - الجرائم الإرهابية بصفة مطلقة من حيز الجرائم السياسية وألزمت الدول الأعضاء بتسليم مرتكبيها، وفي كل الأحوال يقع على عاتق دول اللجوء - وكإجراء وقائي وفي إطار حسن النوايا - مسئولية مراقبة نشاط اللاجئين ومنعهم من القيام بأعمال تهدد سلامة دول الأصل، وهذا ما جاء في بعض الاتفاقيات الإقليمية في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، التي خطت هي الأخرى خطوة إلى الأمام في هذا الشأن.

●● بريطانيا ضد اللجوء السياسي للإرهابي:

السفير دافيد بلازيرويك سفير بريطانيا بالقاهرة يؤكد أن بريطانيا ضد منح الإرهابيين حق اللجوء السياسي، مشيرا في هذا الصدد إلى أن المملكة المتحدة تدين وبشدة ودون أية تحفظات جميع صور الإرهاب أيا كان دافعها.

ويضيف السفير البريطاني بالقاهرة أن بلاده مستعدة لتقديم كل العون لمصر من أجل القضاء على الإرهاب، حيث عانت بريطانيا من هذا الخطر أكثر من معظم الدول خلال الأعوام الأخيرة.

وقال دافيد بلازيرويك إن بلاده تتعامل مع التهديدات المتمثلة في الإرهابيين الأجانب بمنتهى الجدية، حيث إن بريطانيا ملتزمة - بموجب قوانينها - باتخاذ جميع الإجراءات ضد كل من يستخدم المملكة المتحدة كقاعدة لممارسة أنشطة إرهابية في أي مكان في العالم تحت مظلة منحه اللجوء السياسي.

ويشير السفير البريطاني إلى ما قاله الرئيس حسني مبارك في هذا الصدد مؤكدا اتفاق بلاده مع رؤية الرئيس مبارك في ضرورة محاربة الإرهاب في جميع صوره وأشكاله.

ويقول بلازيرويك نحن مثل الرئيس مبارك نؤمن منذ زمن بعيد بأن الإرهاب ظاهرة عالمية ونسعى دائما إلى توحيد الجهود من أجل التوصل إلى اتفاقيات دولية ضد الإرهاب من خلال الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية والمنظمات الدولية المتعددة.

ويضيف السفير البريطاني بالقاهرة أن حكومة بلاده تعمل عن كثب مع الحكومة المصرية ومع الحكومات الصديقة كذلك من أجل اتخاذ خطوات عملية لمكافحة الإرهاب، وأن بلاده ستواصل هذا العمل مستقبلا لأن بريطانيا مصممة على ألا ينتصر الإرهاب، ويشير إلى التعاون القائم بين مصر وبريطانيا في هذا الإطار ضد الإرهابيين خاصة أولئك الذين يشوهون تعاليم الإسلام بمساندة أعمال العنف، مؤكدا استمرار التعاون والتنسيق بين جهازي الأمن في البلدين، والذي يمكن من خلاله تبادل المعلومات المهمة لاتخاذ الإجراءات التي تسمح بها قوانين دولتينا والقانون الدولي لتعطيل مخططات الجماعات الإرهابية. وأشار إلى أن أجهزة الأمن البريطانية قدمت معلومات بشكل مباشر لأجهزة الأمن المصرية ساعدت على القبض على العديد من العناصر الإرهابية المشتبه فيها بمصر.

ويقول السفير البريطاني بالقاهرة إن منح اللجوء السياسي من التقاليد القديمة للحكومة البريطانية، كما أن بلاده - كما يقول - مثل باقي الحكومات ملتزمة باتباع بنود اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٥١ بشأن اللاجئين وما ينص عليه القانون الدولي. وأكد بلازيرويك أنه في حالة تقدم مصر بأية معلومات فيما يتعلق بمنح بعض الأفراد حق اللجوء السياسي فإن الحكومة البريطانية مستعدة دائما لأن تأخذ في الاعتبار المعلومات المقدمة من مصر والدول الأخرى عند النظر في طلبات اللجوء السياسي مع العمل بما يتمشى تماما مع التزاماتها الدولية. وقال السفير البريطاني في هذا الصدد إن حكومة بلاده تراجع - حاليا - القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب، وقد أعلن وزير الداخلية البريطاني الحالي جاك سترو في ٣٠ أكتوبر الماضي أنه يعتزم تقديم مقترحات بتشريع جديد يرتكز على جعل التآمر داخل المملكة المتحدة - لارتكاب أعمال إرهابية خارجها - أمرا غير قانوني.

وأضاف دافيد بلازيرويك أن وزير الداخلية البريطاني بصدد اقتراح تشريع جديد يزيد من سلطات الشرطة البريطانية بحيث تستطيع التحقق من جمع التبرعات التي يقوم بها الإرهابيون، مؤكدا أن حكومة بلاده عاقدة العزم على ضمان عدم استخدام الإرهابيين للمملكة المتحدة كقاعدة لتخطيط أو تمويل الأعمال الإرهابية بالخارج.

●● عمرو موسى والسفير البريطاني يبحثان القضاء على الإرهاب:

وقد التقى السيد عمرو موسى وزير الخارجية مع السفير البريطاني بالقاهرة عدة مرات خلال الشهر الماضي لبحث هذه القضية.. وتعقيبا على هذه اللقاءات المتعددة قال دافيد بلازيرويك إنه في جميع هذه اللقاءات أكد للسيد عمرو موسى موقف بلاده الثابت ضد الإرهاب خاصة أن بريطانيا تعاني وعانت كثيرا منه، حيث راح ضحية للإرهاب في أيرلندا حوالي ثلاثة آلاف مواطن في السنوات الأخيرة.

●● روسيا ضد اللجوء السياسي لمرتكبي الجرائم:

أما نائب وزير الخارجية الروسي نيكولاي بوزو فيقول إن قضية اللجوء السياسي يجب دراستها جيدا قبل أن تمنحها الدول لأي فرد ونحن ضد منح اللجوء السياسي لمرتكبي الجرائم. وقال نائب وزير خارجية روسيا البيضاء - أثناء الزيارة التي قام بها أخيرا للقاهرة والتقى خلالها بالسيد عمرو موسى - إن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية، ويجب القضاء عليه وقطع كل الطرق المساعدة له ومن أهمها اللجوء السياسي بالطبع. وقال إن جميع الدول تشترك في مسئولية القضاء عليه وهذه ليست مسئولية دولة بعينها، وإنما على المجتمع الدولي أن يتكاتف من أجل مواجهة هذا الإرهاب لأنه ليس بمقدور دولة بمفردها أن تواجهه. كما أعرب بوزو نائب وزير خارجية روسيا البيضاء عن تقديره لما تبذله الحكومة المصرية من أجل القضاء على الإرهاب، مشيرا إلى أهمية التعاون الدولي لمحاربته بكل أشكاله.

●● اللجوء السياسي لمصر بشروط:

وعن الشروط العامة التي يمكن من خلالها لأي شخص اللجوء لمصر يقول السفير سمير برهان مساعد وزير الخارجية للشئون القانونية بوزارة الخارجية إن القانون المصري يمنح اللجوء السياسي لطالبه بشروط منها:

- ألا يكون متهما جنائيا.
- أن يكون وجوده بمصر ليس ضد النظام العام أو لضرب الأمن.
- ألا يسبب منحنا له اللجوء السياسي أية مشاكل مع دولة الأصل.
- أن يلتزم بالقوانين واللوائح التي ينص عليها القانون المصري.
- ألا تتعرض مصالحنا القومية للخطر في حالة منحه اللجوء السياسي.

ويضيف السفير سمير برهان أن العديد من الزعماء العرب والأفارقة قد لجأوا إلى مصر مثل الملك سعود والرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري والرئيس بورقيبة والملك السنوسي إلى جانب عدد كبير من زعماء الحركات الإفريقية.

ويشير إلى أن القانون المصري في مادته رقم (٥٣) من الدستور يحظر تسليم اللاجئين لدولهم.

أما الدكتور صلاح عامر أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة، فيقول: لقد أشار القانون الدولي - سواء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ أو في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية - إلى الحق في اللجوء السياسي كأحد حقوق الإنسان الأساسية، وهذا يعني أن أي شخص يدعي أنه مضطهد في بلده لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو غيرها له الحق في الحصول على ملاذ آمن.. ولكن هذا الحق حق نظري لأنه يتوقف على أن تقوم دولة ما بإعطاء هذا الشخص الحق في اللجوء، والقانون الدولي وضع التزاما على الدولة - ليس بإعطاء الشخص طالب اللجوء حق اللجوء - ولكن يحظر على الدولة أن تمتنع عن إعادة اللاجئ إلى الدولة التي يدعي أنه يضطهد فيها.. وقد نظمت اتفاقية حماية اللاجئين لعام (٥١) الأوضاع الخاصة بمنح اللجوء، وهي في الوقت الذي تمنح فيه اللاجئ حقوقه - إذا دولة ما قبلته كلاجئ سياسي - فإنها تضفي عليه مجموعة من الالتزامات.. فإنه يمتنع عليه القيام بأعمال تنطوي على مناهضة النظام السياسي في دولة اللجوء أو في غيرها من الدول، وإذا كان من حق اللاجئ السياسي أن يعبر عن رأيه السياسي كأي فرد، فإن عليه التزاما بألا يتحول هذا التعبير إلى عمل ينطوي في ذاته على مناهضة أنظمة دولة أخرى بما فيها دولة الأصل التي خرج منها وبطبيعة الحال، فإن قانون اللجوء ومعاملة الأجانب في كل دولة يتكفل بوضع القواعد والضوابط التي تضمن ذلك في إطار القواعد القانونية العامة التي تحكم العلاقات الدولية. ويضيف الدكتور صلاح عامر أنه إذا ما خرج اللاجئ عن حقوق هذا الواجب، فإن لدولة اللجوء أن تضع حدا لهذا اللاجئ أو أن تقوم بمحاكمته والمثل ذو الدلالة في هذا المجال هو ما حدث بالنسبة للشيخ عمر عبد الرحمن، الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمنحه حق اللجوء السياسي وعندما اتهم في قضية تفجير مركز التجارة العالمي، قامت السلطات الأمريكية بتقديمه إلى القضاء الأمريكي الذي قضى بمحاكمته بحكم يقوم بتنفيذه حاليا.

ولكن من المتعين الإشارة في الوقت نفسه إلى أن الدولة التي تمنح حق اللجوء السياسي لشخص ما لا يجوز لها - إذا ما قررت إنهاء هذا الحق - تسليم اللاجئ إلى دولة الأصل وإنما يجوز لها أن تطلب منه مغادرة الإقليم ويمتنع عليها تسليمه كمجرم إلى دولة أخرى، خاصة دولة الأصل مادامت قد سبق لها منحه حق اللجوء السياسي، وإذا كان يجوز لها أن تحاكمه، إذا ثبت تورطه - وهو لاجئ سياسي - في الاشتراك في جرائم وقعت خارج الإقليم باعتبار أن ذلك فيه خروج ومخالفة لقوانين الإقامة في الدولة التي يتمتع فيها باللجوء ويجب الانتباه إلى أن هناك فارقا كبيرا بين حالة الأشخاص الذين حصلوا على حق اللجوء السياسي وبين الأشخاص الذين يدخلون إلى إقليم الدولة بتأشيرة سياسية أو لغرض الدراسة أو العلاج أو لسبب آخر، فوجود مثل هؤلاء كأفراد عاديين لا يوجد ما يحول بين الدولة التي يتطمون فيها وبين تسليمهم لدولة أخرى، إذا كانت هناك اتفاقية خاصة لتسليم المجرمين أو إذا اقتنعت الدولة المطلوب إليها التسليم أن الأدلة المقدمة إليها والتي تثبت تورطه في جريمة ما كافية، ويجوز لها التسليم حتى ولو لم تكن هناك اتفاقية ثنائية لتبادل تسليم المجرمين.

ويستطرد الدكتور صلاح عامر أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي قائلا: من المهم الإشارة إلى أن مرتكبي جرائم الإرهاب لا يعتبرون من المجرمين السياسيين أو من الذين يجوز لهم طلب اللجوء والقانون الدولي مستقر تماما - طبقا للعرف وطبقا

للاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب - على أن الأشخاص الذين تنسب إليهم أعمال إرهابية لا يجوز معاملتهم كمجرمين سياسيين ومنحهم الحق فى اللجوء، وإنما يعاملون بوصفهم من مجرمى القانون العام الذين يجوز تسليمهم إلى سلطات الدولة التى تطالب بهم وفقا للقواعد المتعلقة بتسليم المجرمين. ويشير إلى أن الجرائم المنصوص عليها والتى لا يمكن اعتبارها من الجرائم السياسية هى الجرائم الخاصة بالاعتداء - أو المحاولة - على رؤساء الدول أو أولياء العهد وأفراد عائلاتهم والجرائم الخاصة بالاعتداء على الأشخاص المحميين دوليا مثل الدبلوماسيين والموظفين الدوليين والجرائم الخاصة بأخذ الرهائن والجرائم الخاصة بالاعتداء على سلامة الطيران المدنى، وكذلك الجرائم الإرهابية التى تتجلى فى أعمال العنف العشوائية المقصود بها ترويع المدنيين وهذه جرائم من جرائم القانون العام ولا يجوز لأى دولة أن تعتبر القائم بها من المجرمين السياسيين ولا يجوز لها بالتالى أن تمنحهم حق اللجوء السياسى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٨

الإرهاب.. بين التشخيص والعلاج «٢»

أبعاد ومسئوليات الدور الخارجى





طه المجدوب

لقد كان الرئيس حسنى مبارك اول من نبه المجتمع الدولي إلى ان الإرهاب ظاهرة عالمية لا تعانيها دولة بعينها دون اخرى، بل تهدد البشرية كلها.. وانه لا بد من مواجهتها بحسم علي مستوى العالم، وان تنظم من اجل ذلك حملات مكثفة تتعاون فيها جميع الدول حتى تتخلص من هذا الخطر الداهم، ولقد كشف حادث الاقصر عن عدة حقائق مهمة بشان مواقف الدول الغربية عامة ، والاوروبية بشكل خاص من قضية الإرهاب.

لعل من ابرزها ما ثبت من ان الاراضي البريطانية اصبحت تشكل قاعدة عريضة للإرهابيين القادمين من منطقة الشرق الاوسط. الامر الذى دفع مصر إلى توجيه الانتقاد إلى الحكومة البريطانية في أعقاب حادث الأقصر الدامي بشان التسهيلات التى تقدمها للإرهابيين والمتطرفين فى اراضيها.. والواقع ان بريطانيا بالذات بين الدول الاوروبية أكثر الدول المدانة بشان قضية الإرهاب.. ليس فقط من مصر، ولكن من العديد من الدول الاوروبية والعربية.. ومنها الجزائر ،وتونس، وكذا فرنسا وهى اكثر الدول الاوروبية معاناة من تراخي الحكومة البريطانية فى معالجة الإرهاب.. الامر الذى تعتبره فرنسا عائقا المخطة الاوروبية الخاصة بمكافحة الإرهاب. ولا شك في ان الحكومة البريطانية مسئولة عن إيواء هذه العناصر الإرهابية وحمايتها ومنحها اللجوء السياسى فضلا عن تسهيل حصولها على التمويل اللازم لممارسة النشاط الإرهابى، الامر الذى يحتاج من هذه الحكومة وجود إرادة سياسية قوية تمنع استخدام الاراضى البريطانية مرتعا لانشطة عدوانية توجه لامن واستقرار دول أخرى منها دول مجاورة، وأخرى صديقة. والغريب فى امر هذا الوضع ان الدول الأوروبية التى جمعها اتحاد أوروبى يختلف فى قضية التصدى للإرهاب، فهناك دول أوروبية اخرى متهمة بنفس الاتهامات الموجه لبريطانيا ، بشان التراخى في مواجهة الإرهاب واعمال العنف.. ومن هذه الدول بلجيكا،وإيطاليا، وهولندا، وسويسرا وغيرها.

التضامن الدولى ومكافحة الإرهاب

لذلك فان القول بأن مصر تنفرد بمسئولية الحادث الإرهابى في الاقصر، فرغم وقوعه فى أرض مصرية إلا انه يجب تصنيفه فى عداد عمليات الإرهاب الدولي.. وبالتالى فالالتزام بمحاربته لا يقع على عاتق الدولة وحدها.. انما علي عاتق المجتمع الدولي باسره.. ومثل هذا الالتزام لم يات من فراغ ، فإضافة إلى تعدد الدوائر التى يتم فيها اعداد وتنفيذ العمليات الإرهابية والمنتشرة فى عدة دول .. هناك فكرة محورية يجب أن تقود المسيرة الدولية فى هذا الشان وهى فكرة «التضامن الدولى» الواردة في ميثاق الامم المتحدة النابعة من وحدة المصير الانسانى التي تتطلب بالضرورة وجود تفاهم شامل وتعاون كامل بحشد القوى وينظم العمل الدولي من اجل مواجهة المخاطر المشتركة التى تهدد امن واستقرار الدول وتمس حريات وحقوق الانسان، ففى هذا الزمن المعاصر برزت بشدة المخاطر التى أوجدتها الجماعات الإجرامية المنتشرة في انحاء العالم.. والناجمة عن ممارستها لاعمال العنف والارهاب، الامر الذى دفع مصر والرئيس مبارك إلى دق ناقوس الخطر بقوة ، خاصة بعد حادثة الاقصر، وبالتالى بدات هذه الدول تتنبه إلى حقيقة المخاطر التي تثيرها ظاهرة الإرهاب وانتشار اعمال العنف عالميا؛ وتدرك ان الخطر سوف يصيبها كما اصاب مواطنيها في أماكن اخرى، وبعد أن تاكد كما سبق ان اعلنت مصر، أن الإرهاب لا وطن له.

ان عملا إرهابيا منظما لابد ان يكون مرتبطا باكثر من دائرة دولية، فهناك دول تؤوى قادة وزعماء الإرهاب، حيث يتم التخطيط للاعمال الإرهابية، ودول تمثل مصادر التمويل لهذه الاعمال ودول اخرى يتم فيها تجميع وتدريب وإعداد العناصر الإرهابية؛ واخيرا الدول المستهدفة التي تتحول إلى مسرح للجريمة



الإرهابية. هذه الحقائق يعكسها التحليل المنطقي لحادث الاقصر، حيث يتبين ان قادة الإرهاب المقيمين في الخارج قاموا بالتخطيط للحادث، ونجحوا في التغرير بشباب لم يبلغ عمره الخامسة والعشرين وفي دقة اختيار مسرح الحادث ثم أعلنوا عقب الحادث من بريطانيا حيث يقيمون تاييدهم للاعتداء الغادر على السائحين الاجانب وعلى المصريين من المدنيين الأبرياء. وكان ذلك مبررا كافيا لما وجهته مصر من انتقاد ومطالبتها بتسليمهم إلى السلطات المصرية، وقد اعترف وزير الداخلية البريطاني جاك سترو ان قادة المنظمات الإرهابية اتخذوا من لندن مركزا لهم.. قامت الحكومة البريطانية بمنح اللجوء السياسي لاربعة من قادة الإرهاب المحكوم عليهم في قضايا الإرهاب بمصر.

هذا يعني ان بريطانيا قد فرطت في التزاماتها الدولية التي تطالبها بمواجهة المخاطر المشتركة التي تهدد المجتمع الدولي وخاصة ما يمثله الإرهاب من تهديد مباشر لأمن واستقرار منطقة الشرق الاوسط مخالفة بذلك احكام القانون الدولي وكذا الاتفاقات الدولية بشان منع ومعاقبة الإرهاب.

هنا لابد ان نوضح نوعية الارهاب الذي تقصده هذه الاتفاقيات والقوانين الدولية.. إنها بالقطع لاتنطبق على جماعات المقاومة المناضلة من اجل حقوقها المشروعة او المنظمات السياسية التي تحاول تنفيذ اهدافا محددة باستخدام العنف.. ولكن ليس باستخدام اعمال القتل الجماعي للنساء والأطفال والشيوخ.. دون اي دوافع منطقية او اهداف واضحة.. إنها اعمال إجرامية لايمكن ان يتم التعامل معها باستخدام الحوار السياسي او الديني او كما يقول البعض بالاحتكام الى المنطق والديمقراطية.. لانها وسيلة ليس لها اي فاعلية مع عقول متحجرة.. صبت مفاهيمها في قوالب جامدة وليس هناك مجال للنفاذ العقلاني إليها. لقد حرصت الاتفاقيات على التفرقة الواضحة بين المجرم السياسي، والمجرم الارهابي.. فبينما يتمتع المجرم السياسي بحق اللجوء السياسي ويحظر تسليمه، حرمت هذه الاتفاقيات الارهابي من هذا الحق والزمت الدولة بتسليمه الى الدولة المتضررة. ان المجتمع الدولي يعتبر العمل الارهابي عملا دنيئا يسبب الذعر ويثير الرعب للمدنيين الابرياء.. ويثير بينهم الرعب ويشكل خطرا عاما على امن المجتمع واستقراره.

الدوافع والأهداف

منذ ظهور حركات التطرف والارهاب في العالم العربي.. يركز المحللون العرب في تحليل الاسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة على الجوانب الداخلية.. السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. وقليل من هؤلاء المحللين اعطى الاهتمام الكافي للدور الخارجي.. والذي يتفق مع حقيقة ابعاده وتاثيره. فالواقع أن عوامل الضغط الداخلي وتضييق الخناق على الجماعات الارهابية والتركيز على توجيه الضربات القاصمة إليها.. والتي افقدتها توازنها.. ودفعت عناصرها وقياداتها الى الفرار للخارج خاصة الى الدول الاوروبية والولايات المتحدة وبعض الدول الآسيوية.. حيث نجحوا في تقديم انفسهم باعتبارهم اصحاب قضية يدافعون عن «الديمقراطية وحقوق الإنسان».. الامر الذي يعرضهم للاضطهاد في بلادهم.. ويطالبون بحق اللجوء السياسي في هذه الدول وغالبا ما يحصلون عليه.

وقد اختلفت دوافع هذه الدول في اتخاذ هذا السلوك المنافي لمبادىء العلاقات الدولية الطبيعية بين الدول.. فبعض هذه الدول كانت غافلة عن طبيعة هذه العناصر المتطرفة وخطورتها على المجتمع الدولي ككل وحقيقة مقاصدها ومراميها.. فاعطت لها الامن والحماية والماوى... بينما وجد البعض الآخر فرصة طيبة لاستغلالها في ممارسة الضغوط والابتزاز السياسي ضد الدول التي جاءت منها هذه العناصر فاوتها وحمتها واعطتها حق اللجوء السياسي بحجة الالتزام بقوانينها الداخلية. وعموما فالنتيجة في الحالتين واحدة حيث عادت بالضرر البالغ على العديد من الدول العربية التي تحملت خسائر فادحة اصابت امنها وإستقرارها واقتصادها وشعبها. وفي ظل هذه الظروف المشجعة للعمل الارهابي اكتسب هذا النشاط المدمر بعدا جديدا ضاعف من خطورته.. حيث أصبحت مراحل التخطيط والإعداد والتدريب تتم في ظروف امنة بعيدا عن اي تهديد. الامر الذي يعطيها عنصري الفاعلية والمفاجأة.. ويكرس في نفس الوقت هدف ضرب الاقطار العربية من الداخل وإضعافها فرادى من اجل القضاء على مقدراتها واهدار الجهود المبذولة في اعمال البناء والتطوير ومنعها من الاقتراب للمناطق التي تراها القوى المعادية محظورة على العرب.. إذ ترى فيها خطورة على مصالحها واهدافها الساعية نحو الهيمنة الاستعمارية.

وتعتبر مصر من ابرز الدول المستهدفة.. لذلك تتعدد وتختلف نوعية الاهداف الكامنة خلف العمليات الارهابية.. حيث نجد مجموعة متنوعة منها. فبالإضافة للأهداف العامة التي ذكرناها هناك محاولات فاشلة للتخلص من نظام الحكم الوطني المتمسك بالمصالح العليا للشعب وللامة العربية.. والمعبر عن توجهات شعب مصر وشعوب الامة.. مع الحرص الشديد على الاحتفاظ بحرية الارادة السياسية واستقلالها.. وفي هذا الاطار تلتقي الاهداف المعادية الخارجية والداخلية حول هدف ضرب مصر من الداخل سواء بمحاولات إثارة الفتنة الطائفية أو تدمير الاقتصاد الوطني أو زعزعة الامن والاستقرار في المجتمع.. وفي نفس الوقت إضعاف فاعلية أهم المعاقل القومية واقوى مراكزها تاثيرا.. ولدفع المنطقة نحو نظام إقليمي خاضع للهيمنة الدولية الممثلة في الولايات المتحدة والاقليمية الممثلة في إسرائيل.. بعد الاساءة البالغة للإسلام والاجهاز على الوجود القومي العربي. ورغم تباين اهداف الاطراف المشاركة في العمل التامري ضد مصر والعرب.. التقت حول الارهاب كوسيلة تصورتها فعالة لتحقيق اهدافها.

ولايفوتنا هنا التنويه بان التعامل مع ظاهرة الارهاب الدولية على مستوى الدول الآوية لعناصر الارهاب في الدول العربية والإسلامية يتميز بازدواجية واضحة في المواقف المتبعة مع قضايا الارهاب.. ففي الولايات المتحدة مثلا هناك فارق صارخ في تعاملها مع الارهاب الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني المطحون واعتباره دفاعا عن النفس.. مع اعتبار الصراع الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال إرهابا.

مثل هذه الاوضاع تحتاج إلى التعامل العربي المباشر والمشترك.. مع الحكومات الآوية



المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٤/١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لشبكات الارهاب.. والتى تقيم لها سندا مهما سواء باتخاذ مواقف سلبية او مجاملة.. او بالدعم المباشر او غير المباشر لدى بعض الحكومات التى تتغاضى عن إرتكاب الأعمال الارهابية او تساعدها او تتواطأ معها.. ودعوة هذه الحكومات إلى التعاون مع المجتمع الدولى فى محاربة ظاهرة الارهاب باعتبار ذلك ضروريا لحماية مجتمعات هذه الدول.. وبما يتطلبه ذلك من التعامل بفاعلية عالية فى مواجهة هذه الآفة الدولية التى تجاوزت الحدود الوطنية الى المستويات الاقليمية والدولية.

ان المجتمع الدولى كله مطالب بالانتقال من مرحلة الادانة اللفظية للارهاب.. الى مرحلة العمل من اجل حشد القوى الحكومية والشعبية للكشف عن خطورة الظاهرة الارهابية.. ووضع تصورات عملية مؤثرة لمواجهتها والضغط الفعال على الحكومات المعنية.. باعتبار الارهاب ظاهرة مرفوضة.. تتنكر لكل الحقوق والقيم الانسانية.



إحالة أوراق إرهابى بتنظيم السويس للمفتى

احالت امس محكمة امن الدولة العليا طوارىء اوراق الارهابى الخطير غريب الشحات إلى فضلية المفتى، وذلك بعد ان اعيدت اجراءات محاكمته عقب صدور حكم غيابى عليه بالاعدام العام الماضى، وحددت المحكمة جلسة ٢ فبراير المقبل للنطق بالحكم ضده هو وابن شقيقته المتهم فى القضية ايضا، والذى ضبط فى مدينة طنطا بعد صدور حكم غيابى ضده ايضا بالمؤبد، وقد نسب للمتهمين الاشتراك فى قتل ناظر مدرسة الفرنسيسكان بالسويس واثارة الفتنة، صدر القرار برئاسة المستشار احمد صلاح بدور وعضوية المستشارين سيد عويس ورضا رشدى.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٨

وزير الداخلية فى أول حديث صحفى شامل

إستجابة عربية لدعوة مبارك لمواجهة الدول التى تؤوى الارهابيين

فى حديث شامل أدلى به اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية أكد انه يحترم الصحافة ويؤمن بدورها وانه منع نشر أسماء الضباط فى الصحف بهدف تحقيق معدلات اكبر فى الأداء الأمنى وتأمينا لجهاز الشرطة وأفراده.. وانه يتحيز بشدة للإعلام المصرى..

وأضاف وزير الداخلية ان جولاته المفاجئة سوف تستمر على كافة المواقع الأمنية وانه ستتم المساواة بين كافة الضباط فى الحوافز والمكافآت وانه لا تفضيل لأى منهم إلا بأدائه وجهده.

وأكد حرصه على حسن العلاقة بين المواطن والشرطة وانه لن يسمح بأى تجاوز تجاه أفراد الشرطة خلال أدائهم لعملهم.

وطالب دول العالم بالاستجابة الى دعوة الرئيس مبارك بعدم إيواء الإرهاب والإرهابيين مؤكدا ان الأمن المصرى قادر على تحقيق الأمن والاستقرار..

وقال العادلى لست غامضا وإنما أسعى لحشد كافة الجهود التى تستهدف تحقيق الصالح العام.



المصدر : 
الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : / / ١٩٩

رغم حادث الأقصر

جهاز الأمن المصرى قادر على تحقيق الأمن والاستقرار للمصريين والأجانب معا

في بداية اللقاء قال اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية: أؤكد أنني احترم الصحافة وأؤمن بدورها.. وفي أول لقاء لي مع مندوبي الصحف ووسائل الاعلام المختلفة لدى وزارة الداخلية عقب تكليفي بالوزارة. طلبت تحديث وتطوير العلاقة بين الصحافة والأجهزة المعنية التابعة للوزارة.. وصولا الى ان يكون التناول الاعلامي لجهود الوزارة متسما بالموضوعية. ومخاطبا للرأي العام وللمواطن بما يحقق توصيلا جيدا لما تقدمه الوزارة من خدمات للمواطن العادي، سواء فيما يتعلق بالنواحي الامنية أو النواحي الخدمية.. باعتبار ان المهمة الأولى لوزارة الداخلية واجهزتها المتعددة هي خدمة المواطن.

منع الأسماء.. لماذا؟

اضاف الوزير: لاحظت ان اسماء الضباط والقيادات تنشر في الجرائد بلا ضوابط وبمبالغات متعددة وجدت ان تلك الظاهرة لها مدلولات سلبية من عدة اتجاهات.. فنشر اسماء الضباط بلا شك يدفع كل ضابط الى التفرغ للجرائد والحرص على نشر اسمه.. والصحافة بلا شك لها تأثير والانشغال بها خلال اداء المهام الامنية الجسيمة التي يتحملها الضباط وافراد يجعل الجهود تتشتت.. سلبية اخرى تنتج عن نشر أسماء الضباط في الجرائد، وهي تهديد أمن الضابط الذي ينشر اسمه.. ولا يخفى علينا جميعا التهديدات التي تحيط بافراد الشرطة خلال ادائهم لمهامهم.. ويجب ان يتوافر لكل منهم الحد الأدنى من الأمن. فقررت منع نشر اسماء القيادات والضباط في الجرائد والمجلات وتلك ليست بدعة.. فالمتابع لكافة الصحف والمجلات في العالم يلحظ ان اسماء قيادات وضباط الأمن لا تنشر بها.. في ذات الوقت وحرصا مني على توفير المعلومات سواء فيما يتعلق بمعلومات الحوادث التي تقع أو المجهودات التي يتم التوصل اليها.. أصدرت تعليمات مشددة لجميع مديري الأمن والمصالح والادارات التابعة للوزارة بتكليف ادارات العلاقات العامة بهذه الجهات بتوفير كافة المعلومات.. وبهذه المناسبة اود ان اشير الى ان قرار منع نشر اسماء الضباط لا يستهدف الانتقاص من قدر الصحافة.. وحرية حركتها بقدر ما كان الهدف منه الحرص على كيان وامن ضابط الشرطة.. اضيف كذلك ان متابعاتي دائمة لكافة الجهود والانجازات التي تتم.. واصدر حيالها قرارات فورية بتقدير الجهود وصرف المكافآت. في ذات الوقت لا اتوانى في محاسبة المقصر مهما كانت رتبته أو وظيفته لأنني اؤمن بان كل حق لابد وان يقابله واجب، وأؤمن ايضا بتنفيذ سياسة الثواب والعقاب.

أتحيز للاعلام الوطنى

اضاف اللواء حبيب العادلي: انني اتحيز للاعلام الوطني سواء ان كان اعلاما مرئيا ام مسموعا أم مقروءا ولا فرق عندي بين الصحف والمجلات التابعة للمؤسسات القومية وبين الصحف والمجلات التابعة لأحزاب المعارضة.. وفي اطار المنافسات الهائلة التي تدور بين اعلامنا الوطني والاعلام الخارجي ووجهة نظري ان توفير المعلومة السريعة عن اية احداث قد تقع لاعلامنا الوطني يحقق له السبق والمصداقية في وجه ذلك التسابق.. وهذا ما اهتم به واحرص على أن يكون دليلا ومرشدا في عملنا.. في ذات الوقت اناشد اجهزة اعلامنا ان تعي تقديرنا التام لدورها معنا.. واطالبها بالتزام الصدق والموضوعية عند تغطيتها لاية انباء.. ومرة أخرى لا اجد غضاضة من إعادة التأكيد على إيماني بما سبق وان قلته منذ قليل ان كل حق لابد وان يقابله واجب.

الجولات المفاجئة

وقال الوزير: انني ومنذ ان توليت مهام الوزارة احرص على مفاجأة كافة مواقع الأداء الأمني.. وليس سرا وبلا مبالغة ان جولاتي لا اطلع عليها احدا- وهذا ليس انتقاصا ولا تقليلا من انتماء وولاء القيادات- ولكن حرصا على ان اعايش وبنفسي الحقائق كاملة وبلا أية استعدادات قد يتم اتخاذها إذا ما تسرب خبرا عن وجهتي خلال اية جولة مفاجئة.. واخر جولاتي المفاجئة قمت بها قبل أيام قلائل ومع بداية شهر رمضان المعظم.. وبالتحديد في ثاني أيام شهر رمضان.. قررت وبصورة مفاجئة وانا في طريق انصرافي من مكتبي بالوزارة.. أمرت سائق سيارتي بالتوجه الى أحد معسكرات الأمن المركزي- كنت ارغب في الاطمئنان على ما

رسالة تونس:
محمد صلاح الزهار

يقدم للجنود- وهم قطاع مهم وأداة رئيسية من أدوات الوزارة.. وكان الوقت يقترب من موعد اذان المغرب وتحقق للجولة المفاجئة ما أردته، حيث شاهدت بنفسي ما يقدم للجنود من طعام خلال هذا الشهر الكريم، وبهذه المناسبة اعلن ان الفترة القادمة ستشهد اهتماما متزايدا بالمجندين من حيث الحوافز المقررة لهم ومن حيث تطوير مظهرهم ونظام تشغيلهم.

وقال العادلي: وفي الأيام الأولى لعملي تنامى الى سمعي ادعاءات وتعليقات حول الحوافز والمرتبات التي يتقاضاها بعض قيادات الشرطة.. ووصل إلى علمي أن بعض الاقاويل اشارت إلى أن هناك بعض القيادات تحصل على مئات الألوف من الجنيهات شهريا كمكافآت وحوافز، وسكت العادلي لحظة ثم قال: استفزتني جدا هذه الادعاءات.. وطلبت التقصي وراء تلك الحوافز والمبالغ الفلكية، وجاءت نتائج البحث والتقصي فورا، تأكد ان كل ما يتردد حول هذه المكافآت الفلكية ليس إلا مبالغات شديدة جدا، وخلال بحثي وراء هذه القضية وجدت أن هناك بعض المصالح والادارات التابعة للوزارة وترتبط عملها بجهات مدنية اخرى تحقق بعض الموارد المالية نتيجة اداء ضباط الشرطة لخدمات اضافية بهذه الجهات، وهذه الموارد تدخل ضمن موارد الدولة المتمثلة في وزارة الداخلية ثم توزع على كل صاحب جهد اضافي من القيادات والضباط، أصدرت تعليمات بأن توزع هذه الموارد بصورة جيدة على الجميع وبدون تمييز بين قيادة واخرى أو بين ضابط واخر والاعتبار الاول في التفضيل هو الجهد الاكبر فقط، ايضا راعيت رفع المقررات التي يحصل عليها الضباط المتعاملين مع الجماهير في المواقع الميدانية، واردت بهذا تقدير هؤلاء الضباط

المتحملين لاعباء جسام فى حفظ الأمن، فى ذات الوقت اوقفت سيل التسابق بين الضباط على الانتقال للعمل بالمصالح والادارات التى كان يطلق عليها المصالح والادارات المتميزة كشرطة الكهرباء والجوازات والنقل والمواصلات وغيرها.

المواطن والشرطة!

وقال اللواء العادلى: قضية هامة ومثيرة اوليتها اهتماما بالغا عند مراجعتى لكافة الامور المتعلقة بالوزارة وهى علاقة المواطن بالشرطة وبالذات فى المرافق والمصالح الاجنبية التى يقصدها المواطن طلبا لخدمة او مصلحة من اى من أجهزة الشرطة، فقد اصدرت تعليمات مشددة لكافة قيادات الأمن خلال اجتماعاتى الأولى التى عقدتها مع ضرورة الحرص على العلاقة مع المواطنين ودعمها وتقويتها دوما لاننى اؤمن بأن متانة هذه العلاقة وصلابتها تعد قوة اضافية فاعلة تضاف لقوة جهاز الشرطة المتمثلة فى افراده ومعداته وتقنياته واجهزته المتعددة، ومن هنا فاننى أؤكد ان المواطن المصرى مصان وواجب احترامه والحفاظ على كرامته واحرص على كل فرد من افراد الشرطة بشرط الا يحدث من اى مواطن اعتداء او تجاوز ضد أى من رجال الشرطة فأى مساس بأى فرد او ضابط من رجال الشرطة سوف اقابله بمنتهى الحزم والشدة، لأن اولئك الضباط والافراد يمثلون رمزا للنظام وهيبته ولا اقبل ولن يقبل احد المساس بالنظام، وجدير بالذكر اننى اولى شكاوى المواطنين اهتماما متزايدا! فاطالع بنفسى يوميا ومن خلال الجرائد والمجلات اية شكاوى من مواطنين يتضررون من سوء معاملة او اهمال من الشرطة، كذلك اعلن ان ادارة العلاقات العامة بالوزارة لديها تعليمات مشددة بتلقى اية شكاوى من المواطنين، وازاء اى تجاوز من اى من رجال الشرطة تؤكده التحقيقات وصدق الوقائع اتخذ القرار المناسب الذى يعيد للمواطن كرامته وحقه ووقته الذى قد يكون قد ضاع، واتخذ حيال المتسبب اقسى العقوبات والجزاءات.

مسايرة تطور الجريمة

وقال وزير الداخلية: اسعى ومن خلال الاجهزة المختصة بالوزارة إلى الاسراع بمحاكاة التطور الذى طرأ على اساليب وخطط تنفيذ الجريمة بشتى صورها. وعلى راسها جريمة الارهاب التى تتطور ادواتها واساليبها دوما، خاصة مع التطور التكنولوجى الذى هب على العالم ويتواصل يوما بعد يوم، ومن هنا فاننى ارى ان اسس وفعاليات مكافحة ظاهرة الارهاب لا يجب ان تقدم بها دولة بمفردها، بل يقع عبء المواجهات الفعالة لخطر هذه الظاهرة على كافة دول العالم دون استثناء حتى الدول التى لم تشهد اراضيها وقوع حوادث ارهابية، فمن لم تصل إليه يد الارهاب اليوم ستصل إليه فى الغد، لان هذه الظاهرة عالمية وتستهدف الحياة والأمن فى كل مكان فى العالم، ومن هنا وقبيل وصولى إلى العاصمة التونسية نويت فى أن اتباحث مع زملائى وزراء الداخلية العرب كى نصل الى اقامة طوق أمنى جيد تشترك فيه كل الاطراف العربية لوأد هذه الظاهرة وحصرها فى نطاق ضيق على الاراضى العربية، واعتقد ان هذا لن يتأتى إلا اذا كان الجميع لديه الرغبة الصادقة فى المواجهة، وبالفعل خلال اجتماعات وزراء الداخلية العرب التى تمت هذا الاسبوع فى تونس حققنا شيئا جيدا، حيث قدمنا للمجلس خلال الاجتماعات وباسم مصر مشروعا لبيان يندد بالدول التى تؤوى الارهابيين وتتيح لهم حقوق الاقامة والتنقل واللجوء السياسى، وهذه الدعوة كانت ترجمة لتوجهات الرئيس حسنى مبارك ودعوته التى أعلن خلالها ضرورة قيام تلك الدول بمراجعة توجهاتها مع العناصر الارهابية الهاربة، وقد وافق وزراء الداخلية العرب وبالاجماع على تبنى مشروع البيان، واصبحت الدعوة للدول التى تؤوى الارهابيين دعوة موجهة من جميع الدول العربية وليس من دولة أو عدد من الدول فرادى، وأعتقد ان هذه الوقفة العربية الجماعية تجاه تلك الدول سوف يكون لها أثر كبير، خاصة اذا تحدثنا بعمومية ودون الدخول فى التفاصيل الى حتمية الارتباط فى المصالح بين الدول العربية وبين بعض الدول التى تؤوى الارهابيين، واعتقد ان حرص تلك الدول على استمرار مصالحها سيدفعها الى مراجعة سياساتها تجاه العناصر الارهابية التى تؤويها على اراضيها تحت مزاعم مسميات مختلفة!. واقول إن كافة دول العالم مطالبة بالتكاتف الحقيقى لمواجهة هذه الظاهرة تحقيقا للسلام للمواطن فى اى مكان فى العالم.. فالمقصود بالسلام الآن لم يعد هو السلام السياسى ووقف نزيف الحروب بل اصبح ذا مفهوم أوسع واشمل يتسع لتحقيق مفهوم الامن الحقيقى والاستقرار فى شتى بقاع العالم. واقول مرة أخرى يجب أن يعى العالم كل خطورة ظاهرة الارهاب على العالم!

الأمن المصرى قوى

وحول الوضع الامنى فى الصعيد، وخاصة بعد حادث الاقصر، قال وزير الداخلية: ان الوضع الأمنى فى الصعيد جيد، وحادث الاقصر لايعدو ان يكون اهمالا بسيطا، ولكنه ادى الى كارثة كبيرة نتيجة زيادة عدد الضحايا، وعلى الرغم من ذلك لا يعد هذا الحادث هزة لمصر أو لجهازها الأمنى.. فالأمن المصرى قوى وقادر على تحقيق الأمن والاستقرار فى شتى ربوع البلاد، وعقب الحادث أعدنا تقدير المواقف وتطوير الخطط الامنية، بهدف اشعار المواطن الاجنبى بالتواجد الأمنى وتوافر الأمن والاستقرار والحماية له خلال زيارته للبلاد وتجواله بأى بقعة من البقاع وعلى اتساع المناطق والمزارات السياحية من أقصى البلاد الى اقصاها.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٨

محامٍ مصري يتهم بريطانيا بالمسؤولية عن حادث الأقصر

□ القاهرة - من احمد عبدالرحمن:

■ تنظر محكمة الاقصر الاربعاء المقبل في دعوى قضائية اقامها احد المحامين ضد الحكومة البريطانية طالبها فيها بدفع تعويض الى مصر قدره خمسة بلايين دولار سنوياً بسبب الاضرار التي لحقت بمصر جراء مذبحة الاقصر التي اعتبرها المحامي نتيجة إيواء بريطانيا العديد من العناصر الارهابية التي شاركت في شكل غير مباشر في المذبحة.

وقال المحامي مصطفى رسلان الذي رفع الدعوى امام دائرة التعويضات في محكمة الاقصر إن إيواء بريطانيا عناصر الارهاب «لا يخدم حقوق الإنسان. بل يساعد على وقوع مثل هذه المذابح التي يروح ضحيتها الأبرياء». وأكد ان «الارهابيين الذين يقيمون في لندن والذين نجح بعضهم في الحصول على حق اللجوء السياسي هناك يدفعون عناصر العنف داخل مصر لارتكاب مثل تلك الجرائم». واعتبر انه يجب على بريطانيا «ان تعيد النظر في قوانينها، خصوصاً التي تسمح لمثل هذه العناصر بالإقامة لديها وتمويل عناصر العنف داخل مصر وتزويدها بالاموال لتنفيذ هذه العمليات».

ولفت الى ان الاضرار الاقتصادية التي لحقت بمصر بسبب هذه المذبحة لا تقدر بمال، ولذلك طالب في الدعوى بحصول مصر على خمسة بلايين دولار سنوياً حتى تنتهي تماما آثار هذه المذبحة التي كان من اضرارها حدوث هزة في السياحة الى مصر.

من جهة اخرى، تجري اجهزة الأمن المصرية إتصالات مكثفة مع مثيلتها في السودان وسلمت القاهرة قائمة تضم اسماء متطرفين مطلوبين إلى الخرطوم.



المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١/١

الرئيس فى رسالة «للفيجارو» الفرنسية

التضامن الدولى يستأصل الإرهاب ويحبط مخططاته

شبكات النشاط الإجرامى تتجاوز حدود الدول وتسهل للإرهابيين الإفلات من العدالة

الإرهاب تهديد صريح للإنسانية جمعاء

المجلة: حادث الأقصر زاد مبارك إصرارا على رفض الحوار مع المتطرفين

مصر خسرت مليارى فرنك



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/١/١٠

..في شهرين

باريس - أ ش أ:

دعا الرئيس حسني مبارك الى تضامن كافة الدول لمكافحة الارهاب.. مؤكدا ان تنامي ظاهرة الارهاب أصبح احد الاخطار الاكثر شؤما التي تشغل العالم منذ بضع سنوات.

وقال الرئيس مبارك في رسالة لمجلة «لوفيجارو مجازين» الفرنسية الاسبوعية تنشرها في عددها الصادر اليوم الذي خصصته عن مصر ان الاعمال البربرية التي ترتكبها زمرة من المتطرفين المحترفين لاتهدف الا للاستيلاء على السلطة بالقوة والدم ونشر الرعب في المجتمعات المسالمة منتهكة بذلك القيم الانسانية والقواعد الاخلاقية ومبادئ القانون.

الإفلات من العدالة

واكد الرئيس مبارك على البعد الدولي للتهديد المتطرف وقال ان هذا الخطر يتزايد في العالم وتتكاثر أنشطته الاجرامية متجاوزة حدود الدول وتكون نوعا من الشبكات الدولية التي تسهل للارهابيين امكانيات افلاتهم من العدالة والهروب من العقوبات القضائية والحصول على التمويل اللامحدود وتجنيد العملاء وتزويدهم بالوثائق المزورة اللازمة لانتقالاتهم غير الشرعية واعرب الرئيس حسني مبارك عن اسفه لتردد بعض الحكومات في بذل الجهود اللازمة لمعارضة هذه الانشطة الاجرامية التي تشكل في الوقت الراهن تهديدا صريحا للانسانية جمعاء.

عملية ارهابية دنيئة

وقال الرئيس مبارك في رسالته ان مصر اهتزت لعملية ارهابية دنيئة يوم ١٧ نوفمبر الماضي استهدفت تدمير حضارتها وقيمها وتقاليدها. واضاف ان الشعب المصري نجح مع ذلك في توحيد صفوفه لمواجهة هذا الهجوم بكل العزم والتصميم وساندته في هذه التجربة المؤلمة شجاعة ونبل الشعوب الصديقة وخاصة الشعب الفرنسي المرتبط بقوة مع مصر وحضارتها منذ عقود طويلة.. واعرب الرئيس عن تقديره العميق وشعب مصر لفرنسا وكرم شعبها الذي يساند مصر بقوة في كفاحها ضد القوى الظلامية والتطرف الاعمى. وقال انني اشكر فرنسا في نفس الوقت لمساندتها للجهود المصرية لتبني موقف دولي لكي تعتبر كل الدول مكافحة الارهاب في مقدمة اهتماماتها. واكد الرئيس مبارك ان اظهار التضامن الدولي في مواجهة الارهاب يسمح للمجتمع الدولي بتوحيد جهوده لاستئصال الارهاب واحباط مخططاته القاتمة مشيرا الى ان ذلك اصبح ضرورة مطلقة اليوم للحفاظ على القيم الانسانية بكل كرامتها وشرفها. وقد نشرت المجلة الفرنسية صورة بالحجم الكبير للرئيس حسني مبارك الى جانب الاهرامات وعلقت عليها بان الرئيس مبارك بعد حادثة الاقصر يعارض اكثر من ذي قبل فتح حوار مع الجماعات (المتطرفة) لان مصر تدفع الثمن

كما نشرت المجلة الفرنسية عدة موضوعات عن السياحة في مصر بعد مرور سبعة اسابيع على حادثة الاقصر وذكرت ان مصر مازالت تدفع ثمن هذه العملية التي ارتكبها المتطرفون الارهابيون.. وقالت ان السياحة في مصر خسرت مليارى فرنك فرنسي منذ هذه الحادثة.. وابرزت المجلة الاجراءات الامنية المشددة التي اتخذتها مصر لتامين المناطق السياحية.. مشيرة الى ان السكان المصريين يرفضون العنف والمتطرفين.

ونقلت عن وزير الداخلية حبيب العادلي مطالبته لبريطانيا بطرد المتطرفين المتواجدين فيها..

كما نشرت المجلة معلومات سياحية عن الفنادق والمناطق السياحية في مصر وكيفية الاستمتاع باقامة جيدة في مصر وعناوين وارقام تليفونات الفنادق السياحية في الاقصر واسوان.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١/١٩٩٨

البرلمان اليونانى يرحب بدعوة مبارك الدول الأجنبية إلى حظر نشاط الإرهابيين على أراضيها

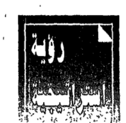
اثينا ـ من عبد العظيم درويش : رحب البرلمان اليونانى بدعوة الرئيس حسنى مبارك الدول الأوروبية، إلى عدم توفير المأوى لجماعات العنف والإرهابيين، ومنعهم من استخدام أراضيها فى التخطيط، او ممارسة اية عمليات إرهابية ضد اية دولة. واعلن النواب اليونانيون عن تأييدهم لمطالبة الرئيس مبارك بتفعيل دور اوروبى فى عملية السلام بالشرق الاوسط، لتحقيق التوازن، باعتبار أن السلام فيه يؤثر على قضية السلام والامن فى أوروبا، إلى جانب تاييدهم دعوة الرئيس مبارك، إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار، والأسلحة النووية، ودفع إسرائيل إلى التوقيع على إتفاقية حظر نشر الأسلحة النووية. وكان مجلس السفراء العرب المعتمدين باليونان، قد أجرى امس اول حوار من نوعه مع اعضاء لجنة الدفاع والشئون الخارجية بالبرلمان اليونانى.

وصرح السيد سمير سيف اليزل سفير مصر باليونان، بأن أعضاء البرلمان اليونانى، ابدوا تفهما واضحا للمطالب العربية وبخاصة مصر، بضرورة أن تقوم اليونان بمساندة جميع القضايا العربية التى تتعلق بالعلاقات مع دول الاتحاد الأوروبى، ورفع الحصار عن العراق وليبيا، ووضع حد لعمل اللجنة الدولية للتفتيش على أسلحة الدمار الشامل بالعراق، وتبدأ خلال أيام فى اثينا أولى جلسات الحوار البرلمانى العربى اليونانى، حول مختلف القضايا السياسية، التى تهم المنطقة.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٨



الإرهاب بين التشخيص والعلاج (٣)

استراتيجية المواجهة . . المستويات والأبعاد

إن قضية الإرهاب قضية متعددة الدوائر.. متشعبة الدروب. تشارك فيها جهات ودول اجنبية عديدة فضلا عن بعض الأطراف الإسلامية.. الأمر الذى يحتم أن تكون المعالجة شاملة متكاملة.. ليس فقط على مستوى الدولة المعرضة لهذه الظاهرة بل بمشاركة فاعلة من كل الدول المعرضة لها والمعنية عموما بحماية مجتمعاتها منها. وهذا يعنى الحاجة لوجود عدة استراتيجيات تختلف فى مستواها.. ولكنها تتوحد فى هدفها وهو القضاء على هذه الظاهرة واجتثاث جذورها فى كل مكان او موقع فى العالم.

هذه الاستراتيجيات المختلفة المستوى لمكافحة الإرهاب تتضمن ثلاثة مستويات اساسية.. الأول هى «الاستراتيجية العالمية» التى تشارك فى وضعها وتتعاون فى تنفيذها دول العالم.. وتشرف على تنفيذها الامم المتحدة.. والثانى هو «الاستراتيجية الإقليمية» التى تتولاها وتشرف عليها المنظمات الإقليمية وأهمها «منظمة المؤتمر الإسلامى» و «منظمة الوحدة الإفريقية» و «جامعة الدول العربية» من أجل امن شعوبها.. اما الثالث فهو: «الاستراتيجية القومية» للدولة صاحبة المصلحة.. وهدفها استكمال دائرة الحصار الخارجى وتصفية الظاهرة الإرهابية داخليا بما يتفق مع ظروف كل دولة وطبيعة مصالحها ونظام مجتمعها واوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.. خاصة المؤثرة على أوضاع الشباب والتى أدت الى تهميش دورهم فى المجتمع وتعرضهم لصعوبات كثيرة فى سبيل الحصول على متطلبات الحياة الطبيعية.. وكل المسائل التى أسهمت فى انحرافهم وانخراطهم فى صفوف هذه الجماعات.

ولكى تنجح هذه الاستراتيجيات وتتحقق فاعليتها.. لابد من الاتفاق على اطار اساس يحكمها.. ويسد كل الثغرات ويعالج كل الجزئيات التى تحتاج الى تعاون دولى او اقليمى.. مع تحديد الوسائل والأساليب الفعالة والأدوات الضرورية لتنفيذها بحيث تجمعها رؤية واحدة ثاقبة وموحدة وتدعمها ارادة قوية صادقة.. وتقوم فلسفة هذه الاستراتيجيات على أن تكون متكاملة من حيث مستوياتها.. وشاملة من حيث مضمونها.. «هذا يعنى تحديد الأهداف وحشد الإمكانيات المتاحة وتحويلها الى فاعليات مؤثرة قادرة على تحقيق هذه الأهداف.. بالشكل الذى يحقق ادارة عجلة العمل وتسارعها.. وبما يحقق استخدامها الأمثل.

استراتيجية المواجهة الشاملة

إن الحاجة الملحة لوضع استراتيجيات متكاملة شاملة.. نابعة اساسا من الحقائق التى فرضتها الظاهرة الإرهابية على المستوى العالمى.. باعتبارها جريمة دولية منظمة.. ولعل عنف الصدمة التى سببتها حادثة الأقصر الإرهابية الدامية.. تكون قد كشفت عن ابعاد وأعماق العمل الإرهابى أمام العالم.. وفتح المجال أمام جهود البحث العلمى فى كل جوانب المشكلة لتحديد حقيقة الأبعاد وعمق الجذور.. حتى يمكن التوصل الى الحلول السلمية.. واختيار افضل الأدوات واكثرها فاعلية.

من هذا المنطلق فإن التركيز على التوجه الأمنى البحث فى مكافحة الارهاب وتحميل ا لجهاز الأمنى المسئولية الكاملة لن يكون كافيا لحل المشكلة.. فضلا عن ان فيه ظلما كبيرا للجهاز الأمنى. فمنذ خمس سنوات تزايدت كثافة الإجراءات الامنية وتطور منهجها الى الافضل. وقد نجحت فعلا فى تصفية الكثير من عناصر الإرهاب .. ولكنها لم تنجح فى وقف اعماله.. بل ارتفعت حدة هذه الاعمال واصطبغت بالعنف الدموى غير المسبوق. ولم يكن ذلك عجزا فى إجراءات الأمن او تهاونا فى التصدى الأمنى للإرهاب.. بقدر ما كان انعكاسا لعجز فى مجال البحث الاجتماعى وقصورا فى الكشف عن الحقائق البيئية والاسباب الكامنة خلف الظاهرة حتى يمكن التوصل الى الشكل المتكامل الشامل لعلاجها والتعاون مع كل جوانبها والعمل على تصفيتها بجدية كاملة وكفاءة عالية فى اطار منسق من الخطط المتنوعة المحكومة بأهداف موحدة.

ولكى تتوافر اقصى ضمانات النجاح لاستراتيجية المواجهة .. يجب ان تكون استراتيجية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/١/١٩٩٨

طه المجدوب

مرنة متعددة المستويات والابعاد.. تغطى كل الاحتمالات وتسد كل الثغرات. وهذا يتطلب ان تتضمن مستوياتها بعدين اساسيين . هما «الامتداد الأفقي» و «النمو الراسي».

ويعنى «الامتداد الأفقي» انضمام اكبر عدد ممكن من الدول المتعاونة على المستويين الدولى والإقليمي بحيث تغطى هذه الاستراتيجيات اكبر مساحة عالمية ممكنة. يبقى «الامتداد الإفقى الوطنى» للدولة ويعنى الحشد الكامل لكل عناصر وأجهزة الدولة وكل فئات المجتمع ومؤسساته... بحيث يضم هذا الحشد كل الوزارات المعنية كالداخلية والخارجية والدفاع والإعلام والتربية و التعليم ، والتعليم العالى، والثقافة، والشئون الاجتماعية.. وكل منها لها دورها المهم فى اطار الاستراتيجية الشاملة.. فضلا عن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات والهيئات الخدمية والنوادى الاجتماعية والرياضة المعنية بشئون الشباب.

أما عن المقصود بـ «النمو الرأسي» على المستوى الخارجي.. والذى يتم تنظيمه بواسطة المنظمات الدولية والإقليمية.. فيعنى توسيع نطاق التعاون بحيث يضم كل الجوانب والأنشطة المتصلة بمكافحة الإرهاب.. وما يتطلبه تنظيم هذا التعاون من توحيد المفاهيم السائدة التى تنظم الجوانب القانونية والأمنية كحق اللجوء السياسى وتبادل المجرمين بين الدول وموضوع تجفيف منابع الإرهاب الدولى ومصادر تمويلها.. والكشف عن القيادات الإرهابية المتخفية والامتناع عن حمايتها وتوفير المأوى الآمن لها.

اما «النمو الراسي» على مستوى الدولة والمجتمع «فيعنى التنمية الشاملة لكل مجالات العمل الوطنى ضمن اطار موحد يضم خططا منسقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل السياسي والانفتاح الثقافى والمناهج التعليمية والنظم الأمنية على مستوى الدولة والمجتمع.

أن المعالجة الشاملة لقضية الإرهاب هى الحل الأمثل القادر على تنقية المجتمع من هذه الظاهرة الضارة.. باجتثاث جذورها والقضاء على اسبابها الحقيقية وتجفيف منابعها. وهنا لابد من التنويه عن حقيقة مهمة يجب وضعها فى الاعتبار.. وهى ان السلوك الارهابى لا يعتبر مجرد شطط ذاتى او انحراف فكرى ونفسى من بعض الأفراد.. ولكنه فى الواقع نتاج ومحصلة لطبيعة البيئة التى نشا فيها هؤلاء الأفراد بكل مقوماتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والاعلامية.. تلك هى المقومات البيئية التى افرخت هذه النوعية من البشر وساهمت فى تخصيب التربة الاجتماعية لتصبح صالحة لغرس ونمو مشاعر الحقد والكراهية للمجتمع. وبالتالى فإن مهمة تنقية التربة وتطهير البيئة من كل عناصر الانحراف الخلقى والشوائب الاجتماعية.. هى المهمة القومية الأولى فى مجال القضاء على ظاهرة الإرهاب وعلاج اسبابها. انها مهمة ليست امنية بالمفهوم الضيق ولكنها مهمة تتعلق بجوهر الأمن القومى المصرى على اتساعه.. لأنها ترتبط بالحالة العامة للمجتمع وبحالة الفقر والبطالة والتدنى الاقتصادى والاجتماعى، ساعد ذلك كله على خلق البيئة الملائمة لنمو الرفض الاجتماعي وانتشار الفكر المتطرف والرغبة في تدمير المجتمع.

الحوار المرفوض والحوار المسموح

لاشك ان مثل هذا المناخ المسمم.. يجعل من الصعب بل من المستحيل ان يكون الحوار هو احدى الأدوات المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة الدموية الخطيرة. وقد كان الرئيس حسنى مبارك محقا حينما حسم هذه الجزئية المهمة فى مجال مكافحة الإرهاب.. حين اوضح ان الجماعات الارهابية انها ليست لها ادنى علاقة بالإسلام - دين السماحة واليسر - وانه ليس لديها توجهات او افكار اسلامية ذات مصداقية يدافعون عنها.. انهم مجرد قتلة مجرمين - لذلك فليس هناك اى مبرر لحماية هذه الفئات الباغية او اجراء اى حوار مع قتلة النساء والأطفال.. ان مصر قد مرت بتجربة الحوار سنوات طويلة منذ عهد الرئيس الراحل انور السادات واستمرت بعد ذلك لفترة طويلة. ولكن اكدت الأحداث ا ن الحوار لن يجدى مع هذه الفئات.. لاسيما وهى ممسكة بالسلاح ومستمرة فى اعمال قتل الابرياء وتخريب المجتمع. فليس من المقبول ولا المعقول ان يتحاور حامل غصن الزيتون مع حامل البندقية الآلية والقنابل اليدوية والأسلحة البيضاء.

لقد أراد الرئيس مبارك ان يزيل اى التباس من اذهان بعض الذين يصرون على الربط بين هذه الجماعات الارهابية وبين الاسلام أو السياسة.. بعد ان ثبت بما لا يدع مجالا للشك.. انه لا علاقة من اى نوع يمكن ان يربط قتل النساء والأطفال والشيوخ العزل بالدين أو السياسة.

ان رفض فكرة الحوار مع الإرهابيين التى ترددت اخيرا قائمة على منطق سليم تماما.. حيث لا تتوافر اهم شروط الحوار الصحفى المتوازن فليس هناك حد ادنى من الندية بين طرفى الصراع مع انعدام القبول المتبادل. هذا القبول ليس له وجود بين الإرهاب من ناحية والسلطة والمجتمع من ناحية اخرى.. فالإرهابى يلجأ الى القتل والاغتيال لكل من يخالفه الرأى فى أوهامه المريضة مستخدما اخطر اساليب الغدر والخسة.. بينما ينظر المجتمع الى الارهابيين باعتبارهم عصابات من المجرمين ينبغى التعامل معها على هذا الأساس.. وجماعات فقدت انتماءها الوطنى ونصبت نفسها حكاما لا سند لهم يرمون الناس بالكفر ثم يقتلونهم دون أى تمييز.. وقد دفعها فقد الحس الوطنى وغياب الانتماء الى محاولات اثارة الفتنة الطائفية وشق الوحدة الوطنية التى ميزت المجتمع المصرى على مر العصور.

ان مجال الحوار الوحيد المفتوح فى هذه القضية هى «حوار المجتمع» ذاته بفئاته من المثقفين والمفكرين والخبراء والمتخصصين.. فهناك



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٨

حاجة ماسة متصاعده للإجابة على العديد من التساؤلات المهمة المتعلقة بهذه القضية المعقدة. ومن ابرز هذه التساؤلات معرفة اسباب التجاء هذه الفئات المتطرفة الى السلوك المنحرف والعمل الدموى الذى لا يمت للدين بصلة.. كذلك الإجابة التى تحدد طبيعة المناخ الاجتماعى الذى يساعد على نمو مثل هذا النبت الشيطانى والبيئة النفسية والثقافية والظروف الاقتصادية والدينية التى تولد هذا الشحن العدوانى الملئ بالحقد والكراهية.. كذلك يحتاج الامر الى اجابات عن افضل الأطر الاستراتيجية التى توجه كل الجهود نحوها.. وتحشد كل الوسائل العلمية والأدوات التكنولوجية المناسبة والفعالة لخدمتها وتصحيح المسارات المنحرفة لهذه الفئات واعادة توجيهها فى اطار اجتماعى ثقافى اقتصادى دينى تنظمه استراتيجية شاملة للمواجهة الحاسمة.

الأمر اذن لا يحتاج فقط الى خطط متطورة فحسب.. ولكن.. وهو الاهم ـ الى فكر متطور ومستنير تقوم عليه هذه الخطط التى تشترك فيها جميع الاجهزة المعنية بالدولة واهتزاز الأمن وبالتالى تاثر الاقتصاد والسياسة.. فالعلاقة وثيقة بين الأمن والاقتصاد.. حيث لا ينمو الاقتصاد ويتطور العمل التنموى سوى فى ظل مناخ من الاستقرار والامن.. وان اى خلل فى هذا المناخ ينعكس تاثيره بشدة على الوضع الاقتصادى والنشاط الاستثمارى.. الأمر الذى يؤثر على الجبهة الداخلية ككل. وهكذا يخرج الامر عن اطار «الامن الداخلى» ومسئولية اجهزة الامن.... الى الإطار الأوسع والاشمل.. وهو اطار «الامن القومى» ومسئولية الدولة والمجتمع ككل.. تلك هى القضية.



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ: ١١/١/١٩٩٨

صنعاء: لن نسلم مصر ٥٠٠ ارهابي لأن لا وجود لهم!

□ صنعاء - من مراد هاشم:

■ نفى وزير الداخلية اليمني اللواء حسين محمد عرب امس ان تكون اليمن وعدت تسليم مصر ٥٠٠ «ارهابي» مصري ذكرت صحف مصرية انهم يقيمون في اليمن. وقال في تصريح الى «الحياة» «هذا كلام لا اساس له من الصحة ولا يوجد لدينا ارهابيون من اي جنسية وما تم هو اننا اتفقنا على تفعيل الاتفاقية الامنية التي وقعها البلدان العام الماضي».

واضاف الوزير اليمني ان «وزارة الداخلية المصرية لم تتقدم الينا حتى الآن باي اسم من الاسماء المطلوبة لديها والتي تشتبه بوجودها في اليمن والرقم الذي اشارت اليه الصحف المصرية كبير ومبالغ به واعتقد ان عدد المدرسين المصريين العاملين في اليمن لا يصل الى هذا الرقم».

وكانت صحف مصرية قالت الاربعاء الماضي ان الحكومة اليمنية وافقت على تسليم مصر ٥٠٠ «ارهابي» عقب عيد الفطر المبارك وان باكستان ستسلم ايضاً ٢٠٠ «ارهابي» وذلك «في اطار الاتفاقات الامنية التي عقدتها مصر مع بعض الدول العربية الاسلامية».

وقال الوزير عرب ان الاتفاقية الاقليمية التي سيوقعها وزراء الداخلية والعدل العرب في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في اجتماع يعقد في الفترة بين ٢٢ و٢٤ نيسان (ابريل) المقبل «ستحل كثيراً من الاشكالات القائمة وسيتم بموجبها تبادل المعلومات عن الارهابيين واماكن وجودهم». واضاف: «حالياً، لا



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ: ١١/٦/١٩٩٨

يكفي ان تطلب اي جهة امنية من اي بلد تسليم ابو فلان... لا بد ان تقدم معلومات وافية عن الشخص المطلوب».

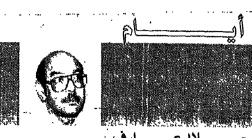
وفي شأن عمليات خطف الاجانب في اليمن قال «لدينا خطة امنية مشددة ومع ذلك لا نستطيع ان نمنع وقوع حوادث. ومن غير الممكن ان نضع لكل اجنبي او سائح حارساً او شرطياً بجانبه. واعتقد ان اتخاذ اجراءات رادعة في حق الخاطفين كفيل بالحد من هذه العمليات وهي مسالة متعلقة بالقضاء».



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/١/١٩٩٨



جلال عارف

الخطر.. ليس بعيدا!!

لو اننا نعمل بما يرضى الله ورسوله والمؤمنين حقا، لكان فضيلة الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر الدكتور طنطاوى ومعه كل علماء المسلمين الآن على أرض الجزائر، يتحدون الإرهاب، ويردون عن الإسلام هذا البلاء، ويقضون الشهر الكريم مع الأشقاء فى الجزائر الصابرة المنكوبة، يؤازرونهم فى المحنة، ويطلعون العالم كله على وجه الإسلام الحقيقى دينا للتسامح، ورسالة للحرية، ودعوة للحق والعدل معا.

لكن الإمام الأكبر - للأسف الشديد - مشغول بما هو أهم وابقى!! وعلماؤنا الاجلاء فى مجمع البحوث الإسلامية وخارجه منقسمون حول ما فعله فضيلة الإمام الأكبر بلقائه المثير للفتنة مع الحاخام الإسرائيلى.. فهناك فريق يدين اللقاء ولا يتصور ان اقدام الإسرائيليين قد دنست هذا الرمز العظيم، وهناك فريق يوقع على بيانات تاييد للقاء بحكم المنصب أو الموقع الرسمى والحزبى او بحكم الرغبة فى اتقاء الفتنة لو ظل الملف مفتوحا.. وبعضهم قال إنهم يدركون ان الخطا قد وقع وان الضرر قد حل، ولكن المهم الآن أن نحافظ على الأزهر وليس على الشيخ، وان نتجاوز المحنة التى تسبب فيها اللقاء، وان نخرج بالأزهر كما هو.. منارة تهدى وترشد وتجمع المسلمين ولا تفرقهم مهما كانت الظروف ومهما كان حجم الخطا!

ولو كنا نعمل لديننا ودنيانا كما ينبغى، لكانت القمة العربية المؤجلة قد انعقدت على ارض الجزائر، ولذهب الملوك والرؤساء العرب إلى ارض الشهداء ليعلنوا الحرب الشاملة على الإرهاب الأسود، وليؤكدوا وضع كل الإمكانات العربية فى خدمة الجزائر حتى تجتاز المحنة وتقضى على هذا الجنون الذى يفتك بابناء الشعب الشقيق، وتوقف هذه المذابح التى تلطخ وجوه المسلمين والعرب جميعا.

لكننا فى عالمنا العربى مشغولون بخلافاتنا الصغيرة، لا نهتم بالحرائق إلا إذا كانت تحت اقدامنا، ولا تشغلنا المذابح إلا إذا كانت داخل بيوتنا، ولا تمتد ابصارنا لترى الخطر القادم إلا بعد ان تقع الكارثة.

نحن فى عالمنا العربى لا نعرف التسامح فى خصوماتنا.. حتى ولو كان الثمن أن يجوع شعب مثل شعب العراق الشقيق المنكوب، ونتشدق بالحديث عن التعاون المشترك بينما كل منا يبحث عن الطريق الذى يتصور انه يحقق مصلحته، مع أن الجميع - بهذا المنهج - يخسرون، ومع ان النتيجة التى نراها على مدى الوطن العربى كله.. أن نصف هذا الوطن تحت الحصار، معظمه يعيش تحت خط الفقر، وثرواته يتم ابتزازها من الدول الكبرى، ومستقبله مرهون بإرادة الغير.

إن ما يحدث فى الجزائر يفضح - قبل أى شئ آخر - عجزنا العربى وقلة حيلتنا وانعدام الرؤية عندنا. إننا منذ سنوات نتعامل مع الكارثة فى الجزائر على أنها شان بعيد، بعد الجزائر عن عواصمنا وقصور الحكم فيها، مع أن ما يجرى هناك أقرب إلينا جميعا مما نتصور.

إن ما يجرى الآن فى الجزائر هو البروفة النهائية للنموذج الذى سيتم تعميمه فى العالم العربى كله ليغرق فى الحروب الاهلية والقتل والذبح على الطريقة الإسلامية هذه المرة - وتهاوى سلطة الدولة وانهيار المؤسسات وتوقف الإنتاج وانتشار الفقر والجوع والخوف والإذلال.

ولقد كانت هناك تجارب سابقة فى لبنان والعراق والسودان واليمن، ولكن ما يجرى فى الجزائر هو التتويج لكل هذه التجارب، وهو النموذج الذى تم إعداده بعناية لكى يتم تصديره لنا.. بدءا من إعداد الكوادر فى أفغانستان تحت إشراف المخابرات الأمريكية المباشر، ثم إجهاض التجربة الجزائرية التى كانت واعدة فى التصنيع والتنمية، ثم إغراق البلاد فى الفساد من ناحية والبطالة من ناحية اخرى، ثم وأد طموحات الشباب لتستلمهم فصائل الإرهاب، ثم التحديد القاطع فى أمريكا وغيرها من دول الغرب التابعة لها بأن الإسلام هو العدو أو هكذا ينبغى أن يكون الأمر بالنسبة للغرب.. وأن كل الوسائل مشروعة فى الحرب الصليبية الجديدة ضد العرب والمسلمين.. بدءا من الحصار إلى الحرب المعلنة إلى إشعال الحروب الأهلية وتفكيك الدول من الداخل.

ولا نريد أن ننكأ جراحا مضت وإن ظلت آثارها، فالمشهد الدامى فى الجزائر الآن يكفى، والمذابح اليومية بلغت فى انحطاطها حدا لم يعد ممكنا السكوت عليه، والضمير العالمى يصحو - أو يراد له أن يصحوا الآن فقط - لكى تكتمل المأساة.. فيتم تشويه الإسلام المفترى عليه من الجميع، ويتم إقناع الرأى العام العالمى بان الإسلام هو الخطر القائم والقادم ويتم فرض الحل «المناسب» على الجزائر.. المناسب لهم وليس للعرب أو المسلمين.

إنهم يدركون مصلحتهم بالضبط، ويدركون أن النار المشتعلة فى الجزائر ينبغى أن تحرق أصحابها فقط، فإذا امتدت فإلى الجنوب أو الشرق، لتكون الجزائر هى النموذج الذى يسود بلاد العرب والمسلمين، أما الشمال الأوروبى - الأمريكى فهو الأرض الحرام، ومن هنا ياتى الانزعاج الأوروبى لأنهم يدركون أن الإرهاب سريع العدوى وسريع الانتشار.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/١/١٢

إنهم يتحركون وفقا لمصالحهم.. مصالحهم وحدها، وعندما يتفقون على اقتسام ثروات الجزائر وبترولها، ويتاكدون من انها سلمت واستلمت.. فساعتها فقط سوف يتوقف العنف أو يصبح تحت السيطرة، ويتم فتح الطريق أمامه لينتقل إلى دولة عربية أخرى يفعل بها ما فعله بالجزائر الشهيدة.

إنهم يتحركون وفقا لمصالحهم، ونحن أيضا نتحرك وفقا لمصالحهم!! وكما تركنا لبنان ذات يوم يقتل نفسه تركنا الجزائر منذ أعوام، وكما اكتشفنا فجاة ان أوراق اللعبة ليست فى ايدينا.. فتركنا لغيرنا أن يحدد مصيرنا، نكتشف اليوم عن عجزنا وقلة حيلتنا، ونتابع أخبار المذابح فى الجزائر ثم نطلق بيانات الشجب والتنديد، وبعدها ننصرف لتاييد هذا الطرف او ذاك، بينما الجزائر تضيع ونحن لا ندرك حجم الكارثة، والكل يتصور أن الخطر بعيد، مع أن الخطر اقرب مما يتصور الجميع.

الخطر قريب والاقصر لم تكن إنذارا لمصر وحدها، بل للعرب اجمعين، فهل وصلت الرسالة ام ضاعت فى الطريق؟ وهل نحن مستعدون للخطر ام تتحول مجازر الجزائر عندنا إلى مجرد مسلسل من مسلسلات رمضان؟!

المصدر : الأهرام المسائى
التاريخ : ١٣ / ١ / ١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحكمة العسكرية تعقد آخر جلساتها لمحاكمة ٦٦ إرهابيا

حجز القضية للحكم بعد انتهاء الدفاع من مرافعته اليوم

تعقد المحكمة العسكرية العليا جلستها صباح اليوم لمحاكمة ٦٦ من اخطر عناصر الإرهاب الذين يمثلون اعضاء الجماعة الإرهابية التى كانت تعمل تحت قيادة الإرهابى الذى لقى مصرعه طلعت ياسين همام قبل عدة أعوام أمام مسكنه بمنطقة حدائق القبة. ويأتى على رأس عناصر الإرهاب جمال أبورواش الحاصل على بكالوريوس الطب والجراحة ويعمل بتجارة المستلزمات الطبية ويعاونه عدد من المتهمين فى مختلف التخصصات والطلاب بالاضافة إلى ٤ محامين من بينهم محام هارب.

ومن المقرر أن تستمع المحكمة العسكرية العليا إلى آخر مرافعات الدفاع عن المتهمين، ثم تقرر المحكمة العسكرية حجز القضية للحكم فى جلسة تحددها كى تسدل الستار على فصل مروع من فصول الإرهاب الدامى الذى شهدته البلاد أخيرا.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت على مدار أكثر من ١٠ جلسات متتالية استمعت خلالها إلى طلبات الدفاع عن المتهمين ومرافعة النيابة العسكرية ومرافعات الدفاع ومناقشة الشهود، حيث وجهت النيابة العسكرية للمتهمين عدة تهم منها الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحريات التى كفلها الدستور والقانون والاضرار بالسلام الاجتماعى بأن دعت هذه الجماعة إلى تكفير الحاكم واباحة الخروج على نظام الحكم القائم بالبلاد وقوانينه وذلك عن طريق تكوين مجموعات ترصد الشخصيات المهمة ورجال الشرطة بغرض اغتيالهم. وكان الإرهاب باستخدام القوة والعنف والترويع من الوسائل التى تستخدم فى تنفيذ هذه الأغراض ويهدف الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

كما اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد والشروع فيه وحيازة وأحراز أسلحة نارية وذخائر ومفرقعات بدون ترخيص وبقصد استعمالها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام والتزوير فى محررات رسمية، وفى سبيل ذلك اتفقوا على تدبير المفرقعات والأسلحة والذخائر والتدريب على استخدامها ورصد المواطنين كما وجهت لهم النيابة العسكرية أيضا حيازة عدد ٨٠١ طلقة و٢ طبنجة ٩ مللى بالاضافة إلى قيام بعض المتهمين باختلاس مواد كيماوية من معمل كلية العلوم جامعة القاهرة وسرقة مواد كيميائية سمية من معمل الجامعة الأمريكية.

وصرح مصدر قضائى بأن عناصر الإرهاب تواجه عقوبات تصل إلى الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والسجن مددا مختلفة.

عادل السروجى



المصدر : الـوفـد

التاريخ : ١٣/١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهود الإثبات في محاكمة تنظيم الجماعة الإسلامية

المتهمون رصدوا منزل وزير التموين وخططوا للسطو على محال الذهب

كتب ـ أحمد رزق

واصلت أمس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بالجيزة سماع ٣ شهود اثبات من ضباط مباحث أمن الدولة في محاكمة ٣٦ متطرفا حاولوا احياء نشاط الجماعة الاسلامية. عقدت الجلسة برئاسة المستشار حسن عمر محمد، وعضوية المستشارين عصام خشبة، وماهر القاضي، وأمانة سر خالد عبدالمنعم وعلاء حمزة. جاء في شهادة شاهد الاثبات الاول انه كان مكلفا بضبط المتهم مجدى على وهبة بمسكنه ولم يعثر عليه وبعدها تقدم المتهم بتسليم نفسه لمبنى أمن الدولة بالجيزة وقرر المتهم له انه تعرف على المتهم الاول حسام الدين عبدالفتاح من شقيقه صابر والذى أعطاه ٥ آلاف جنيه ليستثمرها في تجارة الفاكهة وتوزيع حصيلتها على أسر المعتقلين، كما أكد الشاهد للمحكمة انه تمكن من ضبط المتهم حسام الدين عبدالفتاح بمسكنه بمنطقة أبوغالب، وعثر داخل دولاب بغرفة نومه على بندقية الية، وبطاقة مزورة، وخزينة طلقات، وجوال به مادة تشبه المواد المستخدمة في تصنيع المفرقعات، كما عثر داخل وسادة على مبلغ ١٣٠٠ دولار، كما استمعت المحكمة لاقوال الشاهد الثانى الذى أكد انه تمكن من ضبط المتهم حسين محمود حسين اثناء اصلاحه دراجة بخارية وعثر بحوزته على طبنجة ماركة حلوان وأدلى باعترافات له مؤكدا انه تعرف على المتهم الاول خلال اعتقالهما في احدى القضايا، واتفقا على احياء نشاط الجماعة الاسلامية بعد القبض على العديد من عناصرها، وقررا انهما رصدا محلات الذهب لتمويل عملياته المسلحة وأن المتهم كان يعرف بعض عناصر الجماعة الاسلامية بالمطرية والساحل، وتم عمل لقاءات تنظيمية لتدارس فكر الجماعة والعملية التى يعتزمون القيام بها وانه شرح لعناصر الجماعة كيفية عمل الدوائر الكهربائية التى تستخدم في عملات التفجير، بحكم عمله مهندس كهرباء، وانه تمكن من احداث تغيير في جهاز ريموت كنترول عالى لاستخدامه في عمليات التفجير، كما قام المتهم بمعاونة بعض أفراد التنظيم برصد محال الذهب بمنطقة المنيب، واستبعدوا تلك المنطقة لانها مكتظة بالسكان ورصدوا منزل وزير التموين، كما رصدوا صرافا تمهيدا للاستيلاء على عهدته كما قرر الشاهد ان المتهم حسين محمود حسين قام بترتيب رحلة ترفيهية لاعضاء الجماعة جمصة تدارسوا فيه فكر الجماعة وشرح خلالها المتهم طريقة عمل الدوائر الكهربائية. كما استمعت المحكمة لاقوال الشاهد الثالث، وقرر انه حصل على اذن من النيابة بتفتيش مقر عمل المتهم حسين محمود حسين بالمنطقة الصناعية بطرق مصر ـ الاسكندرية الصحراوى. باحدى شركات صناعة الاثاث المعدنى، وعثر على دوائر كهربائية بدولابه الخاص، وبعض المستندات الرسمية المزورة وتواصل اليوم المحكمة سماع باقى شهود الاثبات.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/١/٢٧

أعنف هجوم لأصحاب مبادرة وقف العنف على قادة "الجماعة الاسلامية" في الخارج

□ القاهرة - «الحياة»:

■ في تطور للأزمة داخل تنظيم «الجماعة الاسلامية» المصري وجه القادة التاريخيون للجماعة، الذين يقضون عقوبة السجن في قضية اغتيال الرئيس السابق أنور السادات، انتقادات حادة الى قادة التنظيم المقيمين في الخارج، وطالبوهم بأن «يخففوا غلواءهم ويستجيبوا نداء العقل ولا يسقطوا عصا الطاعة».

واعتبر القادة التاريخيون الذين اطلقوا في تموز (يوليو) الماضي مبادرة سلمية لوقف العمليات العسكرية، اعترض عليها قادة التنظيم في الخارج، ان قادة الخارج هم «السبب في قرار المحامي منتصر الزيات اعتزال العمل العام لاصرارهم على تجاهل نداء وقف العنف».

وشهدت المحكمة العسكرية العليا في مصر، التي تنظر في قضية اتهم فيها ٦٥ من أعضاء الجماعة بالتخطيط لاغتيال شخصيات عامة ورجال أمن واستهداف مصالح اميركية واسرائيلية، جلسة «عاصفة» امس، إذ تلا اثنان من المتهمين بيانين افادا ان الاول صدر عن القادة المعتقلين في سجن ليمان طرة، والثاني صدر عن القادة في سجن تحت حراسة مشددة يضم المحكومين في قضية اغتيال رئيس مجلس الشعب (البرلمان) الدكتور رفعت المحجوب. وتضمن البيانان رفضاً لقرار الزيات الاعتزال ومناشدته العدول عن القرار.

والتمس البيان الاول للزيات «بعض العذر ازاء ما لقي من عدم تجاوب اخواننا في الخارج وتجاهل نداءاتنا المتكررة». وكان الزيات أعلن الأسبوع الماضي اعتزال العمل العام، مبرراً ذلك بانه فشل في تحقيق وقف العنف، بعدما وعده قادة الجماعة في الخارج باصدار بيان يتضمن اعلاناً بوقف شامل للعمليات.

وناشد البيان، الذي تلاه في المحكمة المتهم أحمد عبدالوهاب، المحكوم غيابياً بالاعدام في قضية اغتيال اللواء محمد غبارة، الزيات التراجع عن قراره الاعتزال لأن «مسؤوليتك تجاه الدماء المراقة تفرض عليك الاستمرار، وعلى اخواننا في الخارج ان يخفضوا غلواءهم ويتسجيبوا نداء العقل ونداء اخوانهم وشيخهم الدكتور عمر عبدالرحمن، ولا يسقطوا عصا الطاعة، فإن في الطاعة ان شاء الله الخير لهم وللمسلمين».

ثم تلا المتهم مصطفى سيد (محام) البيان الثاني وجاء فيه: «فوجئنا كما فوجئ غيرنا باعلان الزيات الاعتزال، ونحن إذ نحترم وجهة نظره إلا اننا نرى ان مبادرة وقف العنف ستستمر بابتعاده كثيراً، فهو عنصر فاعل مخلص حمل على عاتقه عبء العمل لانجاحها». ووجه البيان الحديث الى قادة «الجماعة» في الخارج: «حين اطلق القادة التاريخيون مبادرتهم الحكيمة والشجاعة لوقف العنف كنا نتوقع من الجميع في الداخل والخارج، قادة وأفراداً، الاستجابة لها ودعمها، لا سيما انها صادرة عن القيادة التاريخية والشرعية والعلمية للجماعة، والتي لها القدرة الأوسع على توصيف الواقع واتخاذ ما يناسبه من قرارات، وفوق ذلك كله الدفعة القوية حينما بارك شيخنا الدكتور عمر عبدالرحمن المبادرة ليضيف لها بعداً شرعياً وتنظيمياً». وزاد: «استجاب العديد من أبناء الحركة الاسلامية المبادرة، بل والعديد من العلماء والمفكرين والسياسيين. إلا اننا فوجئنا باخواننا قيادات الخارج لم يستجيبوا لها بل توالت العمليات العسكرية بعد اطلاق المبادرة. واستانفت المحكمة خلال الجلسة امس الاستماع الى مرافعات الدفاع، وستعقد جلسة أخرى اليوم.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١/١٩٩٨

كل ثلاثاء

مكافحة الإرهاب

تتمثل مظاهر التعاون الدولى لمكافحة الارهاب فى صورتين رئيسيتين:

«أ» صورة التعاون المادى ويأخذ شكل تبادل المعلومات عن الارهابيين والنشاط الارهابى واجراء التدريبات المشتركة بين القوات او الوحدات المعدة لقمع الارهاب او تبادل الاستفادة من الاسلحة والمعدات المبتكرة فى هذا المجال او تقديم التسهيلات اللازمة لعمليات مكافحة الارهاب وهى مسالة سياسية تصدر بشانها قرارات سيادية.

«ب» صورة التعاون القانونى ومفاده ان تسعى الدول من اجل الحيلولة دون ان يهرب الارهابيون بغنائمهم دون عقاب وهو ما يشجع الظاهرة على الاستمرار فقد يفر الارهابيون برهائنهم الى دولة اخرى غير التى ارتكبوا على ارضها عمليتهم او يطلبون السماح لهم بالسفر للخارج مقابل اخلاء الرهائن واقتضاء الفدية او يفرون بعد ارتكاب عمليتهم الى دولة اخرى لان السلطات لم تستطع ملاحقتهم فى الوقت المناسب فهم يلجاون الى دولة اخرى يضمنون فيها السلامة من العقاب.

والذى يدفع الحكومات عادة الى عدم عقاب الارهابيين بعض الاعتبارات منها:

١ - ان تعتبر الدولة نشاط المجموعة الارهابية من قبيل العمل السياسى او الكفاح الوطنى ومن ثم تقدم لهم فرصة الايواء.

٢ - الا تكون للدولة مصلحة فى توقيع العقاب على الإرهابيين لأن العملية لم توجه ضد مصالحها ولاترغب فى ان تدخل نفسها كطرف فى صراع لا شان لها به خاصة وان الكثير من العمليات يقع بقصد الافراج عن مسجونين من اعضاء المنظمات واحتفاظها بمسجونين من هذا الطراز قد يعرضها لعمليات ارهابية فى المستقبل وما تفعله الدولة عادة عندما تكون فى هذا الموقف ان تحتجز الارهابيين لفترة ثم تخلى سبيلهم وتسمح لهم بالسفر لاى جهة يريدون من اجل

هذا كانت كل الاتفاقات الدولية او محاولات الاتفاق تستهدف ضمان توقيع العقاب على الارهابيين ولا يتاتى هذا الا عن طريق التزام الدولة المتعاقدة بان تسلك احد سبيلين.

اما محاكمة الارهابيين امام المحاكم الوطنية على الجريمة التى ارتكبوها على ارض دولة اخرى اذا كان ذلك معاقبا عليه فى قانونها الوطنى.

واما تسليم الارهابيين الى الدولة التى وقعت الجريمة او الجرائم على ارضها او ممتلكاتها اوضد مصالحها.

ومناقشة هذا الموضوع يتطلب اذ التعرض اولاً الى مسالة الايواء كمدخل للانتقال للموضوع الرئيسى وهو المحاكمة او التسليم باعتبار ان الاخير محور الاتفاقات الدولية حيث لا يمكن دراسة التعاون الدولى فى مجال مكافحة الارهاب من الناحية القانونية بغير شرح هذا المبدأ فى الحدود التى يسمح بها المقام ثم نتعرض بعد ذلك الى مبدأ المحاكمة او التسليم ثم نستعرض الاتجاهات المختلفة للدول فى منظمة الامم المتحدة نحو الارهاب اذ يقف التباين فى وجهات النظر دون قيام تعاون دولى فعال لمكافحة الارهاب حيث تتصادم اراء المجموعات الدولية بما يحول دون الاتفاق بينهما .

● الايواء

الملجا السياسى مؤسسة قانونية دخلت فى اعراف الامم الدولية وفى تقاليدها ونفذت الى عدد من الدساتير الاساسية لكى تتوج هذه المرحلة السعيدة من حياة الاجرام السياسى ، ولا تقل هذه المؤسسة اهمية عن التطور الداخلى لهذا الاجرام لانها ايضا تقرر مصير الهارب من بلاده ليجد السلامة فيما وراء الحدود .

ويقصد بايواء المجرمين السياسيين عدم تسليمهم الى دولتهم اذا لجاوا الى دولة اخرى بعد ارتكاب جرائمهم .

ويستفيد الارهابيون عادة من قواعد الايواء السياسى فى الدول المتعاطفة معهم والتى تعطى افعالهم صفة العمل السياسى ويشجع على هذا فشل المجتمع الدولى فى تحديد تعريف متفق عليه فى قضية الارهاب .

● نشأة فكرة الايواء :

فكرة الايواء قديمة قدم الإنسانية نفسها ، فقد عاصرت الخطيئة منذ ظهورها كما صاحبت احوال البشر فى اوقات شقائهم وضلالهم وفى سعيهم نحو التوبة والتفكير والغفران فقد عرف ايواء المجرمين فى المجتمعات البربرية التى لم يكن يحكمها سوى قانون القوة والعنف والقتل والانتقام والثار وكانت العقيدة الدينية حينذاك هى الماوى والملاذ الاخير الذى يتدفق عنده مشاعر الخير والسلام والطمانينة وتتكر هنا حدة القتال والصراع والمنازعات ، فهى كانت مثابة للناس وامنا ، ومن هنا نشا ايواء المجرمين بوصفه ملاذ الضعفاء والمنكوبين ، وكان الايواء يعنى حينذاك لجوء المجرم الى احدى دور العبادة الوثنية ليلوذ فيه بالالهة ويتحرر من البطش والعقاب ، فهذه الاماكن لا يجوز لاحد ان يعتدى عليها او يبعد الاجئين اليها .

وهذا الملجا او الماوى لا يجوز جحده او انكاره عمن ينشده ولو كان من ينشده رقيقا من الارقاء او حيوانا من الحيوانات.

وكما نظمت التوراة حق الهرب فى حالات معينة وضعت ايضا القبائل القديمة اعراف الاستجارة والايواء والحماية للهاربين من القبائل الاخرى ، ثم ظهرت فكرة الايواء الكنسى مع انتشار المسيحية فى اوروبا .

وقد تغيرت هذه النظرة الى حق الملجا حيث تطورت تطورا هاما مع تطور نظم الحكم وتطور الافكار ففى العصور الوسطى التى سادت فيها مصالح الملوك المستبدين وامراء الاقطاع كان حق الملجا محرما على اللاجئ السياسى ، وأملت المصلحة الخاصة على الملوك القدماء فكرة



الاتصال ببعضهم لعقد اتفاقات ثنائية غايتها مكافحة خصوم النظام القائم ، ومن اولى هذه المعاهدات في نطاق الحقوق السياسية المعاهدات التالية :

«أ» المعاهدة المعقودة بين هنرى الثانى ملك انجلترا وغليوم ملك ايقوسيا عام ١١٤٧ تعهد فيها كل منهما بتسليم كل مجرم سياسي يلجأ الى بلده الى الملك الآخر اذا كان مرتكبا جريمة من جرائم الجناية او يأمر بمحاكمته فورا في محاكم بلاده .

ولعل هذه المعاهدة بنصوصها تلك مثال لما تسعى اليه الجهود الدولية من إبرام معاهدات في شأن الارهاب تلزم الدولة اما بالتسليم او المحاكمة : فالارهاب الحديث قد حل في المفهوم القانوني الدولى محل الجريمة السياسية في ظل المفهوم السياسي للجريمة في تلك العصور .

«ب» المعاهدة المعقودة في باريس عام ١٣٠٣ بين انجلترا وفرنسا والتى تتضمن تعهد كل دولة برفض الحماية لكل شخص يعتبر عدوا للدولة الاخرى اذا لجأ اليها .

«ج» المعاهدة المعقودة بين هنري الثالث ملك انجلترا وبين الدولة الفلامانية والتي ابدى بموجبها الطرفان المتعاقدان أن يطردا من اراضيهما العصاة وبدا التوسع في هذا الاتجاه في المعاهدة المعقودة في القرن الثامن عشر بين فرنسا والاتحاد السويسرى التي تعهد فيها الطرفان علي تسليم مجرمى الدولة ومثالها ايضا معاهدة ١٧٣٨ بين الدانمرك والنمسا معاهدة تبكوليبن بين نفس الدولتين والتى لتتعهد بموجبها الدولتان بتسليم الاشخاص المشتبه فيهم والذين تم تعريفهم بانهم من ارتكبوا جريمة من جرائم الجلالة ويلاحظ ان التسليم واجب ولو كانت التهمة الموجهة للشخص مجرد شبهة والمعاهدة المعقودة بين النمسا ودوقيا بارم والاتفاقية بين سويسرا ودوقيا بادن بادن الكبرى عام ٢٨٢٨ والاتفاقية بين البانيا والبرتغال عام ١٨٢٣ وجميع هذه المعاهدات تتضمن نفس القوة والشدة التي كان يعامل بها اعداء التيجان .

ومع بداية القرن التاسع عشر بدات افكار الثورة الفرنسية تؤتى ثمارها في دفع التشريعات والاتجاهات الدولية نحو استثناء الجرائم السياسية من قواعد التسليم فقد كان الدستور الفرنسى الصادر في عام ١٦٧٣ قد وضع المبدا الذى نادى بان الشعب الفرنسى يمنح حق الملجا الى الاجانب والمبعدين عن أوطانهم ويرفض هذا الحق للطغاه لذا رأينا

بقلم

أحمد جلال عز الدين

فى ٣٠ اغسطس من عام ١٨٣٣ اصدرت الحكومة الفرنسية والاتحاد السويدى تصريحا هاما ضمناه استثناء اللاجئين السياسيين من وجوب التسليم.

وقد ورد النص بتحريم تسليم المجرمين السياسيين فى دستور الاتحاد السويسرى ثم ورد النص بتحريم تسليم المجرمين السياسيين فى دستور الاتحاد السويسرى عامى ١٩٤٨، ١٨٨٤ والقانون البلجيكى عام ١٨٥٦ والهولندى عام ١٨٧٥ و القانون الانجليزى الصادر فى عام ١٨٧٠ و القانون الفرنسى المعروف باسم دوفور فى عام ١٨٧٧ كما عقدت ايطاليا من الاتفاقات مع امارة موناكو فى هذا الشان وكذلك السويد والنرويج والولايات المتحدة واسبانيا وسويسرا والنمسا وهولندا وفرنسا وروسيا والمانيا واليونان وانجلترا خلال عامى ١٨٦٧ و ١٨٦٨ ونتيجة لقيام الثورة البلشفيه والحكومات الدكتاتورية فى المانيا وايطاليا والبرتغال وغيرها من الدول الاوروبية بدات الدول تتراجع عن تقرير حق اللجوء السياسى او الايواء وان كانت تلك الظروف لم تحل دون استمرار الاتجاه العام نحو التمسك بقاعدة عدم تسليم اللاجئين السياسيين وقد ظهر هذا الاتجاه واضحا صريحاً فى المؤتمر السادس لتوحيد العقوبات الجنائية بين ٣١ اغسطس، ٣ سبتمبر عام ١٩٣٥ والذى حضره مندوبو ٤٧ دولة من بينها مصر وكان هذا المؤتمر مخصصا لبحث عدة امور من اهمها تعريف الاجرام السياسى والارهاب واسترداد المجرمين.

وبعد مناقشات مهمة انتهى المؤتمر الى تقرير مبدا اللجوء السياسى وصرح فى المادة السادسة الفقرة الثالثة من القرار المتعلق بالاسترداد بانه لايجوز تسليم المجرمين السياسيين وان كان قد اضاف بانه لاتعتبر جرائم سياسية الجرائم التى يقترفها الفاعل بدافع انانى دنئ او التى توجد خطراً مشتركا او حالة ارهاب.

كما نصت المادة ١٤ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان على ان لكل مضطهد حق اللجوء الى البلدان الاخرى والحصول على الملجا فيها وقررت الامم المتحدة حظر تسليم اللاجئ الى اية دولة قد يتعرض فيها للاضطهاد كما نصت معاهدة اللاجئين عام ١٩٥٠ على عدم جواز ارسال اللاجئ باى حال الى بلد يتعرض فيها حريته للخطر.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٨

ولا عزاء للصحفيين

يسقط الصحفيون قتلى وهم يؤدون واجبهم، ودائماً الفاعل مجهول.. احياناً يكون الامر قضاء وقدراً بسبب انفجار لغم او قنبلة او رصاصة طائشة، واحياناً يكون عمداً مع سبق الإصرار والترصد، فهناك من لايطيقون حرية الصحافة ولايكفيهم فرض القيود وتشديد العقوبات.. يشترك في كراهية الصحفيين الى حد القتل رجال الحكومة وعصابات الإرهاب وأهل الفساد وتجار المخدرات.

تقول الأرقام إن ضحايا العام الماضى من الصحفيين كان ٢٦قتيلاً وهم رقم يبعث على التفاؤل لأنه اقل من الاعوام السابقة ففي العام الذى قبله كانوا ٢٨قتيلاً وفى عام ٩٥ كانوا ٤٩ واما عام ٩٤ فقد بلغوا ١٠٣قتلى.

تطالب كل من جماعة «صحفيين بلاحدود» و«لجنة حماية الصحفيين» الحكومات بالاهتمام بكشف جرائم قتل الصحفيين، فلم يقدم للمحاكمة من بين الـ٢٦ حادث قتل عام ٩٧ سوى ثلاث حالات فقط.

تربص القدر بسعبة صحفيين فى الهند قتل منهم خمسة فى حادث واحد عندما انفجرت قنبلة قتلت كثيرين ومن بينهم اعضاء طاقم التليفزيون الخمسة.

وفى كولومبيا.. قتل اربعة صحفيين ليصل عدد قتلى الصحفيين فى هذا البلد الى ٤٣قتيلاً فى العشر سنوات الماضية، وتشير أصابع الاتهام الى كبار مهربى وتجار المخدرات الذين يخشون هجوم ا لصحافة عليهم او كشفها لبعض عملياتهم.

وفى «المكسيك» قتل ثلاثة، ويخشى ان تسير المكسيك فى طريق كولومبيا حيث يرتبط قتل الصحفيين بالمخدرات.

وفى «كمبوديا» قتيلان.

وقتيل واحد فى كل من الارجنتين والبرازيل وجواتيمالا واندونيسيا وإيران وباكستان والفلبين ورواندا وسيراليون واوكرانيا.

وقد لوحظ انه لاول مرة منذ اربع سنوات خلت القائمة من الجزائر التى لم يقتل فيها صحفى واحد فى العام الماضى، بينما كانت أكثر المناطق خطراً إذ بلغ عدد الضحايا من الصحفيين على أرضها ستين قتيلاً.. ولكنهم يقولون أن تلك الظاهرة لاتعنى تقدماً فى حرية الصحافة بالجزائر بقدر مايفسرونها بأن الكثير من الصحفيين الجزائريين قد اختفوا بإرادتهم او غادروا البلاد أو تركوا مهنتهم، ومن ظل منهم يعمل تفرض عليه حراسة مشددة!!

لابد وان هناك صحفيين اخرين قد قتلوا دون أن يعلم العالم عنهم شيئاً فما تذيعه المنظمات الدولية المهتمة بحماية الصحفى وحريته يعتمد على البلاغات التى ترد إليها وعلى الحوادث المعلنة.

ولابد ان هناك ممارسات عنف واضطهاد ضد حملة الأقلام لاتصل الى حد القتل ولكنها تفرض حصاراً على الصحفيين وتمنعهم من اداء عملهم وتهددهم بالاعتقال والتعذيب وإثارة الذعر فى حياتهم العامة والخاصة.

ولابد أن نحاسب الحكومات على تلك الجرائم فهى إما ضالعة فيها غارقة لاذنيها فى تكميم صحافة بلادها او انها مسئولة عن حماية الصحفيين لو أن القتلة كانوا «قطاعاً خاصاً»!!

محمد العزبى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١/١٩٩٨

صراع الفيل والناموسة

تعرضنا فى المقال السابق لنظرية صراع الفيل والناموسة، وبيان ما يعمد اليه الإرهاب من توزيع لعقله التخطيطى، ومصادر تمويله، وخلاياه العنقودية القائمة بالتنفيذ. وأوضحنا عجز أجهزة الأمن في عهد عدد من وزراء الداخلية المتعاقبين عن القضاء على الإرهاب وناقشنا نظرية المؤامرة فى تحليل حادث الأقصر.. ونضيف أنه يدل على عدم صحة إلصاق الحادث بالموساد، أو بالمخابرات الأمريكية. إن أحداث الإرهاب الأشد قسوة وضراوة تجرى يوميا فى الجزائر دون أن تكون الجزائر مستهدفة استراتيجيا مثل مصر، ودون أن تكون لقيادتها تصرفات سياسية متعارضة مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية فى منطقة الشرق الأوسط.

وبصرف النظر عن سقوط العقل التحليلي السياسى المصرى فى الخطأ والضلال فى تحليل حادث الأقصر وتحديد من خلفه على نحو واقعي بالصورة سالفة البيان فإنه لا شك لا يعفى الدولة وبخاصة أجهزة الأمن من المسئولية عن الحادث، أن يكون مدبره - كما تزعم نظرية المؤامرة - الموساد أو المخابرات الأمريكية بل ان وجود هذا الفرض يزيد من مسئولية الأجهزة الأمنية المصرية عن التقصير فى حماية الدولة والمجتمع من مخاطر هذا التآمر الأجنبى ويؤكد انها أجهزة أمن عمياء عما يجرى تحت الأرض في مصر من تخطيط تآمرى خارجي لتدمير اقتصاد مصر وتهديد أمنها وسلامتها من القوى الدولية المعروفة والتى تتعارض مصالحها مع توجهات السياسة المصرية!! كما يعني ذلك أيضا عجز الأجهزة الوطنية عن متابعة اتصالات المتآمرين الخارجيين بالعملاء المصريين!! وفشلها فى إجهاض محاولاتها التآمرية قبل تنفيذها داخل البلاد، بل ان افتراض صحة السلوك التآمرى للموساد والمخابرات الأمريكية مع ثبوت القصور الأمنى والإهمال الشديد فى تأمين الحراسة للدير البحرى - على النحو الذى ثبت من التحقيق المباشر للرئيس فى مكان الحادث ثم من تحقيقات النيابة العامة - يفترض وجود احتمال - ولو ضئيل - لتعمد الإهمال والتقصير الفاحش لكى تتم المذبحة على النحو الذى وقعت به وعلى نحو مماثل لما تكشف فى اغتيال الرئيس السادات من إهمال أدى الى تسلل الجناة بإبر ضرب النار الى طابور العرض العسكرى وعدم ثبوت تعامل جدى وفعال بين حراسته فى المنصة وبين الجناة!!! ويستلزم هذا الفرض التحقق منه فى تحقيقات الحادث والمحاكمات التأديبية المترتبة عليه لرجال الشرطة ليتسنى استبعاده من تحليل أسباب الحادث فى حالة عدم قيام دليل عليه!! ولاشك أنه لولا عدم الثقة فى سلامة ودقة المعلومات التي تعرض ما حدث على القيادة السياسية لما اضطر رئيس الدولة الى التحقيق بنفسه مع شهود المذبحة من المواطنين وأصحاب البازارات بالأقصر فى محاولة للوصول السريع الى الحقيقة. ويؤكد ذلك أن خطوط الاتصال بين القيادات الأمنية والقمة السياسية مشوبة بالتعمية والتشويش على الحقيقة، بدافع البقاء في الكراسى وعدم التعرض للمسئولية والمحاسبة عن التقصير والإهمال!! ولأن الحقيقة يشوبها الغموض بعد مقتل الإرهابيين الستة الذين ضبطت الشرطة جثثهم مع استمرار عدم معرفة أى منهم بعد الحادث فترة، حتى بدأ الإعلان عن هويتهم التى تبين انهم طلبة جامعيون بكليات القمة وفى سن الشباب وليسوا بين المسجلين فى قوائم الإرهابيين المنتمين الى التنظيمات المعروفة، فقد تعددت الافتراضات نحو عدد مرتكبى الحادث وهل يوجد هاربون، ومدى انتماء القتلى الى الجماعات المعروفة وحقيقة تلقيهم الأوامر من قياداتها أو من غيرهم!! أو اعتبارهم جماعة عشوائية جديدة!! ولذلك فإنه يتعين أن تتوقف فورا سياسة قتل الإرهابيين فالدولة والمجتمع لا يجوز ولا يمكن لهما مكافحة الإرهاب القاتل بالقتل ولكن بالقصاص بالأسلوب الشرعى وفى ظل سيادة القانون ومن ثم تجب مقاومة العنف الإرهابى بما يحقق أهداف المجتمع فى زيادة الشرعية ولذلك فإن العنف الشرطى يجب أن يستهدف تحقيق السيطرة اللازمة على الموقف عند المواجهة بما يحقق القبض على العناصر الإرهابية وتقديمها للمحاكمة، بعد التحقيق وبأقل الخسائر الممكنة وذلك حتى يتسنى توفير المعلومات الأمنية الكافية عن التنظيمات الإرهابية، وكل ذلك مع عدم الإخلال بحق الدفاع الشرعى للشرطة عن أفرادها وعن المواطنين!! بكل ما يقتضيه ذلك من دفاع حازم عن الأرواح والممتلكات!! ولقد سقطت إرادة الدولة فى نطاق رد فعل الحادث!! كما هى العادة فاندفعت الى تغيير وزير الداخلية ثم عدد من قيادات الأمن وبخاصة فى مدينة الأقصر، وذهب الإعلام الى التهوين من الحادث وآثاره كالعادة بترويج أن مثله يحدث فى أى دولة والادعاء بأنه لن يؤثر على السياحة المصرية، وقامت وزارتا الثقافة والإعلام بتدبير «زفة» تمثلت فى هذا الحفل الجنائزى الذى تكلف عدة ملايين من الجنيهات بهدف الاعتذار والمواساة لشعوب وأهل الضحايا وأول ما يلاحظ على هذا الحفل الخطأ الفاحش فى المبرر الرئيسى لإقامته فهو يثبت الآم الحادث فى نفوس أهل الضحايا وفى وجدان العالم.. فكل منا يعرف تجربة العالم الروسى «بافلوف» التي كشفت قانون الارتباط الشرطى فى السلوك الحيوانى، والذى يسرى بالنسبة للإنسان حيث أثبت انه اذا صاحب ضرب الجرس إعطاء اللحم للكلب انفعاله وسيولة لعابه، فإن ضرب الجرس وحده بعد ذلك يؤدى الى ذات النتيجة، والزفة الجنائزية للأسف تربط الدير البحرى، وآثار الأقصر، ومكان المذبحة بالمذبحة ذاتها فى وجدان الناس فى العالم، وكأن الوزارتين بهذا الحفل الغريب قد أرادتا تثبيت الارتباط الحتمى بين آثار مصر العظيمة فى الأقصر وهذا الحادث البشع فى شعور وعقل العالم!!

١٥٤ ٠٠٠



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١/١٩٩٨

وكان من الأجدى دفع الملايين التى صرفت للدعاية المباشرة لآثارنا وحدها دون ذكر للحادث أو دفع تعويضات رمزية لأهالى القتلى، أو عمل صندوق للتأمين الإجبارى على السياح فى حالة وقوع أى إصابة أو قتل أو حوادث أخرى لأى سبب، أو إنشاء صندوق إعانة مؤقتة للسياحة لسداد قيمة فروق الأسعار التى يتقرر تخفيضها للمستثمرين تنشيطا للسياحة رغم الحادث، ويزيد من الطين بلة أننا لم نقم حفل العزاء وزفة المواساة معتمدين أساسا على الفن المصرى والتقاليد المصرية التى ترتبط تماما بالآثار المصرية بل اعتمدنا على أساليب فنية ومواد موسيقية غربية فى معظمها وليس لها ذات التأثير المصرى وجدانيا.

(وللحديث بقية).

المستشار **محمد حامد الجمل**

رئيس مجلس الدولة السابق



وزراء السياحة العرب فى اجتماعهم الاستثنائى أمس بالجامعة العربية

إدانة الإرهاب والعنف والدول التى تؤوى الإرهابيين

ضرورة تشجيع السياحة العربية البينية للخروج من الأزمة

متابعة:
محمد مبروك
رشا أبو المجد

اكد وزراء السياحة العرب فى اجتماعهم الاستثنائي بالجامعة العربية أمس إدانتهم للارهاب وطالبوا بضرورة التصدى لظاهرة الارهاب اينما وجدت وتحت أى مسمى.

جاء ذلك فى الجلسة الافتتاحية لاجتماعات وزراء السياحة العرب التى تعقد بهدف مساعدة مصر سياحيا عقب حادث الاقصر والوقوف الى جانب القطاع السياحى المصرى والعمل على تنفيذ دعوة مصر بان يكون عام ١٩٩٨ هو عام السياحة العربية فى مصر

وكان هذا الاجتماع الاستثنائي قد عقد بالجامعة العربية بناء على اقتراح من السيد عقل بلتاجى وزير سياحة الاردن ووافق عليه وزراء السياحة العرب.

وقد تحدث فى الجلسة الافتتاحية السيد عبدالرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للجامعة نيابة عن الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام حيث أعرب عن تفاؤله بعودة الانطلاقة السياحية المصرية الى سابق عهدها فى اقرب وقت موضحا اسباب هذا التفاؤل وأوليا ان النهضة السياحية التى تحققت فى مصر فى السنوات الأخيرة تستند الى عناصر ثابتة لاتنال منها الأمور العارضة.

وثانيها ان الوقفة العربية الى جانب السياحة المصرية بتنشيط حركة السياحة العربية الى مصر قادرة على تعويض النقص العارض فى السياحة الاجنبية بالاضافة الى ان انعقاد هذا الاجتماع تحت مظلة الجامعة العربية سيكون لرصد نتائجه أثر ملموس فى تقرير الثقة فى قدرة الآليات العربية الجماعية فى علاج الامور العربية.

ثم تحدث الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة مؤكدا ان مبادرة الالتقاء للتعبير عن التضامن مع مصر فى ازمتها وان انطلقت من وزير السياحة والاثار الاردنى الا انها لا تقتصر على معنى التضامن الوزارى بل تتجاوز ذلك لتعبر عن التضامن الشعبى العربى القوى فالسياحة هى حركة الشعوب مؤكدا ان الشعار المطروح هو عام ١٩٩٨ عام السياحة العربية فى مصر يعنى قدوم الإخوة العرب لمصر بكثافة بدلا من التوجه الى مقاصد أخرى لمدة عام واحد.

وقال الوزير ان الارادة الرسمية المعلنة عن التضامن من الجميع والمبادرات ذات المغزى الرمزى والعملى من جانب الاردن ولبنان الشقيقين ومن خلال الوفود التى زارت الاقصر وبعض المحطات التليفزيونية الفضائية العربية التى بادرت بعرض الترويج المجانى للسياحة المصرية قد وجهت رسالة قوية للعالم وللشعوب العربية ويصبح من الواجب ترجمتها الآن مهنيا من خلال اتفاقات وتعاقدات محددة بين ممثلى القطاعات السياحية العربية الموجودين فى المجلس الوزارى المنعقد حاليا.

وأشار الدكتور البلتاجى الى حرص وزارته على توفير جميع سبل النجاح للدورة الاستثنائية للمجلس وذلك بمشاركة الوفد المصرى الرسمى الى جانب المهنى بحيث يضم الى جانب خبراء السياحة من القطاعين الحكومى والخاص مسئولى الجمارك والجوازات والطيران لكى تجرى مراجعة شاملة لمختلف التيسيرات والتسهيلات التى تقدمها مصر للسائحين العرب الزائرين.

ومن جانبه أشار وزير السياحة اليمنى الى اهمية تدارس افكار عملية ومقترحات وحلول مؤكدا ان الضرر الذى لحق بالسياحة فى مصر قد امتد الى كل البلاد العربية.

وفى الوقت نفسه أدان الوزير الليبى حادث الاقصر وأكد دعم بلاده لمصر مشيرا الى اهمية تكثيف الدعاية العربية المدروسة والترويج السياحى المبنى على أسس علمية عبر وسائل الاعلام المختلفة فى الدول الغربية خاصة لتوضيح حادث الاقصر وانه كان حادثا عرضيا من تدبير شبكات الارهاب التى يمكن أن توجد فى أي مكان بالعالم.

وقال ان الارهاب الذى تعرضت له مصر يؤكد الحاجة الى تضافر كل الجهود وتسخير كل الطاقات لمواجهة هذا الخطر الذى يهدد الامة العربية والحضارة الانسانية فى مختلف صورها وجوانبها.

وقال وزير السياحة اللبنانى نقولا فتوش فى المؤتمر الذى قاطعته قطر ولم تشارك فيه أن الارهاب اتخذ بعدا أخر خطيرا فى المنطقة العربية وانها الصقت بالاسلام

وادان وزير السياحة والبيئة السودانى محمد طاهر الارهاب بجميع صوره وأكد رفض بلاده لكل انواع الارهاب مطالبا بالتصدى بكل مانملك من قوة لكل ما يهدد الامة واستقرارها

ويواصل اليوم أعضاء الوفود الرسمية والقطاع الخاص والمهنى المشاركون فى الاجتماعات اعمالهم لاصدار توصيات محددة بشأن العمل على انجاح الدعوة للوقوف الى جانب مصر وتنفيذ الدعوة إلى اعتبار عام ٩٨ عام السياحة العربية فى مصر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٥/١١/١٩٩٨

المحكمة العسكرية المصرية تفرغ من الاستماع الى دفاع في قضية "الجماعة"

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ اختتمت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة امس الاستماع الى مرافعات الدفاع في قضية متهم فيها ٦٥ من اعضاء تنظيم «الجماعة الإسلامية» تتعلق وقائعها بمخطط لاغتيال شخصيات عامة ورجال امن ورئيس محكمة امن الدولة المستشار احمد صلاح الدين بدور. وترافع المحاميان سعد حسب الله وعلي اسماعيل ودفعا ببطلان اعترافات المتهمين على اساس انها تمت تحت ضغوط مادية ومعنوية، وطلبا من المحكمة «ارفاق شهادات طبية صادرة عن الطب الشرعي تثبت إصابة عدد من المتهمين» على اساس انها دليل على تعرضهم للتعذيب داخل السجون.

ووجه المحامي علي اسماعيل نداءً الى المحامي منتصر الزيات بالعدول عن اعتزاله العمل العام.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ / ١ / ١٩٩٨

الشاذلى فى كلمة الشعبة البرلمانية المصرية:

العمل على وضع قانون دولى يحمى العالم من الإرهاب بالتعاون مع الأمم المتحدة

اكد السيد كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى ان الارهاب ولادة لسياسات اجرامية تتطلب تعاونا دوليا لمواجهته محذرا الذين يستخدمونه حاليا ضد الآخرين من ان الدوائر ستدور عليهم وسيهدر الارهاب امنهم.

وأضاف انه ازاء المخاطر المتعددة للارهاب فقد دعت الشعبة البرلمانية المصرية إلى تبنى استراتيجية عمل برلمانية لمكافحة الارهاب تعتمد فى نطاق تحركها على:

١ - أن يسهم البرلمانيون العرب من خلال الاتحاد البرلمانى الدولى وفى اطار التعاون مع الامم المتحدة في العمل على وضع قانونى دولى يحمى العالم من الارهاب، ويتضمن جزاءات رادعة لكل دولة يثبت تواطؤها مع الارهاب أو تصديره، او ايواء الارهابيين، أو دعمهم او تمكينهم سرا من تنفيذ عملياتهم الارهابية فى اراضى دولة اخرى، وكذلك تسليم الارهابيين الهاربين من مواطنهم الاصلية، وعدم اعتبارهم لاجئين سياسيين، لأن الارهاب سيظل خطرا قائما مادامت قيادات الارهاب التى تأويها الدول الأجنبية خاصة بعض الدول الاوروبية حرة طليقة تخطط وتمول .

٢ - ترسيخ التعاون العربى على الصعيد الأمنى باقامته على اساس تكاملى يوفر الشروط الملائمة لقيام نظام أمنى عربى متكامل.

٣ - حث حكومات العالم، واتخاذ البرلمانات الاجراءات الكفيلة بانضمام الدول إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بمنع ومعاقبة أعمال الارهاب، وان تجعل تشريعها الداخلى منسجما مع هذه الاتفاقيات.

٤ - حث البرلمانيين العرب لحكوماتهم على طرح مشروع اتفاقية دولية فى الأمم المتحدة يكون جوهرها اقامة نظام امن دولى مشترك يهدف إلى مكافحة الارهاب عن طريق الحيلولة دون حصول الارهابيين على اى ماوى او مكان لاتطاله الملاحقة او العقاب فى اى منطقة من مناطق العالم.

٥ - تفعيل اليات ووسائل التعاون العربى - الأوروبى فى مكافحة الإرهاب من خلال مؤتمرات الحوار البرلمانى العربى - الاوروبى لاسيما فى اطار التأكيد على فصل العلاقة بين الاديان والارهاب .

٦ - توفير الدعم التشريعى العربى الكامل للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التى تم اقرارها فى ٥ يناير الجارى فى اجتماعات وزراء الداخلية العرب بتونس، حيث أن هذه الاتفاقية ستحكم السيطرة على عناصر الارهاب، وتسهيل اجراءات تسليم المطلوبين، وتشديد الرقابة للحيلولة دون تسرب عناصر الإرهاب عبر الحدود والمنافذ بين دولنا العربية.

٧ - التاكيد على اهمية التضامن العربى فى التحرك المشترك لحث الدول الاجنبية التى تؤوى عناصر ارهابية على تسليمها، والقضاء على مصادر تمويلها فى المنطقة العربية، وفرض الحصار على حركتها.

٨ - دعوة جميع الجهات المعنية العربية (قضائية - واعلامية - وتربوية - واجتماعية - وامنية) إلى مساندة البرلمانيين العرب فى تنفيذ متطلبات الاستراتيجية البرلمانية العربية، والتدابير التشريعية للبرلمانات العربية فى مكافحة الارهاب.

٩ - دعوة الاعلام العربى إلى تبنى خطة اعلامية عربية مشتركة تهدف إلى مواجهة الحملات المشبوهة التى تقوم بها العناصر الارهابية لتغطية عملياتها الاجرامية، وتعزيز دور الاعلام الامنى للاسهام فى ربط المواطن العربى بالتعاليم الدينية السمحة، وبالقيم الاخلاقية والتربوية والتاكيد على الأصالة العربية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/١/١٩٩٨

مبارك فى كلمته الموجهة إلى المؤتمر الطارىء للاتحاد البرلمانى العربى بالأقصر:

الإرهاب أخطر التحديات أمام التنمية العربية الشاملة

الاستمساك بوحدة الصف ضرورة لحماية الأمن العربى

بدات فى الاقصر امس اعمال المؤتمر الطارىء لاتحاد البرلمانيين العرب برئاسة الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد لبحث موضوع الارهاب، وأثره على تنمية الشعوب ومسيرة الديمقراطية على المجتمعات على أثر حادث الاقصر الاليم الذى وقع فى شهر نوفمبر الماضى.

وفى بداية الاجتماع وجه الرئيس حسنى مبارك فى كلمته للاجتماع التى القاها نيابة عنه الدكتور فتحى سرور التحية لرؤساء وأعضاء وفود البرلمانات العربية بمناسبة انعقاد هذه الدورة الطارئة بالأقصر حيث نشأت وازدهر. اعظم الحضارات الانسانية التى كان لها إسهامها المتواصل فى اثراء الحضارة العالمية فى دروب تطورها المختلفة، ولاشك أن حرصكم على حضور هذه الدورة، وتمكين الاتحاد البرلماني العربى من بلوغ اهدافه فى بحث القضايا العربية المشتركة فى النطاق القومى والدولى واتخاذ التوصيات بشأنها انما يعكس التزامكم الصادق بتدارس اخطر التحديات التى لاتواجه أمة العرب فحسب، ولكنها تهدد القيم الانسانية، ومبادىء القانون فى العالم، وهو تحدى الإرهاب الذى بات لايستأثر باهتمام وشواغل امتنا العربية فحسب، ولكن شواغل المجتمع الدولى باسره، فاجتماعكم اليوم يعبر عن قناعتكم بالخطر الجسيم للإرهاب الذى اضحى ظاهرة كونية تهدد دول العالم على السواء، وشرور هذا الإثم لم يعد حكرا على فئة عرقية أو دينية او حضارية بذاتها، او أن آثاره تطول منطقة بعينها، بل ان الأنشطة الإرهابية تتعدى اليوم حدود الدول لتنشر الرعب فى المجتمعات الآمنة وتخرق القيم الانسانية والقواعد الاخلاقية، ولامراء فى ان الاسلام برىء من كل مايعلق به من افتراءات فهو دين الرفق والمحبة، واحترام انسانية الآخرين، وهو دين للحب والتسامح لا للعنف والتطرف، ولاشك ان التضامن العربى الذى يتيح تضافر جهود الدول العربية من أجل مكافحة قوى الظلام والتطرف ودعاة الخراب يمثل إحدى الوسائل اللازمة فى استرعاء انتباه المجتمع الدولى للوقوف بحزم ضد الإرهاب، وأن تشكل مكافحته احد الاهتمامات الأساسية لحكوماته لاسيما فى هذا المنعطف التاريخى المهم الذى تتسابق فيه الشعوب لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق نهضتها الاقتصادية، وبلوغ امانيها المشروعة فى الاستقرار والأمن، واننى على ثقة ويقين، وانتم تمثلون نبض شعوب الامة العربية ان مداولاتكم ستعزز مصالح امتنا العربية العليا فى مواجهة تحدى الإرهاب الذى يتربص بها، ولعل التطور الخطير لنتائج الممارسات الارهابية كشف عن محدودية قدرة الدول فى التحرك القانونى لمواجهة الإرهاب، لاسيما فى اطار دعم بعض الحكومات والشبكات الدولية للإرهابيين سواء بالمال او السلاح، او من خلال توفير المأوى لهم تحت غطاء حق اللجوء السياسى، مما صعب على الدول ملاحقة هؤلاء الارهابيين والاقتصاص منهم قانونا.

ولقد دعوت فى مرحلة مبكرة أمام البرلمان الاوروبى فى «ستراسبورج» عام ١٩٨٦، وقبل أن تستفحل نتائج الممارسات الإرهابية، وفق ماتعانيه شعوب العالم اليوم لعقد مؤتمر دولى للإرهاب، وكنت حريصا منذ ذلك الوقت على تنمية العالم لخطورة العمليات الإرهابية فى تدميرها لبنيان المجتمعات الوطنية ومؤسساتها وتهديد اسس النظام الديمقراطى، وكنت مدركا للآثار الوخيمة لسرعة تطور الممارسات الارهابية، لاسيما فى التأثير على الرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحكومات العالم من خلال القمع واستخدام السلاح فى مواجهة إرادة السواد الاعظم من الشعوب، وعن طريق عقبات يضعونها فى طريق أمن واستقرار سلطة الدولة، ويهددون بها الامن



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٥/ ١/ ١٩٩٨

والسلم الدوليين.

الاخوة والأخوات الاعزاء: إن قدرة الأمة العربية على مواجهة تحدى الارهاب يتوقف على تماسك بنيانها وصلابة جبهتها الداخلية وتفعيل إرادة ابنائها المشتركة، فهذه مقومات القوة الدافعة التى نستمد منها عزيمة تجاوز تحدى الإرهاب، ولعل اجتماع وزراء الداخلية العرب الذى انعقد فى تونس فى شهر يناير الحالى، وماتمخض عنه من نتائج مثمرة وواعية، خاصة فى ضرورة إقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب يمثل أساسا طيبا، حيث أن هذه الاتفاقية ستتيح تجديد الرقابة الحيلولة دون تسرب عناصر الإرهاب عبر الحدود والمنافذ بين دولنا العربية، واننى على ثقة من أن البرلمانيين العرب حماة الديمقراطية والمعبرين عن إرادة الجماهير سيبذلون مافى وسعهم التشريعى لتعزيز حقوق الانسان بالطرق القانونية وبمقتضى الاعلان

متابعة المؤتمر بالأقصر :

عبدالجواد على

خالد الديب

يحيى توفيق

تصوير :

عادل أحمد

العالمى لحقوق الانسان، وهو الاعلان الذي بشر بمقدم عالم يتمتع فيه الانسان بحرية الكلمة والعقيدة ويتخلص فيه من الخوف والعوز.. وتلك هى أسمى طموحات الانسان بصفة عامة.. إننا مطالبون اليوم بأن نتضامن تجاه أهم وأخطر أسباب ظاهرة الارهاب، وهو منع بعض الدول من ايواء الإرهابيين او توفير الملاذ والدعم لهم.

ولابد من التاكيد على دعم تنسيق الجهود من أجل ووقف أعمال الارهاب على المستويات الثنائية والاقليمية والدولية لضمان مثول مرتكبى هذه الاعمال امام العدالة ومساندة جهود جميع الأطراف للحيلولة دون استغلال أراضيهم للاغراض الإرهابية، وبذل اقصى الجهود لتحديد مصادر تمويل هذه الجماعات، والتعاون فى وقف ضخها.

وأعتقد ان هذه هى المسئولية الاساسية التى يجب أن ينهض بها البرلمانيون العرب أثناء تحديد رؤاهم لمكافحة الإرهاب.

الاخوة والأخوات الاعزاء: ان اجتماعكم اليوم يعبر عن تضامن أبناء العروبة وتصميمهم على تاكيد الذاتية العربية وتأكيد المكانة الجديدة بأمتنا فى هذه الحقبة التاريخية التى يعاد فيها صياغة النظام العالمى على مفاهيم جديدة تتطلب درء السلبيات والتعامل مع التحديات بالعزم المشترك، والله يوفقكم فى أداء رسالتكم ويرعى مسيرتكم ويهدى خطاكم إلى طريق الحق.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٥/١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سرور: حماية الشعوب إحدى مهامنا الكبرى

ضرورة محاربة الإرهاب بنفس بسالة معارك التحرير

اكد الدكتور فتحي سرور رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس الشعب أن اجتماع الدورة الطارئة للاتحاد بالاقصر امس يبحث موضوعا مهما وخطيرا يرتبط بطبيعة التحديات التى تواجه الأمة فى المرحلة الراهنة وهى التصدى لظاهرة الارهاب من اجل تهيئة الظروف لمستقبل عربى افضل.

وقال فى كلمته امام الاجتماع ان الرسالة التى وجهها الرئيس مبارك سوف تكون نبراسا لعملنا بكل ما احتوته من افكار وحقائق تنبه الى ابعاد ظاهرة الارهاب ومخاطرها التى اصبحت عالمية من حيث انتشارها إلا أن البعض فى عالمنا الإسلامى يحاول الربط بينها وبين الدين الاسلامى.

واضاف ان اجتماعنا يركز على وضع استراتيجية شاملة لمواجهة عاقلة وحاسمة تنبثق منهما جميع تحركاتنا ولذلك ليس غريبا أن نجتمع فى الاقصر التى طالتها يد الارهاب لمواجهته والحفاظ على قيمنا الانسانية الرفيعة وعلينا أن نكشف الخلط المعيب بين حقوق الانسان وبين العناصر الارهابية وإيوائها.

واشار الى انه يجب أن نوضح ان الامن والاستقرار فى منطقتنا ليس قضية محلية بل هى قضية ذات ابعاد عالمية لم يعد خطرها مقتصرا على الأمن الداخلى بل مهددا للامن العالمى.

وأوضح أن الاتحاد البرلمانى العربى يتحمل مسئولية خاصة باعتباره تجسيدا للقوى السياسية الفاعلة فهو الاقدر على تشخيص المشاكل والتوصل الى الحلول والاقدر على اتخاذ المبادرات والتشريعات السلمية لكل الخطوات المطلوبة للقضاء على الارهاب.

واكد أن الاتحاد البرلمانى مطالب بتوجيه نداء الى كل المنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة بأن تضع مواجهة هذه الظاهرة فى صدارة اهتمامها انطلاقا من ضرورة التصدى الشامل لجميع الأبعاد المرتبطة بها وتضافر كل الجهود التى تكفل نجاح مواجهتها.

واعلن ان الارهاب ظاهرة بلا مستقبل لانها تفتقر الى اى سند شعبى او مجتمعى حقيقى ويجب أن نهب للعمل الفعال وقال إننى على ثقة من خلال عملنا الدءوب على وضع هذه الظاهرة فى حجمها الطبيعي وأن نعزلها عن عوامل استمرارها وعلينا ان نشعر جميعا بالمسئولية وعقد العزم على إزالة العنف والتصدي لأسباب التطرف الأعمى، لان امتنا احوج ما تكون اليوم الى أن تخوض بنفس بسالة معارك التحرير معارك كبرى لإزالة هذا الخطر، فحماية الشعوب هى إحدى مهامنا الكبرى، إذا ما أردنا ان نوجد إطارا متينا لحياة ديمقراطية حقيقية وتنمية متواصلة ينعم بها الجميع.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦/١/١٩٩٨

... موقف متناقض.. ومبررات مرفوضة!

لعل من اخطر مشكلات مواجهة الإرهاب فى ايامنا هذه مشكلة تصدير الإرهاب، اى التخطيط والتمويل لعمليات إرهابية تقع على ارض دولة اخرى، فالعالم يعيش ثورة الاتصال والانتقال واصبح رؤوس الإرهاب والاجرام قادرين من خلال الاتصالات الدولية والفاكسات ووسائل الاتصال الاخرى كشبكات الكمبيوتر وغيرها اجراء اتصالات امنة وبغير حدود بينهم فى الخارج وبين اتباعهم فى الداخل، واصبحت التحويلات المالية والعمليات المصرفية الفورية امرا بالغ السهولة واليسر والسرعة فى الوقت الذى يصعب فيه بل يستحيل مراقبة حركة تلك الأموال.

د. أحمد جلال عزالدين

واحد اهم جوانب ظاهرة الإرهاب فى مصر هو قيادات الإرهاب التى تمرح فى الخارج من افغانستان شرقا حتى نيوجرسى غربا، مرورا باوروبا الغربية حيث تتركز نشاطات عدة فى كثير من الدول الأوروبية وبصفة خاصة بريطانيا، التى تتوسع فى إعطاء حق اللجوء السياسى وتسمح لهؤلاء اللاجئين بحرية تامة فى ممارسة نشاطاتهم غير المشروعة تجاه الدول الاخرى، وهذا الوضع يخالف ما نصت عليه الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب الموقعة فى ستراسبورج عام ١٩٧٧ والتى تنص المادة الأولى منها على مايلى:

● لايجب اعتبار أى من الجرائم التالية جرائم سياسية أو جرائم مرتبطة بجرائم سياسية او جرائم تم ارتكابها بدافع سياسى:

● اى جرائم فى نطاق اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة فى لاهاى فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠

● أى جرائم فى نطاق اتفاقية قمع الافعال التى تهدد سلامة الطيران المدنى الموقعة فى مونتريال فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١

● أى جرائم تتضمن هجوما على الحياة او السلامة العضوية او الحريةللاشخاص المشمولين بالحماية القانونية الدولية بما فيهم الدبلوماسيين.

● اية جرائم تتضمن الاختطاف أو احتجاز الرهائن او اى صورة من صور الاحتجاز غير القانونى.

● اية جرائم تتضمن استخدام القنابل او القنابل اليدوية او الصواريخ او الأسلحة الآلية او الرسائل او الطرود الملغمة إذ ما سببت خطرا على الأرواح.كما نصت المادة الثانية على ان اى دولة طرف فى الاتفاقية لها حرية ان تقرر باعتبار انها جرائم أخرى وليست جرائم سياسية أو ذات ارتباط بجرائم سياسية ارتكبت بدوافع سياسية إذ تضمنت هذه الجرائم افعال عنف خطيرة غير تلك الواردة بالمادة الأولى موجهة ضد الحياة او السلامة العضوية او الحرية لأى شخص ونصت فى الفقرة الثانية من نفس المادة على ان القاعدة نفسها تطبق على الاعتداءات الخطيرة التى تتضمن اعتداء على الممتلكات من شأنه ان يعرض حياة الناس للخطر، وفى الفقرة الثالثة نصت على ان نفس القاعدة تطبق على اى شروع او اشتراك او مساهمة جنائية مع أى جان يرتكب مثل هذه الأفعال ولكن ماهى حجة الدول الأوروبية فى عدم تسليم المتهمين فى الجرائم الإرهابية ومنح اللجوء السياسى لبعض منهم؟ان تلك الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلى:

١ ـ تلتزم الدول الاوروبية بعدم تسليم اى متهم فى جريمة يحتمل الحكم عليه فيها بالاعدام، حيث تعتبر عقوبة الاعدام متناقضة مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٢ ـ تمتنع الدول الأوروبية عن تسليم أى متهم يمكن ان يحاكم امام محكمة استثنائية وليس القاضى الطبيعى او يحتمل الا تتاح له فرصة كافية للدفاع عن نفسه، أو يحتمل الا يلقى محاكمة عادلة بسبب اللون أو الجنس او العقيدة الدينية أو الراى او يتعرض لمعاملة متعصبة نتيجة لأحد هذه السباب.ومن هنا كان موقف بعض الدول الأوروبية متناقضا مع نفسه، فمن ناحية يستبعد كل صور الإرهاب من إطار الجرائم السياسية، ومن ناحية أخرى يتحجج باعذار مختلفة لكى يمتنع عن تسليم الإرهابيين بل ويعطى بعضهم حق اللجوء السياسى ويسمح له بالنشاط بحرية ضد دولته التى يوجه إرهابه إليها.ومن الغريب أن العرف الدولى والاتفاقيات الدولية والاوروبية بالذات، قد وضعت قاعدة غير قابلة للتفسير إلا على وجه واحد، وهى التزام اللاجئ السياسى بعدم ممارسة اى نشاط سياسى «ومن باب أولى اى نشاط إرهابى او اجرامى موجه لدولته الاصلية» وإلا اعتبر مخالفا لشروط حق اللجوء ويترتب على ذلك سحب هذه الصفة منه، وفى احيان كثيرة ترحيله او ابعاده إلى خارج البلاد.بل ان قانون مكافحة الإرهاب فى بريطانيا الصادر عام ١٩٧٥ كان يعطى الحق لوزارة الداخلية فى إبعاد اى شخص من بريطانيا وترحيله خارج البلاد اذا تاكد لديها ان له علاقة او كان له علاقة بارتكاب او الاعداد او التحريض على فعل من افعال الإرهاب ولا شك ان السماح لممارسة النشاط الإرهابى تحت دعوى انه نشاط سياسى هو امر مردود عليه بان اللاجئ السياسى مفروض عليه الا يمارس أى نشاط من شانه الاضرار ببلده التى لجأ منها كما ان جميع صور الإرهاب مستبعدة من إطار الجرائم السياسية وفق الاتفاقية الاوروبية لقمع الإرهاب.

ان الدول الأوروبية التى تؤوى الإرهابيين تراهن على حصان خاسر، بل انه حصان اعرج لايستطيع المشى وناهيك عن قدرته على التسابق، وهذا الخسران المؤكد لن يقتصر على ضياع نقود المراهن، وانما ايضا سمعته ومصالحه، لأن الإرهاب كالحية الرقطاء لابد ان تلدغ من يحتويها ويدفئها، فهى لاتعرف إلا الاذى حتى لمن احسن إليها، وتلك طبيعة الاشياء، ومكلف الايام غير طباعها متطلب فى الماء جذوة نار..



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/١/١٩٩٨

بريطانيا وخلفيات إيواء الإرهابيين

اعلن البرلمان والحكومة البريطانية الحرب الإرهابية على امم الارض عندما اعترضها سن قانون يمنع الجماعات الإرهابية القابعة في لندن من تمويل وتخطيط العمليات المسلحة فى الخارج، وكان نايجل واترسون، عضو مجلس العموم قد قدم مشروع القانون فى ٢٥ يناير ١٩٩٧، وعلى الرغم من ان واترسون عضو فى حزب المحافظين الحاكم انذاك، فإن زملاءه فى الحزب وحكومته قرروا إحباط المشروع.

لنستمع إلى الصيغة التي استخدمت فى هزيمة المشروع علي لسان ابرز مؤيدى الإرهاب فى البرلمان جورج غالاواى (حزب العمال)، قال غالاواى فى دفاعه عن سياسة الحكومة البريطانية في دعم الإرهاب والإرهابيين ما يلى:

حسين النديم
كاتب بمجلة EIR

اننا جميعا ضد الإرهاب في بريطانيا ، لكننا نتحدث الآن عن الإرهاب فى بلدان اخرى وما يسمى بالإرهاب حسب تعريف الدكتاتوريات الأجنبية. إن هذا القانون سيكون إهانة خطيرة لحقوق شعبنا السياسية التى تمتع بها لقرون .. شعبنا الذى احتضن في هذا البلد ثوارا مثل «كوسوت» . كوسوت كان رجلا هنغاريا قاد صراعا مسلحا إرهابيا ضد الامبراطورية النمساوية (عام ١٨٤٨) من مقره في لندن .. إن الطاغية لا يزول إلا بوسائل غير عادية وغالبا ما يكون على الناس حمل السلاح والقيام بعمل مسلح ضد الدكتاتورية .. ومن الطبيعى في مثل هذه الظروف ان يلجأ قادة هذه الحركات إلى بلدان مثل بلدنا حين تعمم الحرية والديمقراطية . من هم هؤلاء «الثوار» سوى ياسر السرى ، وعادل عبدالبارى والجماعة الجزائرية المسلحة GIA وامثالهم من القتلة.

ومن هم «الطغاة» هل هم النساء والاطفال والسياح الأبرياء.؟

إن غالاواى وحكومته يدافعون عن مرتزقتهم الذين يرتبط بهم ارتباطا شخصيا عن طريق طرف عربى ثالث ، الذى هو صديق مقرب للسرى،وهؤلاء جميعا علي اتصال دائم «باللورد ايفبورى» رئيس لجنة حقوق الانسان بالبرلمان البريطانى وهو احدى الشخصيات المخابراتية البريطانية المعروفة والمسئولة عن «فتح القنوات» مع المنظمات الإرهابية ، وكان اللورد ايفبورى قد قاد حملة ضد ترحيل هذا الطرف العربى من بريطانيا، ليصبح فيما بعد حلقة وصل ما بين قيادات الارهاب فى الخارج والمؤسسة البريطانية.

ما سبب إصرار بريطانيا على حماية عصبة من القتلة معرضة مصالحها الاقتصادية مع الدول الإسلامية للخطر؟ انها فى الواقع تستخدم هؤلاء لتدعيم مصالحها باستخدامهم كورقة ضغط.

ما هو سر نجاحها في هذه السياسة إلى الآن؟

الجواب يتمثل في نقطتين رئيسيتين:

١ ـ العلاقة البريطانية «الخاصة» بوزارة الخارجية الامريكية التى توفر لها حصانة سياسية امام الراى العام العالمى،وهذه قضية تراجيكوميدية فعلا. ففى حين نشرت وزارة الخارجية الامريكية قائمة تضم «٣٠ منظمة الإرهابية عالمية تشكل تهديدا للامن القومي الامريكى»، فى حين اثبتت مجلة EIR ، وحكومات عديدة أن «٢٦» منظمة من هذه القائمة لها مقرات في لندن وقادة ١٠ منها يتمتعون بحماية التاج البريطاني، يصر مسئولو وزارة الخارجية الامريكية علي اخفاء هذه الحقيقة وانكارها مفضلين إلصاق التهمة بامم مسلمة مثل السودان وايران.

٢ ـ إن الامم الإسلامية إلى فترة قصيرة كانت غير موحدة الكلمة ، وغير قادرة علي إثبات انها قوة عالية يجب اخذها بالعصيان حين تخطط دول الغرب سياساتها الخارجية.

ولكن الآن وقد اجتمعت الدول الإسلامية ، خاصة بعد قمة المؤتمر الإسلامى فى طهران، وكذلك قمة مجلس التعاون الخليجي ،وما صدر عنهما من تحذيرات للدول الغربية التى تؤوى الارهابيين ، خاصة بريطانيا ، والآن وقد اتخذت مصر بقيادة الرئيس حسني مبارك موقعها القيادى لفضح الدور البريطانى في دعم الإرهاب ، فإن اسباب الضعف قد زالت.

لقد ذكر السياسي والمفكر الامريكى الفذ «ليندون لاروش» الذى كان له دور رائد فى كشف السياسات البريطانية الخبيثة فى لقاء مع مجلة EIR اخيرا ما يلى:

إذا نظرت إلى بعض المؤتمرات التى عقدت أخيرا وضمت دولا إسلامية فسترى نفس السياسات التي تعبر عنها مصر وتمثلها فى انتقاد بريطانيا، وهذه السياسات صدرت ايضا فى مؤتمر طهران، إن ما تراه هو ان مجموعة من الشخصيات الإسلامية التى تعتبر معتدلة قد انضمت إلى السياسة التى يعبر عنها مبارك. فمبارك لا يتكلم بمفرده ، بل إنه يتكلم بالنيابة عن جزء كبير من العالم له ثقل سكانى كبير اكثر من مليار نسمة . إن هذه ثورة عامة ضد سياسات بريطانيا.

إن مجزرة الاقصر دليل صارخ على ايواء بريطانيا للإرهابيين ، خاصة بعد أن انتهجت مصر سياسة مستقلة فى سبيل بناء اقتصاد صناعي ـ زراعى عملاق.

لقد ان الاوان لبريطانيا لمراجعة سياستها بشان إيواء الإرهابيين.



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٦/ ١/ ١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم فى قضية إحياء تنظيم الجماعة الإسلامية.. أول فبراير

قررت المحكمة العسكرية حجز القضية رقم ٦٥ جنايات إدارة المدعى العام العسكرى سنة ٩٧ لجلسة أول فبراير للنطق بالحكم والمتهم فيها ٦٥ إرهابيا قاموا برصد بعض الشخصيات العامة وبعض رجال الأمن ومحاولة زعزعة الاستقرار الاقتصادى للبلاد، وذلك بعد الانتهاء من سماع مرافعات الدفاع بجلسة الأمس.

وكانت المحكمة قد عقدت جلساتها على مدى شهرين أعطت الدفاع خلالها المهلة الكافية للاستعداد والاطلاع والمرافعة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/١/١٩٩٨

مذبحة الأقصر والدروس المستفادة (٣)

الشرطة فى مواجهة الإرهاب

يعلم الله أن هذه الدراسة المتأنية لا نقصد منها أى إساءة الى أى جهة مسئولة فى الدولة، ولكن هناك أخطاء جسيمة جدا قد حدثت، وهذه الأخطاء قد أدت الى أبشع كارثة فى التاريخ المصرى الحديث كله وكما ذكرنا من قبل فإن مذبحة الأقصر لا تقل فى تأثيرها المعنوى وأيضا المادى على الشعب المصرى من نكسة سنة ١٩٦٧..وكما ذكرنا أيضا ان اللوم هنا لا يقع على كاهل الشرطة ووزارة الداخلية وحدها.. بل ان المسئولية مشتركة مع الجهات السياسية والجهات الدينية والاقتصادية والاجتماعية، واذا كان ٦٠ مليون مواطن مصرى قد شعروا بالمرارة والأسف للتقصير من كل جهة من هذه الجهات المسئولة : فإن شعور الكتاب والمفكرين يكون أكبر ومسئوليتهم أعظم فى المحاسبة وكشف الأخطاء وأى تقصير منا فى هذا المجال يجعل المفكرين فى مصر شركاء فى المسئولية أمام الله والوطن لو تكررت حادثة الأقصر مرة أخرى لا قدر الله.. ومن هذا المنطلق أواصل حديثى عن الشرطة فى مواجهة ظاهرة الإرهاب.

وكبداية أقول فإننى لست خبيرا فى الأمن والشرطة وليست لدى أدنى فكرة عن النظام الداخلى للشرطة فى مصر أو روتين العمل بها، ولكنى هنا كأى مواطن عادى أتكلم عن المبادئ العامة وأوجه التقصير التى يحس بها رجل الشارع العادى فى مصر ولا تحتاج الى ذكاء مفرط ولا فلسفة ولا خبرة بأمور الأمن..

لقد بلغ تعداد الشرطة كما جاء فى التصريحات الأخيرة أكثر من نصف مليون فرد..ومعروف أن الشرطى العادى يختار من أقل المستويات فى التعليم والخبرة والذين لا يقبلهم الجيش فى التجنيد، وهذه الكثرة أصبحت عبئا على الأمن وليست مصلحة فنحن فى عصر يعتبر النوعية والخبرة والكفاءة أهم بكثير من كثرة العدد، ولكثرة عدد الشرطة أصبحت طاقة كبيرة منهم تتحول الى حراس لكبار المسئولين فى الدولة سواء من الوزراء أو كبار الموظفين وأيضا من ضباط الشرطة السابقين والحاليين. وقد بلغ عدد الحراس الرسميين والمدنيين على أبواب بعض المسئولين من ١٠ : ٢٠ حارسا وبعضهم لا عمل لهم إلا خدمته داخل البيت أو خارجه وبعضهم يقوم برعاية الأطفال وتوصيلهم الى المدارس أو لشراء الخضار واللحم.. وقد جاء بحث أجرته جريدة «الوفد» بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٩٨ بعنوان «إلغاء نظام عسكرى المراسلة أصبح ضرورة»، ان «هذا المجند فرد من أفراد المجتمع ولكنه يلاقى أشد الإهانات النفسية خلال عمله فى البيوت.. فهو يعامل بلا هوية وكأنه مجرد أداة لتنفيذ الأوامر ويلاقى فى سبيل ذلك ضغوطا نفسية وعصبية قاسية تجعله يكبت داخله كل مشاعر الكره والحقد على المجتمع وعندما تنتهى فترة تجنيده لا يبقى بذاكرته سوى سنوات العذاب النفسى والإهانة التى عاشها فى الخدمة. فحتى الأطفال أبناء الضباط وأصدقاؤهم يتعاملون معه وكأنه إنسان لا يشعر ولا يتألم من الإهانة والتجريح!! ونفس الأسلوب كان يحدث فى حراسة أفواج السياح.. والأماكن الحساسة فى البلد.. حيث تجد دائما سيارة تقل الجنود وهى أشبه بالصندوق المغلق وقد حشر فيه أكثر من ٢٠ أو ٣٠ جنديا بسلاحهم القديم.. وأجسادهم الهزيلة ويظلون فى هذا الحشر لساعات طويلة وعندما كثر النقد أن هذا المنظر منفر للسياح ويشعرهم بأن حياتهم فى خطر.. اضطروا الى أن يضعوهم فى أماكن بعيدة عن الأعين.. وقد نشر أخيرا أن قوة الحراسة فى مذبحة الأقصر كانت تبعد ثلاثة كيلومترات عن مكان تجمع السياح، ولم تعلم بالمذبحة إلا بعد تسعين دقيقة أى ساعة ونصف الساعة من بدايتها.

ومن أهم أسباب فشل الشرطة فى متابعة عناصر الإرهاب اتباع سياسة «الضرب فى مقتل» بدلا من محاولة القبض على المجرم حيا.. ففى جميع بلاد العالم تصدر الأوامر الى الشرطة عند مطاردة أى مجرم ان يصوبوا أسلحتهم نحو الذراع أو الأرجل وليس القلب أو الرأس واذا أمكن القبض عليه بأقل إصابة أو بدون إصابة كان ذلك أفضل فهذا يساعد التحقيق، والقبض على الشركاء ومعرفة المحرضين والدوافع الى الجريمة، وقد بلغ الاهتمام بهذا المبدأ الحيوى فى الدول الناهضة انهم يحاكمون الشرطى الذى يبادر بقتل المجرم مهما كانت جريمته، وقد يتعرض الضابط أو الشرطى الى العقاب أو حتى السجن باعتبار انه قد تخطى القانون والنظام فى تنفيذ المطاردة أو أنه أضاع خيوط الجريمة وقد لوحظ فى الفترة الأخيرة فى مصر وخلال وزارة حسن الألفى، ان جميع مطاردات الشرطة للجماعات الإرهابية فى الصعيد تنتهى بقتلهم جميعا وبذلك لا يعرف عنهم شئ ولا حتى أسماؤهم وهذا بالتالى علاوة على ضياع الحقيقة يؤدى الى استماتة هؤلاء المجرمين وعنفهم فى القتال واستهانتهم بأرواح الشرطة، وفى كثير من الأحيان يبيدون قوة الشرطة عن آخرها.. وقد تجلت هذه الحقيقة فى حادث الأقصر.. فبعد ان حوصر الإرهابيون الخمسة داخل المغارة ولم يعد لديهم أى سبيل للهرب كان من الممكن للقوة التى حاصرتهم من الخارج أن تعتقلهم أحياء بعد أن تنفد كل ذخيرتهم.. وتكتمل المهزلة بأن الشرطى الذى دخل المغارة بعد توقف إطلاق النار قد وجد أحدهم لا يزال حيا بعد إصابته فإذا به يقول له بكل بسالة «انت لسه حى يا ابن الكلب». ثم أطلق عليه النار فى مقتل وبذلك ضاع آخر خيط لمعرفة الحقيقة وظللنا لمدة شهر كامل لا نعرف من هم وما أسماؤهم ومن المحرضون وسنظل معرضين لحادث إرهابى آخر وآخر حتى نصل الى البذرة الأولى. فلنقارن هذا الأسلوب المتخلف بما كان يحدث فى الشرطة فى الماضى من دقة والتزام ونظام.. ففى حادث مقتل اللورد موين بواسطة اثنين من ضباط الموساد طاردهما صول صغير فى شرطة القاهرة بدراجته البخارية ولم يحاول أن يقتلهما بعد أن ألقيا بسلاحهما.. بل قبض عليهما أحياء وسلمهما حيين الى الجهات المسئولة حيث اعترفا بكل شئ..

ولو أنه قتلهما لضاعت كل معالم الجريمة وتحقق هدف إسرائيل من عواقبها، ونفس الشئ فى فضيحة لافون عندما اعتقل ضابط مصرى اثنين من رجال المخابرات الإسرائيلية اللذين جاءا الى مصر لقتل بعض الأمريكيين ولتدمير العلاقات بين مصر وأمريكا وقد اعترفوا بكل تفاصيل جرائمهما ومحرضيهما.

ومن أكبر الأخطاء التى اتبعها وزير الداخلية السابق حسن الألفى قراره الغريب بمنع أى مواطن فى مصر كلها من حمل السلاح المرخص مهما كانت الأسباب وقد ذكر نواب الصعيد ان هذا القرار كان أحد أهم الأسباب فى أن الإرهابيين الستة قد ظلوا يطلقون نيرانهم على السياح لمدة ٩٩ دقيقة دون أن يتصدى لهم أى مصرى فى الموقع سواء كان من تجار البازارات أو حراس الأمن أو المرشدين.. بل اضطروا جميعا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٨

الى الاختباء او الهروب تاركين السياح فريسة سهلة لهم، ولا شك أن هذا القرار الساذج هو أحد أسباب ارتفاع عدد الضحايا في جرائم الصعيد لانعدام وسائل الدفاع عن النفس.

ومن أبرز مظاهر التقصير في أداء الشرطة.. والتى كانت موضع انتقاد من الصحافة الغربية وموضع حزن للشعب المصرى هو ما حدث بعد حادثة مذبحة الأقصر من تراخ وإهمال فى متابعة آثار المجرمين للكشف عن هويتهم.. وقد بلغ الأمر أن بعض الصحفيين الذين وصلوا بعد يوم كامل من تحقيقات الشرطة قد اكتشفوا فى ملابس الإرهابيين خطابات هامة وخطيرة وفيها أسماء أشخاص من قادتهم.. فكيف فات على الشرطة البحث في جيوبهم وملابسهم.. أما الصور التى نشرت لوجوه الإرهابيين الستة فكانت رديئة جدا وغير واضحة حتى يعرف الأهالى أوصافهم ويساعدوا فى الارشاد عن أسمائهم.. وبلغ الإهمال ذروته حين عثر سائح ألمانى فى الجبل على جاكت أحد الإرهابيين بعد شهر كامل من الحادثة وهو ملوث بالدم.. مما يدل على أن الشرطة لم تستكشف موقع الحادث جيدا.. ولم تحاول الشرطة رصد جائزة لمن يدل على الإرهابيين وهو أمر بديهى يحدث فى أى بلد فى العالم فى مثل هذه الظروف.

وطبعا كانت نتيجة هذا التراخى والإهمال «وما خفى فهو أعظم» ان ظلت مصر والعالم كله لمدة شهر كامل لا تعرف شيئا عن هؤلاء القتلة وبالتالى هرب كل شركائهم ومحرضيهم واطمأن المحرضون فى الخارج انه لا توجد دلائل تشير اليهم فبدأوا يعلنون من لندن تبرؤهم من هذا الحادث بعد أن كانوا أصدروا بيانات تؤكد أن المنفذين له من أتباعهم ويعملون بأمرهم، ومعروف أن بعض المنفذين لهذا الحادث والذين وجدت جثثهم فى المغارة لم تعرف أسماؤهم ولا هوياتهم حتى يومنا هذا، وكل هذا بسبب الإهمال الشديد فى معاينة موقع الحادث وجميع الأحراز التى تركها المجرمون والتى تعتبر الدعامة الأولى للتحقيق..

وللحديث بقية

د. أحمد شوقى الفنجرى



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ١ / ١٩٩٨

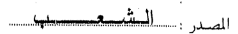
في حملة أمنية بالمنيا:

ضبط ٤٨ هاربا من تنفيذ أحكام و١٦ قطعة سلاح بدون ترخيص

تمكنت أجهزة الأمن بالمنيا من ضبط ٤٨ هاربا من تنفيذ احكام و١٦ قطعة سلاح بدون ترخيص، و١٩٨ سيارة مخالفة لشروط التراخيص وتحرير ٦٠ قضية تموينية وتم تحرير المحاضر اللازمة وتولت النيابة التحقيق. وكان مساعد وزير الداخلية لأمن المنيا قد عقد اجتماعا موسعا مع قيادات المديرية من المباحث الجنائية ومباحث التموين وتنفيذ الأحكام وشرطة المرور، من أجل تنفيذ تعليمات السيد اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية بضبط الخارجين على القانون وتسيير حركة المرور وتوفير السلع التموينية والمواد الغذائية للمواطنين بالتسعيرة الجبرية وضبط التجار الجشعين. فقامت المباحث الجنائية بعمل حملة شاملة تضمنت القرى والعزب والنجوع التى تقع بالجبلين الغربى والشرقى لمدينة المنيا لضبط الهاربين من تنفيذ أحكام جنائية صادرة ضدهم، وتم ضبط ٤٨ هاربا. كما قام رجال الامن بفرض حصار امنى شامل حول ٣ من تجار الأسلحة بدون تراخيص وتم ضبط ١٠ قطع سلاح صناعة محلية، و٦ اخرين مع مزارعين يقومون بحملها داخل الزراعات النائية وسط الجبال وتم عرضهم على النيابة التى أمرت بحبس المتهمين على ذمة التحقيق. وقامت شرطة المرور والمرافق بمدينة ملوى بضبط ١٩٨ سيارة مخالفة لشروط التراخيص وعدم الصلاحية الفنية والحمولة الزائدة فى وقت الذروة خوفا على أرواح المواطنين، والامتناع عن توصيل المواطنين من مدينة إلى أخرى وفقا لخطوط «السرفيس» وذلك من أجل خدمة المواطنين. وقامت شرطة مرافق مدينة ملوى بالقبض على ١٨ تاجرا جائلا يقوم باستغلال الشوارع الرئيسية لمدينة ملوى، مما يتسبب فى تعطيل حركة المرور وتم توقيع المخالفات اللازمة عليهم لعدم الزحام مرة أخرى، كما نجحت مباحث تموين المنيا فى تحرير ٦٠ قضية تموينية فى الحملة التى قادها حسن إبراهيم المنياوى وكيل وزارة التجارة والتموين بالمنيا وبرئاسة رئيس مباحث تموين المنيا، وتم المرور على المخابز البلدية بمدن المحافظة لضمان توصيل الخدمات الغذائية لجميع المواطنين.

محمد عبداللطيف



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ١ / ١٩٩٨

أضواء على جماعة الإخوان وبعض القضايا



بقلم: مصطفى مشهور

مضى على جماعة الإخوان المسلمين سبعون عاما، فلابد لنا من وقفة معها لنلقى بعض الاضواء التى تؤكد أصالتها ونصاعة صفحتها المشرقة رغم الحملات التى انهالت عليها بقصد تشويهها. إن دعوة الإخوان هى الإسلام ولا شىء غير الإسلام بشموله، كما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم عقيدة وشريعة ومنهاجا كاملا للحياة. وهم جماعة من المسلمين ولم يدعوا أنهم جماعة المسلمين.

أنشأها الإمام الشهيد حسن البنا -رحمه الله- بعيد إسقاط الخلافة العثمانية بهدف النهوض بالأمة الإسلامية والعمل على وحدتها لتؤدى الرسالة التى كلفها الله بها، بدعوة الناس جميعا إلى هذا الدين الحق الذى ارتضاه لهم حتى قيام الساعة. وهكذا أخذت شرعيتها من أمر الله لكل المسلمين فى قوله تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) وقوله تعالى (ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إننى من المسلمين). فهذا واجب دينى على كل مسلم ومسلمة يفرضه عليهم إسلامهم ابتغاء مرضاة الله وطمعا فى جناته.

فالإخوان لا يسعون إلى مناصب دنيوية أو منافع مادية، ويريدون الخير كل الخير لوطنهم بتطبيق شريعة الله العليم الخبير بخلقه ويؤمنون أن الحل الإسلامى هو الحل الأوحد والأمثل لحل كل المشاكل، فهم لا ينافسون على السلطة والحكم ولو أن النظام الحاكم طبق شريعة الله لكانوا جميعا جنودا له يعاونونه.

وقد نبهنا الإمام الشهيد أن طريقنا لتحقيق هذه الأمال طريق طويل وشاق وستتعرضون إلى محن وابتلاءات من كثير من الأعداء، وعليكم أن تصبروا وتثبتوا فلا طريق غيره، وبشرنا بأن هناك عوامل نجاح كثيرة تؤكد النجاح وتحقيق الهدف منها أنها دعوة الله وأنها خير الدعوات، ومنها حاجة العالم اليوم إليها ومنها تأييد الله لعباده المؤمنين وغير ذلك.

ولأن الإسلام هو دين الفطرة فقد تجاوب مع الإخوان الكثير من الشعوب والأفراد، وساعد على ذلك المنهج المعتدل الذى يسلكه الإخوان والذى يفرضه الإسلام دين السلام والأمن والحرية والعدل. يدعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة دون تهور أو عنف، ومع ذلك تعرضوا إلى تضييق وإعنات وتعذيب ومحاكمات باطلة، ولكنهم صبروا وصمدوا تنفيذا لأمر الله (يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون) لأنهم يطمعون فى جنات الله والنجاة من عذاب الله (ألا إن سلعة الله غالية ألا إن سلعة الله الجنة). ولو أنهم يعملون لمناصب دنيوية أو منافع مادية لتخلوا عنها إزاء ما تعرضوا إليه من محن وابتلاءات شديدة.

ورغم عدم لجوئهم للعنف فلم يحدث أن اشترك أخ واحد فى قضية عنف أو إرهاب، نجد السيد وزير الداخلية الجديد ينهج نهج سابقه بإلصاق التهم الباطلة بالإخوان دون دليل -غفر الله لهما- بل العكس فإن أى مجال عمل فيه الإخوان تركوا فيه الأثر الطيب سواء فى مجال الطلبة أو المحليات أو مجلس الشعب أو النقابات أو هيئات التدريس، ويشهد بذلك أهل الاختصاص فى هذه المجالات، ولهذا نجد الشعب بجميع طبقاته يتجاوب مع الجماعة ويقبل عليها وإن كانت محظورة على المستوى الرسمى فى مخالفة صريحة للدستور الذى يكفل الحقوق لجميع المواطنين وحرية الكلمة.

فهل آن الأوان أن ترفع السلطة يدها عن نشاط الإخوان الدعوى فهو نشاط لصالح الوطن الذى نفتديه بأرواحنا، إن نريد إلا إصلاح ما استطعنا، فمن حق الإخوان أن يتمتعوا بهذه الحقوق وهم حريصون كل الحرص على عدم مخالفة القوانين رغم أن الكثير منها مقيد للحريات.

كما ندعو الله أن يرفع الظلم عن إخواننا المظلومين وراء الأسوار الذين تم اعتقالهم ومحاكمتهم بالمحاكمة العسكرية والحكم عليهم، وكان الهدف منعهم من الترشيح لانتخابات مجلس الشعب، ولم يصدر من أى منهم أى جرم وهم معروفون بأن لهم مكانتهم فى الجامعات والنقابات والحياة العامة، ورغم أن فيهم مسنين وبعضهم يعانى من الأمراض ولكنهم صابرون صامدون مستبشرون بالأمل الكبير فى المستقبل.

وواجب السلطة أن تعد شعبها بالتربية والأخلاق لا بالرقص والإعلام الفاسد لكى يقف هذا الشعب معها فى مواجهة خطر الأعداء. فهل تستجيب السلطة لهذه النداء وتطلق الحريات وترفع الظلم عن المظلومين.

والإخوان كلهم ثقة بتأييد الله وتحقيق وعده بالنصر، إذ يقول (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) وقوله تعالى:(وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدوننى لا يشركون بى شيئا).

فلسطين والعدو الصهيونى

هذا العدو الصهيونى الذى اغتصب أرض فلسطين بالإرهاب والعنف وبالتآمر الخارجى والعربى لإيقاف حرب الفدائيين من الإخوان بإعلان الهدنة والتقسيم، ثم باحتلال الضفة وغزة وعدم الانسحاب رغم قرارات هيئة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١/١٩٩٨

الامم، ونجده اليوم بكل الغطرسة يشترط لانسحاب جزئى وأن تسحب السلطة الفلسطينية السلاح من المقاومة الإسلامية فى الوقت الذى يحمل فيه المستوطنون الصهاينة السلاح، ونجد العدو يماطل ويكسب الوقت لتدعيم وجوده واحتلالها واستيطانه ورغم لين السيد عرفات فى مواجهته فقد ضاق صدره ونجده يقول: يبدو أنه لابد من انتفاضة جديدة.

وأن موقف امريكا المنحاز مع العدو ليس فى صالح امريكا لانها ستكسب عدواة الشعوب العربية والإسلامية على مدى الايام والسنين القادمة، ولن ينفعها العدو الصهيونى ،وعليها ان تعلم ان المسلمين وعددهم مليار وربع المليار لن يفرطوا فى شبر من أرضهم فى فلسطين مهما كلفهم ذلك من الارواح والاموال، ولكن يبدو أن الاخطبوط اليهودى تغلغل فى كيان امريكا الرسمى، حتى إن السفير الامريكى الجديد فى القاهرة يهودى وفى اول تصريح له يهاجم مصر والدول العربية التى قاطعت مؤتمر الدوحة.

إننا فى انتظار اللقاء القادم بين كلينتون وياسر عرفات وبين كلينتون ونتنياهو لتحدد أمريكا موقفها الصريح.

كما نرى اليهود قد تركوا بصماتهم على السلطة فى فرنسا التى سمحت لهم بان يرفعوا قضية ضد روجيه جارودى لمجرد أنه تحدث عن مبالغتهم فى عدد ضحاياهم من النازية، وواجب العقلاء الاحرار فى كل مكان ان يقفوا مع جارودى فى هذه القضية.

الجزائر والمذابح المتكررة

كل صباح نسمع ونقرا عن مذبحة جديدة فى الجزائر فينعصر القلب الما وحزنا عليهم، فالشعب المسلم الجزائرى جزء من الامة الإسلامية وواجب الدول العربية أن تتحرك لإنقاذ شعب الجزائر من هذه المأساة. وقد بدات هذه الازمة عندما تدخل الجيش والغى الانتخابات التى كادت ان تنجح فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية لان أعداء الإسلام لا يريدون ان تقوم حكومة إسلامية تطبق شرع الله وتسعد الشعب فتتطلع إليها كل الشعوب الإسلامية.

وهناك اقوال كثيرة تشير إلى تورط رجال من الجيش فى هذه الاعمال ثم تنسبها السلطة إلى المتشددين الإسلاميين تنفيراً من الإسلام. ولذلك نجد السلطة تتحسب من التدخل الخارجى كى لا يكشف تورطها. والإخوان لا يصدقون ان اى مسلم يقوم بهذه الافعال الشنيعة من قتل الاطفال والنساء والرجال وخطف الفتيات لاغتصابهن ثم قتلهن. لذلك نهيب بجامعة الدول العربية والحكومات الإسلامية أن تقوم بدور جاد لإيقاف هذا النزيف المستمر من دماء الشعب الجزائرى الشقيق. وقد قدرت بعض المصادر ان قيمة التخريب الذى حدث يصل إلى ١٦٠ مليار دولار فى الوقت الذى يعيش فيه الشعب الجزائرى تحت مستوى خط الفقر.

تركيا وحل حزب الرفاه

وهذه المأساة التى تحدث فى تركيا المسلمة والتى نشرت الإسلام فى أجزاء كثيرة من أوربا تتحكم فيها الأن حكومة علمانية، يحركها العسكر وتحارب كل ما هو إسلامى بكل وقاحة وتبجح ويصدر قرار بحل حزب الرفاه ومنع الدكتور نجم الدين أربكان وسبعة من زملائه فى الحزب من ممارسة النشاط السياسى لمدة خمس سنوات. ثم نجد تركيا تتعاون مع العدو الصهيونى وأمريكا فى مناورات حربية فى البحر الابيض المتوسط فى هذا الجو المتوتر بين الدول العربية والعدو الصهيونى وبين أمريكا والعراق، إن الحكومة التركية ومعها الجيش لا يحاربون أربكان ولكنهم يحاربون الإسلام دين الله (والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون).

هكذا نرى هذا الصراع بين أعداء الإسلام والمسلمين فى اماكن مختلفة والاعداء ينسقون فيما بينهم، فى الوقت الذى لا يزال العرب والمسلمون لم ينتبهوا ويستعدوا لمواجهة هذا الباطل، ولن يزهق هذا الباطل إلا الحق إذا تمسك به أهله وتوحدوا وجاهدوا لإحقاقه وإزهاق باطل الاعداء (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق)

(ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز).



المصدر : الدستور

التاريخ : ٢١-١-١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تستدعى خليل عبد الكريم بعد مصادرة ٤ كتب له!

عاود مجمع البحوث الاسلامية ممارسة نشاطه المناهض لحرية الإبداع هذه الايام بتقديمه تقريراً لشرطة المصنفات الفنية بمصادرة أربعة كتب للكاتب الاسلامي خليل عبد الكريم وهى.. «مجتمع يثرب» و«شدو الربابة فى معرفة أحوال الصحابة السفر الاول والثانى والثالث».. وكان الجديد فى المصادرة وهو ما لم يحدث من قبل، قيام نيابة أمن الدولة باستدعاء الناشرة راوية عبد العظيم مديرة دار سينا للنشر لسماع أقوالها فى التهم التى تضمنها تقرير المصادرة.

هذا وقد قامت نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق مع الكاتب خليل عبد الكريم حول التهم التى وردت بتقرير مجمع البحوث الاسلامية، ومنها تشويه صورة المسلمين الأوائل والرسول صلى الله عليه وسلم وتجريد المجتمع الاسلامى فى المدينة من كل القيم الاخلاقية.

أرفق بتقرير المجمع الذى أرسل لمدير الادارة العامة بمباحث القاهرة فى ٢ يناير الماضى.. صورة من تقرير المجمع السابق والذى أثار أزمة فى شهر مايو الماضى، والذى أوصى بمصادرة ٤٩ كتابا مرة واحدة..

قررت نيابة أمن الدولة العليا الإفراج عن خليل عبد الكريم بضمانه الشخص فيما يخص كتاب «مجتمع يثرب» بعد تحقيق معه استمر خمس ساعات.. فى حين تقدر استمرار التحقيق حول الكتاب الثانى.



المصدر : الدستور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/١/٢١

رمضان كريم ياعصام.. أعاده الله علينا وأنت خارج السجن

عصام العريان.. ألف يوم فى السجن بتهمة الاخوان المسلمين!

اخى.. الدكتور عصام العريان.. الانسان.

اسمح لى ان ابعث لك أولا بتهنئة خاصة لك ولرفاقك بقدوم شهر رمضان المعظم أعاده الله عليك وعليهم.. وانتم خارج تلك الاسوار اللعينة.. هذا أولا.

اما ثانيا.. فتلك كلمتى عنك واليك والى امتى التى هانت على نفسها عندما هان امثالكم عليها.

والبداية.. تأتى من اهمية التاكيد على اننا لم - ولن - نكون من جماعة الاخوان المسلمين، لخلاف عميق فى الرؤية والموقف، وعليه فدفاعنا - ان جاز ان يسمى كذلك - عن عصام العريان وصحبه من المعتقلين منذ ١٩٩٥/١/٢٢، يأتى من بوابة «حقوق البشر».

ماهى جريمة الطبيب الناجح عصام العريان؟، يقولون الانتماء الى تنظيم سرى، اسمه «الاخوان المسلمين»، وتقول الحقائق، أن تهمة عصام الحقيقية انه صدق أن هناك فى «شرق المتوسط» توجد ديمقراطية، فعزم ان يدخل انتخابات مجلس الشعب، التى سبق ونجح فيها من قبل، فكان لابد من اسكاته هو ومن كان متوقعا نجاحهم فى تلك الانتخابات.

فهل نقول له (تستاهل ياعصام)، من قال لك ان فى «شرق المتوسط» توجد اصلا دول.. ناهيك عن ديمقراطيات تحكمها؟ من ادخل تلك الاوهام الى رأسك الجميل؟ هل تلك «دولة» التى يربض فى سجونها قرابة الـ٣٠ الف انسان فى اسوأ أوضاع يتخيلها عقل، هل تسميها «دولة» تلك التى يقال فيها الوزير الفاسد ولايحاكم رغم ان يديه ملوثتان بدم الابرياء الذين قتلوا على الاسرة وهم نيام ثم جئ بهم فى الميادين العامة ويجوارهم «بنادق».. ليقال انهم كانوا يقاومون السلطات؟وهل «الدولة» هى تلك التى تسمح لانصاف المثقفين من «المطبعين الجدد» بتصدر شاشات التلفاز وقاعات «الشورى (بالتعيين ياعصام) ومنصات الاحزاب الوهمية.. وتلقى بالسجون بخيرة أبنائها؟

■ وماهى «الدولة» أصلا؟ وبأى معايير نحددها، واذا تاهت هذه المعايير فعلى اى اساس نعى أننا فى (دولة) ولسنا فى (عصابة).

■ اخطأت الحساب اذن ياعصام؟

■ هل يعلم القائمون على امور «الاسر» واحواله فى وطننا من هو «عصام العريان» (طبعا ساكتفى به هنا فالاخرون لايقلون عنه مقاما ودورا). لقد تلفت ورائى،

عبر صفحات عمرى، عندما كنا طلابا فى الجامعة فى بداية السبعينيات وعندما تلقت أسماعنا أسماء طلابية رنانة وقتها.. حمدين صباحى.. احمد عبدالله رزة.. عصام العريان.. والاخير، الذى لايعلم من أسره، كنهه، كان عام ١٩٧٥ - ١٩٧٧ عضو مجلس اتحاد طلاب كلية الطب بجامعة القاهرة وكان مسئولا وقتها عن النشاط الطلابى الإسلامى، وكان ملء العين والسمع نشاطا انسانيا وكنا نختلف معه ومع اتجاهه السياسى، ولكن لم نكن نستطيع الا احترامه وتقديره لانه كان صادقا فيما يفعل ومؤمنا بما يقول.. وحسبه ذلك.

فى عام ١٩٨١ اعتقله السادات (الله - يرحمه) ضمن هوجة سبتمبر ١٩٨١ وخرج ليمارس نشاطه النقابى والسياسى المتميز والحيوى، لقد كان لعصام حضور انسانى يشع فيمن حوله، ولايملك من يحاوره الا احترامه.

فى عام ١٩٨٦ وتتويجا لنشاطه النقابى انتخب عضوا فى مجلس نقابة الاطباء وفى عام ١٩٨٧ انتخب عضوا فى مجلس الشعب المصرى، وقاد خلال ثلاث سنوات هى عمر المجلس، عدة معارك سياسية لعل ابرزها ما كان يتصل بحقوق الإنسان والتعذيب فى السجون (والتى دخلها فيما بعد وكأنه كان يعلم فأراد ان يسجل موقفا انسانيا مسبقا)، وفى الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٥ عمل امينا عاما مساعدا لنقابة أطباء مصر، ونشط عربيا وإسلاميا فى كافة الملتقيات الجامعة للاتجاهين «العروبى والإسلامى»، وفى تلك الفترة ايضا شارك فى (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - لجنة التنسيق بين النقابات المهنية - لجنة الاغاثة الانسانية - اتحاد الاطباء العرب واتحاد المنظمات الطبية فى الدول الإسلامية - المجلس العالمى للدعوة - المؤتمر القومى - الإسلامى وغيرها).. الى ان تم اعتقاله يوم ١٩٩٥/١/٢٢ ولايزال معتقلا حتى اليوم!!

■ ترى.. هل قرأ أو تابع أو فهم سجانه، ذلك؟ وهل ادرك ماذا يعنى أن يتم اعتقال (انسان) يتمتع بهذا

الحضور الثقافى والنقابى والسياسى.. والإنسانى؟ هل يستقيم عقلا ان يتم اعتقال كل هذا التاريخ خلف الاسوار وان يتم حرمان الوطن، من دوره وان يتم استقطاع جزء من لحم (الدولة)، ورميه خلف الاسوار.. وكانه نفاية لاقيمة له؟

■ ولكن..هل نحن اصلا امام «دولة» او «وطن» بالمعنى الإنسانى او حتى السياسى لهما؟

واليوم يمر على «عصام العريان»: الطبيب.. المثقف.. وقبل ذلك الإنسان (١٠٧٣ يوما: الف وثلاثة وسبعون يوما) رهين الاعتقال.. فأين منظمات حقوق الإنسان؟ وأين الاحزاب؟ وأين اعضاء مجلس الشعب الموقر؟ بل وأين جماعة (الاخوان المسلمين)، اعلم انها محاصرة ومضطهدة و... و... ولكن ذلك لايبرر بأى حال «الصمت» أو المغازلة بالكلام الهادئ؟

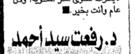
اذا كان (عصام العريان) ارهابيا.. فبماذا نسمى من قاموا بعملية «الاقصر»؟ ثم اذا تم اعتقال امثال (عصام) ممن صدقوا ومارسوا (اللعبة) الديمقراطية.. فمن سيواجه الفكر المتطرف وكيف؟ هل هو الدكتور رفعت السعيد.. بمنهجه وكلامه الذى يتحدث به منذ ٨ سنوات ولايكل عن (المتأسلمين).. لدرجة صرنا نعطف عليه ونشفق عليه من نفسه.. مسكين فعلا؟

■ هل امثال (ثروت أباظة) الذى لا افهم حتى الان سر عبقريته التى تجعلها دونا عن جميع كتاب الاهرام يضعون له صورة ٦×٤ مع مقال ركيك يبدأ بالملك فؤاد ولاينتهى عند صلاح نصر ودور اسرته الاباظية فى بناء مصر الحديثة؟! والقائمة طويلة.. ولا اريد ان اثقل عليكم.. ان امثال (عصام العريان) من المثقفين والسياسيين الحركيين، يمتلكون تميزا وقدرة، لايقدر عليها حتى شيوخ الاخوان الكبار (مثل مصطفى مشهور او مامون الهضيبى)، فعصام - كما سبق وأشرنا - تشكل وعيه السياسى ودوره النقابى فى اتون الستينيات والسبعينيات القلق.. واقترب فى الثمانينيات والتسعينيات، بوعى وصدق من القوى والتيارات والافكار الاخرى.. فكان، ولايزال، قادرا على ان يقوم بدور، وبرسالة، وخاصة تجاه مايعانى منه «الوطن» من أزمات عاصفة.

■ ان حادثة الاقصر، بكل فظاعتها وقسوتها، حملت فى جوهرها رسالة الى من لديه عقل فى هذا النظام، مضمون تلك الرسالة يقول: لابد من لغة جديدة ومنطق جديد للتعامل مع ازمات وهموم الأمة وبغير هذه اللغة والمنطق الجديد، فان العاصفة ستقتلع الجميع.. واول مفردة فى تلك اللغة الجديدة، هى احترام حقوق البشر.. هى عدم استقاء الراى من السفهاء والمنافقين والعسس الجاهلين.. وعدم بناء الموقف استنادا الى راى من فى قلبه هوى، وترجمة ما اقول، يبدأ فى تقديرى، باطلاق سراح (عصام العريان) وصحبه.. واى ادعاء بأن ذلك يقلل من مكانة الحاكم ومقام الدولة، كلام غير صحيح، ولايطلقه عادة سوى المنافقين، أول الهاربين حين تغرق السفن!!

اطلقوا سراح (عصام العريان)، تطلقوا طاقة الأمة من عقالها، وتعيدوا لانفسكم - وليس لنا - بعضا من الاحترام! اطلقوا سراحه فما يحدث لكم، وماسيحدث لكم، هو من جراء صرخات المظلومين بغير ذنب، ومن دعوات الامهات والابناء والمقهورين، الذين يرون شهر رمضان، ويعيشونه، ويفطرون فى المساء على (تمر الاعتقال)، اعتقال الاب، والابن، والزوج!! اطلقوا سراحه.. وسراح صحبه، فان (١٠٧٣ يوما وليلة) تكفى لان يتقبل منه الله، الدعاء على من ظلمه، ولايرد. اطلقوا سراحه وسراح صحبه.. فهؤلاء هم الأولى بالحوار.. وبالمصالحة، ومن العار ان يبقوا خلف الاسوار ووطنهم فى امس الحاجة لهم.

ويا أخى عصام.. صبرا وغدا سنصوم وسنفطر سويا، فى (رمضان)، اكثر حرية وعدالة وانسانية، «رمضان» لايعرف سوى تمر الحرية! وكل عام وانت بخير.■



د. رفعت سيد أحمد



هل يثبت تورط الموساد بعد اكتشاف مافيا رجال الشرطة البريطانية؟!

إعادة فتح ملف مقتل طالب الدكتوراه المصرى فى لندن

اعادت الشرطة الإنجليزية «الاسكتلانديارد» فتح ملف التحقيق فى قضية محمد احمد الجمال طالب الدكتوراه المصرى الذى تم قتله فى اغسطس عام ١٩٩٦ فى قسم شرطة ليتون بالعاصمة البريطانية «لندن».

د. عبد اللطيف الجمال عم القتيل وأستاذ الادب العربى بجامعة لندن أكد لنا فى اتصال تليفونى يوم الأحد الماضى من مقر إقامته فى لندن.. أن السلطات البريطانية اكتشفت مافيا رجال الشرطة الفاسدين الذى قاموا بأعمال إجرامية خلال السنوات الماضية.. وأعادت فتح ملفات القضايا المعلقة حتى الآن ومن ضمنها قضية محمد أحمد الجمال.

كما اكد د. الجمال ان الشكوك التى دارت منذ سنتين والتى اشارت إليها «الدستور» من قبل اصبحت فى حكم المؤكد وهى الشكوك التى كانت تشير إلى تورط رجال الشرطة فى قسم ليتون بلندن فى مقتل ابن اخيه.. حيث ادعت الشرطة الانجليزية أن القتيل قاوم رجال الشرطة وقت إلقاء القبض عليه فى منزل قس إنجليزى يدعى «ولنونى كادتسمان» الذى كان يحاول الصلح بين القتيل وزوجته الانجليزية «روز مارى» وعندما وضعوه - اى القتيل - فى سجن القسم فوجئوا صباح اليوم التالى بمقتله.. وادعت الشرطة أن وفاته سببتها أزمة قلبية حادة نتيجة قلة السيولة فى الدم أدت الى حدوث جلطة قلبية.. فى حين ان التحقيقات التى اجراها عم القتيل على نفقته الخاصة أكدت ظهور أعراض خنق فى الوجه أدت الى صعوبة فى التنفس مما أدى الى الوفاة كما كشفت عن آثار دماء واضحة فى أظفاره وقبضة يده. الغريب أن المعلومات التى وصلت للسفارة المصرية فى لندن اكدت أن هناك سببا ثالثا للوفاة وهو تهتك فى الحجاب الحاجز والفص الأيمن للرئة نتيجة تعرض القتيل للاحتكاك المباشر بآلة حادة مع الضرب المبرح.

القتيل الذى دفن فعلاً فى قريته كفر الجمال بمركز الشهداء بالمنوفية بناء على شروط الجانب البريطانى بإغلاق ملف القتيل مقابل تسليم جثته.. اخترع نهجاً جديداً فى مجال الميكانيكا الاحصائية التى تدخل فى صلب صناعة الأسلحة النووية. الجديد فى الأمر أن «روز مارى» زوجة القتيل التى اختفت وقت التحقيقات والتى تدور حولها الشبهات ظهرت بعد إغلاق الملف ثم عادت واختفت منذ يومين فقط بعد إعادة فتح الملف.. كما أن مركز «نيوهام مونيترنج بروجيكت» وهو هيئة خاصة تناهض التفرقة العنصرية طالب بالضغط على المسئولين لمعرفة أسباب مقتل الطالب المصرى.. هذا بالاضافة الى أن البروفيسور «بول مارتن» المشرف على رسالة الدكتوراه للقتيل قد قابل المسئولين فى مركز نيوهام بعد علمه بخبر اكتشاف مافيا رجال الشرطة وإعادة فتح الملفات المعلقة وطالب المسئولين بالضغط لاكتشاف أبعاد ما أسماه «المؤامرة على محاولته لاكتشاف اينشتين جديد» - يقصد القتيل - خاصة وأن هذه المافيا يبلغ عددها ١٥٠ شرطياً فى لندن منهم ١٤ شرطياً فى مركز ليتون الذى قتل فيه الطالب المصرى.. والذى تدور الشبهات حول تورط الموساد فى مقتله بالتعاون مع رجال شرطة فاسدين.

عبد الفتاح على



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/١/١٩٩٨

اعتقال ٦ من "الجماعة" في المنيا وقنا

■ القاهرة - «الحياة» - قبضت اجهزة الامن في محافظة المنيا امس على اربعة طلاب تبين انهم من اعضاء تنظيم الجماعة الاسلامية. وقال مصدر امني الى «الحياة» إن الاجهزة الامنية شنت حملاتها على الشقق المفروشة التي يسكنها طلاب الجامعة الغرباء الذين حضروا من محافظات اخرى للإلتحاق بجامعة المنيا، حيث القي القبض على الطلاب الاربعة واعترفوا بانهم انضموا إلى التنظيم اثناء وجودهم في احد المساجد للصلاة عن طريق احد الاشخاص قدم لهم نفسه على انه طالب في الجامعة ايضاً. وأكد المصدر ان الحملات التي تشنها اجهزة الامن على هذه الشقق المفروشة تسير جنباً إلى جنب مع الحملات التي تشنها هذه القوات على المزارع والمناطق الجبلية، لكن كثافة الحملات على الشقق زادت بسبب لجوء عناصر العنف إلى طلاب الجامعة لتجنيدهم وضمهم إلى تنظيم «الجماعة الإسلامية» لحضهم على الاشتراك في عمليات العنف في الصعيد.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ / ١ / ١٩٩٨

المجلس المحلى بالأقصر: عناصر بالشرطة تعمدت الانتقام من الأهالى لكشفهم القصور الأمنى أمام مبارك!

الضباط المتهمون فى الحادث الإرهابى بوادى الملكات يطلبون مواجهتهم بالألفى

تفجرت أزمة خطيرة فى مدينة الاقصر بين الاجهزة الشعبية والتنفيذية من جهة، والاجهزة الامنية من الجهة الاخرى، حيث تبادل الطرفان المسئولية عن ارتكاب مذبحة قرية القرنة بالبر الغربى التى راح ضحيتها ٢٩ مواطنا ما بين قتيل وجريح، وهو الامر الذى ولد غضبا وفورانا عارمين ولايزال مستعراً بين اهالى الاقصر

واعلن المجلس الشعبى المحلى لمدينة الاقصر انه لايتحمل اية مسئولية عن المذبحة الخطيرة، موضحا أن الشرطة توجهت لقرية القرنة دون تنسيق مع المجلس، وانها تعمدت إطلاق الرصاص بشكل عشوائى على المواطنين بهذه القرية بعد استفزازهم، ولم تكتف بذلك بل قامت بفرض حظر تجوال على القرنة، وعزلتها تماما عن مدينة الاقصر.

واتهم المجلس المحلى بالاقصر عناصر بالشرطة بتصفية حساباتها مع الاهالى الذين كشفوا القصور الامنى عقب مذبحة الاقصر أمام الرئيس مبارك، منوها بان الشرطة تريد توريط المجلس الاعلى لمدينة الاقصر الجديد الذى حرم ضباط الشرطة من الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها فى عهد الوزير السابق دون وجه حق.

ياتى هذه الإعلان من قبل المجلس الشعبى المحلى المسئول الاول عن الإزالة مثل هذه العقبات ليؤكد عدة مفاهيم منها أن الاجهزة الامنية بادرت بتنفيذ هذه الهجمة دون إرادته، وأن العناصر الامنية التى شاركت فيها خططت لإشعال فتنة الانتقام من رئيس المدينة ووزير الداخلية الجديد، لكونها عناصر سبق لها العمل تحت قيادة الوزير المخلوع السابق، وساهمت فى إفساد جهاز الأمن بالاقصر، خاصة بعدما حرمت من الامتيازات، فقامت بالتخطيط للانتقام من الجميع بما فيهم أهالى القرنة الذين سبق وكشفوا لرئيس الجمهورية فساد السياسات الامنية السابقة.

والمعروف أن قرية القرنة تقع بالقرب من مناطق الآثار بالبر الغربى، وشاهد أهلها مهزلة مذبحة الاقصر بتفاصيلها فور وقوعها بحكم عملهم كخفراء وباعة ومرشدين بالمناطق الاثرية، لذا فلقد عناصر أمنية من مافيا الوزير السابق مخطط وضعته وزارة الداخلية لإقامة حزام أمن حول المناطق الاثرية يستدعى إزالة عدد من المنازل لوقوعها بكردون المنطقة الاثرية، ودون اى تفاهم مع الاجهزة الشعبية أو التنفيذية أو حتى الاهالى، وقاموا بتجريد حملة داهمت هذه المنازل لإزالتها وتعمدوا معاملة الأهالى بوحشية وانتهاك حرماتهم، وهو ما دعاهم للدفاع عن انفسهم، فاطلقوا عليهم النيران تحت ستار الحفاظ على هيبة الشرطة.

ويقول مسئولون بالحزب الوطنى بالاقصر إن قوات الامن بإمكانها تاجيل التنفيذ لعدة أيام حتى تتمكن الاجهزة الامنية من إيجاد منازل بديلة للاسر المضارة، إلا ان قوات الامن تجاهلت وهاجمت الاهالى وفق مخطط مشبوه.

ومما يؤسفه أن مدير أمن الاقصر تبنى وجهة



تفلت الأجهزة الامنية التى ارتكبت المذبحة وأبلغ اللواء حبيب العادلى بان الاهالى داهموا القوة الامنية بالآلاف مستخدمين الطوب والعصى بهدف النيل من أفرادها الذين دافعوا عن أنفسهم بإطلاق الرصاص الحى.

وكان بإمكان رجال الامن -كما تقول الاجهزة التنفيذية- تفريق الاهالى عبر استخدام قنابل الغاز او الدخان أو حتى العصى المكهربة، وهو ما يدحض كافة حجج رجال الامن للهروب من جريمة القتل العمد التى ارتكبوها، فى وقت تفجرت فيه مظاهرات بالاقصر تطالب بالثأر للضحايا، وهو وضع يصفه المسئولون بالمدينة بالخطر.

وتحاول قيادات شعبية وتنفيذية «حاليا» فى المدينة احتواء آثار المذبحة، فى وقت رفع فيه رئيس المدينة تقريراً للدكتور كمال الجنزورى يحمل فيه الشرطة المسئولية كاملة وراء تفجر الاحداث، بينما تواصل أجهزة مباحث أمن الدولة مطاردتها للاهالى وإلقاء القبض عليهم فى محاولة منها لاحتواء تداعيات الحادث.

يعترفون بما فعلوه وقد استمع أسامة إبراهيم -رئيس النيابة الكلية بمنطقة جنوب قنا- لاقوال كل من العميد محمود البحيرى -مأمور الاقصر- والمقدم صفوت أبو زيد -نائب المأمور- اللذين زعما أن إطلاقهما الرصاص جاء بمثابة دفاع عن النفس أثناء تأدية عملهما، واخلى سبيلهما، وأمرت باستدعاء باقى المصابين من جنود شرطة المرافق لسماع اقوالهم. والمدهش أن هذين المسئولين الامنيين زعما امام النيابة أنهما ذهبا لتنفيذ ١٦ قرار إزالة بالقرية تنفيذاً لقرار أصدره مجلس المدينة لإنشاء مدرسة ومكتب بريد على أنقاض هذه المنازل، وهو ما يتناقض مع بيان المجلس المحلى لمدينة الاقصر تعليقا على الاحداث.

وقد تناقلت وسائل الإعلام العالمية مذبحة المواطنين بالاقصر بنوع من الدهشة مكتفية بالقول ان المذبحة الثانية بالاقصر تاتى بعد اكثر من شهرين من المذبحة الاولى والفرق بينهما ان الثانية ارتكبها رجال الامن المصريون ضد الاهالى، أما الاولى ارتكبها كما تقول الحكومة المصرية متطرفون إسلاميون ضد السياح الاجانب.

وعلى صعيد محاكمة ضباط الاقصر اكد مدير أمن الاقصر السابق ونائبه انهما طلبا من الوزير السابق وأعوانه دعم إمكانات جهاز شرطة الاقصر بالإمكانات المادية والبشرية، إلا انهم ماطلوا فى تلبية احتياجاتهم، وهو ما ساهم بقدر كبير فى وجود ثغرات أمنية بخطة تامين الآثار بالاقصر، وقدم المسئولان للمحكمة الاستئنافية -التى عقدت جلستها الثالثة قبل أيام- ما يؤكد كلامهما من مستندات تقوم المحكمة بفحصها حالياً.

بينما أصر المسئولان على أنهما لم يتلقيا أيه معلومات من الالفى او أعوانه تتعلق بمخططات جماعات العنف لمهاجمة المناطق الاثرية بالاقصر، مناشدين هيئة المحكمة تمكينهما من مواجهة الالفى او أعوانه بما ذكراه.

إذ وصفت هيئة الدفاع عن المتهمين قرار تحويلهما للمحاكمة بانه باطل وغير دستورى، وإن كانت المحكمة قد رفضت تماما دفوع هؤلاء الضباط، مقررة تاجيل نظر القضية. وكان الضباط المتهمون قد ابلغوا هيئة المحكمة بان الاجهزة التنفيذية والشعبية بالاقصر لم تدخر وسعا فى دعم جهاز الشرطة. تاتى هذه التطورات، فى وقت صدرت فيه تعليمات لكافة الاجهزة والشركات والمصالح بالدولة بوقف الامتيازات التى تمنحها لضباط الشرطة، وهى التعليمات التى جاءت اثر قرار لوزير الداخلية حبيب العادلى بتقليص الامتيازات المادية الضخمة التى كانت تحصل عليها قيادات وزارة الداخلية بمختلف القطاعات، بعد ما اثير بوسائل الإعلام ومجلس الشعب عن مبالغ ضخمة يتقاضاها هؤلاء الضباط. وهى التعليمات التى دفعت رئيس مدينة الاقصر الجديد وغيره من المحافظين والوزراء ورؤساء مجالس الشركات والهيئات لإلغاء أو تقنين الامتيازات التى كان يحصل عليها رجال الشرطة وهو ما أوغر صدورهم تجاه وزير الداخلية الجديد وهؤلاء المسئولين ودفعهم للتخطيط من أجل الإطاحة به لاسيما بقايا الصفين الاول والثانى من الضباط الذين سبقوا وحققوا امتيازات كبرى من وراء الأموال التى كانوا يتقاضونها فى عهد الوزير الالفى.

ولم يكتف الوزير العادلى بذلك بل خصص لجان تفتيش لمواجهة ضباط الشرطة خلال عملهم حتى لايتورطوا فى أعمال البزنس مستغلين سلطتهم بهذا الجهاز الأمنى المهم.

ولذلك فإن تداعيات مذبحة الأقصر الجديدة وما اثير بشأن انتقام عناصر الشرطة من الاهالى ومن رئيس مجلس مدينة الأقصر الجديد الذى أوقف امتيازاتهم جديرة بفتح تحقيق للتاكد منها بعد محاكمة الضباط الذين تورطوا بإطلاق النيران على المواطنين بالاقصر، وتلك مهمة عاجلة يجب أن يامر اللواء حبيب العادلى بالتحقيق فيها.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ١ / ١٩٩٨

مصر: إصابة ضابطين و٣٥ شرطياً اثناء تدريبات على مكافحة الارهاب

□ القاهرة - حسام كمال
□ وحازم محمد

■ اصيب ضابطان و٣٥ شرطياً من قوات الامن المركزي في مصر اثناء تدريبات على مكافحة الارهاب واعمال العنف.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان القوات كانت تجري تدريبات عادية على مقاومة العنف والارهاب ومواجهة الظروف الطارئة، في معسكر في محافظة الشرقية، لكن قنبلة مخصصة للتدريبات انفجرت اثناء وجود اعداد كبيرة من ضباط الشرطة وافرادها، ما اسفر عن اصابة ٣٧ شخصاً بينهم ضابطان والباقون من افراد الشرطة، نقلوا جميعاً الى مستشفى لتلقي العلاج، وبترت ساق العميد محمد الدسوقي لخطورة اصابته.

تقييد حريات

على صعيد آخر اصدر حزب التجمع اليساري المصري بياناً امس اتهم الحكومة بوضع «قيود على الحريات العامة وحقوق الانسان ورفضها اى اصلاح سياسي ديموقراطي ليبرالي رغم اندفاعها في سياسة تحرير الاقتصاد».

واعتبر البيان الذي حمل عنوان «دفاعاً عن حرية الصحافة» ان الحكومة «تفتح الباب على مصراعيه امام رأس المال المحلي والاجنبي ليعمل في كل المجالات، متخلية عن بعض مظاهر السيادة الوطنية للاجانب في الوقت الذي تنتقص من حرية اصدار الصحف كاشفة منهجها الثابت في اضافة قيود جديدة على الحريات العامة».

وكان البرلمان المصري اقر السبت الماضي قانوناً في شان تاسيس الشركات، الزم الشركة الراغبة في إصدار صحف بالحصول على موافقة مجلس الوزراء كشرط للسماح لها بالعمل. وانسحب نواب المعارضة من جلسة البرلمان احتجاجاً على النص الذي اعتبروه «قيداً جديداً على حرية إصدار الصحف».

ولفت البيان الى ان القانون الجديد «اسقط حقاً دستورياً اساسياً».

يذكر ان نقابة الصحافيين كانت اصدرت بياناً بعد إقرار القانون اكد «عزمها على العمل ضد القانون الذي يفرض قيوداً إدارية على حق اصدار الصحف، ما يمثل رقابة مسبقة على حرية الصحافة».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/١/١٩٩٨

تنشيط التعاون المصري - الباكستاني لمكافحة الارهاب وتسليم المطلوبين

□ القاهرة - محمد صلاح

■ غادر القاهرة أمس مدير المركز القومي للدراسات القضائية في باكستان القاضي في المحكمة الفيديرالية عبدالله خليل الرحمن، بعد زيارة لمصر استمرت بضعة ايام التقى خلالها وزير العدل المستشار فاروق سيف النصر ومسؤولين آخرين.

وقالت مصادر مصرية مطلعة لـ «الحياة» ان محادثات المسؤول الباكستاني تناولت تفعيل اتفاق التعاون القضائي الذي وقعه البلدان العام الماضي، في مجال مكافحة الارهاب وتسليم المطلوبين.

واوضحت ان الجانبين اكدا ضرورة استمرار التعاون لمكافحة الارهاب وتبادل المعلومات، وان الوزير الباكستاني طلب من وزير العدل المصري المساعدة في إعداد موسوعة قضائية اسلامية تتناول الاحكام الصادرة في مصر تطبيقاً لاحكام الشريعة الاسلامية.

«قضية الاغتيالات الكبرى»

من جهة اخرى، افادت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني في مصر ان محامي المتهمين في «قضية الاغتيالات الكبرى» وعددهم ٢٣ من اعضاء تنظيم «الجماعة الاسلامية» يعدون مذكرة الى مفتي مصر الدكتور نصر فريد واصل لمناشدته رفض الموافقة على اعدام المتهم حسن خليفة بسبب سوء حاله الصحية وإصابته بشلل تام. وكانت محكمة أمن الدولة العليا قررت في ٢٧ الشهر الماضي إحالة أوراق ثلاثة متهمين على المفتي للحصول على موافقته على اعدامهم، وهم خليفة الذي حوكم حضورياً ورفعت زيدان وعبدالحميد عثمان ابو عقرب اللذان حوكما غيابياً.

ووفقاً للقانون المصري تتطلب احكام الاعدام الصادرة عن محاكم مدنية موافقة المفتي قبل اعلانها، في حين لا ينطبق الشرط ذاته على أحكام الاعدام التي تصدرها محاكم عسكرية.

وقالت المصادر لـ «الحياة» ان المذكرة ستحتوي شهادات طبية من مستشفيات حكومية تثبت اصابة خليفة بشلل تام، وكذلك مواد في القانون المصري تحظر تطبيق عقوبة الاعدام في حق مصابين بامراض معينة بينها الشلل.



المصدر: الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥/ / ١٩٩٨

السلطات المصرية تنفي وجود نية لإطلاق العريان قبل إنتهاء مدة عقوبته

□ القاهرة - «الحياة»

■ نفت مصادر مصرية مطلعة وجود نية لدى السلطات المصرية لإطلاق الامين العام المساعد لمجلس نقابة الاطباء الدكتور عصام العريان قريباً مؤكدة ان العقوبة الصادرة ضد العريان ستنتهي في شهر كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠٠٠. واوضحت المصادر ان قادة جماعة «الاخوان المسلمين» الستة الذين امضوا فترة العقوبة في القضية التي دين فيها العريان يقومون حاليا بإنهاء الاجراءات اللازمة لإطلاقهم، مشيرة الى ان انتماءهم الى ست محافظات مختلفة يتطلب بعض الوقت لانهاء الاجراءات. والستة هم: الامين العام لنقابة الاطباء في الاسكندرية الدكتور ابراهيم الزعفراني والمدرس المساعد في كلية الزراعة في جامعة قناة السويس الدكتور محمد طه وهدان والمهندس رزق عبدالرشيد رزق (المنوفية) والمهندس محمد حسن فرج (بورسعيد) واحمد محمد فرج (الفيوم) ومحمد بيومي القصبي (الغربية).

يذكر ان القانون المصري حدد فترة العقوبة بالنسبة الى المدانين من المحاكم بدءا من تاريخ القبض عليهم وليس من تاريخ صدور الحكم. وكانت السلطات اعتقلت العريان و٢٧ اخرين من قادة «الجماعة» واتهمتهم بتشكيل تنظيم سري يهدف الى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة ثم ضمت اليهم ٢١ اخرين واحيلوا على محكمة عسكرية هي الاولى التي تنظر في قضية لـ «الاخوان المسلمين» منذ نحو ٣٠ سنة.

ولفتت المصادر ان يكون لإطلاق الستة علاقة بالقرارات الخاصة التي تصدر في نهاية شهر رمضان المبارك من كل عام وتتضمن اطلاق عدد من المعتقلين التائبين او المحكومين في قضايا مختلفة.

ولفت الى ان قرارات العفو او الإطلاق قبل نهاية المدة لا يتم تطبيقها عادة على المحكومين في القضايا ذات الابعاد السياسية. واوضحت المصادر ان العريان واربعة اخرين من ابرز قادة «الاخوان» صدرت ضدهم احكام بالسجن لمدة خمس سنوات سيبقون داخل السجن حتى بداية العام ٢٠٠٠. والاربعة هم: الدكتور عبدالمنعم ابو الفتوح والدكتور محمد السيد حبيب والدكتور محمود عزت ومحمد خيرت الشاطر.

من جهة اخرى، ذكر مصدر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا «الاخوان» ان الزعفراني نقل اول من امس الى محافظة الاسكندرية حيث يسكن لإنهاء الاجراءات، الا انه اعيد الى سجن طرة بعدما تبين ان اجراءات خروجه من السجن لم تستكمل. وذكر المصدر ان هيئة الدفاع عن «الاخوان» تبذل جهودا بهدف اقناع السلطات اطلاق الستة من مقر السجن وليس بعد نقلهم الى محافظاتهم وعن طريق مخافر الشرطة التابعة لها منازلهم تخفيفا عنهم، مشيرة الى ان باقي المحكومين في قضيتين لـ «الاخوان» نظرت فيهما محكمتان عسكريتان العام ١٩٩٥ سيطلقون جميعا في تموز (يوليو) المقبل بعد إكمال فترة العقوبة.

٠٠٠١٧٩



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٨

الاحكام بعد غد في قضية "الاغتيالات الكبرى" في مصر

فشل محاولات لإقناع المفتي رفض إعدام متهم مُقعد

☐ القاهرة - محمد صلاح

■ تصدر محكمة امن الدولة العليا في القاهرة برئاسة المستشار إسماعيل حمدي وعضوية المستشارين رمزي عامر وسيف النصر سمعان بعد غد الاحكام في قضية «الاغتيالات الكبرى» المتهم فيها ٣٣ من اعضاء الجناح العسكري لتنظيم «الجماعة الاسلامية». واشارت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني الى فشل محاولات بذلت من جانبهم لرفع مذكرة إلى مفتي البلاد الدكتور نصر فريد واصل لإقناعه بعدم الموافقة على إعدام احد المتهمين كونه مقعداً.

ورفضت المصادر كشف اسباب عدم نجاح تلك المحاولات. وكانت المحكمة قررت في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) الماضي إحالة اوراق ثلاثة متهمين على المفتي للحصول على موافقته على إعدامهم وهم عبد الحميد عثمان ابو عقرب ورفعت زيدان (فاران) وحسن خليفة الذي يحاكم حضورياً.

ووفقاً للقانون المصري فإن احكام الاعدام الصادرة عن محاكم مدنية تتطلب موافقة المفتي عليها قبل إعلانها في حين لا ينطلق الشرط ذاته على احكام الاعدام التي تصدر عن محاكم عسكرية.

وتعد القضية واحدة من اهم قضايا العنف الديني كون الاتهامات المنسوبة الى المتهمين تتضمن قيامهم بعمليات مختلفة من بينها اغتيال شخصيات عامة ورجال شرطة ومهاجمة بنوك وشركات وتنفيذ هجمات ضد اهداف سياحية.

وتعد القضية احد خمسة اجزاء من قضية واحدة لـ «الجماعة الاسلامية» رات النيابة تقسيمها لارتفاع عدد المتهمين فيها. ونظر جزءان امام دائرتين عسكريتين وجزءان امام دائرتين تابعتين لمحكمة امن الدولة العليا.

وكانت النيابة نسبت إلى المتهمين تنفيذ جرائم باغتيال ٢٦ من رجال الامن ومحاولة اغتيال ٤٦ اخرين من الشرطة والمواطنين وتنفيذ اكثر من ٣٠ هجوماً إرهابياً، من بينها تفجير سيارة مفتش مصلحة الامن العام في الصعيد العميد محمد قاسم طعيمة، مما اسفر عن مقتله وشرطيين اخرين كانا داخل السيارة. واغتيال مساعد فرقة شمال سوهاج العميد عمر حسن مصطفى والضابط في مصلحة الامن العام المقدم مصطفى خليل التوني في هجومين منفصلين.

واغتيال قائد قوات الامن في اسيوط العميد شيرين علي فهمي والنقيب كرم عيسى والنقيب باسم الكاتب والهجوم على مخفر شرطة قرية بني قرة ما اسفر عن مقتل ثلاثة من أفراد الشرطة.

وشملت لائحة الاتهام ايضاً قيام المتهمين بتخريب المنشات الاقتصادية والسياحية والبنايات المصرية للمنفعة العامة والقاء عبوات ناسفة ومواد متفجرة على مقار «بنك فيصل الاسلامي» و«الشركة المصرية لتجارة المعادن» و«شركة السكر والتقطير المصرية» و«شركة المحاريث والهندسة» و«شركة مصر للبترول» ومقر «بنك مصر» فرع اسيوط و«فندق بدر» في اسيوط والهجوم على باص تابع لـ «شركة اسمنت اسيوط» كان يقل عدداً من الخبراء الرومان ووضع قنبلة موقوتة داخل قطار سياحي كان متجهاً من القاهرة إلى الاقصر.

ومعروف ان الاحكام الصادرة عن محاكم امن الدولة غير قابلة للطعن امام اي هيئة قضائية اخرى ويحق للمحكومين فقط تقديم التماسات الى رئيس الجمهورية خلال ١٥ يوماً من تاريخ المصادقة على تاريخ الاحكام وفي حال رفض الالتماسات تصبح الاحكام نهائية وواجبة التنفيذ فوراً.



المصـدر :.......الأهرام الاقتصادى.........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :.....٢٦/١/١٩٩٨........

من المخطط والمنفذ للعملية الإرهابية بالدير البحرى؟

من المخطط والمنفذ للعملية الإرهابية بالدير البحرى؟ لقد قالوا: إن الموساد أى جهاز المخابرات الإسرائيلية ضالع فى العملية لأن مصر مبارك تقف إلى جانب الحقوق المشروعة الشعب الفلسطينى وتقف إلى جانب ليبيا الشقيقة فى قضية لوكيربى وتسعى لرفع المعاناة عن الشعبين الليبى والعراقى المحاصرين كما أنها قاطعت المؤتمر الإقتصادى للشرق الأوسط والمغرب العربى الذى عقد فى الدوحة.. قالوا ذلك.. ولقد قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم صحيح أن الحدث - مهما كان المخطط والمنفذ - يتفق وخطط إسرائيل التى وضعها بن جوريون ١٩٧٣ وينفذها بحذافيرها نيتانياهو وهى إضعاف مصر..!! ومن قبل حين إغتال الإرهابيون الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٩٠، إستبعد البعض فى البداية أن يكون الجناة مصريين لأن الحادث يتعارض تماما مع طبيعة الشعب المصرى. بينما رجحت مصادر أخرى أن من قاموا بإغتيال المحجوب ليسوا عربا وليسوا مصريين وأن عناصر الموساد الإسرائيلى هى التى قامت بالتخطيط والتنفيذ لهذه العملية مع عدد من عملائها داخل مصر ذلك لأن الرئيس مبارك قد إنتقد موقف الحكومة الإسرائيلية من حفظ الامن وحماية المقدسات الإسلامية وطالب بقوات دولية بعد المذبحة الإسرائيلية فى المسجد الاقصى.. !! وفى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٩٠ أى بعد مرور خمسة عشر يوما على إغتيال المحجوب أذاعت وزارة الداخلية بيانا أعلنت فيه أن مرتكبى الحادث ينتمون إلى تنظيم الجهاد الذى إغتال أعضاؤه الرئيس السابق أنور السادات.!!

المخطط الصهيونى فى التعامل مع مصر كما حدده بن جوريون فى مؤلفة الذى أصدره قبل موته بسبعة أشهر (مارس سنة ١٩٧٣) والذى يعتبر وصية للجيل الذى أعقبه وهو ما ينفذه نيتانياهو الآن: المخطط الصهيونى يسير فى خطين متوازيين أولهما: خلق الفرقة وعدم الثقة وزرع الشك بين القيادة المصرية والشعب المصرى. وثانيهما: فرض العزلة فى العلاقات بين مصر والدول المحيطة بها. ويدخل فى ذلك تجزئة مصر المتماسكة إلى أربع دول أو كيانات طائفية صغيرة. وهكذا فالمخطط العام الذى يسيطر على القيادات الصهيونية هو تجزئة المنطقة وتحويلها إلى كيانات صغيرة تسيطر عليها مفهوم الدولة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٦ / ١ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. أحمد عامر

الطائفية كما حدث في الأندلس وعلى عكس ماتظهره إسرائيل من مشروع الشرق أوسطية إذ أن مصر هي الدولة الوحيدة التي ستقف عقبة في وجه هذا المخطط لأن المخاطر التي

يتعرض لها الكيان الصهيوني لو ظلت مصر في تماسكها أولا وفي تضخمها الديموغرافي ثانيا وفي تقدمها العلمي والتكنولوجي ثالثا. فهل تقف القيادة الإسرائيلية .. وهي تعلم ذلك جيدا - صامتة؟ إلى جانب إسرائيل توجد قوى دولية طامعة في مصر ومن مصالحها تجزئة هذا الكيان المتماسك لأن مصر بتعداد سكانها وموقعها الإستراتيجي وتقدمها العلمي والتكنولوجي أصبحت أكثر خطورة على مصالح القوى الكبرى ولأن حقيقة الصراع الدولي تغيرت ملامحه وخصائصه أما وقد إستطاعت مصر أن تهيئ لنفسها قيادة حقيقية فهي مؤهلة لأن تجمع تحت رايتها جميع دول المنطقة

وهذا يعنى نتيجتين أولا: إنتهاء إسرائيل سواء بإستئصالها وإقتطاع وجودها أو بذوبانها وإبتلاعها. ثانيا: وضع حد لعملية النهب التى تمارسها القوى الدولية والشركات الكبرى متعددة الجنسية فى جميع أجزاء المنطقة العربية، فالتطور الذى نعيشه جعل سياسة القوى الكبرى تتفق فى مصالحها مع سياسة إسرائيل لا فقط بمعنى عزل مصر بل وبمعنى تجزئة مصر.

وطبقا للوثائق الرسمية الإسرائيلية، فإن الغرض الأساسى من عملية سوزانا سنة ١٩٥٤: (تحطيم ثقة الغرب فى النظام المصرى الحالى، عليكم القيام بعمليات تؤدى إلى إعتقالات ومظاهرات تعقبها أعمال إنتقامية التعبير عن الغضب والإحتجاج، كونوا حذرين حريصين بحيث لاتشير الأصابع بإتهام ليد

الإسرائيليين أو يقال أننا خلف تلك الأعمال، فى الوقت نفسه عليكم تحويل الأنظار نحو أية جهة يمكن إتهامها وتحميلها المسئولية. إن هدفنا من هذا كله هو منع الغرب من تقديم المساعدات الإقتصادية أو العسكرية إلى مصر، إختيار الأهداف المراد ضربها أمر يقرره المسئول عن التنفيذ لكن لابد أن يتوخى الحذر الكامل

وحساب النتائج بمعنى ضرورة خلق حالة من الإضطراب السياسى والفوضى العامة مهما كان الثمن).

إن إسرائيل كانت تشعر بالغيرة من علاقة عبدالناصر بالغرب، فهذه العلاقة كما تصورت لن تكون إلا على حساب علاقتها بالغرب وعلى حساب أدوار إختارت نفسها لكى تلعبها مقابل ثمن مالى وسياسى وعسكرى فى حاجة إليه.

لقد ضغطت إسرائيل على بريطانيا لتبقى فى مصر ولكنها فشلت، وضغطت على الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع بريطانيا بنقل جنودها وعتادها من منطقة القناة إلى غزة، لكن مصر رفضت لأن الجلاء يعنى الإنسحاب الكامل وليس زحزحة الإحتلال، لذلك لم يبق أمام إسرائيل سوى العمل الإرهابى وإشعال الحرائق فى محاولة لقطع الجسور بين مصر وبريطانيا خاصة وبين مصر والغرب عامة.

إن الشبكة التى نفذت عملية سوزانا تسمى بإسم كودى هو (الوحدة ١٣١) والتى تشكلت لتكون بمثابة طابور خامس فى مصر إذا نشبت الحرب بينها وبين إسرائيل كما كان من أهدافها مساعدة اليهود المصريين على الهجرة إلى إسرائيل، وقد كانت خطتها تتلخص فى أنه على أفراد الوحدة أن تقوم بإشعال الحرائق على أن تقوم المخابرات الإسرائيلية بتزوير

وثائق تدل على أن المصريين هم الجناة ثم تسريب هذه الوثائق إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التى سيكون عليها بعد ذلك إقناع البيت الأبيض ووزراء الخارجية الأمريكية بتغيير سياسة واشنطن تجاه القاهرة. والملاحظ أن الأهداف التى أختيرت فى البداية لتوضع فيها القنابل الحارقة كانت أمريكية فقط إذ كان الإسرائيليون على يقين من أن المخابرات الأمريكية لن تفضح هذا الأسلوب وإستبعدت الأهداف البريطانية خوفاً من أن تكشف المخابرات البريطانية وهى خبيرة بالأساليب الصهيونية هذه الطريقة وتفضح العملية كلها.

تدمير أحلام رئيس الحكومة الإسرائيلية (موشى شاريت)، فى التفاهم الدبلوماسى مع مصر. والتى عبرت عن نفسها ـ فى ذلك الوقت ـ من خلال محاولات للإتصال والتفاهم السلمى مع جمال عبدالناصر. فالتخريب،



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٦/١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والحرائق، والتجسس، ثم كشف أفراد الشبكة لابد أن يستفز جمال عبدالناصر، ويستثير غضبه، فلا يقبل مبادرات موشى شاريت.

وكان أول بيان رسمى عن الأزمة فى ٥ أكتوبر ١٩٥٤م حين أعلن (زكريا محيى الدين) وزير الداخلية فى مؤتمر صحفى عالمى عن إكتشاف شبكة جاسوسية لمخابرات إسرائيل فى مصر

ووزع بياناً بالوقائع والتفاصيل وقد جاء فى هذا البيان «إن العالم يجب أن يعلم كيف تعمل الصهيونية وكيف تبث الاعيبها وسمومها فى البلاد العربية وإلى أى مدى تضمر إسرائيل من نيات وكيف تدبر مؤامرات لإحداث القلاقل وعدم الإستقرار فى هذه البلاد وبذلك يمكن التأثير على علاقاتها الخارجية واوضاعها الإقتصادية فتبقى دائماً فى المؤخرة وهو حلم إسرائيل الدائم لكى تحقق اطماعها.. وهى تهدف ضمن ما تهدف إلى القيام باضطرابات فى الأوقات المناسبة لبلبلة الأفكار وإقامة حالة ذعر فى البلاد وإفساد الجو السياسى بالنسبة لمصر والأوساط الدولية

والتعاون فى هذا السبيل مع كل الجمعيات والمنظمات التى تعمل ضد الحكم الحالى فى مصر».

وعندما لاح فى الأفق إحتمال الوصول إلى إتفاق بين مصر وبريطانيا تخرج بمقتضاه بريطانيا من قناة السويس صدرت الأوامر للمنظمة للقيام بأعمال تخريبية الغرض منها إظهار عدم الإستقرار فى البلاد وتشويه العلاقات بين مصر من جهة وبريطانيا وأمريكا من جهة اخرى بأمل إفساد الإتفاقية.

فقد إعتبرت إسرائيل مجىء الجمهوريين إلى الحكم فى مطلع سنة ١٩٥٣ خسارة لها لا لأن الحزب الجمهورى بزعامة أيزنهاور يقف موقفاً محايداً فى النزاع العربى الإسرائيلى ولكن لأنه اقل تحيزاً لإسرائيل من الحزب الديمقراطى، وكان دلاس وزير الخارجية الأمريكية ينتهج سياسة إستقطاب الدول العربية وفى مقدمتها مصر إلى المعسكر الغربى فسعى إلى كسب ود قادة ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وتعاون معهم.. وظهر تحسن ملموس فى العلاقات المصرية الأمريكية وكلما إزدادت سياسة أمريكا فى التقارب مع مصر إنعكس ذلك على إسرائيل فى شكل زيادة حدة قلق حكومتها وتعززت مخاوفها خاصة وأن واشنطن بدأت تتعامل بحزم مع إسرائيل لتظهر تقاربها مع مصر وتقلل من أهمية علاقاتها بإسرائيل فنراها تقرر فى أوائل سنة ١٩٥٣ رفض منح إسرائيل قرضاً قيمته ٧٥ مليون دولار، وفى ربيع العام ذاته يعود دلاس من رحلته لتقصى الحقائق فى الشرق الأوسط ليعلن إنطباعه بأن مصر تخشى من الخطر الإسرائيلى أكثر من خشيتها من الخطر الشيوعى، وفى صيف العام نفسه تحتج حكومة أيزنهاور على نقل عاصمة إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، وفى خريف نفس العام تزداد مخاوف إسرائيل عندما قررت الحكومة الأمريكية قطع المساعدات الإقتصادية عن إسرائيل عندما رفضت الإنصياع إلى قرار لجنة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بوقف بناء محطة توليد كهرباء قرب جسر بنات يعقوب على نهر الأردن إنتظاراً لبحث هذه القضية فى مجلس الأمن .. وإستمرت سياسة التقارب مع مصر وإعتبرت الحكومة الإسرائيلية التحركات الأمريكية الجديدة مخيبة لآمالها وتشكل عنصراً غير مألوف لها وهى التى كانت تتمتع بالدعم الأمريكى الكامل مهما فعلت، ولم يكن الإسرائيليون سعداء وهم يرون العلاقات المصرية الأمريكية تزدهر وتنمو ولذا سعت إسرائيل لنسف سياسة التقارب الأمريكى المصرى مهما كان الثمن.

وكان بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها منذ إنشائها سنة ١٩٤٨ قد ترك منصبه لفترة قصيرة سنة ١٩٥٤ ليتظاهر بالعيش متقاعداً منعزلا يعمل بالزراعة فى كيبوتس (سدية بوكر) فى النقب ولكنه كان يعمل فى الخفاء مع فريق من كبار ضباط وزارة الدفاع



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ / ١ / ١٩٩٨

منهم اقرب معاونية شيمون بيريز مدير عام وزارة الدفاع انذاك وموشيه ديان رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلى وتحولت مستعمرة سدية بوكر إلى مركز قيادة عليا فعلية عسكرية وسياسية بصرف النظر عما يفعله رئيس وزراء إسرائيل موشيه شاريت والذى كان يتبنى سياسة الملاينة مع مصر ودبر بن جوريون ومساعدوه حملة إرهابية هدفها الجبهة الداخلية المصرية وتسميم العلاقات بين مصر ودول صديقة بينها الولايات المتحدة بهدف إقناع امريكا وبريطانيا بأن مصر ليست أهلاً للثقة وانها غير مستقرة داخليا وليس فى وسع حكامها الجدد قادة الثورة السيطرة على البلاد

وبالتالى تعطيل تنفيذ إتفاقية الجلاء وبقاء الجيش البريطانى فى مصر لإلهاء المصريين وليقوم بدور حاجز ومنطقة عازلة هامة بين مصر وإسرائيل.

وبدأت المؤامرة التخريبية بأن هرب الإسرائيليون ضابط مخابرات حربية إسرائيلى نظم مجموعة من اليهود المصريين الشبان لنسف بعض المنشآت البريطانية والأمريكية ومن بينها السفارة الأمريكية بالقاهرة وتمت المؤامرة التخريبية بإذن من بن جوريون ودون معرفة ومن وراء ظهر بنحاس لافون وزيرالدفاع فقد زور بن جوريون توقيعه على أوامر للمخابرات الإسرائيلية بتنفيذ المؤامرة الإرهابية إلا أن أمرها إفتضح وإنكشف حين إشتعلت قنبلة حارقة في جيب عميل إسرائيلى أمام إحدى دور السينما بالأسكندرية وإعترف العميل وسقطت شبكة التخريب الإسرائيلى في يد قوات الأمن المصرية وعددهم ثلاثة عشر متهما بينهم عدد من اليهود المصريين وهكذا فوتت

مصر الفرصة على إسرائيل عندما قدمتهم إلى المحاكمة.. وكان تنفيذ الأحكام صدمة لبن جوريون لأنه هو الأمر بتنفيذ المؤامرة التخريبية مما إضطر بنحاس لافون وزيرالدفاع إلى الإستقالة إحتجاجا على الوضع الذى فرض عليه وأساء إلى سمعته دون يد له فيه ولكن اكدت محاكمة لافون سنة ١٩٦٠ مسئولية إسرائيل الكاملة عن هذه المؤامرة التخريبية إذ وجهت إليه تهمة التقصير فى تدبير حادث الجاسوسية والتخريب بمصر سنة ١٩٥٤.. ثم حدث فى اسرائيل إنقلاب عسكرى شبه صامت

أدى إلى فرض المؤسسة العسكرية عودة بن جوريون وزيرا للدفاع فى محاولة لتغطية تواطئهم فى المؤامرة التخريبية التى فاحت رائحتها رغم فرض إسرائيل التكتم الشديد على أخبارها. وهكذا نلاحظ أن إسرائيل هى التى عكرت صفو العلاقات المصرية الأمريكية سنة ١٩٥٤.

وقد طلب من (لافون) الإستقالة بإعتباره المسئول عن كل ما يحدث فى وزارة الدفاع وقدم لافون إستقالته فى ٢ فبراير ١٩٥٥ م ليتولاها بدلا منه (بن جوريون).. وفى أول أكتوبر ١٩٦٠ وقف لافون أمام لجنة الشئون

الخارجية والأمن فى الكنيست ليدافع عن نفسه قائلا : «إن القضية ليست قضية شخصية، وإنما هى قضية عامة تتعلق بالسلامة والأمن. ويكفى أن أكشف للجنة عن سر صغير ظلت تفاصيلة غامضة طوال السنوات الماضية.. لقد قيل فى عام ١٩٥٥ م أن لافون إستقال ولكن الحقيقة غير هذا تماما إذ أن لافون لم يستقل مختارا بل أجبر على الإستقالة تحت تهديد الجيش الذى إحتل دار وزارة الدفاع وأجبرنى على كتابة إستقالتى فكانت هذه الإستقالة خاتمة المؤامرة التى إشترك فى إعدادها وتنفيذها (شيمون بيريز، وموشى ديان).

وفى ١٤ يناير ١٩٦١ م تضاعفت الأزمة حينما هدد (بنحاس روز) وزير العدل بالإستقالة بسبب الإتهامات التى وجهها بن غوريون إلى اللجنة الوزارية التى حققت في القضية. وأعلن بن جوريون إستقالته ولأول مرة تعلن الصحف الإسرائيلية أن (عملية سوزانا) رتبت بعلم من بن جوريون رغم أنه كان بعيدا منعزلا في صحراء النقب وأن التزوير فى المعلومات تم بمعرفة إثنين من مساعدى بن غوريون هما (شيمون بيريز، وموشى ديان)، وقال لافون إن الخطة إنتهت بالفشل لأن السلطات المصرية كشفتها والقت القبض علي الجواسيس الذين قاموا بها وأصدرت احكاما بالسجن على عدد كبير منهم وهكذا كان بن غوريون آخر ضحايا عملية سوزانا.



إن أزمة لافون كحقيقة إتصالية
أثرت على أجهزة الأمن المصرية
بل فرضت نفسها عليها بعد أن
كان النشاط الصهيونى في ذلك
الوقت يحتل ترتيبا متأخرا فى سلم إهتمامات
أجهزة الأمن المصرية بعد الشيوعية، والنشاط
الدينى المتطرف، ومواجهة قوات الإحتلال
البريطانى فى منطقة القناة، بل إن هذه الأزمة
أصابت الأمن المصري بصدمة لأن هذاالنوع من
الجرائم الذى يمس وجود الدولة يقتضى
التطوير بدلا من الإعتماد على الأساليب العتيقة،
فأجهزة اللاسلكى الدقيقة، والشيفرة المعقدة،
والميكروفيلم، والمينى كاسيت التى ضبطت مع
عناصر الإرهاب الإسرائيلية فرضت على الأمن
المصرى أن يغير نظرته إلى الأمور ويعيد تنظيم
نفسه ويستعد بالخبرات والمعدات لمواجهة العدو
الشرس، وبعد عملية سوزانا أنشئت المخابرات
العامة فى مصر سنة ١٩٥٥ م تحت إشراف
(زكريا محيى الدين).

إن الأزمة ليست أخطارا وشرورا فقط بل
خطر وفرصة يمكن إستثمارها وتحويل الأزمة
بما تتضمنه من اخطار إلى فرصة متاحة
لإطلاق القدرات الإبداعية والطاقات الخلاقة من
عقالها لإعادة صياغة ظروف الأزمة وإحباطاتها
إلى حافز مخصب للقوى الإبداعية.

خلاف لن ينتهي

الاسلاميون والعلمانيون يتبادلون الاتهامات حول أسباب العنف

كتب محيي الدين سعيد

ارتفعت حدة ظاهرة العنف الذي ترتكبه بعض العناصر ممن يطلقون علي انفسهم الجماعات الاسلامية.. ووصلت حدة هذا العنف ذروتها في حادث الاقصر الاخير وماشهده من بشاعة تمثلت في ارتفاع اعداد الضحايا - وكانوا الاكبر منذ بدء اعمال العنف في عام ٩٢ ثم التمثيل بجثث هؤلاء الضحايا بشكل لم تشهده اعمال العنف من قبل.

وعندما يتناول البعض تحليل اسباب ظاهرة العنف الدخيلة علي بلادنا وشعبنا فإنهم ينقسمون الي فريقين.

الاول منها يري ان عنف هذه الجماعات ماهو الا رد فعل لعنف الاجهزة الأمنية الذي يمارس ضد الاشخاص او المشتبه في انتمائهم الي هذه الجماعات وياخذ اشكالا متعددة منها التعذيب داخل اقسام الشرطة والسجون والاعتقال العشوائي والقتل خارج القانون ويتعدي ذلك الي الاعتداء علي اسر هؤلاء الاشخاص كوسيلة للضغط عليهم لتسليم انفسهم.

أما الفريق الثاني فيذهب الي ان عنف هذه الجماعات نابع من رؤية فقهية تنتج عن قراءة خاصة للإسلام ونصوصه وجزء من هذا الفريق يري ان نصوصا معينة تغذي هذا الفكر العنيف والجزء الاخر يحاول تجميل نفسه فيقول انه فهم خاطيء وقراءة غير صحيحة لهذه النصوص.

وقد شهدت ندوة اقامها مؤخرا مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان حول هذا الموضوع جدالا بين الفريقين بداه مامون الهضيبي المتحدث الرسمي باسم جماعة الاخوان المسلمين بالتاكيد علي استنكار جماعته للحادث الارهابي الذي شهدته مدينة الاقصر مؤخرا ثم التساؤل عن التعريف الحقيقي للعنف وهل يدخل اغتصاب السلطة لصالح مجموعة واحدة في البلاد والتحكم في امورها بقوة الجيش والشرطة والاعلام ضمن تعريف العنف؟!!

ويؤكد الهضيبي ان الخروج علي الحكام امر مستبعد في فكر جماعته مهما كان رايهم في هؤلاء الحكام لان هذا الخروج يؤدي لفتنة ومفاسد لاحدود لها ولذلك فلابد من الموازنة بين الاضرار والمصالح عند تقديرمثل هذا الامر كما يقول بذلك الفقه الاسلامي.

ويضيف: ان للعنف اسبابه الكثيرة فعندما تكون الطرق امام الناس مسدودة للوصول الي حقوقهم فطريق الانحراف يكون ايسر كثيرا ولذلك فلابد من وقف العنف ابتداء من السلطة وتهيئة الجو لاعطاء الناس حقوقهم وحماية هذه الحقوق.

ويشير الي ان مايجري في السجون والمعتقلات من تعذيب اصبح الان للاسف شيئا عاديا يحدث حتي في اقسام الشرطة حتي لم يعد للانسان كرامة بجانب انه مجرد من حقوقه السياسية والاجتماعية.

ويستطرد الهضيبي انه في وجود الحرية الحقيقية فلن يحس الشباب بالقهر والحرمان والوصول بالطرق السلمية لما يريدون سيكون هو هدفهم ولذلك فالامن العام يجب ان يكون قائما علي اساس العدل والانصاف وليس الشبهات وان يكون تحقيق الاغراض الامنية باساليب تحترم حقوق الناس وحرياتهم وباساليب علمية وحضارية تجعل الناس يشاركون في تحقيق هذه الاغراض بجانب الجهات الامنية.

ويؤكد انه لاتوجد اية علاقة بين اضطهاد الحكومة وقتل السياح الاجانب فالاخيرة جريمة غير مقبولة ولايقرها عقل او شريعة.

ويؤكد المفكر الاسلامي الدكتور محمد عمارة انه من الصعب تصور ردود افعال الشباب الذي تسلب حريته ويتعرض لمستويات مختلفة من التعذيب خاصة ان كان من ابناء الصعيد وتعرضت اسرته لجزء من هذا العذاب كوسيلة للضغط عليه.

ويضيف الدكتور عمارة انه لوتساءلنا عن الانتهاكات الامنية والاسانيد الفقهية وايهما يفرز العنف فإنني اقول ان الاثنين لهما دور في ذلك.

ويفسر ذلك بان الاسلام اصول وفروع.. اما الاصول فهي القرآن والسنة وفيهما يجوز القتال ضد ثلاث فرق:

...



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦/١/١٩٩٨

● الذين يخرجون المسلمين من ديارهم ومثل لذلك باسرائيل

● الذين يظاهرون من يفعل ذلك ومثال ذلك امريكا

● الذين يكرهون المسلمين علي الخروج من دينهم اي يفتنونهم في دينهم.

اي ليست هناك مشروعية للقتال في القران الا ضد هؤلاء وهم ليس من بينهم الحكومة مهما كانت ظالمة لان الحكومة الظالمة لاتخرج ابدا عن اطار الامة وانما تصنف علي انها باغية.

أما الفقه وهو علم الفروع ففيه مذاهب واختلف الفقهاء فيه حول قضية الاستيلاء علي السلطة بالجور فالخوارج يرون انه لابد من قتال من يفعل ذلك بصرف النظر عن اي شيء اخر وانه اذا التقي اربعون رجلا وجب عليهم قتال هذه السلطة الظالمة

اما اغلب اهل السنة والجماعة فقالوا بعمل موازنة حول نتائج التغيير بالعنف وهل هو اكثر فائدة ام الرضا بالواقع هو ما يفيد الأمة - والراي الغالب ان الحكومات مهما كانت ظالمة وجائرة فهي تقوم بقدر ما بتيسير الامور على الناس فلا يجرد السيف فى وجهها.

وكان لتيار حسن البصرى والمعتزلة موقف متوازن فقالوا لا يجوز الخروج علي السلطة الا اذا كان للخارجين سلطان ومعهم امام (اى مشروع تغييرى بديل) وان يغلب على ظنهم التمكن من التغيير والانتصار ويؤكد الدكتور عمارة ان العنف العشوائي الذى يحدث اليوم لا علاقة له بما يدعو اليه الفقه من الموازنة بين المصالح والمفاسد وانه تفسير خاطئ لبعض الفتاوى القديمة وذلك لان جماعات العنف هذه تفتقر الى الوعى السياسي فحتى ابن تيمية الذى يستند كثيرون منهم اليه كان يحرم الخروج على الحكام مهما كانت صفتهم

ويضيف الدكتور عمارة ان العنف العشوائى الذى يحدث الان هو انتحار ونزيف داخلى.

وبالتاكيد تقف وراءه اختراقات خارجية ولو قلنا انه ثمرة للفقه وحده فاننا نظلمه لانه موجود منذ ١٤ قرنا وهذا العنف ظاهرة حديثة ولكن تقول ان من يجد نفسه فى مناخ اجتماعى واقتصادى وسياسى يفرز العنف يبحث دائما عن الفقة الذى يبرر له هذا العنف.

ويؤكد ان هذه الظاهرة لا تبرز الا فى المجتماعات التى يتم فيها تزييف ارادة الامة وتزوير الانتخابات بمختلف انواعها بما يعنى سد الطرق السلمية للتغيير.

ويشير الى التناقضات الاجتماعية في القاهرة بين نحو ٤,٥ مليون شخص يسكنون المقابر والعشوائيات بجانب اخرين يسكنون فى شقة يصل ثمنها الى ٥٠ مليون جنيه والتفاوت بين الدخول فى البلاد العربية بين معدل لا يتجاوز ٢٥ دولار للفرد فى بعض الدول واخر يتجاوز الـ ٢٣ الف دولار فى بلاد أخرى.

اما الدكتور طة ابراهيم رئيس مركز الدراسات السودانى فإنه يرى ان الارهاب والعنف هما نتيجتين لسبب واحد هو التطرف وهو حالة قناعة عقلية تستبعد الآخر وتنفيه ولا تستطيع ان تتعايش معه ولهذا تسعى الى تدميره بكل الوسائل المتاحة لصاحبها.

ويرى الدكتور طه ان الدين هو احد أسباب هذه الحالة ويبدى اندهاشا شديدا من اقبال الشباب السودانى الذى يتطوع فى الجيش ويفرح بالموت ويقاتل المتمردين فى جنوب السودان متاثرا بما يقال له من انه سوف يكون شهيدا اذا مات فى ساحة هذه الحرب.

ويضيف انه بجانب كون الدين -بقراءة خاصة له - أحد مصادر العنف فإن النزعة العرقية سبب اخر من أسباب العنف اما الراحل هشام مبارك مدير مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان فكان يري ان العنف الذى يحدث الآن ليس رد فعل على الانتهاكات الأمنية لان العنف المرتبط بالجماعات الاسلامية الحديثة بدا منذ حادث الفنية العسكرية عام ١٩٧٤ ويضيف ان العنف فى مصر منذ عام ٩٢ جاء نتيجة تصور لدى قيادات الجماعات الاسلامية خاصة من هم فى الخارج ان الدولة فى حالة من الضعف وبالتالى فإن تصعيد العنف سيؤدى الى خلخلة الدولة ويؤيد ذلك اشتراك جماعة الجهاد فى هذه الاعمال رغم ان فكرها يقوم على اساس التغيير بالانقلابات العسكرية اضافة الى ذلك فإن البيانات التى تصاحب اعمال العنف دائما ما تتحدث عن قرب سقوط الدولة والتبشير بالدولة الاسلامية.

ويشير هشام مبارك الى ان مبادرة وقف العنف تعبير عن ازمة الاختلاف داخل الجماعات لكنها تستحق التاييد من كافة مؤسسات المجتمع المدنى.

ويؤكد هشام مبارك ان الجماعات لديها متطوعة فقهية كاملة تبرر العنف مثل افكار التكفير والخروج على الحاكم وتغيير المنكر باليد.

ويقول انه مقتنع بان جماعة الاخوان المسلمين جماعة اصلاحية وليس لهما اي دور فى عمليات العنف التى تحدث الآن ولكن هناك بعض المفاهيم لديهم والتى تحتاج الى الشرح والمراجعة ومنها مفاهيم تاريخية لها علاقة برسائل الشهيد حسن البنا والتى لم تكن ضد استخدام القوة للتغيير بشرط استنفاد جميع الوسائل للضغط على الحاكم لكى يحكم الشريعة وهناك الثلاثية التى تؤكد ان حسن البنا لم يكن ضد استخدام قوة السلاح بشرط ان تتم قوة العقيدة ثم قوى الوحدة ثم قوة الساعد اما مصطفى مشهور المرشد الحالى للاخوان المسملين فانه تبني نفس الثلاثية مع بعض الشروط التى يبرز فيها التحذير من التسرع فى استخدام السلاح قبل الاستعداد بما يعنى عدم الرفض من حيث المبدأ.



المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٢٦/١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشرطة المصرية اعتقلت ٣ محامين برئوا في قضية سابقة

مصر: إعدام ثلاثة من أعضاء "الجماعة"

□ القاهرة - حسام كمال ومحمد صلاح

■ نفذت السلطات المصرية امس حكم الإعدام في ثلاثة من اعضاء «الجماعة الإسلامية» دينوا من محكمة أمن الدولة العليا العام الماضي في قضية اغتيال اللواء محمد عبد اللطيف الشيمي. وافادت مصادر مطلعة ان الثلاثة وهم: عادل عبد الغني ومصطفى محمد عيسى والنميري رمضان محمد حسن نقلوا من سجن طرة صباح امس الى سجن الاستئناف، حيث تم تنفيذ الحكم في حضور ممثل للنيابة وواعظ ديني ومأمور السجن. وكانت المحكمة دانت الثلاثة باغتيال اللواء الشيمي واربعة من حراسه وسائقه في العام ١٩٩٢ في مدينة ابو تيج التابعة لمحافظة اسيوط، وكذلك المشاركة في عدد من العمليات الارهابية التي راح ضحيتها عدد من افراد وضباط الشرطة والمواطنين، والهجوم على مخفر شرطة مدينة قوص في اسيوط.

وكانت السلطات المصرية نفذت الثلثاء الماضي حكم الاعدام في اربعة من اعضاء التنظيم نفسه دانتهم محكمة عسكرية في قضية تفجير البنوك واغتيال رئيس إدارة مكافحة النشاط الديني في جهاز مباحث امن الدولة اللواء رؤوف خيرت.

الى ذلك، اصدر وزير الداخلية المصري حبيب العادلي قراراً باعتقال ثلاثة محامين إسلاميين كانوا بُرئوا في قضية نظرت فيها محكمة عسكرية اخيراً، واتهم فيها ٦٥ من اعضاء «الجماعة الاسلامية». وافادت مصادر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني ان المحامين الثلاثة وهم الشاذلي عبيد الصغير ورضوان التوني ومصطفى سيد، تسلموا امس اخطارات تفيد اعتقالهم بدعوى انهم مازالوا يمثلون خطراً على الامن. واشارت المصادر الى ان المحامين سيقدمون في وقت لاحق اعتراضاً على القرار الى النائب العام.

وكانت المحكمة العسكرية العليا اصدرت في الاول من شباط (فبراير) الجاري الاحكام في القضية التي تتعلق وقائعها بمخطط للتنظيم لاغتيال رئيس محكمة امن الدولة العليا المستشار احمد صلاح الدين بدور وشخصيات سياسية من بينها وزير التعليم العالي الدكتور مفيد شهاب، إضافة الى شن هجمات ضد اهداف اميركية واسرائيلية.

ونسبت النيابة العسكرية الى المحامين الثلاثة تُهماً تتعلق باستغلال مهنتهم في نقل تعليمات ما بين قادة التنظيم الموجودين داخل السجون الى اعضاء الأجنحة العسكرية الفارين، وكذلك نقل اموال تسلموها من قادة مقيمين في الخارج الى عناصر الداخل بهدف استخدامها في الانفاق على العمليات العسكرية، إضافة الى قيامهم برصد شخصيات عامة بهدف وضع خطط لاغتيالهم.

واوضحت المصادر ان هيئة الدفاع ستقدم الى الحاكم العسكري في غضون ايام التماسات بالنيابة عن المدانين في القضية لطلب إعادة محاكمتهم امام دائرة اخرى على اساس ان الاحكام ضدهم خالفت القانون وانها استندت الى اعترافاتهم على رغم انها تمت تحت ضغوط معنوية ونفسية.

ومعروف ان القانون المصري لا يسمح باستئناف الاحكام الصادرة عن محاكم عسكرية او الطعن فيها امام اية هيئة قضائية اخرى، ويحق للمحكومين فيها فقط تقديم التماسات وفي حال رفضها تصبح الاحكام واجبة التنفيذ فوراً.



المصدر : الـوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/١/١٩٩٨

الحكم فى قضية الاغتيالات الكبري: ٣ إعدام و٤ أشغال شاقة مؤبدة و٣ خمسة عشر عاماً ٥ عشر سنوات، ٣ خمس سنوات، ١٣ متهما براءة

قضت أمس محكمة أمن الدولة العليا طوارىء بمعاقبة ثلاثة متهمين فى قضية الاغتيالات الكبرى المتهم فيها ٣٣ متهما بالاعدام شنقا، ومعاقبة أربعة متهمين أخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة والزامهم متضامنين بالاشياء التى تم تخريبها واتلافها ومعاقبة ثلاثة متهمين بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وخمسة متهمين بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وثلاثة متهمين بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات وانقضاء الدعوى الجنائية للمتهمين لوفاتهما وبراءة ١٣ متهما. وقد أودعت هيئة المحكمة حيثيات الحكم فور النطق به والتى تقع فى ٤٠٠ صفحة.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا بالقاهرة وعضوية المستشارين رمزى عام وسيف النصر سليمان وحضور عبدالمنعم الحلوانى وعمرو فاروق رئيس نيابة أمن الدولة.

ردد المتهمون الهتافات والأناشيد الاسلامية قبل انعقاد الجلسة، وأودعوا قفص الاتهام فى حراسة أمنية مشددة أصيب بعض المتهمين بالوجوم الشديد عقد المتهم حسن خليفة عثمان المحكوم عليه بالاعدام مؤتمرا صحفيا عقب اعلان جلسة النطق بالحكم أعلن فيه تمسك القيادة الشرعية للجماعة الاسلامية والمعتقلين بالسجون بمبادرة وقف أعمال العنف وناشد القيادات الدينية للجماعة بوقف عمليات العنف ضد النظام مشيرا الى أن الكيان الجماعى لا يقبل الانشقاق.

حضر جلسة النطق بالحكم ٧٠ محطة تليفزيونية وحشد كبير من رجال الاعلام. فى بداية الجلسة أثبت المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة حضور جميع المتهمين ثم ألقى بيانا أكد فيه أن قضاء مصر وهو يتصدى لاكبر قضايا العصر وأخطرها يؤكد على حقيقة تاريخية تتحدد في أن مصر الاسلامية هى الدولة التى عرفت من الاسلام الاصول الحقيقية وتميزت الدعوة فيها على الخلو من التعصب والتطرف والبدعة الدخيلة على الاسلام ولم يعرف شعبها التطرف الديني فى تاريخه حتى وهى تدين بالمذهب الشيعى فى العصر الفاطمى وكان من السهل أن تتحول إلى السنة فى العهد الايوبى دون فتن أو خلافات أو اراقة دماء. وظلت مصر بلد السماحة واعلاء قيم المودة والتراحم وحماية الاسلام من الفتن الطائفية الى أن ابتليت ببعض الظواهر الوافدة اليها سببت الفتن والقلاقل لهذه الامة وأشعلت نار الفتنة بين أبنائها حيث نصبوا أنفسهم أمراء وزعماء وفقهاء مجتهدين يفتون فى أمور الحلال والحرام مستندين لتفسيرات خاطئة لايات القرآن الكريم. وصف المستشار اسماعيل حمدى المتهمين بأنهم ماتت ضمائرهم وصمت آذانهم عن أى صوت يلومهم لا يبالون بسفك الدماء وقتل الابرياء وتخريب موارد الدولة الاقتصادية وأشاعوا الفرقة والاضطراب فى أرجاء الامة بقصد الاستيلاء على مقاليد الحكم. ثم تلا رئيس المحكمة القرار الذى صدر باجماع الاراء بعد أخذ رأى وموافقة فضيلة مفتي الجمهورية والذى يقضى بمعاقبة حسن خليفة عثمان ورفعت زيدان وعبدالحميد عثمان موسى بالاعدام شنقا



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/١/١٩٩٨

ومعاقبة رضوان ابراهيم قرون وأجمد ضياء الدين، ومحمد على البدرى ومحمد حسني عبدالوهاب بالاشغال الشاقة المؤبدة والزامهم متضامنين بالاشياء التي تم تخريبها واتلافها ومعاقبة محمد شوقى درويش وأسامة مقبول وعبدالعاطى الشريف بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً ومعاقبة ماجد خلف وثابت على حسن وأسامة محمد عبدالعزيز وعلى محمود حسن وحسن نفادى بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومعاقبة محمد محمد سلامة وياسر على ابراهيم والسيد أحمد السيد بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات وبراءة ١٣ متهماً. وانقضاء الدعوى الجنائية للمتهمين الثانى خالد عبدالله، والثالث والثلاثين جمال عبدالناصر دياب. وبذلك أسدل الستار على أكبر القضايا التى شهدتها المحاكم المصرية المعروفة باسم قضية الاغتيالات الكبرى والمتضمنة ١٨ حادثا ارهابياً دموياً شهدتها محافظات الصعيد فى السنوات الماضية والمتهم فيها قادة الجماعات الارهابية البالغ عددهم ٥٨ متهماً لقى منهم ٢٦ مصرعهم فى تبادل اطلاق الاعيرة النارية مع ضباط الشرطة عند القبض عليهم. وقد عقدت المحكمة جلساتها المتتالية خلال الاشهر الثمانية الماضية حيث استمعت الى أكثر من ٥٠ شاهداً من ضباط مباحث أمن الدولة والاهالى الذين عايشوا وقوع هذه الاحداث.

متابعة:
محمود الشاذلى
تصوير - مجدى شوقى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ١ / ١٩٩٨

الحكم في قضية الاغتيالات الكبرى

الإعدام لثلاثة متهمين والمؤبد لأربعة والأشغال لـ١١ وبراءة ١٣

كتب ـ خالد أبوالعز:

بعد محاكمة استغرقت ٩ أشهر لكبرى القضايا الإرهابية المعروفة بقضية الاغتيالات الكبرى ، التى تضمنت وقائعها ١٨ جريمة إرهابية اتهم بارتكابها ٥٨ إرهابيا معظمهم من طلبة الجامعات وحملة المؤهلات المتوسطة من دعاة الخراب والدمار باسم الدين الإسلامى لقي منهم ٢٥ مصرعهم في تبادل إطلاق الاعيرة النارية ووسط متابعة من جميع وكالات الانباء واجهزة الإعلام المصرية والأجنبية أصدرت محكمة امن الدولة العليا طوارئ، حكمها امس برئاسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين رمزى عامر وسيف النصر سليمان وحضور عبدالمنعم الحلوانى وعمرو فاروق رئيسى نيابة امن الدولة العليا، حيث قضت المحكمة وبإجماع الاراء وبعد استطلاع رأى فضيلة المفتي بمعاقبة ثلاثة متهمين بالاعدام شنقا، و٤ متهمين اخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة، وثلاثة متهمين بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة، وخمسة متهمين بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات، وثلاثة متهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وانقضاء الدعوى لمتهمين اخرين لوفاتهم أثناء المحاكمة وبراءة الباقين وعددهم ١٣ متهما، وقد قوبل الحكم بفرحة عارمة من قبل المتهمين وهللوا بالاناشيد الدينية وارتياحهم لنزاهة القضاء.

وترجع وقائع هذه القضية إلي عام ٩٤ وجرت احداثها في محافظات سوهاج، واسيوط، والمنيا، ونظرتها المحكمة علي مدى تسعة اشهر واستمعت إلى اكثر من ٥٠ شاهد اثبات وحققت لعدة جلسات فى احداث القضية والاتهامات المنسوبة للتمهمين واتاحت الفرصة كاملة للدفاع لابداء دفوعهم ، كما استجابت لطلبات الدفاع والمتهمين طوال جلسات المحاكمة واصدرت بعد ذلك المحكمة قرارها بإحالة

هيئة المحكمة

اوراق ثلاثة متهمين إلى المفتي وحددت جلسة امس للنطق بالحكم علي جميع المتهمين.

وأمس عقدت الجلسة في الحادية عشرة ولم تستغرق سوي عشر دقائق، ووجه رئيس المحكمة كلمة إلى المتهمين قبل النطق بالحكم فقال : ان قضاء مصر وهو يتصدى للفصل في كبرى قضايا العصر الإرهابية يؤكد حقيقة تاريخية مهمة وهي أن مصر الإسلامية هي الدولة التى عرفت الإسلام باصوله الحقيقية وتميزت الدعوة علي اراضيها دوما بالنقاء والصفاء والخلو من بدع التعصب والتطرف والتشنجات الدخيلة علي الإسلام، وهى البلد الذى عرف شعبه السماحة ، فلم يعرف التطرف الدينى في تاريخه ، وظلت مصر بلد الخير والسماحة وإعلاء قيم المودة والتراحم وايثار البناء وصنع الحضارة وهى في هذا حامية للاسلام من الفتن والانقسامات الطائفية المذهبية إلى أن ابتليت في الآونة الاخيرة ببعض الظواهر الوافدة إليها تبنتها شرذمة من الخارجين على مبادئ الإسلام السمحة رغبوا فى الا تتفيأ الامة ظلال الامن والسكينة فأخذوا يختلقون اسبابا ينسبونها إلى الدين الإسلامى لإثارة الفتن والقلاقل ومحاولة هز وحدة الامة وإشعال نار الفرقة بين ابنائها ونصبوا انفسهم امراء وزعماء وفقهاء ومجتهدين يفتون في أمور الحلال والحرام، ويستندون إلى تفسيرات خاطئة لآيات من القران الكريم واحاديث مدسوسة علي السنة الشريفة ويلبسون الحق بالباطل ويفرضون وصايتهم علي تدين الناس ويعطون انفسهم الحق فى إرهاب الاخرين والبطش بينهم لا يبالون فى ذلك بسفك الدماء وقتل الابرياء وتخريب موارد الدولة ومنشآتها الاقتصادية ، وإشاعة الفرقة والخراب في الأمة بقصد الوصول للاستيلاء على مقاليد الحكم فيها فحق عليهم الجزاء، فعلى هؤلاء الذين ماتت ضمائرهم وهو يرتكبون عن لهم من افتراء علي الدين والقانون والمجتمع والامن ، حكمت المحكمة وبإجماع الاراء وبعد أخذ موافقة مفتي الجمهورية بالاحكام التالية:

معاقبة المتهمين حسن خليفة عثمان ورفعت زيدان عبدالله وعبدالحميد عثمان مرسى بالإعدام شنقا ومعاقبة كل من رضوان ابراهيم السيد واحمد ضياء الدين ومحمد علي البورى ومحمد حسنى محمد بالأشغال الشاقة المؤبدة والزامهم متضامنين برد قيمة الاشياء التي قاموا بتخريبها، ومعاقبة كل من محمد شوقى درويش واسامة عبدالغنى مطول وعبدالعاطى محمد الشريف بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة.

، ومعاقبة كل من ماجد خلف احمد وثابت علي حسن واسامة محمد عبدالعزيز وعلي محمود حسن وحسن نفادى عبدالرحمن بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات، ومعاقبة كل من محمد محمد سلامة وياسر علي ابراهيم والسيد احمد السيد بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات، وبراءة الباقين وعددهم ١٣ متهما.

وفي حوار سريع لبعض المتهمين لمندوب الاهرام في قفص الاتهام بعد صدور الحكم اعلنوا ارتياحهم الشديد للحكم وانهم مؤمنون بنزاهة القضاء المصرى وكفالة الضمانات والعدالة التي حققها لهم خلال فترة المحاكمة وإعلان ثقتهم وتاييدهم لاحكامه مهما كانت وبلغت من قسوتها.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٨/١/٢٧

الحكم فى قضية الاغتيالات الكبرى

الإعدام لـ٣ والمؤبد والأشغال لـ١٥ وبراءة ١٣

المحكمة: مصر عرفت أصول الإسلام الحقيقية الخالية من التطرف

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ امس، حكمها فى قضية الاغتيالات الكبرى، التى تضم ٣٣ متهما ينتمون إلى الجناح العسكرى للجماعات الإرهابية، والمنسوب إليهم اغتيال ٢٦ من قيادات الشرطة، والشروع فى قتل ٤٦ من الشرطة والاهالى، حيث قضت بالحكم وبإجماع الآراء، بمعاقبة كل من: حسن خليفة، ورفعت زيدان عبدالله، وعبد الحميد عثمان بالإعدام شنقا.. ومعاقبة أربعة متهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة، ومعاقبة ثلاثة متهمين بالأشغال الشاقة ١٥ سنة، ومعاقبة خمسة متهمين بالأشغال الشاقة مدة ١٠ سنوات، ومعاقبة ثلاثة متهمين بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات، وبراءة ١٣ متهما، وانقضاء الدعوى الجنائية لمتهمين لوفاتهما أثناء المحاكمة. وتعد هذه القضية من اكبر قضايا الإرهاب حيث اشتملت احداثها على ثمانية عشر حادثا إرهابيا دمويا.

لم تستغرق جلسة النطق بالحكم سوى عشر دقائق.

مقتل دبلوماسي مصري بالمكسيك أطلقت عليه مجموعة مسلحة الرصاص لسرقته

الجناه ٢٠ شخصا حاولوا إختطاف والدته وزوجته وسقط وهو يتصدى لهم

لقى دبلوماسى مصرى بسفارة مصر فى المكسيك مصرعه فجر أمس الأول على أيدى مجموعة مسلحة أطلقت عليه الرصاص بصورة مكثفة أثناء ذهابه لقضاء أجازة عيد الفطر برفقة زوجته ووالديه فى منتجع سياحى على بعد ٢٨٠كيلو مترا جنوب غرب العاصمة المكسيكية وذلك بهدف سرقته فضلا عن محاولتهم أختطاف والدته وزوجته. وقد ذكرت زوجة الدبلوماسى المصرى محمد أسماعيل صادق أن الجناه كان عددهم يقترب من ٢٠شخصا يرتدون أقنعة فوق وجوههم وقد لاذوا بالفرار عقب الجريمة وتقوم وزارة الخارجية بإجراء أتصالات على أعلى مستوى لمعرفة ملابسات مقتل الدبلوماسى المصرى ومتابعه التحقيقات وعمليات القبض على الجناه. وصرح السفير مصطفى عبدالعزيز مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية والمصريين بالخارج بأن وزارة الخارجية بدأت منذ اللحظة الأولى لاغتيال الدبلوماسى المصرى محمد اسماعيل صادق الذى كان يعمل كسكرتير ثان بالسفارة المصرية فى المكسيك منذ سته أشهر فى إتخاذ الإجراءات اللازمة بالتحقيق فى الحادث وموافاة مصر بنتائجه وسرعة القبض على الجناة وأضاف السفير مصطفى عبدالعزيز أن السفير المصرى وأعضاء السفارة بالمكسيك على اتصال دائم ومستمر بوزارة الخارجية لمتابعة الحادث أولا بأول لمعرفة الظروف الكاملة التى أحاطت بعمليه الاغتيال وقال السفير عادل الصفتى وكيل أول وزارة الخارجية المصرى إن أسرة المرحوم محمد اسماعيل صادق ستعود إلي القاهرة فى وقت لاحق من مساء «الجمعة» عن طريق لندن وأن جثمانه سيصل مساء اليوم على طائرة ايرفرانس موضحا أن وزارة الخارجية ستقوم بعمل ترتيبات الجنازة فور عودة الأسرة الى القاهرة.



صورة الدبلوماسى المصرى القتيل مع عروسه

متابعة:

إبراهيم البهى

وفى لقاء مع أفراد اسرته قال الدكتور محمد المصرى - حما - الدبلوماسى الفقيد - أنه كان يقضى أول أيام العيد بين أسرته بالفيوم عندما تلقى مكالمة تليفونيه من كريمته هدى محمد المصرى زوجه الدبلوماسى الشهيد من المكسيك وأخبرته فيها أن زوجها الدبلوماسى لقى حتفه فجر أول أيام العيد بتوقيت مصر حيث كانت الساعه ١٢ ظهرا بتوقيت المكسيك وأبلغته بتفاصيل الحادث، وقالت أن زوجها قرر قضاء أجازة عيد الفطر بأحد الأماكن التى تبعد عن العاصمة المكسيكية ٢٨٠كيلو متر وذلك للأحتفال بوالده السفير السابق اسماعيل صادق ووالدته اللذين حضرا لزيارتهم بالمكسيك منذ اسبوع وقضاء أجازه عيد الفطر مع ابنهم الدبلوماسى الشاب الذى لم يتجاوز عمره ٣٢ سنه وأثناء قيادته سيارته الخاصه وبجواره والده السفير السابق وفى الخلف والدته وزوجته اعترض السياره مجموعه تقدر بـ ٢٠ شخصا مسلحين بالبنادق الآليه وكانوا يرتدون أقنعه على وجوههم وأجبروا الدبلوماسى على الوقوف وسط الطريق وطلبوا منه كل ما معه من أموال

وبعد الاستيلاء على أموالهم استولوا على المجوهرات التى كانت فى أيدى زوجته السيد هدى محمد المصرى وأيضا مجوهرات والدته وعندما حاول الفقيد التصدى لهم خاصه عندما حاولو أختطاف زوجته ووالدته، فتصدى لهم فأطلقوا الرصاص عليه بعد فشلهم فى تحقيق رغبتهم الدنيئة حيث قتل الدبلوماسى وهو يحتضن والدته وزوجته

وتستطرد زوجه الدبلوماسى الشهيد فى المكالمه التليفونيه مع والدها الدكتور محمد المصرى أنها طلبت من الأهالى التدخل لانقاذ زوجها من أيدى هذه المجموعه إلا أنهم رفضوا حيث أوضحوا أن البوليس نفسه لايمكن التدخل مع هذه العصابات المسلحه إلا بقوة كبيرة من الشرطة المكسيكية حيث أن كثيرا من المناطق المكسيكية غير آمنة ولايسلم أحد من إعتداءات هذه العصابات

وتضيف أنها قادت السيارة بعد أن وضعت زوجها بداخلها ومعها والداه وتوجهت بسرعة البرق لاحد المستشفيات الريفية البسيطة المجاورة لمكان وقوع الحادث إلا أن الفقيد كان قد فارق الحياة قبل أن يصل إلى المستشفى

أما السيدة ليلى كمال السويسرى والده زوجه الدبلوماسى فتقول وعيناها ممتلئتان بالدموع - لقد تزوجت ابنتى هدى من الدبلوماسى الفقيد محمد اسماعيل صادق منذ ٦ أشهر فقط وسافرت معه بعد الزواج باسبوع الى اسبانيا لدراسه اللغة الأسبانية حيث أمضيا هناك شهرا ثم سافر هو وزوجته بعد ذلك الى المكسيك ليعمل بالسفارة المصرية هناك سكرتيرا ثانيا

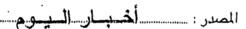
وتضيف أن الدبلوماسى محمد اسماعيل صادق خريج بكالوريوس تجارة القاهرة وكان بطل مصر والنادى الاهلى فى لعبة كرة السلة وكان يتميز بدماثه الخلق والذكاء ومثالا للشاب المصرى الذى يحاول أن يمثل مصر على أعلى مستوى

وتضيف أنها تلقت عشرات المكالمات التليفونية من المكسيك من إبنتها هدى ومن والدة الشهيد والعديد من أعضاء السفارة المصريه بالمكسيك حيث أكدت لها والدة الفقيد أن المجموعه كانت تتسلح ببنادق آليه ولايستطيع أحد أن يتصدى لها ولكن ابنها محمد وقف أمامهم بكل قوة وعزيمه ولقى شهادته فى سبيل الدفاع عن زوجته ووالدته ولم يستطع أحد من الجناة الاقتراب منهما ويمجرد أن هرب القتله من أمام أعيننا سقط ابنى البطل فى صدرى شهيدا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم



التاريخ : ٢١ / ١ / ١٩٩٨

أخبار اليوم تشهد جلسة النطق بالأحكام فى قضية الاغتيالات الكبرى

بعد جلسات شبه يومية طوال الثمانية شهور الماضية. أسدلت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء يوم الثلاثاء الماضى الستار على قضية «الاغتيالات الكبرى» الشهيرة.

هذه القضية التى زادت أوراقها عن ١٠ آلاف ورقة. جاء أمر احالة النيابة المتهمين فيها فى ٥٠ ورقة، وضمت قائمة الشهود حوالى ٢٠٠ شاهد. وجرت كل أحداثها فى صعيد مصر- معقل الارهاب والارهابيين- وحيث ارتكب المتهمون فى القضية- ومعظمهم من طلبة الجامعة وحملة المؤهلات المتوسطة- ١٨ حادثا ارهابيا بشعاً لقى فيه عدد كبير من رجال الشرطة والمواطنين والسياح مصرعهم، واصيبت أعداد أخرى أكبر. وجاء يوم الثلاثاء الماضى..

لتقول العدالة كلمتها.. وتنطق بقصاص الشرع، فى حق الذين خرجوا عن الشرع.. والشريعة.



الإسلام قال كلمته على لسان القاضى

المجرمون استندوا إلى تفسيرات خاطئة وأحاديث مدسوسة ويلبسون الحق بالباطل

قام بالتغطية

محمود صلاح

في قاعة «السادات» بمحكمة باب الخلق، نفس القاعة التى شهدت كل جلسات القضية كانت الجلسة الاخيرة للنطق بالحكم عندما فوجيء المترددون على المحكمة القديمة بحراسة شديدة من رجال الأمن، الذين انتشروا من باب المحكمة الخارجي، وعبر الردهة الرئيسية، حتى قاعة «السادات» التى لم يسمح بدخولها سوى للمحامين ورجال الصحافة ووكالات الانباء العالمية، وبعض اقارب المتهمين.

كانت سيارات الترحيلات الضخمة قد حملت المتهمين فى الصباح الباكر من ليمان طرة الى المحكمة، حيث دخلوا تحت الحراسة الى قفص الاتهام، كلهم تقريبا من الشباب صغار السن فى العشرينات، تكدسوا داخل القفص بالجلاليب البيضاء، جلس بعضهم فى هدوء بينما اخذ البعض الأخر يحدق فى ذهول تجاه منصة القضاء..

أما المحامون فقد جلسوا فى الصفوف الاولى. وكان مشهد البعض منهم غريبا، وهو يطيل لحيته ويتسربل فى نفس الوقت بروب المحاماة التقليدى. وطوال جلسات المحاكمة خلال الشهور الماضية، لم يكن فى وسع أحد منهم أن يعترض على «نوع المحاكمة» التى جرت أمام أحدى محاكم أمن الدولة العليا.. والتى تمثل القضاء الدائم والطبيعى والمنظم قانونا من قبل ارتكاب مثل هذه الجرائم، والتى يتكون قضاتها من متخصصين فى القانون مكفول لهم الاستقلال المحمى بالحصانة، والذين طبقوا على اجراءات القضية القانون العادى الذى يكفل كل حقوق الدفاع للمتهمين.

مضى الوقت بطيئا والمتهمون فى القفص ينتظرون بلهفة بدء جلسة النطق بالحكم..

واخيرا اعلن حاجب المحكمة عن بدء الجلسة ودخل المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة، والمستشاران رمزى عامر وسيف النصر سليمان، ورئيسا النيابة عبدالمنعم الحلوانى وعمرو فاروق. وساد الصمت قاعة المحكمة..

وبدأ المستشار اسماعيل حمدى وكسيل قبل ان ينطق بالاحكام يتحدث الى المتهمين عن القضية. وأكد لهم أن مصر تعرف الاسلام بأصوله الحقيقية وأن الدعوة الاسلامية فى مصر تميزت دائما بالصفاء والسماحة والبعد عن التعصب والتشنج، وأن تاريخ مصر لم يعرف التطرف الدينى.

ثم استطرد رئيس المحكمة بشرح كيف ابتليت البلاد فى الاونة الاخيرة بظاهرة وافدة تبنتها شرذمة من الخارجين على مبادىء الاسلام السمحة رغبوا الا تتفيأ الامة ظلال الامن والسكينة.

فاخذوا يختلقون اسبابا ينسبونها الى الدين الاسلامى لاثارة الفتن واشعال نار الفرقة. ونصبوا انفسهم أمراء وزعماء وفقهاء يفتون فى أمور الحلال والحرام ويستندون الى تفسيرات خاطئة وأحاديث مدسوسة ويلبسون الحق بالباطل ويفرضون وصايتهم على تدين الناس ويعطون أنفسهم الحق فى ارهاب الأخرين والبطش بهم.

تهنئة فى القفص

ولم تستغرق كلمة رئيس المحكمة سوى دقائق قليلة، انتهت بأن نطق اخيرا بالحكم فى القضية واعلن عن معاقبة ٣ متهمين بالاعدام، هم حسن خليفة عثمان ورفعت زيدان عبدالله و عبدالحميد عثمان،

واعلن رئيس المحكمة عن معاقبة ٤ متهمين بالاشغال الشاقة المؤبدة، ومعاقبة ٣ متهمين بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة،ومعاقبة ٥ متهمين بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات.. ومعاقبة متهمين اثنين بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات، وبراءة ١٣ متهما اخرين.

وما ان انتهى رئيس المحكمة من تلاوة الحكم، حتى غادر مع المستشارين المنصة الى غرفة المداولة، وفوجيء الحاضرون فى المحكمة بالمتهمين يتبادلون التهانى والفرحة فى عيون معظمهم وأخذوا يتعانقون ويحتضن كل منهم الأخر.

اما خارج القاعة فقد ارتفعت زغاريد اهالى المتهمين الذين صدرت الاحكام ببراءتهم، او صدرت ضدهم احكام بالاشغال الشاقة غير المؤبدة.

● سألت المتهم عبدالعاطى عبدالكريم الشريف «طالب بكلية الزراعة»: صدر ضدك الحكم بالاشغال الشاقة ١٥ سنة.. ماهو تعليقك؟

– قال وهو يبتسم فى رضاء: هذا شيء طبيعي والمسألة بالنسبة لى مسألة مبدأ.. والحمدلله على كل شيء!

● أما المتهم ثابت على حسنى فقد قال من داخل قفص الاتهام: لقد صدر ضدى الحكم بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات، وانا اعتقد ان هذه الاحكام ليست فى صالح احد وقد تؤدى الى إراقة المزيد من الدماء.. وعموما نحن نطالب بمعاملة افضل داخل السجون.

مشهد خارج القفص!

● أما المتهم عمر والذى صدر الحكم ببراءته فقد قال وهو يبتسم: الحمد لله.. لكنى كنت اتمنى البراءة لكل إخوانى فى القضية.

● وأضاف المتهم عادل فتحى:

صدر الحكم ببراءتى وذلك بفضل الله.. والحق

انني لم اكن اتوقع البراءة. التى اراها حكما عادلا وقد برأتنى المحكمة من كل التهم. واتمنى ان اغادر السجن فورا واقضى ايام العيد مع اسرتى.

● ومن داخل القفص صاح المتهم ياسر على محمد «طالب بكلية أصول الدين جامعة اسيوط»: صدر ضدى الحكم بالاشغال الشاقة ٥سنوات.. واعتقادي ان كل الاتهامات باطلة وأن الاحكام جائرة.. وأن فرج الله قريب. فى هذا الوقت..

كانت القاعة قد خلت تماما من الحاضرين..وبدأ أقارب المتهمين يدخلون فى مجموعات صغيرة.. بعد أن وافق رجال الحراسة على أن يلتقوا بأقاريهم المتهمين داخل القفص، وأن يسلموهم بعض الهدايا والاطعمة والحلوى، وخارج القفص كان هناك مشهد أخر..



حكم الإعدام

فقد جلس المتهم حسن خليفة والذى صدر الحكم بإعدامه وسط حراسة فى أحد اركان القاعة.. وقد قيدت الاغلال الحديدية يديه.. والغريب انه رغم الذهول الواضح فى نظرات عينيه.. إلا انه كان يبتسم لمن حوله.

واعترف ان مشهد المتهم حسن خليفة كان مؤثرا- لمن لم يتابع الاتهامات التى وجهت له- وذلك لانه كان واضحا انه مصاب بشلل ولايمكنه التحرك وأن الحراس يحملونه على أيديهم.

والاغرب ان سبب شلل حسن هو رصاصة استقرت فى عموده الفقرى. وان هذه الرصاصة اطلقها- بطريق الخطأ- احد زملائه. بينما كان الاثنان فى مهمة لقتل بعض رجال الشرطة!

هو نفسه هذا الشاب ضئيل الجسد الذى لا تحمله قدماه. هو نفسه الذى كان ذات يوم كادرا عسكريا خطيرا فى الجماعة ويقول امر احالته الى المحاكمة انه: قتل واخر الرقيب أول كامل احمد سليم المعين بنقطة مرور بنى قرة بالقوصية عمدا مع سبق الاصرار والترصد. كما قتل مع نفس شريكه الخفيرين على حسانين شبشوب وعبدالحميد عبدالعال اللذين كانا داخل نفس نقطة المرور. ثم سرق مع شريكه اسلحة رجل الشرطة والخفيرين الذين لقوا مصرعهم!

هو نفسه.. هذا الشاب الهزيل!

الذى يقول أمر الاحالة عنه: انه مع المتهم الثانى عشر قتلا العميد شيرين على فهمى قائد قوات أمن اسيوط عمدا مع سبق الاصرار والترصد. بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتله. واعدا لذلك الغرض اسلحة نارية وتربصا له فى المكان، الذى أيقنا سلفا تحركه منه. وما إن ظفرا به راكبا سيارته الملاكى حتى اطلقا عليه الأعيرة النارية من سلاحيهما.. فاودت بحياته.

ويضيف أمر الاحالة: أن المتهم وشريكه المتهم الثانى عشر قتلا فى نفس الحادث المجند احمد محمد على الجنيدى الذى كان يركب فى سيارة العميد شيرين على فهمى. وشرعا فى قتل سائق السيارة المجند عماد احمد الذى أصيب من طلقاتهما النارية.

وفى نفس الحادث..

خرجت رصاصة طائشة من سلاح المتهم الثانى عشر.. استقرت فى ظهر شريكه حسن.. واصابته بالشلل!

رصاصة الارهاب.. أصابته نفسها!

رسالة الى اخوانى!

اقتربت من «حسن»..

● وسألته: ماهو تعليقك بعد الحكم بإعدامك؟

قال: الحمد لله.. لقد تقبلت الحكم بنفس راضية تماما. والاعدام لايفت فى عضدى.

وفى هذه اللحظة تندفع فتاة صغيرة الى حضن حسن وهى تبكى.

● فيقول وهو يربت على كتفها: هذه اختى الصغيرة وعندى طفلان شقيقان أصغر منها.. ولى رجاء اخير هو التدخل لاعادتى الى مستشفى الليمان وذلك لأننى أعانى من الشلل وقرح الفراش بسبب الرصاصة المستقرة فى عمودى الفقرى.

دقائق..

ثم يقوم رجال الشرطة بترحيل المتهمين تحت الحراسة مرة أخرى الى ليمان طرة..

تخلو القاعة من الجميع..

ينسحب المتهمون لتنفيذ كلمة العدالة ..

وتبقى المحكمة..

وعلى واجهتها الآية الكريمة «بسم الله الرحمن الرحيم .. وإذا حكمتم بين الناس. ان تحكموا بالعدل».



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٢ / ١٩٩٨

المحكمة العسكرية تبدأ اليوم نظر قضية تنظيم الجهاد ٢

تبدأ اليوم المحكمة العسكرية العليا أولى جلساتها لنظر القضية رقم ٨ جنايات عسكرية لعام ١٩٩٨ وتضم ١٠٧ متهمين وهى تعتبر أكبر القضايا الارهابية.. والخاصة بتنظيم الجهاد الذى يتزعمه الطبيب الهارب أيمن الظواهرى.. كانت مجموعة من الهاربين فى الخارج قد اجروا اتصالات مع بعض المتواجدين فى الداخل للقيام بعمليات ارهابية ضد القيادات الشرطية وبعض رموز الحكم فى مصر.. من بين المتهمين ٦٠ هاربين و١٦ يمثلون القيادات المعروفة فى التنظيم.. من الهاربين الدكتور أيمن الظواهرى وشقيقه المهندس محمد الظواهرى.. وعادل عبدالقدوس وثروت صلاح شحاتة وعلى توفيق السرى.. كما تم ضبط محمد السيد ابراهيم النجار المحكوم عليه بالإعدام فى قضية خان الخليلى.. تضم القضية مجموعات التنظيم فى بعض المحافظات.. منها مجموعة المنوفية تضم محمد عبدالمنعم وسعيد محمد عبدالغفار وعلى عبدالرازق أبوشنب ومحمد عبدالمؤمن يسرى أحمد وماجد محمد السيد ملوخية.. وعمرو على محمد سعيد جمعة.. وأيضا من بين المتهمين فى القضية جاد أبوسريع القناص وسمير العطار وصبرى إبراهيم العطار ومحمود السيد عبدالدايم ومحمد حسين وأشرف على إسماعيل.. وسمير عبدالمنعم وحسن محمد حسن وعبدالله محمد البكرى وسيد محمد على منصور ومحمد محمد شلغم وعماد أحمد حسنين وعوض حسن متولى وعلى العارف وهشام اباظة ونعيم عبدالنعيم.. وستخصص جلسة اليوم للتعرف على دفاع كل من المتهمين وإبلاغهم بقرار الاتهام.. ينتظر أن تؤجل اجراءات المحاكمة لحين استكمال الدفاع عن المتهمين لتبدأ بعد ذلك اجراءات المحاكمة ومواجهة المتهمين بالتهم المنسوبة لهم من النيابة العسكرية فى قرار الاتهام.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٢ / ١٩٩٩

«اليوم» استئناف محاكمة تنظيم «العائدون من أفغانستان»

تستأنف اليوم محكمة امن الدولة العليا طوارئ نظر قضية تنظيم العائدون من افغانستان والسودان والتى تضم ٢٣ متهما من اعضاء الجماعة الاسلامية بينهم حدث. تعقد جلسة المحكمة برئاسة المستشار احمد صلاح الدين بدور، وعضوية المستشارين سيد عويس، ورضا رشدى، وامانة سر نبيل شهاب..

وكانت محكمة استئناف القاهرة، قد رفضت طلب الرد الذى تقدم به المتهم الثالث سعيد عبدالحكيم مصطفى ضد رئيس المحكمة، وقررت استمرار نظر القضية امام نفس الدائرة.. وتواصل المحكمة خلال الجلسة القادمة سماع مرافعة الدفاع.. واحالت نيابة امن الدولة العليا ٢٣ متهما من اعضاء الجناح العسكرى بالجماعة الاسلامية، وعلى رأسهم الارهابى مصطفى حمزة مخطط حادث الاغتيال الفاشل فى اديس ابابا، وقائد الجناح العسكرى للجماعة الاسلامية والهارب من تنفيذ عدة احكام بالاعدام فى قضايا ارهابية الى الحاكمة واتهمتهم بالانضمام الى جماعة غير مشروعة الهدف منها قلب نظام الحكم وزعزعة الامن والاستقرار فى البلاد والتعدى على القائمين على تنفيذ احكام القانون من رجال الشرطة. وتعطيل الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعى، والتعدى على الحريات الشخصية للمواطنين والتخطيط لاغتيال عدد كبير من الشخصيات العامة، وبعض الوزراء كما خططوا للقيام بعمليات تفجير فى بعض الاماكن العامة.

احمد صلاح الدين بدور

وقد تم ضبط المتهمين وبحوزتهم عدة قنابل يدوية ومواد سريعة الاشتعال ومادة تى. ان.تى. شديدة الانفجار، كما عثر بحوزتهم على عدد من الأسلحة الالية والذخائر بدون ترخيص. كما عثر معهم على مجموعة من الاوراق التنظيمية والبطاقات الشخصية المزورة. وكانت تحريات مباحث امن الدولة قد اكدت تلقى المتهمين التعليمات والاموال من قيادات التطرف الهاربة بالخارج وتم اخفاء الاموال والتعليمات فى دورات مياه بعض المساجد الكبرى بالقاهرة.



الحكم بإعدام ٢ والمؤبد لمتهم من أعضاء تنظيم الجماعة الاسلامية وبالأشغال الشاقة والسجن والحبس لـ ٢٩ متهما وبراءة ٣٢

كتب ـ عبدالحميد شعير:

قضت المحكمة العسكرية العليا في جلستها امس فى قضية تنظيم مايسمى بالجماعة الاسلامية والتى تضم ٦٥ متهما بإعدام كل من جمال محمد مصطفى ابو رواش وطه عبدالرزاق عبدالمقصود، وبالاشغال الشاقة المؤبدة على محمد محمود ايوب وبالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لـ ٤ متهمين وبالأشغال الشاقة ١٠ سنوات لـ ٨ متهمين وبالسجن ١٠ سنوات لمتهم واحد وبالأشغال الشاقة ٧ سنوات لمتهم واحد وبالاشغال الشاقة ٥ سنوات لـ ١١ متهما وبالاشغال المؤقتة ٥ سنوات لمتهمين والسجن ١٠ سنوات و ٥٠٠ جنيه غرامة على متهم واحد وبالحبس ٣ سنوات على متهم وبراءة ٣٢ متهماً.

وكانت المحكمة قد وجهت اليهم تهمة محاولة إحياء جماعة اسست على خلاف احكام القانون والغرض منها الدعوة إلى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاضرار بالسلام الاجتماعي.

وكانت هذه الجماعة تستخدم الارهاب لتحقيق اغراضها فحازوا واحرزوا الأسلحة اضافة إلى تزوير بعض المستندات ، وقام بعض المتهمين بسرقة المواد الكيماوية من كليتى العلوم جامعة القاهرة والجامعة الامريكية اضافة إلى سرقة جهاز تليفون من احد الميادين، كما سعى أعضاء التنظيم إلى تجنيد مجموعة من ابناء الأغنياء وللاستفادة من اموالهم فى دعم التنظيم لذا فقد ضم التنظيم طالبا بالجامعة الامريكية وابن أحد العاملين بالولايات المتحدة الأمريكية وابن سفير سابق، وصاحب صيدليات ومكتبة وضم أيضا ٤ محامين واستمرت جلسات المحكمة ٤ اشهر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٣/ [illegible]/ ١٩٩٨

بعد إعادة محاكمتهما:

الاعدام لإرهابي والمؤبد لشريكه قتلا ناظر مدرسة بالسويس

المحكمة: ظاهرة الارهاب ترجع لأمراض أصابت الأسرة والمدرسة وغياب الوعي الديني

كتب - أحمد نبيل:

اصدرت امس محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» حكما باعدام الإرهابي غريب الشحات وبالمؤبد لابن شقيقته عطية عبدالسميع، واللذين كانا قد صدر ضدهما حكم غيابي مماثل أثناء محاكمة تنظيم السويس الإرهابي، العام قبل الماضي، حيث كانا من اقطاب التنظيم ثم اعيدت اجراءات محاكمتهما بعد ضبطهما، صدر الحكم برئاسة المستشار احمد صلاح الدين بدور وعضوية المستشارين سيد عويس، ورضا رشدي بحضور عمرو فاروق وكيل نيابة امن الدولة. وقبل ان ينطق رئيس المحكمة بالحكم طلب المتهم غريب الشحات الكلمة مشيرا إلى انه لايجوز شرعا قتل المؤمن لسبق قتله كافرا، فقاطعة رئيس المحكمة صائحاً أن المجنى عليه والمتهم بقتله فكرى فخرى ناظر مدرسة الفرنسيسكان من اهل الذمة وهو وحق علينا أن نحميه لا ان نهدر دمه. وكانت المحكمة قد عقدت جلستها امس وسط حراسة امنية مشددة، وحضر المتهمان غريب الشحات، وعطية عبدالسميع، حيث كانت النيابة قد نسبت لهما تهمة الاتفاق على قتل ناظر مدرسة الفرنسيسكان بالسويس فكرى فخري سرجيوس في اطار تكفير الجماعة الاسلامية لابناء الطائفة المسيحية، وإهدار دمهم ومالهم. حيث نفذا الجريمة واشتركا فى قتله اثناء خروجه من منزله.

وقبل ان ينطق المستشار صلاح بدور بالحكم طلب المتهم غريب الشحات الكلمة فقال إننا نعلم عن رئيس المحكمة اتساع علمه بأمور الفقه والدين، وقال إن الشريعة الاسلامية حرمت القصاص من مسلم لقتله كافرا، فقاطعه رئيس المحكمة بعصبية شديدة رافضا اتهامه للمجنى عليه بالكفر، وقال إنه «ذمي» اى من اهل الذمة، وحق على الاسلام، والمسلمين حمايته وليس اهدار دمه وسفكه، ثم واصل رئيس المحكمة النطق بالحكم، وكانت هذه المناقشة القصيرة تعبيرا عن نظارة الجماعات التى ينتمى إليها المتهمان لمن لايدين بالاسلام، ووجوب محاربته، ولكن رد رئيس المحكمة كان بمثابة الخط الفاصل الذى يقطع الشك باليقين من وجود حماية اهل الذمة وليس الاعتداء على حقوقهم، وهذا المضمون ورد ايضا فى رد فضيلة المفتى على استطلاع المحكمة لرايه فى شان اعدام المتهم، وقالت المحكمة فى اسباب حكمها إن ظاهرة الإرهاب وغيرها من الجرائم الغريبة على اسماعنا ترجع اساسا إلى بعض الامراض التى أصابت مجتمع هذا الزمان، حيث لاتجد داخل البيت دفئا اسريا، ولاتجد خارجه تعاطفا اجتماعيا، فقد نسي الرجل مسئوليته نحو أسرته، ونسيت المرأة امومتها، واهتمت بانوثتها فسقط الأبناء فى بئر الضياع واتسم معظم افراد المجتمع بالأنانية وحب الذات، وفى المدرسة لاتجد ذلك المدرس الذى يهتم بالتربية الأخلاقية بقدر اهتمامه بجمع أكبر عدد من تلاميذ الدروس الخصوصية. وأما عن التوعية الدينية فقد أصبح عالم اليوم يكرر ما كان يردده بالأمس حتى كلت القلوب، وملت الأسماع عن كثرة التكرار والترديد، مع ان التجديد هو سنة الله فى خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلا. واختتمت المحكمة حيثياتها بان اعوان الشيطان ليس لهم فى هذا الزمان مكان، وأن حياة الإنسان لايزعجها نعيق الغربان وان الخفافيش ابدا لن تعيش، وان الجرذان مكانها فى الجحور وأما الخلود فهو للرضا والنور.



الإرهابي غريب الشحات قبل النطق باعدامه

[تصوير : سعد فج النور]



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/٦/١٩٩٨

الحكم في إعادة محاكمة متطرفين بتنظيم السويس
الإعدام لقاتل ناظر مدرسة الفرنسيسكان والمؤبد لشريكه

اصدرت امس محكمة امن الدولة العليا طوارىء حكمها في قضية اعادة محاكمة متطرفين بتنظيم السويس. قضت المحكمة بمعاقبة غريب الشحات بالاعدام شنقا، كما قضت بالاشغال الشاقة المؤبدة على عطية عبدالسميع لقتلهما فكرى فخرى سرجيوس ناظر مدرسة الفرنسيسكان بالسويس. عقدت جلسة المحكمة برئاسة المستشار احمد صلاح الدين بدور، وعضوية المستشارين سيد عويس ورضا رشدى وبحضور عمرو فاروق رئيس نيابة امن الدولة، ووليد الجندى وكيل اول النيابة، وامانة سر نبيل شهاب.

فى بداية الجلسة طلب المتهم غريب الشحات التحدث الى رئيس المحكمة، واكد احترامه له واعترافه بان رئيس المحكمة مفكر اسلامى، ودارس لكتب الشريعة، والقانون،

تابع الجلسة:
محمد عبدالنبى

وطلب منه عدم الحكم عليه بالإعدام لان الأسلام ينص على عدم القصاص من المسلم. اذا قتل كافرا كما اكد ان الله يقبل التوبة، قاطعه رئيس المحكمة، وقال ان المجنى عليه من اهل الذمة، وليس بكافر وتجب حمايته من المسلمين، والقصاص من المسلم إذا ارتكب ضد الذمى ما يوجب القصاص.

اكدت المحكمة فى اسباب حكمها ان ظاهرة الارهاب وغيرها من الجرائم الغريبة على اسماعنا ترجع اساسا الى بعض الامراض التى اصابت مجتمع هذا الزمان حيث لا تجد داخل البيت دفئا اسريا ولا تجد خارجه تعاطفا اجتماعيا، فقد نسى الرجل مسئوليته نحو اسرته، ونسيت المرأة أمومتها، واهتمت بأنوثتها فسقط الابناء فى بئر الضياع، واتسم معظم افراد المجتمع بالانانية وحب الذات، وفي المدرسة لا نجد ذلك المدرس الذى يهتم بالتربية الأخلاقية، بقدر اهتمامه بجمع اكبر عدد من تلاميذ الدروس الخصوصية.. واما عن التوعية الدينية فقد اصبح عالم اليوم يكرر ما كان يردده بالامس حتى كلت القلوب وملت الاسماع من كثرة التكرار والترديد مع ان التجديد هو سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلا. وقالت المحكمة فى اسباب حكمها ان اعوان الشيطان ليس لهم فى هذا الزمان مكان وان حياة الانسان لا يزعجها نعيق الغربان، كما ان الخفافيش ابدا لن تعيش والجرذان مكانها في الجحور.. اما الخلود فهو للرضا والنور.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٤ / ١٩٩٨

منظمة حقوقية تناشد مبارك مراجعة الأحكام

محكمة مصرية تحكم بإعدام قيادي في "الجماعة" والمؤبد لآخر

□ القاهرة - محمد صلاح وحازم محمد

■ اصدرت محكمة امن الدولة العليا في القاهرة امس الاحكام في قضية «احداث السويس» التي اتهم فيها اثنان من قادة تنظيم «الجماعة الاسلامية» قضت المحكمة بإعدام احد المتهمين والاشغال الشاقة المؤبدة للآخر. وجاء الحكم بعد يوم واحد من الاحكام التي اصدرتها اول من امس محكمة عسكرية في قضية اتهم فيها ٦٥ من اعضاء التنظيم نفسه وتضمنت الاعدام لاثنين من المتهمين والاشغال الشاقة المؤبدة لمتهم واحد والاشغال الشاقة والسجن لمدد متفاوتة لـ ٣٠ متهما وبرات ٣٢ متهماً.

وكانت المحكمة عقدت جلسة امس وسط اجراءات امنية مشددة في مقر محكمة شمال القاهرة في منطقة العباسية وسط العاصمة برئاسة المستشار احمد صلاح الدين بدور وعضوية المستشارين سيد عويس ورضا رشدي. ولم تستغرق الجلسة سوى دقائق قليلة اعلن خلالها القاضي ان المحكمة تلقت موافقة من مفتي البلاد الدكتور نصر فريد واصل على إعدام المتهم غريب الشحات، وان المحكمة اصدرت الحكم بإعدامه والاشغال الشاقة المؤبدة للمتهم الثاني عطية عبدالسميع.

إدانة أخرى

ويذكر ان دائرة قضائية اخرى كانت قضت قبل نحو سنتين بمعاقبة الشحات وعبدالسميع غيابياً بالاشغال الشاقة المؤبدة بعد ان دانتهما بالمشاركة في مقاومة الشرطة، اثناء اقتحام قوات الامن مسجد الرحمة في مدينة السويس، وكذلك قتل مواطن مسيحي يدعى فخري فكري سرجيوس مع سبق الاصرار والترصد. لكن القانون المصري ينص على ضرورة اعادة محاكمة المدانين غيابياً من محاكم امن الدولة بعد القبض عليهم او تسليم انفسهم.

والأحكام الصادرة عن محاكم امن الدولة او المحاكم العسكرية في مصر غير قابلة للطعن او الاستئناف امام اية هيئة قضائية اخرى. ويحق للمحكومين فيها فقط تقديم التماسات الى رئيس الجمهورية خلال ١٥ يوماً من تاريخ المصادقة عليها لطلب الغائها او اعادة المحاكمة امام دائرة اخرى. وفي حال رفض الالتماس تصبح الاحكام نهائية وقابلة للتنفيذ فوراً.

"المنظمة المصرية"

إلى ذلك، ناشدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان الرئيس حسني مبارك وقف تنفيذ الاحكام التي اصدرتها محكمة عسكرية اول من امس في القضية المعروفة باسم «تنظيم الجماعة الاسلامية»، التي قضت بإعدام متهمين وسجن ٣١ متهماً لمدد متفاوتة وبراءة ٣٢ اخرين، واعادة محاكمتهم امام القضاء العادي ووقف احالة المدنيين على القضاء العسكري.

واعربت المنظمة في بيان اصدرته امس عن قلقها ازاء توسع المحاكم العسكرية في إصدار احكام اعدام ولفتت إلى ان «معظم القضايا التي تنظر فيها (المحاكم العسكرية) تخلو من اتهامات محددة بارتكاب جرائم العنف والارهاب وهو ما ينطبق على القضية الاخيرة. إذ اتهم المحكومان بالاعدام بـ«حيازة اسلحة نارية وبيضاء بقصد استعمالها في نشاط يخل بالامن والنظام العام والتعدي على امين شرطة مكلف حراستها في محاولة للهرب».

٣٢ قضية

ونظرت المحاكم العسكرية منذ كانون الاول (ديسمبر) العام ١٩٩٢، وحتى الحكم الاخير في ٣٢ قضية اتهم فيها ٨٩٦ بالانتماء الى جماعات محظورة وبلغ عدد احكام الاعدام فيها ٨٥ حكماً والسجن لمدد متفاوتة ٤٩٩ حكماً ونال ٣١١ متهماً احكاماً بالبراءة.

واعتبر البيان ان «إحالة المتهمين بارتكاب اعمال العنف على المحاكم العسكرية يعني حرمانهم من حقهم في المثول امام قاضيهم الطبيعي».

ولفت إلى انه «في حين تسرع السلطات تنفيذ احكام الاعدام فإنها تتجاهل تنفيذ احكام البراءة الصادرة بحق عشرات المتهمين من المحاكم العسكرية». وشددت على ان «الافراط في اصدار احكام الاعدام لم يؤد إلى وقف اعمال العنف التي ترتكبها بعض الجماعات السياسية التي ترفع شعارات إسلامية بل غالباً ما تستخدم هذه الاحكام ذريعة للثأر والانتقام واستمرار مسلسل العنف».

حملات للشرطة المصرية في اسيوط والمنيا

□ القاهرة - احمد عبدالرحمن

■ شنت اجهزة الامن في محافظة اسيوط امس حملة على المنطقة الجنوبية لضبط عناصر من تنظيم «الجماعة الاسلامية». وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان خطة وضعت لمطاردة القياديين رفعت زيدان وعبدالحميد ابو عقرب اللذين صدر عليهما حكم غيابي بالاعدام في الاسبوع الماضي. واشار الى ان الاثنين يعدان من اخطر عناصر التنظيم الفارة. وذكر المصدر ان الحملات تركزت في مدن البداري وابنوب وابو تيج وانه تم تمشيط المناطق الزراعية والمغارات الجبلية. واوضح ان الشرطة القت القبض على عدد من المشتبه في انضمامهم الى «الجماعة الاسلامية» وانها بدات التحقيق معهم.

وفي المنيا القت قوات الامن امس القبض على عنصرين من اعضاء التنظيم في مدينتي ملوي وابو قرقاص.



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٤/١٩٩٨

بريطانيا تغمض عينيها.. إلى متى؟!

الاعلام هناك يكشف تصرفات الإرهابيين ورئيس الوزراء مازال يبحث عن أدلة!!

اللجوء السياسى ليس حقا لمجرمين محكوم عليهم.. فى بلادهم

● لاتزال الرؤية غائمة.. والصورة غير واضحة المعالم.. امام تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا «الشاب».. فيما يتعلق بقضية الإرهاب.. وإيواء بلاده لزعماء الجماعات الإرهابية.. واغلب الظن ان الامر سيظل على ماهو عليه حتى تستيقظ بريطانيا على كارثة «إرهابية» تهزها من الداخل.. لتبدأ التحرك الجاد نحو مقاومة هذا الشيطان السرطانى.. مثلما حدث لدول اخرى عديدة قبلها.

● فى الأسبوع الماضى ادلى تونى بلير بتصريحات نفى فيها أن بريطانيا تاوى عناصر الإرهاب.. وطالب الدول التى تتهم بلاده بذلك ان تقدم الأدلة.. وتعهد بإحالة هذه الأدلة الى المحاكم البريطانية.

● واكد تونى بلير اصرار بلاده على منح حق اللجوء السياسى للمعارضين فى حالة عدم مخالفة القوانين البريطانية، وتعهد باصدار قوانين جديدة تمنح المحاكم البريطانية حق ادانة اى مؤامرة تجرى فى بريطانيا للقيام باعمال إرهابية فى الخارج.

● التعليق

● إيواء بريطانيا لزعماء الارهاب لم يعد اتهاما يحتاج الى ادلة ليقتنع بها رئيس الوزراء «الشاب» وتحول لندن الى ملاذ أمن للارهابيين من كل صوب وحدب ليس كلاما مرسلا.. وإنما هو حقيقة مؤكدة ـ للاسف ـ كشفت عنها الصحف البريطانية.. وأجرت حولها العديد من الحوارات والتحقيقات والتحليلات.. ومن بين عناصر الارهاب التى تعيش فى لندن تحت مسمى «المعارضة» من صدرت ضدهم أحكام فى مصر ـ على سبيل المثال ـ لاشتراكهم فى جرائم قتل ارهابية ضد الأبرياء.. ومنهم من قتل الطفلة «شيماء» أثناء محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق د. عاطف صدقى.

● فى نوفمبر الماضى ذكرت صحيفة «صنداى تايمز» البريطانية ان ثلاثة ارهابيين صدرت ضدهم أحكام بالاعدام فى مصر لارتكابهم جرائم ارهابية قد سمح لهم بالعيش فى بريطانيا.. حيث حصل أحدهم على الاف الجنيهات من فوائد الضمان الاجتماعى.. واوضحت الصحيفة أن الثلاثة من كبار الشخصيات فى تنظيم الجهاد أو تنظيم طلائع الفتح الارهابيين.. وهما الجماعتان الشقيقتان للجماعة الإسلامية التى أعلنت مسئوليتها عن مذبحة «الأقصر».



● وقالت «الصنداى تايمز» ان احد هؤلاء الرجال الثلاثة الذى يدعى عبدالبارى قد منح بالفعل اللجوء السياسى فى بريطانيا رغم إنه أدين الشهر الماضى ـ أى أكتوبر ١٩٩٧ ـ فى حادث البازار القديم بالقاهرة.. اما الثانى وهو ياسر السرى الذى يسعى للحصول على اللجوء السياسى فقد أدين بالتورط فى حادث الهجوم بالقنابل على رئيس وزراء مصر عام ١٩٩٢.. وهو الهجوم الذى تسبب فى اغتيال الطفلة البريئة «شيماء» بمصر الجديدة.. والثالث هو احمد ابراهيم النجار الذى حكم عليه بالاعدام غيابيا الشهر الماضى ـ اكتوبر ١٩٩٧ ـ لمحاولة إحياء تنظيم الجهاد فقد تردد ايضا أنه يعيش فى لندن.. واعترفت الصحيفة بان الإرهابيين المقيمين فى العاصمة البريطانية قد زادوا من نشاطهم فى الأعوام الأخيرة.

● فى نفس التوقيت ـ أى فى أواخر نوفمبر الماضى ـ ذكر راديو لندن أن من يدعى بـ «الشيخ عمر بكرى» المصرى المقيم فى بريطانيا استطاع أن يجمع مليونين ونصف مليون جنيه استرلينى عقب صلاة الجمعة الموافق ٢١ نوفمبر من المصلين فى المساجد.. وهذا المبلغ سيذهب الى أفراد الجماعة الإسلامية التى نفذت حادث الأقصر البشع.. ونقل راديو لندن عن عمر بكرى قوله ان جماعته ستواصل ضرب السياح فى مصر لأن السياحة ليست من الإسلام.. ولأن السياح يرتدون ملابس تظهر اجسادهم بما لا يتفق مع شريعة الإسلام.

● وفى نوفمبر أيضا.. وعقب جريمة الأقصر، كتبت صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية تحت عنوان «ملايين الجنيهات من بريطانيا لقتلة الأقصر»: أن منفذى مجزرة الأقصر جمع لهم المتطرفون الإسلاميون ٢,٥ مليون جنيه استرلينى للإضرار بمصر.. وهؤلاء الارهابيون الذين منحتهم بريطانيا حق اللجوء السياسى رغم صدور أحكام قضائية ضدهم فى مصر اصدروا بيانا فى لندن باسم «الجماعة الإسلامية» حذروا فيه البريطانيين من السفر الى مصر للسياحة.. وقالت الصحيفة: «ان هناك أدلة على ارسال مبالغ كبيرة من المال الى الجماعات الإرهابية فى مصر.. وان هناك ابوحمزة المصرى الذى يعمل اماما لمسجد فى وسط لندن أفتى بأن السياحة حرام».

● بعد كل هذا نتساءل: الى متى سيظل تونى بلير يغمض عينيه؟! والى متى ستظل بريطانيا تغمض عينيها عن الحقائق التى تنشر فى الصحف هناك.. والتى لم تعد بحاجة الى مزيد من الأدلة لكى تقدم الى المحاكم؟!

● لقد كشفت مصر عن حقائق ومعلومات هامة جدا بخصوص الإرهابيين الذين يعيشون فى لندن وغيرها من مدن بريطانيا.. وقد تأكدت الصحف ووسائل الاعلام فى بريطانيا من هذه الحقائق وصارت ترددها باعتبارها حقائق لا تقبل التشكيك.. إلا أن رئيس الوزراء «الشاب» مازال يبحث عن ادلة.. ومازال يعلن اصراره على منح حق اللجوء لمن أسماهم بالمعارضين.. ولا تعرف على وجه اليقين ما سبب كل هذا العناد.. ومن يعاند تونى بلير؟!

● وحين أعلن الرئيس مبارك ـ اثناء زيارته للأقصر عقب الحادث الاجرامى ـ أنه يأمل أن يعيد أولئك الذين يقدمون الملاذ الآمن للإرهابيين فى بريطانيا وأفغانستان التفكير فى سياساتهم.. التى كان من نتيجتها سقوط أرواح بريئة فى الأقصر.. كان يحذر من أن رصاص الإرهاب لا يفرق بين مصرى وغير مصرى.. وأنه قد طال الأجانب.. ومنهم سياح من بريطانيا.. فى الوقت الذى يتمتع فيه الارهابيون المحكوم عليهم فى القاهرة، بكامل حريتهم فى لندن وكابول.. ويجمعون الأموال، ويتآمرون لقتل مزيد من الضحايا.

● وكان يكفى رئيس وزراء بريطانيا قبل أن ينفى إيواء الإرهابيين ويسميهم بالمعارضين، ويطلب ادلة، ويؤكد اصراره على منحهم اللجوء السياسى كان يكفيه أن يقرأ صحف بلاده ويستمع لما تبثه الاذاعة عندهم من معلومات تؤكد صدق الرؤية المصرية وصوابها.



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٦/١٩٩٨

● من حق بريطانيا أن تنفى دعمها للإرهاب والإرهابيين.. لكن من واجبنا أن ننبه.. وأن نضع الحقائق امام من يهمه الأمر فى بريطانيا وغيرها.. خاصة أولئك الذين يرفعون راية حقوق الانسان فى موضع خطأ.. ويتذكرون حقوق القتلة وسفاكى الدماء.. ويتناسون حقوق الضحايا.

● إن الحقائق التى تكشفت أصبحت تفرض على حكومة بريطانيا التفكير بشكل جاد فى مسألة تسليم الإرهابيين الذين صدرت ضدهم أحكام فى مصر.. لأن هؤلاء يمثلون خطرا حقيقيا على الانسانية كلها.. ويكفى ما حدث فى الأقصر لتأكيد ذلك.. فالرصاص لم يعد يفرق بين جنسية وأخرى.

● وقد ظهرت أصوات فى بريطانيا نفسها تنتقد منح الإرهابيين المأوى والملاذ.. وتطالب بتشديد العقوبات فى قانون مكافحة الإرهاب.. وتغيير المواد الخاصة بمنح حق اللجوء السياسى حتى لا تتستر وراءها عناصر الإرهاب.. وهى تبحث عن مأوى خارج بلادها.. وبالرغم من ذلك حاولت حكومة بريطانيا السابقة عقد مؤتمر دولى للإرهابيين ونجحت مصر فى منعه.. ووافقت الحكومة الحالية على قيام مظاهرات للإرهابيين أمام مقر السفارة المصرية فى لندن.. وهو ما يؤكد ـ مرة أخرى ـ أن الرؤية مازالت غائمة أمام حكومة بريطانيا.. وأنها مازالت فى حاجة الى من يبصرها بأنها ستدفع الثمن غاليا لو استمرت فى هذا الطريق.



مصر واليمن تحاولان التغلب على عقبات توقيع الاتفاق الامني

نشاط مصري مكثف لتطويق الارهاب بعقد اتفاقات مع دول لتبادل المعلومات

□ القاهرة - حسام كمال

■ تشهد القاهرة خلال الايام المقبلة نشاطاً امنياً مكثفاً، يهدف إلى تطويق ظاهرة الإرهاب وعقد اتفاقات ثنائية لتبادل المعلومات. وسيبدأ ذلك النشاط بزيارة يبدأها الى العاصمة المصرية اليوم وزير الداخلية اليوناني جورج ارمنيوس على رأس وفد امني كبير.

وتحاول مصر واليمن التغلب على مصاعب واجهت البلدين في التوقيع على اتفاق امني. وسيزور القاهرة يوم الثلثاء المقبل نائب وزير الداخلية اليمني العقيد محمد مطهر على راس وفد امني لإجراء محادثات مع عدد من المسؤولين المصريين.

وقالت مصادر مطلعة لـ«الحياة» إن زيارة الوفد اليمني جاءت بناء على اتفاق جرى بين وزير الداخلية المصري السيد حبيب العادلي ونظيره اليمني السيد حسين عرب خلال اجتماع عقداه يوم ٥ كانون الثاني (يناير) الماضي على هامش اجتماعات وزراء الداخلية العرب في تونس، واضافت المصادر انه سيتم ايضاً مناقشة بنود في الاتفاق الأمني تختلف وجهات نظر الجانبين في شان تفسيرها وخصوصاً في مجال تسليم المجرمين.

وكان ان وزير الداخلية اليمني اكد ان بلاده تتعاون مع مصر في مجال مكافحة الإرهاب ولن تتاخر عن تلبية المطالب التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في البلدين.

ونفت اليمن ان تكون تسلمت لوائح باسماء المطلوبين على ذمة قضايا وقعت داخل مصر، لكن مسؤولا مصرياً بارزاً ابلغ «الحياة» ان القاهرة طلبت من اليمن تسليمها عناصر مقيمة في اليمن من المنتمين الى تنظيم «الجهاد».

وعلمت «الحياة» أن الخلاف المصري - اليمني يدور حول التعريف المحدد للمجرمين ومن يندرج تحت هذا البند، إذ تعتبر مصر مرتكبي الجرائم الإرهابية والمنظمة ومن يعملون ضد امن الدولة ضمن هذا النطاق في حين تحاول اليمن ان تضع المعارضين من اللاجئين اليمنيين في مصر ضمنه، لكن القاهرة ترى أن هؤلاء لا يخالفون القوانين المصرية التي من اجلها حصلوا على اللجوء السياسي او الاقامة، وتوقعت المصادر المصرية أن تنجح المحادثات الأمنية في القاهرة في التوصل الى حل يرضي الجانبين وبما لا يؤثر على العلاقات السياسية المتميزة.



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/ ٢/ ١٩٩٨

الإجراءات الأمنية والقضاء على الإرهاب

رغيد الصلح *

■ خلال كانون الثاني (يناير) الماضي، استهلكت قضايا تصاعد العمليات الارهابية في الجزائر وتداعيات العمل الارهابي في الاقصر قسطاً واسعاً من اهتمام الاروقة السياسية العربية. وازداد الاهتمام بالمسالة الارهابية بعدما قرر الاتحاد الاوروبي اطلاق مبادرة بصدد اعمال الارهاب في الجزائر وارسال وفد لهذا العرض الى العاصمة الجزائرية. ووسط هذه التفاعلات الدولية والمحلية انعقد اجتماعان وزاريان عربيان بغرض البحث في قضيتين متداخلتين هما مكافحة الارهاب وتنمية السياحة.

الاجتماع الاول الذي عقده وزراء الداخلية العرب في تونس انتهى الى اقرار اتفاق لمكافحة الارهاب. وسيدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد ان يوقعها وزراء الداخلية والعدل العرب في الثاني من نيسان (ابريل) المقبل. ويتناول هذا الاتفاق باسهاب وتفصيل الجوانب المتعددة للاجماع الرسمي العربي حول مسالة الارهاب ووسائل مكافحته، وهو يضع - ربما للمرة الاولى - تعريفاً عربياً للارهاب والجرائم الارهابية. ثم ينتقل الى تعداد الاجراءات والتدابير التي تنوي الدول العربية تطبيقها منفردة وبالتعاون مع بعضها بعضاً للقضاء على هذا النهج الخطير والضار. في هذا السياق يلزم الاتفاق الدول العربية التعاون والتنسيق للحيلولة دون اتخاذ ارضها مسرحاً لتخطيط او تنفيذ عمليات ارهابية ضد الدول الاخرى، كما يلزمها تعزيز المراقبة على المنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع تسلل الارهابيين عبر الحدود العربية. ويلزم الاتفاق الدول العربية ايضاً بتبادل الخبرات والمعلومات حول النشاطات الارهابية والتعاون في مجال الاعلام الامني لكشف هذه النشاطات والجماعات التي تقوم بها. ويحدد اتفاق مكافحة الارهاب اصول تسليم المتهمين من بلد عربي الى بلد آخر.

الاجتماع الوزاري الثاني عقده وزراء السياحة العرب في القاهرة للتعبير عن تضامنهم مع الدول العربية ضد الارهاب، وللنظر في ما يمكن القيام به من اجل احتواء آثار العمليات الارهابية على قطاع السياحة في الدول العربية. كانت حصيلة الاجتماع تبني فكرة اعلان عام ١٩٩٨ عاماً للسياحة العربية في مصر، ولمشروع اقامة شركة سياحية عربية. ويجدر بالذكر هنا ان كلاً من مصر والاردن قد بدا فعلاً اتخاذ اجراءات وتدابير بقصد تشجيع السياحة العربية في اراضيهما تشمل خفوضاً لرسوم السفر والاقامة.

على رغم التباهي الشكلي بين الوجه الامني والسياحي للعمل العربي الجماعي، فا هناك شيئاً من التقاطع والتداخل بين المشاريع التي تتخذ من اجل مكافحة الارهاب واعمال العنف والجريمة في الاقطار العربية، من جهة، وبين المشاريع التي تستهدف تنمية السياحة العربية، من جهة اخرى. فمن البديهي ان تؤدي اعمال الارهاب الى الاضرار بكل قطاعات المجتمع الاقتصادية وان تؤثر تاثيراً سلبياً في حركة الاستثمار في هذه القطاعات، خصوصاً قطاع الخدمات التي تتميز بحساسية خاصة - مثل السياحة - تجاه مسالة الامن والاستقرار. ولا ريب ان محاولة ايجاد حلول عربية لظاهرة الارهاب هي خطوة في الاتجاه الصحيح. ذلك ان هذه المشكلة هي من الاعراض المتعددة الجنسية والعابرة للاقطار التي تتخذ طابعاً اقليمياً. ومن الارجح ان المسؤولين العرب وجدوا ان من الصعب على بلد عربي واحد ان يوفر موارد بشرية ومادية كافية من اجل محاربة هذه الظاهرة. ومن هنا كان اتجاههم الى التعاون من اجل مكافحتها واحتواء آثارها على مستوى اقليمي عربي.

ان تعريب النشاط الامني، مثل تدويله، قد يساعد على محاصرة هذه الظاهرة الضارة وعلى القضاء عليها. ولكن هل يكفي التركيز على الاجراءات الامنية، مهما بلغت من الشدة والاحكام، لتخليص المجتمعات العربية من الارهاب ومن اثره السلبي على القطاعات الاقتصادية المختلفة؟ ان الاجراءات الامنية هي وسيلة من الوسائل الضرورية لمكافحة الارهاب، وفي كثير من الحالات فإن الاقتصار عليها وحدها قد يقود الى تقوية الارهاب بدلاً من محاصرته والقضاء عليه. فسرعان ما يصور الارهابيون انفسهم وكانهم الضحايا وليس الجناة، فيستثيرون بذلك تعاطف اولئك المواطنين الذين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيــــــاة

التاريخ : ٥/٢/١٩٩٨

يقفون بصورة عفوية الى جانب الضحايا والضعفاء والمظلومين.

ثم ان الارهاب يستفيد عادة من الثغرات الامنية ولكنه لا ينشا بسببها وحدها. وهناك امثلة عدة في اماكن كثيرة من العالم تدل على ان العلاج الامني قد لا ينجح وحده في صد وتحييد اعمال الارهاب والقضاء على الارهابيين. فعلى رغم ان جمهورية كوستاريكا في اميركا الوسطى، قامت بحل قواتها المسلحة منذ عام ١٩٤٨ الا انها لم تعرف اعمال العنف والارهاب. في المقابل فإن العديد من جمهوريات اميركا الوسطى والجنوبية يعاني من اعمال الارهاب ومن انتشار الحركات الارهابية فيها، على رغم انها تملك الجيوش والاجهزة الامنية القوية.

الارهاب ينمو ويزدهر في اوضاع التردي الاقتصادي والتازم الاجتماعي والسياسي وفي ظل مناخ ثقافي محبذ للعنف، فضلاً عن الضعف الامني. والمنطقة العربية لا تزال حتى الآن تعاني من اوضاع اقتصادية واجتماعية متردية. فحسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، هناك ٧٣ مليون عربي - اي ثلث العرب البالغ عددهم ٢٤٠ مليوناً تقريباً - يعيشون تحت مستوى حزام الفقر، واكثر من عشرة ملايين عربي يعانون من نقص التغذية. وهناك حوالى الستين مليون عربي من الاميين. وفي اكثر الاقطار العربية يفوق عدد الشبان دون الـ ٢٥ عاماً غيرهم من السكان. اما نسبة البطالة فترتفع في بعض الاقطار العربية الى العشرين في المئة من مجموع السكان. اذا اضفنا الى ذلك ازدياد التفاوت الاجتماعي في المنطقة العربية عموماً وتناقص قدرة الدول العربية على تقديم الخدمات الاجتماعية بسبب انحسار مداخيلها، فإنه يمكننا رسم صورة ادق للاجواء العربية التي تفرخ فيها حركات العنف والارهاب. ان الحكومات العربية تحاول، كل على حدة، ايجاد حلول لهذه المعضلات بما يؤدي في نهاية المطاف الى الحد من العوامل التي تساعد نشوء اعمال العنف والارهاب. الا انه مثلما وجدت الحكومات العربية ان التعاون على الصعيد الامني يساعدها على محاصرة حركات الارهاب والقضاء عليها، فإنها ستجد ان توسيع التعاون على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي سيساعدها على تحقيق الغاية نفسها ايضاً. ولقد خطت الدول العربية خطوة صحيحة في هذا الاتجاه عندما قررت اقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وخطت خطوات اخرى عندما توصلت الى وضع برنامج تنفيذي لاقامة هذه «المنطقة» خلال عقد من الزمن، وعندما باشرت في بداية العام بخفض عشرة في المئة على السلع العربية التي تدخل اراضيها. فمن الأرجح ان تؤدي هذه الاجراءات الى نمو التجارة البينية العربية كما نمت التجارة البينية داخل التجمعات الاقليمية الاخرى مثل سوق اميركا الجنوبية المشتركة (ميركوسور) اذ تضاعف حجمها بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣. ومن الارجح ان يؤدي هذا الى ارتفاع الاستثمارات في المنطقة العربية والى تعزيز قطاعات الانتاج فيها.

اذا صحت هذه التقديرات فإن اجتماعات المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي يضم وزراء الاقتصاد والتجارة العرب التي ستنعقد خلال ايام في القاهرة، فقد تكون موازية في اهميتها، من زاوية مكافحة الارهاب واعمال العنف، لاجتماعات وزراء الداخلية العرب اذا ركزت على دفع مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الى الامام.

ومن اجل توفير شروط افضل لمكافحة الارهاب والعنف، فإنه من المفيد ايضاً مقاربة هذه المسالة على الصعيد الثقافي. في هذا المجال يمكن تنظيم نشاطات واسعة رسمية وشعبية تهدف الى التاكيد على مزايا المفاهيم والقيم المضادة للارهاب مثل التسامح والتراحم واحترام المواطن الفرد والحريات العامة والشخصية والعقلنة والتهذيب الاجتماعي والمساواة ونبذ التعصب القومي والديني والعرقي. ان نشر هذه القيم على اوسع نطاق، بالاضافة الى تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والاجراءات الامنية، جدير بان يوفر الاطار الافضل ليس لمحاربة الارهابيين فحسب، وانما لمحاربة الارهاب ايضاً. فقد يكون القضاء على بضعة من المجرمين ممكناً

”

من اجل توفير شروط أفضل لمكافحة الارهاب والعنف من المفيد مقاربة هذه المسألة على الصعيد الثقافي. في هذا المجال يمكن تنظيم نشاطات واسعة رسمية وشعبية تهدف الى التأكيد على مزايا المفاهيم والقيم المضادة للارهاب مثل التسامح واحترام المواطن.



عبر الاجراءات الامنية، اما القضاء على الارهاب فيحتاج الى مقاربة عربية رسمية وشعبية تشمل مجالات الاقتصاد والاجتماع والثقافة.

* كاتب وباحث لبناني.



النائب العام يعلن:

التحقيق فى مذبحة الأقصر لن يحفظ رغم وفاة المتهمين لمعاقبة شركاء الجناة

الشرقية ـ من نيرمين الشوادفى:

أعلن المستشار رجاء العربى النائب العام فى اجتماع عقده امس مع اعضاء النيابة العامة بمحافظة الشرقية، وبحضور حسين رمزى كاظم المحافظ، انه سيعرض على مجلس الشعب فى الفترة القادمة عدة مشروعات قوانين جديدة تهدف إلى تسهيل إجراءات التقاضى وسرعة الفصل فى القضايا.

وتتضمن هذه المشروعات تعديل قانون الطعن بالنقض وقانون الإجراءات الجنائية، كما يجرى حاليا إعداد الصيغة النهائية لمشروع إنشاء النيابات المدنية تمهيدا لعرضها على المجلس لإقراره والبدء فى تنفيذه .

كما أعلن النائب العام عدم حفظ التحقيق فى الجريمة الإرهابية التى وقعت بالأقصر رغم وفاة المتهمين فى الحادث، وذلك لإتاحة الفرصة أمام الجهات الأمنية لمتابعة جهودها فى التعرف على ظروف وملابسات الحادث، وعما إذا كان هناك شركاء للجناة داخل أو خارج مصر.

وقال النائب العام إنه تقرر التوسع فى قبول اعضاء جدد بالنيابة العامة، لتوفير الأعداد اللازمة للهيئات القضائية للإسهام فى سرعة إجراءات التقاضى، ويجرى حاليا إنهاء إجراءات التعيين لدفعة ٩٧ والحركة التكميلية لعام ٩٦ وتضم حوالى ألف مساعد ومعاون نيابة. واكد النائب العام انه أعطى تعليماته بسرعة التصرف فى القضايا والاهتمام بجميع انواعها، وناشد النائب العام اجهزة الإعلام المصرى بضرورة مراعاة عدم نشر اسماء المتهمين فى الجرائم والقضايا الخاصة بالهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية، وذلك لعدم الإساءة لسمعة المواطنين، والإضرار بسمعة الدولة، مراعاة للقاعدة القانونية وحتى انتهاء التحقيقات، كما طالب بعدم نشر اسماء اعضاء النيابة العامة فى القضايا التى تعرضها أجهزة الإعلام، وعقد النائب العام اجتماعا موسعا مع أعضاء نيابات الشرقية شهده المستشار مصطفى حسان المحامى العام لنيابات الشرقية، للتعرف على مشكلات العمل وإيجاد الحلول اللازمة لها، بهدف وصول العدالة لجميع المواطنين فى أسرع وقت.



اعتقال وتعذيب خمسة مواطنين بتهمة الانتماء للإخوان بالأسكندرية

رفضت مباحث أمن الدولة بالاسكندرية الإفراج عن خمسة مواطنين تم اعتقالهم قبيل عيد الفطر وافرجت النيابة عنهم عشية العيد.

ومارست أجهزة الأمن تعذيبا بشعا ضد المعتقلين الخمسة وبينهم الدكتور توكل مسعود، ووصل التعذيب إلى حد الصعق بالكهرباء على يد الضابط محمد البرعى الذى سبق له تعذيب طلاب جامعة الأسكندرية، ومازال التعذيب مستمرا حتى الآن.

كانت مباحث أمن الدولة قد داهمت أحد المساجد أثناء صلاة التهجد ليلة ٢٨ من رمضان، مما نتج عنه ترويع المصلين وأهالى المنطقة الذين كانوا يصلون بالمسجد واتهمتهم المباحث بانهم من عناصر الإخوان المسلمين.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١/٢/١٩٩٨

العادلى لأعضاء غرفة التجارة الأمريكية فى مصر:

تطوير الخطط الأمنية فى المناطق السياحية والأثرية لحماية السائحين

الإرهابيون فى مأزق بسبب الخلافات بينهم والحوار معهم غير مقبول

فى شرح وزير الداخلية السيد حبيب العادلى للموقف الامنى لأعضاء غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، أكد ان هناك إجراءات أمنية شاملة فى المناطق السياحية والأثرية بجميع المحافظات، وقال ان حادث الاقصر كان «سقطة من جهاز الامن امكن تداركها، واعتبر ان تقييم الأداء الامنى لايتم بناء على حادث بعينه، لأن العمل الإرهابى أصبح ظاهرة دولية، وحدد الوزير جميع الأبعاد المتعلقة بالموقف الأمنى، وطمأن أعضاء الغرفة الامريكية عن الحالة، وطالبهم بنقل الصورة الحقيقية لشركات السياحة والتامين فى الخارج، والتى تنظم رحلاتها إلى مصر، وجدد حرص الدولة على توفير الامن والاستقرار لجذب رؤوس الأموال.

وفى اللقاء الذى استغرق قرابة ساعتين وحضره نحو ٢٥٠ من أعضاء الغرفة يتراسهم الدكتور احمدشوقى، أكد السيد حبيب العادلى ان الأمن فى مصر عليه مسئولية كبيرة وأدواره متشعبة، فهو مسئول عن جوانب كثيرة لتحقيق الاستقرارو فرض سيادة القانون وتوفير المناخ الملائم للتنمية ومسئول عن القيم والحفاظ عليها.

وقال وزير الداخلية: هناك عناصر تهدف إلى الهدم وتشارك فى ترويج الدعايات المغرضة، وما يفيد بعدم الاستقرار فى مصر، وطالب بعدم الاستجابة لهذه الدعايات، فوزارة الداخلية لاتخفى شيئا بل تسارع بالاعلان لمنع التضليل.

جاءوا بالسيارة

وفتح وزير الداخلية صورة للاجابة علي تساؤلات اعضاء الغرفة الأمريكية، ووضع النقاط فوق الحروف، لمنع الاقاويل وحسم الكثير من الامورو حول تعليقه على جريمة الاقصر قال العادلى: مجموعة من تنظيم مايسمى بالجماعة الاسلامية خططوا للجريمة وانتقلوا للمكان وبادروا بتصفية ثلاثة من افراد الحراسة كانوا في مقدمة معبد الدير البحرى، وكان هناك فراغ امنى فى منطقة المعبد وهذا سبب الكارثة، فأصبح المسرح خاليا من الوجود الأمنى فى هذا الموقع فقط، وبعد اغتيال الحراس الثلاثة وجد الارهابيون المسرح فارغا من الأمن، وعندما سمعت المجموعة السياحية أصوات الرصاص اصبحت محصورة داخل المعبد وهذا وراء كثرة عدد القتلى فالمتهمون الستة وجدوا السياح فى مكان ضيق واستخدموا الرصاص بشكل عشوائى، وجدد الوزير تاكيده بان منفذى الجريمة لم ينتحروا - كما تردد - بل كانوا يريدون الهروب من الموقع وقد ساعد الفراغ الأمنى على ان ينال الارهابيون من السائحين، وكان احد المنفذين فى حالة نفسية سيئة دفعته الى استخدام خنجر وطعن به بعض السائحات فى اجزاء من اجسادهن وهو ماصور على انه تشويه للجثث او التمثيل بها، لكنها لم تصل إلى هذا الحدة





وزير الداخلية فى لقائه باعضاء الغرفة التجارية الامريكية بالقاهرة
[تصوير: مدحت عبدالمجيد]

تابع اللقاء:

أحمد موسى

عادل شفيق

اللجنة الأمنية

وفى رده عن تساؤل حول اللجنة العليا التى شكلت برئاسة د . الجنزورى والتى تتعلق بالسياسات الامنية وخطط الحكومة للامن مستقبلا قال وزير الداخلية : ليست هناك لجنة أمنية برئاسة الدكتور كمال الجنزورى، فالاجراء الذى اتخذ تغيير الوزير السابق ثم عقدت اجتماعات لدراسة الموقف لان مواجهة الإرهاب ليست مسئولية الامن فقط، فالارهاب له أسبابه، وكان لابد من التدارس مع الجهات الاخري برئاسة رئيس الوزراء لتشارك باقى هذه الجهات فى أداء دورها لتطوير العمل القومى لمواجهة الارهاب.

وحسم السيد حبيب العادلى فى رده عن سؤال حول المبادرة التى اطلقتها قيادات الجماعة فى ليمان طره، كل الاقاويل والمعلومات التى ذكرت عن اجراء حوار مع الجماعات الإرهابية، وجاء رد الوزير: الحوار يجب أن يكون مع طرف شرعى، والجماعات كيانات ليس لها وجود رسمى وغير معترف بها، وهى كيانات غير شرعية ولا يجب اقامة حوار معها، ولم يقم معها حوار، لان إعطاء اعتبار لها يعطيها استشعارا بالذات والقوة، وشدد بقوله: «الحكومة لاتضع يدها فى يد المجرمين» وهذا غير معقول وحكومتنا تقوم بضرب امثال هؤلاء ماداموا خارجين على الشرعية. والحوار الذى خرج من الجماعات يعكس لنا انهم فى مأزق وبدأوا يختلفون فيما بينهم، فهم فى السجون واخرون فى الداخل غير مقيدة حرياتهم وفى الخارج «محميون» ويتفلسفون فى الدين ويغررون بمن هم فى الداخل، ويصدر كل طرف منهم البيانات ضد الآخر، ومن يريد الحوار فمع نفسه، ومن اقتنع بالخطا أو الدول التى تؤويهم فى الخارج اعتقد انهم سينظرون لهم نظرة موضوعية وسيعانون من هؤلاء، فهناك دول كانت تعتبر أن من يطلقون على انفسهم المجاهدين أنهم أصحاب راى وفكر ومعارضين للنظام ويجب حمايتهم، الإرهاب لا دين ولا وطن ولا جنسية له، وهؤلاء يشوهون صورة الإسلام، ويجب الا نطلق عليهم اصحاب فكر، لأنهم لم يراعوا حقوق أحد، فكيف نمنحهم الاقامة والجنسية بذريعة اضطهادهم.. فالحوار لن يقبل وغير مقبول.

دعم شرطة الانضباط

اكد الوزير ضرورة دعم ادارة الانضباط لمتابعة سلوك سيارات الشرطة فى جميع المحافظات، واتخاذ إجراءات رادعة ضد المخالفين.

منظمات حقوق الإنسان

وحول حقوق الإنسان ومعاملة المعتقلين فى مصر، أكد السيد حبيب العادلى: اننا حريصون على حقوق الإنسان، والوزارة من خلال اجهزتها تتابع اى تجاوزات يكون فيها المساس باى مواطن، والسجون فى مصر تخضع للتفتيش والاجراءات المفاجئة من النيابة، وهناك لجنة دائمة من وزارات العدل والخارجية والداخلية لفحص مايرد من منظمات حقوق الإنسان من شكاوى ويتم فحصها والرد عليها، واتهم وزير الداخلية عناصر الإرهاب واصحاب المصالح بانهم وراء مايثار حول حقوق الإنسان، فهؤلاء يريدون تشويه صورة الامن فى مصر، والادعاء بأشياء مغلوطة وهذه المنظمات تتبنى وتدافع عن وجهة نظر الجماعات قبل التاكد من الحقيقة.

وقال وزير الداخلية إن الغرفة الامريكية والمستثمرين عليهم مسئولية نقل الصورة الحقيقية عن الوضع فى مصر، لارتباطهم بشركات السياحة والتامين الخارجية، واكد الوزير ان الحالة مستقرة، ولكن هذا لايعنى ولا يملك مسئول فى اى بلد مهما كان أن يضمن عدم وقوع حوادث، فالمسئول يحرص على ألا يقع حادث من خلال دعم علاقاته باجهزة الامن الأخرى للوصول إلى عصب الإرهابيين الذين يعملون ضد التنمية البشرية.

واشار السيد حبيب العادلى إلى حرصه على بذل الجهود والمسئوليات وتحملها بشكل جاد ومنظم لمنع وقوع مايعكر صفو الامن، وهو دور مطلوب من كل مواطن للمشاركة فى منع الجريمة وما لايعطى صورة سيئة عن بلده.

